

مَدَارُ الْحِكْمَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شَيْخُ الْإِسْلَامِ

أَبِي

الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ

الْقَاسِمِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

الْمَدَنِيِّ

الْمَدَنِيِّ

تَبَيَّنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





32101 020853188

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.

1911
2/12



مَدَارِكُ الْحُكَّامِ

فِي شَرَحِ شَائِعِ الْأَسْلَامِ

تأليف

الفقيه المحقق

السيد محمد باقر علي الموسوي العاملي

المؤسسة ١٠٠٩ هـ

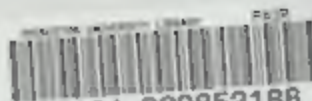
لجزء الخامس

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام الأحياء التراث

2271
3553
559
1989
(5' 502)

الكتاب:	مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام ج ٥
المؤلف:	السيد محمد بن علي الموسوي العاملي
خفي:	مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - مشهد المقدسة
الطبعة:	الأول - شعبان ١٤٢١ هـ
المنظمة:	مهر - قم
الكتبة:	٣١٠٠ نسخة
العر:	٢٠٠٠ ريال



32101 020853188

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة ومستبجلة
لمؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث

مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث
قم - صفائية - ممتازة - پلاك ۷۳۷ - ص - ب ۹۹۶ / ۳۷۱۸۵ - هاتف ۲۳۴۵۶

كتاب الزكاة

وفيه قسمان :

الأول : في زكاة المال ، والنظر في : من تجب عليه ، وما تجب فيه ، ومن تصرف إليه .

كتاب الزكاة

الزكاة لغة : الطهارة والزيادة والنمو .

قال في المعبر : وفي الشرع اسم لحق يجب في المال يعتبر في وجوبه النصاب^(١) . فاندرج في الحق^(٢) الزكاة والخمس وغيرهما من الحقوق ، وخرج بالواجب في المال ما ليس كذلك كحق الشفعة والتججير ونحوهما ، وخرج بالقيد الأخير الكفارة وغيرها من الحقوق المالية التي لا يعتبر فيها النصاب ، واندرجت فيه زكاة الفطرة ، لأن النصاب معتبر فيها ، إما قوت السنة أو ملك أحد النصب .

ونقض في طرده بالخمس في نحو الكنز والغوص مما يعتبر فيه النصاب ، وفي عكسه بالزكاة المندوبة .

(١) المعبر ٢ : ٤٨٥ .

(٢) في ١ ح ٤ : الرسم .

وأجيب بأن اللام في النصاب للعهد، والمعهود نصاب الزكاة، وبأن المراد بالوجوب هنا مطلق الثبوت وهو يتناول الواجب بالمعنى المصطلح عليه والمندوب. والأمر في هذه التعاريف هين كما يتأه مراراً.
وهنا فوائد :

الأولى : وجوب الزكاة ثابت بالكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب ففي عدة آيات : منها قوله عز وجل : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ (٢).
وأما السنة فمستفيضة جداً : منها ما رواه الكليني في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام : « لما أنزلت آية الزكاة ﴿ خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ (٣) وأنزلت في شهر رمضان فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله مناديه فنَادَى فِي النَّاسِ : إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الزَّكَاةَ كَمَا فَرَضَ عَلَيْكُمُ الصَّلَاةَ ، فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْكُمُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَمِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ ، فَنَادَى فِيهِمْ بِذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَعَقَالَهُمْ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ » قال : « ثم لم يعرض (٤) لشيء من أموالهم حتى حال عليهم الحول من قَابل ، فصاموا وأفطروا فأمر مناديه فنَادَى فِي الْمُسْلِمِينَ : أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ زَكُّوا أَمْوَالَكُمْ تَقْبَلْ صَلَاتُكُمْ » قال : « ثم وَجَّهَ عَمَّالَ الصَّدَقَةِ وَعَمَّالَ الطَّسْوِقِ (٥) » (٦).

وفي الحسن ، عن أبي بصير قال : كنا عند أبي عبد الله عليه السلام ومعنا بعض أصحاب الأموال فذكروا الزكاة ، فقال أبو عبد الله عليه السلام :

(١) البقرة : ٤٣ .

(٢) فصلت : ٦ - ٧ .

(٣) التوبة : ١٠٣ .

(٤) في ١٢١ : لم يعرض .

(٥) الطبق : الوظيفة منخراج الأرض ، فارسية معربة - راجع الصحاح ٤ : ١٥١٧ .

(٦) الكافي ٣ : ٤٩٧ ، الوسائل ٦ : ٣ أبواب ما تحب فيه الزكاة وما تستحب فيه ب ١ ح ١ .

قائم أهل البيت ، فهذا بعث الله قائمها أهل البيت حكم فيهم حكم الله تعالى : الزاني المحضن يرحمه ، ومانع الزكاة يصيب عقبه .

الثانية في عنه ركعة ، روى ابن سائوسه . رضي الله عنه . في من لا يحضره الفقه في صحيح ، عن عبد الله بن مسعود ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن الله عز وجل فرض الركعة كمن فرض الصلاة ، فهو أن رجلاً حمل ركعة فأعطها غلامه لم يكن في ذلك عيب ، وذلك أن الله عز وجل فرض فقير ، في أموال لأغنياء ما يكفون به ، ولو علم أن الذي فرضهم لا يكفهم برادهم ، لم يربوا على غنى ، فما ربوا من مع من معهم حقوقهم لا من شريسته »^(١)

وروى أيضاً عن الصادق عليه السلام به قال : « إنما وصفت الركعة خيراً للأغنياء ومعونه الفقراء ، ويؤتي الناس أدوار ركعة مؤهلهم ما بقي مسلم فقيراً محتاجاً ولا يسعى بما فرض الله ، وإن سأل من فقير ولا احتاج ولا حاعو ولا عروا إلا بسبب الأغنياء ، وحقيق على الله تبارك وتعالى أن يجمع رحمته ممن مع حق الله في ماله ، وقسم بيني خلق محلل وبسط الرزق أنه ما صاع مال في تر ولا بحر إلا سرك البركة ، وإن حب الناس إلى الله عز وجل أسحاهم كفاً ، وسحقى من أتى ركعة ماله ، وتم محلل على المؤمنين بما افترض الله لهم في ماله »^(٢) .

الثالثة في فصد الركعة ، ويكتفي في شرفها وقصديها أن الله عز وجل قربها بالصلاة أي هي أفضل الأعمال في آيات الكرسي ، وجعلها مطهرة لغايلها من الأخلاق الردية ، وينال من الأبدان بدمه ، فبارك الله تعالى

(١) بكافي ٣ ٥١٣ ٥ ، الفقه ٢ ٦ ١٦ ، بواب من ٦ ١٩ ، باب ما يجب فيه الركعة وما يستحب فيه ب ٤ ج ٦

(٢) فقه ٢ ٢ ١ ، بواب من ٦ ٣ ، باب ما يجب فيه ركعة وما يستحب فيه ب ١ ج ٢

(٣) فقه ٢ ٤ ٦ ، البواب من ٦ ١ ، باب ما يجب فيه ركعة وما يستحب فيه ب ١ ج ٦

﴿ حد من أموالهم صدقة تظهرهم وتركهم بها ﴾^١ وثناء فيهما لحطاب، أي
تظهرهم أنها الأحاد وتركهم بوسطه بث الصدقة وقيل التاء في
« تظهرهم » للتأنيث^٢ وفيه نوع انفصال بين المعصوف والمعطوف عليه
والبركية مسعة في الظاهر، وهي بمعنى الإيماء، كونه تعالى جعل المقصود
سبب للإيماء والزيادة البركة، أو يكون غيره عن تعظيم شأنهم والإثناء
عليهم

والآيات والأحاديث الواردة في فضل الصدقة أكثر من أن يحصى، فمن
ديث قوله تعالى ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً
كثيرة ﴾^٣ روى عن الصادق عليه السلام أنه قال « ما برئت هذه الآية
﴿ من جاء بالحسنة فله خير منها ﴾^٤ قال رسول الله صلى الله عليه وآله
رب ربي فأبرل الله سبحانه ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالي ﴾^٥ فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله رب ربي قدس لله عز وجل ﴿ من ذا الذي
يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعاف كثيرة ﴾^٦ وكثير عند الله لا
يحصى^٧

وما رويته بكثيري في الصحيح، عن معوية بن عمار قال سمعت أبا
عبد الله عليه السلام يقول « كان في وصية النبي صلى الله عليه وآله لأبي
المؤمنين صلوات الله عليه وأما الصدقة فمهدك حتى يدرى قد أسرفت،
ولم تسرف أبداً »^٨

(١) البقرة ١٠٣

(٢) قوله الحج في ٢٩٢ وعبرني في مجمع البحار ٢ ٦٨

(٣) البقرة ٢٤٥

(٤) المل: ٨٩

(٥) الأنعام ١٦٠

(٦) سورة ٣٤٥

(٧) تفسير العياشي ١/ ١٣١٠ ٤٣٤

(٨) الكافي ٤: ٨/ ٣، الوسائل ٦: ٢٦٣ أبواب الصدقة ب ٦ ح ١

وفي الحسن ، عن عبد الله بن مسعود قال ، سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : صدقة تأخذ بني مائة سوء ، وتضع صغير نوع من نواع سلاء ، وتفك عن حتى سبعين شيعت كهم تأخذ لا يفعل .

وعن أبي واذ قال ، سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : نكروا بالصدقة وارغبوا فيها ، فما من مؤمن يصدق صدقة يريد بها عبد الله يرفع الله به عنه شر ما يرى من سوء ، إلى لا شيء في ذلك اليوم ، لا وفاء لله شر ما يرل من السقاء في ذلك اليوم (٢) .

الرابعة في عفت ترك الشركاء ، قال الله عز وجل ﴿ ولا يحسبن الذين يحولون بما آتاهم الله من فضله هو حبرا لهم بل هو شرّ لهم سيظفون ما يحولوا به يوم القيامة ﴾ (٣) .

وروى الكشي في الحسن ، عن محمد بن مسعود قال سأل أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿ سيظفون ما يحولوا به يوم القيامة ﴾ فقال : ما محمد ما من أحد سمع من ربه عليه شيء لا جعل الله عز وجل ذلك يوم يقيمه ثعالب من سيظفون في عتبه يهش من حمة حتى يفرغ من الحساب ثم قال : وهو قول الله عز وجل ﴿ سيظفون ما يحولوا به يوم القيامة ﴾ يعني ما يحولوا به من تركه .

وفي صحيح ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : وحدد في كتاب علي عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إذا

(١) الكافي ٤ / ٣ ، غيبة ٢ / ٣٦ ، مسند ٢ / ٣٦٢ ، نعت صدقة ن / ح ١

(٢) الكافي ٤ / ٥ ، الوسائل ٦ : ٢٦٧ أبواب الصدقة ن ٨ ح ٣

(٣) آل عمران ١٨٠

(٤) الكافي ٣ / ٥٢ ، نعت ١ / ١٠٠ ، نعت ١ / ١٠٠ ، نعت ١ / ١٠٠ ، نعت ١ / ١٠٠

يقول من الإسراف في اقتصاد واحد ن نضوي الرجل بكلمه جميعه ،
وكر أبي إد حضر شئ من مد فرق حد من عمامه نضوي بكلمه صاح به
اعط سد وحده ، نضوي بعد نضوي ، «انضعت بعد انضعت من المسيل»



النظر الأول

فی من تجب علیہ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قوله (ما لأب . فحب الركة على السبع بعد من الحر المذنب
الممكن من تصرف . فأنسج بعشر في ذهب والقصة إجماع)

"خبر عنده في نفسه في وجوب تركه في نفسه وفسده
 انكاره ، فلا يحب ان يباين على نفسه ولا على محبوه ، فبذلك عليه السلام
 "رفع يده عن انفسه حتى انه حتى يقول " والآن اؤامر
 تركه لا يترك محبوه وانفسه ، وبذلك يباين على نفسه بالاصل ، وبما
 روي في الصحيح عن النبي جعفر عليه السلام ، قال
 " ليس في من سبني

وفي المصنفين ، كما في مصنف - مسند ، على حد كبير علقته . سلام .
فان يرد عليه ان هذا هو المشهور بين قومه كذا ؟

وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ دِينُ اللَّهِ وَلَكُنْ دِينُ الْكُفْرِ وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ

(١٦) الحصول ٤٠/٩٣ . الوسائل ١ ٣٧ أبواب مقدمة الحسابات ٤ -

[illegible]

(۳) اینها همگی در یک خط قرار می گیرند و در آن خط قرار می گیرند.

وتسحب مركبة في علات الطفل وهو أشبه ، وقيل

تعجب ،

وأما أن ربح الحان يكون لبيته فلا الشاء وقع بغير مائة كما هو
المفروض فبذلك المبيع وسعه ربح ، لكن يجب تقديره بما يدكر
المشترى وأما أحاره بولي وكذا لنفيل عطفه في ذلك ولا وقع الشراء
باطلاً ، بل لا بعد بوقت الشراء على الإحارة في صورة ساء بولي نصيباً
الشراء لم يقع بقصد الطفل ساءاً ، وبما أوقعه بحصرف نفسه فلا بحصرف
إلى انطفئ بكون الإحارة ، ومع ذلك كنه فيمكن التماسه في صحة مثل هذه
العقد وإن لم يصح بعد الشاء من التصوي مع الإحارة ، لأنه لم يقع
بطفل ساءاً من غير من ربه بصر في مائة ، وبما أوقع بقصد
المتصرف^(١) الشاء على وجه مهي عنه ، ولتفصيل الكلام في ذلك محل
آخر .

وأما أنه لا مركبة في ما من ساء على بقدر بحصرف بشاء به فعنده
الشاح بعدم قصد انطفئ عند الشراء فيكون قصد لاكتساب بطفل صارت عليه
ومباين أن المقدره ببراء في ثوب مركبة سحارة^(٢) ، وهو بوجه ضعف ، فإن
الشرط بتقدير ساءه إنما هو قصد لاكتساب عند ساءه ، وهو ما حاصل ساءاً
على ما هو الظاهر من أن الإحارة بقاء لا كاشته

ورجح الشاهد^(٣) ومحقق شح علي سحب إحراج مركبة من
ما بظن في كل موضع يقع بشاء به ولا بأس به

قوله (وتسحب مركبة في علات الطفل ، وهو أشبه ، وقيل

تعجب) .

(١) في ح ١ ياء أوقعه بحصرف في ما من بغير ساء على وجه

(٢) في ح ١ تصريف

(٣) مسائل ١ ١٠١

(٤) الشاهد الأول في التبرير ٢٧ وبسبب ١٦٥ : شاهد الثاني في براءه ساءه ساءه ٢

القول بأوجوب التيمم^(١) وأثابتهما^(٢) ، وسند الشيخ في الهدى
على الوجوب في العلات ما روه في صحيح ، عن زرارة ومحمد بن
سلم ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عنهما أنهما قالا : « ما لم يتيتم
من عبده في معين وانصاف شيء ، ومن العلات قول عبده لصدقة
وحدة »^(٣) ثم قال : « وما رواه عبيد بن الحر ، عن حماد ، عن حوير ،
عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام به سمعه يقول : « من في من
لقيم ركه ، وليس عليه صلاة ، وليس على جمع علاته من محل أو راع أو
عنه ركه ، وبطلان قيس عليه لم يصح . كذا ، ولا عبده ما يستقبل حتى
يدرك ، وإذا ذلك كانت عليه ركة واحدة ، وكان عليه مثل ما على غيره من
لقيم »^(٤) فليس بموافق له لأولى ، لأنه قال عنه السلام وليس على
جميع علاته ركه ، ونحن لا نقول إن على جميع علاته ركة ، وإنما يجب
على الأحاس الأربعة التي هي التمر والزبيب والحضة والتيمم . وبطلان
جناهم بهذا الحكم ، لأن غيرهم مذنبون . في إخراج أركانه عن سائر الوجوب
وليس ذلك في أموال أسامي . فلا حل ذلك حصوا بأسدكر . هذا . كلامه رحمه
الله .

ولا يحصى ما في هذا التأويل من البعد وشده لمخالفه للظاهر ، مع أنها
صغيرة البعد بأن راوبها مشترك بين الثقة وغيره ، وبو كانت صحيحة بسند
لوحت حمدا على أبي بوجوب توفيقا من لرويتين

(١) جعد في المصنف ٣٩ ، والشيخ في تهذيبه ١٦٥ ، وحلاف ١ ٣١٦ ، والمبسوط ١
٢٣٤

(٢) منهم من سراج في المهدب ١٦٨ ، وأبو الصلاح في الكافي في الفقه ١٦٦ ، ومن
رهرة في العتبة (المواضع الفقهية) ٥٦٧ .

(٣) الهدى ٤ ٢٩ ٧٢ ، بستان ٦ ٥٤ ، سوابق من يجب عليه البركة ومن لا تجب عليه
ب ١ ح ٢

(٤) الهدى ٤ ٢٩ ٧٣ ، البستان ٦ ٥٦ ، سوابق من يجب عليه البركة ومن لا يجب عليه
ب ١ ح ١١ .

وكيف قد اكتفى بالإخراج بشؤون الوابي عنه وقيل حكم المحبوب حكم الصل ، والأصح أنه لا يكره في صفة ، إلا في صفة إذا بحر

وكيف كان والأصح لاستصحاب في العتبات كما حثه مرقس^(١) وابن حميد وابن أبي عقيل^(٢) وعنه صاحب^(٣) ، لأن مقتضى وجوب الوقوع في رواية رداة وابن مسعود لم يثبت خلافه في ذلك مع كون حقيقة على ما ردق مرقس ، بل ربما كان يظهر خلافه ، لأنه قد حث في الروايات بكثرة على ما ذكره صاحب^(٤) وابن مسعود بركة العتبات

أما ثبوت البركة في مواشي وجوب أو استحباب فلم يثبت به على مستند ، وقد عرفت ذلك أمضا في المستند بعد أن عرفت وجوب البركة في مواشي الأطفال ، في شخصين ، ما عدا ما عدا في ذلك بوقف ، لأن مقتضى دليل ذلك ، ولأنه لا يكره في مواشيهم عملا بالأصل السليم عن المعارض^(٥)

قوله (وكيف كان وكيف بالإخراج بشؤون الوابي عنه)

هذا جواب عن سؤال يرد على ثبوت الوجوب أو الاستحباب ، وهو أن كلا منهما من باب حفظ الشريعة الذي لا يعمل بغير المكلف ، وكيف يحكم بالوجوب أو الاستحباب في مال الطفل ؟

وتفريق وجوب الوجوب أو الاستحباب بين ما يملك من ماله بطلان ، لأن المكلف به في الحقيقة هو الولي ، والله تعالى الثواب والعقاب ، ويحصل للطفل في آخره أغراض في مقابلة ما ذهب من ماله

قوله (وقيل حكم المحبوب حكم الصل ، والأصح أنه لا يكره)

(١) حبل العلم ومحل ١١٩ ونسائل صبرية ، جوامع نفيسة ٢٠٥ ، وحكمه عنه في المختار ٢ ٤٨٧ .

(٢) حكاه عنه في المختار ٢ ٤٨٨ .

(٣) المختار ٢ ٤٨٨ .

في ماله . لا في لصامت إذا تحر له أبي مستحب)

ثم ردها لصامت من غير مدح وانقصه . وشاربه صادق وهو
موشى كما نص عليه جماعة من أهل سعة^(١)

ويعون بمسألة محسوب لنقص في وجوب تركة في علاه وموشيه
بمعد في المنع^(٢) ولشج في حمنة من كند^(٣)

فل في معمر . ويحب لوقوف في ذلك ومقدستهم مدلل ما ذكره، فربما
لا يرى وجوب تركة على محسوب . ثم لو سلم لوجوب في عنه الفصل سعا
ما ادعاه فمن أين يترجم مثله في المحسوب^(٤) فإن جمع بينهما بعدم العقل كان
حتم بقيد عدمي لا يصحح نفعه . ويمكن الفرق بين استعمل والمحسوب بأن
لنقص سوعه التكليف عليه محققه، فحار . يحب في ماله لأهله^(٥) عليه الحجر
وبين كدسك المحسوب . فإذا تحقق الفرق أمكن استداد الحكم إلى
الفرق^(٦) . انتهى كلامه . رحمه الله . وهو جيد في نفسه إلا أنه ربما يحسن
مع الاثنين بالمقاس لا مع شحجن ومن يقوم بمصانهم

ولأصح ما احتاره المصنف . رحمه الله . من عدم ثبوت تركاه في مال
لمحسوب مطلقاً إلا في لصامت إذا تحر له أبي استحب . أما روه لشج
في الصحيح . عن عبد الرحمن بن الحجاج قال . قلت لأبي عبد الله
عليه السلام امرأة من أهل محتلفه . عليها زكاة^(٧) فقال . « إن كان عمل به

(١) منهم الجوهري في الصحيح ١ - ٢٥٧ . وعبرور اسدي في القاموس المحظ ١ - ١٥٧ .
وابن الأثير في النهاية ٣ : ٥٢ .

(٢) الصفحة ٣٩

(٣) النهاية - ١٧٤ . والحلاف ١ - ٣١٦ . والمبسوط ١ : ١٩٠

(٤) في المصدر : لانتهاه

(٥) المعبر ٢ - ٤٨٨

والمملوك لا تحب عليه بركة ، سواء قلب لم يثب ، أو أحلف ذلك ، ولو ملكه سيده مالا وصرفه فيه لم تحب عليه بركة ، وقيل يملك ويحب عليه بركة ، وقيل لا يثبت بركته على مولاه

فعلينا زكاة وإن لم يعمل به فلا (١)

قوله (والمملوك لا تحب عليه بركته سواء هل يثبت له أحيانا ذلك ، ولو ملكه سيده مالا وصرفه فيه لم تحب عليه بركة ، وقيل يملك وتحب عليه بركته ، وقيل لا يثبت وبركته على مولاه)

لا ريب في عدم وجوب بركته على المملوك على من يثب له لا يثبت ، لأن ما يثب يكون ملكاً لمولاه وعليه بركته ، بل لا وجه لأشبهه بحرية على هذا التقدير ، لأن أثره لثبت على عبده وبني كمال في وجوب البركة على المملوك على من يثب بركته ، ولا يصح له لا بركته عليه ، لما رواه ابن سائويه في الصحيح ، عن عبد الله بن مسعود ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله رجل : وأما حاصر عن مال المملوك عليه بركته ؟ قال : لا وبورك له ألف درهم (٢) .

وما رواه بكري في بحر ، عن عبد الله بن مسعود أيضا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : وليس في مال مملوك شيء ، ولو كان له ألف ألف وبور حاص لم يحد من بركته شيء (٣) .

وشرح لمصنف في معتبر والعلامة في منتهى (٤) بوجوب البركة على المملوك إن ثبت بملكه مطلقا أو على بعض الوجوه وهو مدفوع بأسرواية المتقدمة

(١) التهذيب ٤ : ٣٠ ، الوسائل ٦ : ٥٩ ، من يحب عليه البركة ومن لا يحب عليه
ج ٣ : ١٦ .

(٢) الفقيه ٢ : ١٩ ، ٦٢ ، الوسائل ٦ : ٦٠ ، من يحب عليه البركة ومن لا يحب عليه ب
ج ٣ : ١٦ .

(٣) الكافي ٣ : ٥٤٢ ، ١ / الوسائل ٦ : ٥٩ ، أبواب من يحب عليه البركة ومن لا يحب عليه ب
ج ٣ : ١٦ .

(٤) المعتبر ٢ : ٤٨٩ ، المنتهى ١ : ٤٧٢ .

وكذا لمكانات المشروط عليه ، ولو كان مضافاً وتحريمه شيء وحسب عليه الزكاة في نصيبه إذا بلغ مضافاً .

والمسند شرط في الأحاس كنهها ، ولا بد أن يكون تاماً

قوله (وكذا المكاتب المشروط عليه ، ولو كان مضافاً وتحريمه شيء وحسب الزكاة عليه في نصيبه إذا بلغ مضافاً)

أما وجوب الزكاة على المكاتب المضافين ، وتحريمه شيء وبيع نصيب حرثه الحر مضاف فلا ريب فيه ، لأن العموم بعده كما يشهد الأحرار

ومما انفردت عن المكاتب مشروط ، ولم يلق سدي لم يؤد فهو المعروف من مذهب الأصحاب ، ومسند عليه في المعتر به ممنوع من التصرف فيه إلا بالاكتمال فلا يكون منكاه داف^١ ، وما رواه بكليسي ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من في ما من المكاتب زكاة^٢ .

وفي الدليل الأول بصر ، وفي مسند زكاة^٣ ، مع أن مقصدي ما قلناه عن المعسر والمتهمي من وجوب الزكاة على مملوك إن قلب بملكه الوجوب على لمكانات ، بل هو وبى الوجوب

قوله (وملك شرط في الأحاس كنهها ، ولا بد أن يكون تاماً) .

أما اشتراط الملك فقال في المعسر إن عليه اتفاق جميعاء^٤ ، لأن

(١) المعسر ٢ ٤٨٩

(٢) الكافي ٣ ٥٤٢ ، لوسائل ٦ ٦١ يرب من حب عليه الزكاة ومن لا يحب عليه ب ٤ ح^٥

(٣) ووجهه أن أما الحصري هو وبس وبس ، وهو كذب ، عدي مذهب ، ضعيف - راجع رجال النجاشي : ٤٣٥ / ٦٦٣ ، والفهرست : ٧٥٧

(٤) المعسر ٣ ٤٩١

وكذا لو وصي له عشرين نخول بعد وفاة والده

وذكر شارح انه لا فرق في ذلك - يعني في نصف حبوب - سواء كانت في نخول على القصب - من النخول به دفن بميث وكشت على سبعة بالعقد ،
 جميع المسبب من يتصرف في الموهوب قبل ختم عيني عند يمين^١ وهو
 عيب جدد ، لأن هذا خلاف (غير راجع في هذه المسألة بخلاف)^٢ فيها في
 كون القصب شريف في نفسه أو بغيره كما عند شارح في بحث خمسة^٣
 وغيره^٤

هذا فيما يعرفه حبوب النخول . ما لا يعرفه ذلك كالمعلات
 فشرط في وجوب زكاته على المسبب حصوله على يد من يوصي
 بالنصاب .

وبالرغم من ذلك بعد الوجوب وقبل زكاته في موضع حبوب قدم حو
 عمراء بحقه بالعين ، ولا تضمه بمسبب لأن هذا لا يستحق بحري محرم
 لإتلاف .

قوله (وكذا لو وصي له عشرين نخول بعد وفاة والده)

لأنه وقت بعد الوصي به في عهد الوصي به عند المصنف^٥ وأكثر
 الأصحاب ، ولو قلل من النخول كاشت على يد من حو من حو به كذا
 ذهب إليه بعض الأصحاب^٦ عشر حصصه يقبض كذا عشر يمكن من

(١) المالك ١ : ٥١

(٢) ما بين عدل من لم

(٣) المسائل ١ : ٣٦٩

(٤) علاه في محقق ٤٨٦

(٥) في ١٠٨٠ دخول الحول وفي ١٠٨١ حلول الحول

(٦) مجمع ٢ : ٢٠٣

(٧) خلاص ٢ : ٩٤

ولو اشترى بصد حري في حق من حين العقد ، لا بعد
ثلاثة وشرط سابع و هما خيار رد على ثلاثة من حين
استقال المالك ، والوجه به من حين عقد

القصر ، لما سيجيء من عهد نسكن من تصرف

قوله (ولو اشترى بصد حري في حق من حين العقد ، لا
بعد الثلاثة) .

خالف في ذلك الشيخ - رحمه الله - وحكم بعدم صدق العقد في بيع
بمشمول على خيار ، لا بعد انقضاءه ^(١) . فلا يجوز بصد في حق من عده
إذا كان حرياً لا بعد الثلاثة أي في حق من عده . وأصح حصص - ملك
بالعقد فيجري في الحول من حينه

قوله (ولو شرط البيع أو هما خيار رد على ثلاثة من حين
يقوم باستقال المالك ، والوجه أنه من حين العقد)

ي سمي حريته في حق من عده على خلاف في وقت بصد المالك ، فإن
قد به من حين العقد حري في حق من عده ، وب صد به لا يحصل إلا
بانقضاء الخيار لم يجر في الحول إلا بعده .

وربما ظهر من العبارة أن خلاف في وقت لا يقدر بما وقع في الحق
بمشمول بصد أو المشتري منه وبين المشتري ، مع ما يظهر بحق
الخلاف فيه مذهب ، فإن الشيخ - رحمه الله - حكم في خلاف ما مع لا
ينقل إلى ملك المشتري إلا بمضاء الخدم سواء كان عده أو لأحد من لقيه
فإن إن خيار إذا حصل بالمشتري بصد المبيع عن ملك بصد بصد ولا
يدخل في ملك المشتري إلا بمضاء الخيار ^(٢) . ومقتضى ذلك سقوط ركنه

(١) في ص ٣٢ -

(٢) الموط ١ ٢٢٧ ، والخلاف ١ ٥١٣

(٣) الخلاف ١ ٥١٣

وكذا لو استقرض مالا وعينه باقية حرق في المحرق من حين قبضه

عن النائع والمشتري، وهو ضعيف جداً .

ولأصح ما حازه انصف من حصول ملث بعمد فيجري في الحول
من حبه ، لكن سيأتي ان شاء الله أنه متى كان ملث حيدر غير المشري يصع
من التصرف المادية لحبسه كبيع والله والإحارة ، فإن ثبوت أن ذلك مبيع
من وجوب بركة الله اعاد بقاء حار الملث بذلك ، لا بعدم انتفاء ملث

قوله (وكد لو سقرص مالا وعيه نافه حرى فى الحول من
حين قبضه) .

وذلك لأنه وفق حصول لميث عدد الأكثر ، ويشجع قور بأنه بما يملك
بالصرف فلا يجري في الحول عبده إلا بعد ذلك .

ولأصح حصونه بالنقص فبحري في بحور من حبه ، وقد ورد بذلك روايات ^{٢٤} منها ما رواه شيخ في صحيحه ، عن يعقوب بن شعيب ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقرض ماله للرجل المسكين والمسيكين وثلاث أو ما شاء الله ، عني من الزكاة ؟ على المقرض أو على المستقرض ؟ فقال : « عني المقرض ، لأن له نفعه وعليه ركبته » ^{٢٥}

وفي الحسبي ، عن زرارة قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل
دفع إلى رجل مالا فقصده على من ركبته ؟ على المقرص أو على المقرص ؟
قال « لا بل ركبته ، إن كانت موضوعه عنده حولا على المقرص » قال ،
قلت وليس على المقرص ركبته ؟ قال : لا ، لا يركب المان من وجهين

١٦ سم بعد عنه "أنا" في مضاف كرمه ٥ ١٩ فمما سر إليه "أنا" به ما يمتد
بالنصرف لم يصادف محله

(٦) هي : م : زيادة : كليب :

[illegible]

ولا تحري عيتمه في حقوق ولا بعد عيتمه

في عدم وجد ، وليس على المدفع شيء . لأنه ليس في يده شيء ، نعم
لعمل في يده لأخر ، فمن كان من في يده ركة ، فربما ، فست تيركي مال
غيره من ماله ؟ فقال : وبه منه ما رم في يده وليس ذلك من لأحد غيره
ثم قال : لا ركة ، ثبت وصيغته ذلك اسم ، ورجحه لمن هو وعنى من ؟
قلت : لمعترض من : فله بعض وعنه بعض ، وبه لا يكسح وليس منه
وكل منه ولا يسعى به . تركيه ؟ قال : تركه ، ١٠٠

قوله (ولا تحري عيتمه في حقوق ولا بعد عيتمه)

هذا قول أكثر الأصحاب ، وسئل عليه في تذكره بعدم منكر .
بذلك يدور عيتمه قال : فإن الإمام لا يفسد سهم فسيمة بغيره ، فعلى كل
واحد من أي لأصناف شاء ، قدم به منك على شيء معين ، بخلاف ما هو
ورث ما تحت يده تركه ، وبو كات عيتمه من حسن ، جد وسو حه ذلك
أيضاً ، لأن منكهم في عيتمه ضعيف ، وبعد ينظر بالأغراض ١

وحرم حذني . قدس سره . في فوائد بقو عد شرفه على القسمه و
كاتب العيتمه تملك بالحدية ، لأن العيتمه من مملوك من التصرف في
العيتمه ، والممكن من التصرف حد شرطه كالمثلث وهو حمد بكر على
هذا ٢) سعي ، لاكتفاء بمجرد ممكن من قسمه

وطاهر الحصف في المعسر حرمات لعيتمه في حقوق من حسن
الحدية ، لأنها تمتد بذلك وهو مشكل على إطلاقه ، لأن الممكن من
التصرف أحد الشرائط كالمالك .

(١) في ١٠٠٠ والمصدر يده . وفي عيتمه

(٢) بكافي ٣ / ١٢٠ ج ٤ ، ٨٥ / ٣٣ ، الوسائل ٦ / ٦٧ أبواب من تحت عيتمه

الزكاة ومن لا يجب عليه ٧ ج ١

(٣) يده ٢٠٢

(٤) في ١٠٠ ج ١ يده لا

(٥) المعسر ٢ / ٥٦٤

و هو عرب لإمام قطّ حري في الحول ب ك ص ص ح حاصراً . وإن
كان عث بعد وصوله إليه ولم يد في أثناء حو ح صدقه مع
التصا انقطع الحول لتعينه للصدقة .

قوله (وَبِعِزِّ الْإِمَامِ وَمِنْ حُرِّ فِي الْحَوْلِ إِنْ كَانَ صَاحِبُهُ خَاصَرًا، وَإِنْ كَانَ عَدُوًّا فَعِنْدَ وَصْوِهِ بِهِ)

بما عثر وصية به مع نفسه بما سحىء^١ ، ب شاء الله من أن الجن
العائب بما تحب فيه ركاه ، د كز منكك منكك منه نفسه أو بوكيه لا لوصف
استلث على ذلك ولا لم يكف العلم به حصو

١) واعبر شهيد - فص عذبه ووكه وفض لإمام عنه مع
الحضور وبعده ٢) وهو ممكن أن فب بحضور حدث مدونه وحصل
التمكن من التصرف .

قوله (وسور في أثناء الحول صدقه يعين اصحاب قطع الحول ، لتعينه للصدقة) .

در تصدقه یعنی مصداق است که میگوید بعد از وفای اشیاء ، و فی
الاول بحسب احوال الزکوة و حقیقۃ فی قطع ، و فی اشیای بقطع الحصول
لم ذکره مصداق من تعبه تصدقه و اصباح تصرف فی غیره ، و اوی می
لو جعله صدقة سلبت من حرمه عن منکة محرمه در وقت قطع به
الاصحاب (۲)

ہمد۔ یاد کہ سدر مظہر و معرفت علی شرط قد حاصل ، اب قبل
مختصراً بہ احتمال کوہ کہ بت تعقیق اسد بہ جامع میں تصرفہ فیہ بنا بحرحہ

(۱) فی ص ۳۱

٢ السيد لؤي في ب. ٦٤٠ هـ في رجب سنة ١٢٦٠

(۳) ما بین نمودن چپ و راست

٢٠١٤

والتمكن من التصرف معتر في أحسن كلها

عن لعنت ، ويحتمل عدم بعده تحقق شرط المصوح بصره في أسر ، والمتجه مع لعنت من التصرفات لمسه للبدن كما في المطلق ، فإن ثبت أن ذلك مانع من وجوب الركعة كما ذكره الأصحاب بقطع الجواب بمحرد البدن . وإلا وجب ركعة مع تمامه وكان يقدر المخرج من انصاف كالتألف من المدور، ونحو لصدقه بالفي مع حصول الشرط

قوله (والتمكن من التصرف معتر في الأحسن كلها)

هذا الشرط مقطوع به في كلام الأصحاب ، بل قال في المذكرة ، به قول علمنا أجمع^(١) وسند عنه مما رواه شح في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا صدقة على الدين ، ولا على المار بالعنت عت حتى يقع في بدليك^(٢)

وفي الصحيح ، عن إبراهيم بن أبي محمود قال ، قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام : لو حل بكونه يتودعه والدين فلا يصل إليهم ثم يأخذها متى نحب عنه ركعة^(٣) قال : إذا أخذها ثم يحول عنه الجواب يركي^(٤)

وفي الصحيح ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في رجل ماله عنه عات لا يقدر على أحده قال : ولا ركعة عنه حتى يخرج فيخرج ركه له لم واحد ، وإن كان بدعه معصداً وهو يقدر على أحده فعليه الركعة لكل ما مر به من السنين^(٥)

(١) تهذيب ٤

(٢) تهذيب ٤

(٣) تهذيب ٤

(٤) تهذيب ٤

(٥) تهذيب ٤

(٦) تهذيب ٤

(٧) تهذيب ٤

(٨) تهذيب ٤

(٩) تهذيب ٤

(١٠) تهذيب ٤

(١١) تهذيب ٤

(١٢) تهذيب ٤

وإمكان أداء الواجب معتبر في الصيام لا في الواجب

وهذه روايات إنما تدل على سقوط الركاة في تمام العائت الذي لا يقدر صاحبه على أحده ، لا على عسار يتمكن من التصرف ، فلا سم الاستدلال بها على سقوط الركاة في تصحيع يضمن على حيا سائغ ويحو ذلك .

نعم ، يمكن الاستدلال عليه به لو وحيث ركاة في صيام مع عدم التمكن من التصرف فيه عقلاً وشرعاً بغير وجوب الإحراج من غيره ، وهو معوم الطلال من الركاة بما يجب في عين ، إلا أن ذلك ينافي اعتسار التمكن من التصرف وقت الواجب لا توقف حريته في حو عبه ، والمساله محل إشكال ولنظر فيها مجال .

قوله (ويمكن أداء الواجب معتبر في صيام لا في الواجب) .

أما أنه لا بشرط لتمكن من الأداء في الواجب فصل في المنتهى إنه قول علمنا أجمع^١ ويدل عليه إطلاق الأمر لسم من التسيد

وسند عبه في معسر أيضاً بقوله عليه السلام : لا ركاة في مال حتى يحول عبه الأحوال^٢ ، وما بعد العدة مخالف لما قلناه ، وبأنه لو حال على انصاف أحوال ولم يتمكن من الأداء وجب ركاة الأحوال وهو دليل الواجب^٣

وأما أن الصيام مشروط بالتمكن من الأداء فهو مجمع عليه بين الأصحاب أيضاً ، ويدل عليه تركاة يجب في عين لا في ذمه المالك فيكون لصاحب في يده كالأمانه لا يضمن إلا بالتعدي أو التصريط ، فلو تلف قبل التمكن من الأداء من غير تعريط لم يصمه ، ولو تلف بعضه سقط عنه بالسمه .

(١) المنتهى ١ . ٤٩٠

(٢) سس أبي داود ٢ - ١٠٠ / ١٥٧٣

(٣) المعتبر ٢ - ٥٥٥

ولا تجب الزكاة في المال المعصوب ولا العائث به .
في يد وكيله أو وليه .

قوله : (فلا زكاة في المعصوب)

إطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في المعصوب بين كونه مما يعسر فيه الحول كالأنعام أو لا يعسر فيه ذلك كالعقارات ، وبهذا اتعميم حكم لشرح - قدس سره - وفان إن العصب إذا استوعب مدة شرط النحوب وهو يموت في الملك بأن لم يرجع إلى مالكه حتى بدأ الصلاح لم يحل^١ وهو مشكل جداً ، بعدم وضوح مأخذه ، إذ غاية ما يستفاد من الروايات المقدمة أن المعصوب إذا كان مما يعسر فيه النحوب وعاد إلى مالكه يكون كالمنبوك ابتداءً فيجري في النحوب من حين عودته ، ولا دلالة لها على حكم ما لا يعسر فيه النحوب بوجه ، ولو قيل بنحوب الزكاة في العقارات من يمكن المالك من التصرف في المصوب لم يكن بعيداً ، وربما تسقط الزكاة في المعصوب ونحوه إذا لم يمكن تحليصه ولو بعينه فتحب فيه زكاة على عدد ،

قوله (ولا لعائث إذا لم يكن في يد وكيله أو وليه)

إنما ذكر الربوي يدرج في هذا الحكم من الطمن والمحبوب ، وبما ثبتت الزكاة فيه وجوباً أو استحباباً .

ولا يعسر في نحوب الزكاة في العائث كونه بيد وكيل كمن قد سوهبه طاهر العبارة بل ، بما تسقط الزكاة فيه إذا لم يكن مالكه ممكناً منه كما يقتضيه ظاهر التفرع ، ودلت عليه لأخبار المقدمة . وصرح به جماعة منهم بعض في الواقع حيث قال : فلا تحب في المال لعائث إذا لم يكن صاحبه ممكناً^٢ منه ونحوه فإن في المعسر فيه فإن بعد أن اشترط الممكن من يتصرف فلا تحب في المعصوب ، ولا في المال الصانع ، ولا في الموروث عن عائث

ولا الرهن على الأشياء .

حتى يصل إلى المالك ووكيله ، ولا فيما يسقط في أسحر حتى يعود إلى مالكه فيستقل به التحول^(١)

وقال شيخنا : ههنا ولا زكاة على مال غائب إلا إذا كان صاحبه متمكناً منه أي وقت شاء ، فإن كان متمكناً منه لزمه زكاة^(٢) . ونحوه قال في الخلاف^(٣)

وبحسبه فعبارت : وسحب نصفه بوجوب زكاة في المال الغائب إذا كان صاحبه متمكناً منه ، وعمومات كتاب ونسبه تناووه ، والتدبر أن المرجع في التمكن إلى العرف .

قوله : (ولا الرهن على الأشياء) .

أحسب كلام شيخنا - رحمه الله - في وجوب زكاة في الرهن فقال في موضع من مرسومه : لو رهن أنصاب من حبوب فحال محو وهو رهن وحت زكاة ، فإن كان مؤمراً كنف خراج الزكاة وإن كان معبراً تعلق بالمال حتى ينفق ، يؤخذ منه لأن حق المربي في سدنة^(٤) . وقال في موضع آخر منه : لو استقرض من رجل ألفاً بقرض دون الرهن ، بعدم تمكنه من التصرف في رهن^(٥)

وقال في الخلاف : لو كان به ألف واستقرض ألفاً غير رهن هذه عند المقرض فيه بقرض زكاة الألف التي في يده إذا حال التحول دون الألف التي هي رهن ، ثم استدان بالمال الغائب الذي لا يمكن منه ما لا يلزمه زكاة ، والرهن لا يمكن منه ثم قال : وبعبارة يدرم المستقرض زكاة

١ - مسند ٢ : ٤٩٠

٢ - ههنا ٧٥

٣ - خلاف ٣٥٣

٤ - مسند ٢٠٨

٥ - مسند ٢٢٥

ولا الوقف ..

الألمين كان قوياً ، لأن لألف الفرض لا خلاف بين نظائفة بأنه يلزمه ركائبه ، ولألف المرفوعة هو قادر على التصرف فيها بأن يفت رهنها ، والمال العائش إذا كان متمكناً منه يلزمه ركابه بلا خلاف^(١)

وهذا التفصيل حسن إذ ثبت أن عدم تمكن الراهن من التصرف في الرهن مسقط للوجوب، ولا فما أطلقه في المصوط^(٢) ولا^(٣)

فان الشارح - قدس سره - ولو كان الرهن مسعراً اعسر في وجوب الركاة على المعير فكأن لا قدرة المعير عليه^(٤) ولا بأس به خصوصاً مع تحقق عيبته عن المالك .

قوله : (ولا الوقف) .

إما لم تحب الركاة في لوقف لأنها لو وحت لوحت في العين فيخرج به عن الوقف ، وعنده في المنتهى أيضاً بعدم تمام المثلث باعتبار مشاركة غيره من الطوائف في الاستحقاق ، وكون الموقوف عليه ممنوعاً من التصرف في العين بغير الاستئذان^(٥) . وهو حسن .

ولو فتح لوقف وحت لركناه في مباحه إذ كان لمعنى كسائر الأموال المملوكة .

وقال الشرح - رحمه الله - لو ولد لعن لموقفه وبلغ الأولاد بصاناً وحر عليه الجور وحت لركاة إلا أن يكون الوقف شرط أن يكون العن وما يتوالد منها وقفاً^(٦) وهو حد إذ ثبت صحته اشتراط ذلك ، لكنه محل نظر

١ - الخلاف ٣٥

(٢) في ١٠٠٠ ح ١

(٣) بمصالح ١

(٤) المنتهى ١ - ٤٧٥

(٥) المصوط ١ - ٢٠٥

ولا الصَّل . ولا المال المفقود ، فإن مضى عليه سون وعاد ركاه
لئمة استحياءاً

قوله (ولا الصَّل ، ولا المال المفقود) .

المراد بالصَّل الحيوان الصانع ، وبالمفقود غيره من الأموال الصائغة
قال شارح - قدس سره - ويعبر في هذه الصَّل والعقد بطلاق الاسم ، فهو
حاصل لحظة أو يوم في نحو لم يقطع ^(١) وهو قيد ، بل يعني بطلان
ال سقوط بحصول العنة متى لا يحتمل معها التمكن من التصرف

قوله (فإن مضى عليه سون وعاد ركاه لئمة استحياءاً)

هذا مذهب الأصحاب لا أعين فيه مخالفاً ، وأسنده لعلامة في انتهى
إلى عثمان مؤيد بدعوى لإجماع عليه ، وحكى عن بعض العامة نقول
بالوجوب ^(٢) .

وتمسك في ذلك ما رواه الشيخ في لموقع ، عن زرارة ، عن أبي
عبد الله عليه السلام أنه قال في رجل ماله عنه غائب لا يقدر على أحده قبل
ولا ركاة عنه حتى يحرج فإذا حرج ركاه لعام واحد ، وإن كان يدعه معمد
وهو يقدر على أحده فعليه ركاة بكل مرة من السنين ^(٣)

وم رواه الكليني بسند صحيح ، عن لعلاء بن رزين ، عن سدير الصيرفي
وهو ممدوح فإن ، قلت لأبي جعفر عليه السلام ما تقول في رجل ^(٤) له مال
فانطلق به ، فدفعه في موضع ، فلما حان عليه تحول ذهب ليخرجه من
موضعه ، فاحتقر لموضع الذي طر أن المال فيه مدفون فلم يقصه ، فمكث بعد
ذلك ثلاث سنين ، ثم به احتقر الموضع من حوائه كله فوقع على المال بعينه

(١) المسائل ٥

(٢) انتهى ١ : ٤٧٥ .

(٣) المقدمة في ص ٣٢

(٤) في المصروع ح : رواية : كان .

ولا القرض حتى يرجع إلى صاحبه .

كيف يركبه ؟ قال : يركبه لسة واحدة ، لأنه كان عدناً عهداً كان حسبه ^١ .
ويبدل على أن هد الأمر بالاصحاب قوله عليه السلام في صحيحه
إبراهيم بن أبي محمود في إسناده أنني لا تصل منكبه بها إذا أحلف ثم
يحول عليه الحول يزكي ^٢ .

ومعنى عبارة تركبه لسة واحدة إما بسحب إذا كانت مدة
الضلال وتعد ثلاث سنين فصاعداً ، وصح بعلامه في مسهبه استحباب
تركبه المعصوب والضال مع نعو لسة واحدة ^٣ ، ولا يس به
قوله (ولا القرض حتى يرجع إلى صاحبه)

لا متفاده إلى مثل مقترض بنفسه فيجب ركاته عليه دون المقرض ،
ويبدل على الحكمين رويت منها ما روه الشيخ في الحسن ، عن زرارة
قال ، قلت لأبي جعفر عنه سلام رجل دفع إلى رجل مالا فقصه على من
ركته ؟ على المقرض أو على المقرض ؟ قال : لا ، بل كانه من كات
موضوعه عنه حلاً على المقرض ، قال ، قلت وليس على المقرض
زكاتها ؟ قال : لا ، (٤)

وسرع المقرض بالإخراج عن المقرض ولو حقه الإخراج ، سواء أد له
المقرض في ذلك أم لا ، وبه قطع في المسهب ^٥ لأنه بمنزلة أداء الدين ^٥
ويبدل عليه صريحاً ما روه الشيخ في صحيحه ، عن منصور بن حازم ، عن
أبي عبد الله عليه السلام في رجل سترض مالا فحان عليه حو وهو عنه
فقال : إن كان لدى أفرصه يؤذي ركبه فلا ركاه عنه ، وإن كان لا يؤذي أدني

١ الكافي ٣ ٥١٩ ، مسائل ٦ ٦١ ، بحار ص ٤٥٦ ج ١

(٢) المتقنه في ص ٣٢

(٣) المتبى ١ ٤٧٥

(٤) التهذيب ٤ ٢٣ ٨٥ ، مسائل ٦ ٦٧ ، بحار ص ٤٥٦ ج ١

(٥) المتبى ١ ٤٧٧

ولا الدين ، فإن كان تأخيرها من جهة صاحبه قيل تحب الزكاة على مالكه ، وفي لا ، ولأول أحوط

لمتفرص ه (١)

وعسر شهد في لدروس و بيان في الإحراء إذن المتفرص (٢) ،
والرواية مطلقة .

قوله (ولا الدين ، وإن كان تأخيرها من قبل صاحبه قيل تحب
زكاة على مالكه ، وفي لا ، ولأول أحوط)

اختلف لأصحاب في وجوب الزكاة في دين إذا كان تأخيرها من قبل
صاحبه إن يكون على قدر يسهل على مالك فتمسه عنه متى رماه بعد
اتصافهم على سقوط الزكاة فيه إذا كان تأخيرها من قبل المدين ، فقد ابن
الحيد (٣) ، وابن إدريس (٤) ، وابن أبي عمير (٥) لا تحب الزكاة فيه أيضاً
وهو الشرح بالوجوب (٦) ومعمد الأول

ب . تمسك بمقتضى الأصل ، والروايات لمصحه لسقوط الزكاة في
ما من القرص عن مقرص فيه من أنواع الدين ، وما رواه الشيخ في
الصحيح ، عن عبد الله بن مسعود ، عن أبي عبد الله عنه اسلام ، قال « لا
صدقة على دين ، ولا على لئال العائت عك حتى يقع في دينك » (٧)

وفي موقوف ، عن إسحاق بن عمار قال ، قلت لأبي عبد الله
عليه السلام الدين عنه زكاة ؟ قال « لا حتى يقصه » قلت « فإد قصه

(١) بهدب ٤ ٣٢ ١٣ وسائل ٦ ٦٧ ب من حب عنه الزكاة ب ٧ ج ٢

(٢) الدروس ٥٨ .

(٣) حكاة عنه في المختلف ١٧٤ .

(٤) السرر ٢ .

(٥) حكاة عنه في المختلف : ١٧٤ .

٦ ، الحيد في بضعه ٣٩ . وشرح في محمل و عقود (شمس عشر) ٣ ٥

٧ بهدب ٤ ٣١ ٦٨ وسائل ٦ ٦٢ ب من حب عنه زكاة ب ٥ ج ٦

بركته ؟ فقال : « لا حتى يحوي عليه الحول »^(١)

وهي موثق أيضاً ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت : ليس في الدين ركة ؟ فقال : « لا »^(٢)

حتج الشيخ في تهذيب ما رواه عن درست ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « ليس في الدين ركة إلا أن يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره ، فإذا كان لا يقدر على أحده فليس عليه ركة حتى يقضيه »^(٣)

وعن عبد العزيز ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الدين ، أيركبه ؟ قال : « كل دين يدعه هو ، إذا أراد أحده فعليه ركاته ، وما كان لا يقدر على أحده فليس عليه ركة »^(٤)

واستجاب بعضهم في سند الروايتين باستثله على عده من الصعفاء

وأحب لعلامة في المختلف عليهما بالحمل على الاستصحاب ، ثم قال ، لا يقال : لم لا يجوز أن يكون وجه الجمع من فضل في هذين التحريين ؟ لأننا نقول : لما سألته بحسبي عن الدين وأطلق عليه سلام الفون بانتفاء الوجوب وحب استعاذه مطبقاً ، إذ لو كان في صورة ما يرم تأخير بينا عن وقت الحاجة ، وهو باطل^(٥) . هذا كلامه - رحمه الله - وهو جيد (كما شهد عليه مراراً)^(٦)

واعلم أن لعلامة - رحمه الله - صرح في استدركة بأنه لو كان الدين نعماً

(١) التهذيب ٤ : ٣٤ ، ٨٧ ، لا مصدر ، ٢ : ٢٨ ، ٧٩ ، الوسائل ٦ : ٦٣ ، يوم من محب عليه الركة ب ٦ ح ٣

(٢) التهذيب ٤ : ٣٣ ، ٨١ ، لا مصدر ، ٦ : ٦٤ ، يوم من محب عليه ركة ب ٦ ح ٤

(٣) التهذيب ٤ : ٣٢ / ٨٩ ، الوسائل ٦ : ٦٤ ، أيوب من تجب عليه الركاة ب ٦ ح ٧ .

(٤) التهذيب ٤ : ٣٢ / ٨٩ ، الوسائل ٦ : ٦٤ ، أيوب من تجب عليه الركاة ب ٦ ح ٥

(٥) المحقق ١٧٤

(٦) معاني العوسج مشطوبة في واحد

و يكفر بحب عبه - كذا يكن لا يصح منه ذمه .

فلا تركه فيه . ثم قل ومن وجهه في الدين سوفت هـ ، لأن رسوم شرط ، ومن في الذمة لا يوصف بكونه مائماً ، ثم يشككه بغيره ذلرو في رسم في بحم اسعوض بكونه محرم رغبة و معذرة ، وقد حار ب پشت في ذمة لحم راعية جار أن پشت راعية^(١) . وهو جيد .

و ورد عبه حربي - حسن سره - في قوله ثم عذره به بما سحبه ذ حعباً مقهور السوء عذمه وهو عذمه عطف كما هو ظاهر من كلامهم ، ما إن حعبه من وجود وهو كعبه من ما به نصح به بعض كور م في ذمه مائماً .

وفي بعض نظر . فبهذا لا حار ثوب حعب م في ذمه من ثبوت هـ نوع مخصوص منه وهو ما نكل من حعب ، لكن المستدر من الروايس المستعمل ثبوت تركه في نفس م حار به بعد فلا بعد قصر حكم عليه ، لأصالة البراءة من الوجوب في غيره .

قوله (و يكفر بحب عبه تركه يكن لا يصح منه أدومه)

م بوحث فلاصافى لمر . و صاهر قوله تعالى و وويل للمشركن
الذين لا يؤتون الزكاة^(٢) .

وأم نه لا يصح منه أداء فعليه في معصية به مشروط به بقوله ولا يصح منه^(٣) وفيه بحث من كتب حكم لا يسكن فيه . للأحبار بمسئله المسئله سطلان عذره حارث فصلان كرو . وإجماع على أن كرو لا يدخل حبه ، و لا فعل به عذره صححه لأش عبه

(١) التذكرة ١ - ٢٠٢ .

(٢) قصص ٦ - ٧ .

(٣) جمع ٢ - ٩ .

(٤) الوسائل ٩٠ أبواب مقدمة العادات ٢٩

لا ريب في عدم صمان سطين ومحور ، لعدم تعلق الوجوب بهما
 واستثناء التخصيص منهما ، وإنما الكلام في تضمين الولي ولا يعد تضمينه ، لأنه
 محاطب بالإخراج محرى محرى تماثل

* * *

الظر الثاني

في بيان ما يجب فيه ، وما تستحب

الحب تركه في رعد لاس وسبع وعشرون وفي ذهب
ونصفه ، وعلات الأربع حطه وسبع ، وشعر وأرباب الأرباب
فيما عدا ذلك .

قوله (يجب الركعة في الألبم الإبل والمقر والعم) وفي
الذهب والنصفه ، وعلات الأربع حطه والشعر والمقر وأرباب ،
ولا يجب فيما عدا ذلك) .

ما وجوب تركه في هذه الأنواع استعد فضل العلامة . رحمه الله . في
التذكير ومنه في مجمع عنه بن المصنف والأحبار
مستفيضة^(٢)

وأما يجب لا يجب فيما عدا ذلك فقد في المعسر إنه مذهب
الأصحاب عد أن حبس^٣ ونقل عن بن حنبل أنه قال تؤخذ الركعة في
أرض عشر من كل ما دخل صغير من حبه وشعر وسبع وأرباب ودرة
وعدن ومثلت وسائر الحبوب^(٤) . وهو ضعيف .

ب الأصل عدم وجوب فيما لم يقع ذنب على خلافه ، وما روى
بن مويه في صحيح ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان
قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام لمثلت به ركعة في حديد من أموالهم

(١) التذكير ١ ، ٣٠٥ ، المنه ١ ، ٢٧٣

(٢) الوسائل ٦ ، ٣٢ أبواب ما يجب فيه الركعة ٨

٣ - سبع ٢ ، ٩٣

(٤) حكاة عنه في المختلف ١٨٠

وفي مال التجارة قولان ، أحدهما وجوب ، والاستحباب أصح

قوله : (وفي مال التجارة قولان ، أحدهما الوجوب ، والاستحباب أصح) .

اختلف علماءنا في كاة مال سجدة ، فذهب لأكثرهم ومنهم الشيعاء^(١) ، والمرتضى^(٢) ، ومن إذ بس^(٣) ، ونحو لصالح^(٤) ، ومن السراج^(٥) ، ومن أبي عقيل^(٦) ، وسائر المشايخ من أنها مسحاة . وحكى المصنف عن بعض علماء قولنا بوجوب ، وهو يظهر من كلام ابن بابويه في من لا يحضره فقه أنه في هذا كتاب في سجدة وطبقت المشايخ ، من مال ولا تنه سعي بذلك فيحصل فعيب ركاته إذا حال عليه الحول^(٨) . والمعتمد الاستحباب .

بـ لأخبار لكاء سجدة بالأمر بركه في مال سطل إذا تحرره به سأل^(٩) ، وقد تقدم صرف مال سطل . وما رواه شيوخ في الحسن ، عن محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى مائة وكسبه عنه ، فقد ركب مائة قبل أن يشتري مائة متى تركه ؟ فقال : يا ابن آدم ! ما عهده حتى ركب مائة فليس عليه كاة ، وإن كان احتسب . بعد ما ركب مائة فعليه ركاة بعد ما عهده . من أمان الله

١ المقدم عليه . ٢ . صحيح في باب ٧٦ ، مسند . ٣ . ٢٢٠ . ٤ . الحسن

والفقود (الرسائل عشر) ٢٤٠

(٢) الانتصار ٧٨ ، وحمل العلم والعمل ١١٩

(٣) الرائر ١١٣

(٤) الكافي في فقه ١٦٥٠

(٥) المهدى ١٦٧

(٦) بعه عنه في المحلف ١٧٩٠

(٧) المراسم ١٣٦

(٨) الفقه ٢ ١١

(٩) الوسائل ٦ ٥٧ . انوات من سجدة عليه الركاة بـ ٢

(١٠) في ص ١٧

وفي الحيل الإثبات .

مضى إذا كان متعاضداً قال : « لا »^(١) .

وفي حديث من سئل عن رجل قال : ثبت لأبي هريرة عليه السلام
الرجل يشترط في ركعة يسجد عليه بيده ويضع يده عليه ، على سجدته
فإن لا حتى لا تثبت فإن سجد ركعتي سجدت قال : « لا » حتى
يحول عليه الحول وهو في يده »^(٢) .

قوله : (وفي الحيل الإثبات) .

سجدات . . . في الحيل . . . بجمع عليه من الأصوات . . .
عليه روحاً من غير أن يسجد في سجدة . . .
عليهما جميعاً عليه السلام . . .
حبل يُعرق . . . في كل ركعة . . .
دياراً^(٣) .

وفي حديث . . .
على سجد شيء ، قال : « لا » ثبت كذا على رجل ولم يصر
على السجدة ، قال : « لا » سجد . . .
الحبل المذكور شيء . . .
يركعها شيء ، قال : « لا » سجد على ما يعرف شيء ، بما انصدفه على

(١) التهذيب ٤ : ٦٠ ، ١٩ ، الاستبصار ٢ : ٩ ، ٢٦ ، الوسائل ٦ : ٢٩ ، باب ما يجب فيه

الركعة ١٤ ح ٢

(٢) الكافي ٣ : ٢٩ ، ٦ ، التهذيب ٤ : ٦٩ ، ١٨٨ ، الاستبصار ٢ : ١١ ، ٣١ ، الوسائل

٦ : ٢٩ ، باب ما يجب فيه ركعة ١٤ ح ٢

(٣) كذا ، وفي المصدر : قالوا .

(٤) التهذيب ٤ : ٦٩ ، ١٩٣ ، الاستبصار ٢ : ١٢ ، ٣٤ ، الوسائل ٦ : ٥١ ، باب ما يجب فيه

الركعة ١ ح ١

(٥) في أصله : البهر

السائمة امسوسة في مراحها^١، عمها الذي تفسد فيه الرجل ، فانه ما سون
ذلك فليس فيه شيء^(٢) .

قوله (و سونولد حيوان بين حيوانين حدهما ركاني روعى في
الحافة بالركاني إطلاق لاسمه)

إنما كان معبراً بإطلاق الاسم ، لأنه مطلق حكمه وكذا الكلام لو كان
تولده من حيوانين محتمل غير كونه ، ومن محتمل ومحدد وسوكت
محتمل واحد بصفه ، كذا حمل حده واحتمل ، لأنه قد ، لإطلاق الاسم
الذي هو مدار الحكم ، ومسوحه خارج محتمله كونه فرع محتمل فسلفي
بركافة^٣

وتسقط عنه عد ذلك لاف سدره فلا تدر في معان ،
والحمير ، والرفيق ، و سونولد حيوان بين حيوانين حدهما ركاني روعى
في الحافة بالركاني إطلاق اسمه .

* * *

١١ كذا . وفي المصدر مراحها ، وهو عدها لأن الموضع الذي يرمى فيه الدواب - رجع
صحيح ١ ٣٤٠ . وعموم المحيط ١ ٢١٤ . أما شرح بالضم فهو ما يروي به لإبل
والضم بالليل - الصحاح ١ : ٣٦٩

٢١ الكافي ٣ ٥٣٠ . ٢ سديد ٤ ٦ ٨٤ . سوانس ٦ ٥١ أبواب - نجد فيه
كأنه ٦ ٣
(٣) المسالك ١ ٥٢

القول في زكاة الأنعام

ولكلام في لشرائط ، والمريضة ، والنوح

أما الشرائط فأربعة :

الأول عشر نصب ، وهي في لابل ثلث عشر نصب حمسة كل واحد منها خمس ، وقد بلغت ثلث عشر نصب كذا نصب ، ثم ثلثون ، ثم ست وتسعون ، ثم ثمانون ، ثم تسعون ، ثم مائة وتسعون ، وقد بلغت مائة وأحدى وعشرين وأربعون أو خمسون أو مئتي .

قوله (ف الشروط وأربعة الأول عشر النصب ، وهي في لابل ثلث عشر نصب حمسة كل واحد منها خمس ، وقد بلغت ثلث عشر نصب كذا نصب ، ثم ثلثون ، ثم ست وتسعون ، ثم ثمانون ، ثم تسعون ، ثم مائة وتسعون ، وقد بلغت مائة وأحدى وعشرين وأربعون أو خمسون أو مئتي)

هذه النصب مجمع عليها بين علماء الإسلام كما يشهده جماعة منهم بمصنف في المعنر (١) سوى نصيب السادس عشر من أبي عفضل (٢) بحسب أسقطه وأوجب من المحاص في خمس وعشرين إلى ست

حسب أبي عمرو ومائة ، فاد سرب لاس في كل خمسين حقه ^(١)

وحدوه رؤى لشيخ في الصحيح نص ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٢)

وم روه ابن سبويه في الصحيح ، عن ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال :

« ليس فيما دون خمس من لاس سي ، فاد كات خمس فقيها شاه
بي عشر ، فاد كات عشر فقيها ساد ، فاد بعد خمسة عشر فقيها ثلاث
من عجم ، فاد بعد عشر من فقيها ربع من عجم ، فاد بلغت خمس
وعشرين فقيها خمس من عجم ، فاد راد : حده فقيها به محاص إلى
خمس وثلاثين ، فاد لم يكن عده به محاص و من لاس دكو

فاد راد على خمس وثلاثين به حده فقيها به لاس أبي خمس
و ربع ، فاد راد وحده فقيها حقه . و راد سميت حقه لأنها مستحقة
لـ بركت طهرها . بي من . فاد راد : حده فقيها حده بي خمس
وسبعين ، فاد راد وحده فقيها ساد بي سبعين ، فاد راد واحدة
وحقتل إلى عشرين ومائة .

فاد راد على عشرين ومائة : حدة في كل خمس حقه وفي كل
أربعين انة لاس ^(٣) .

(١) بك في ٣ ٤٣٢ ، ٣ ، بهدي : ٢ ٣ - لاسيدار ٢ ١٩ ٥٦ لاسيدار ٦

٧٣ بواب ركاة لأعمام ب ٢ ح ٤

(٢) بهدي : ٢ ٢٠ ٥٢ ، لاسيدار ٢ ١٩ ٥٦ ، سوسيل ٦ ٧٢ بواب كاه الأعمام

ب ٢ ح ٢

(٣) الفقيه ٢ ١٢ / ٣٣ ، الوسائل ٦ ٧٢ أبواب ركاة الأعمام ب ٢ ح ١

وفي القرآن نصابان : ثلاثون وأربعون دأثما .

يتخير بين عنده بهم ولكن عند ميعاد . وقد ذكره - رحمه الله - حوط ،
 إلا أن القاهر السحر في عدد نكاح من أعداء مصنف ، كما اختاره - قدس
 سره - في فوائده ثم بعد خمسة عشر دأثما ، لأصحاب ، لأصالح قوله عليه السلام
 في صحيفته راحة . وقد ذكره علي السحر في وحاشة وحده فقي كل
 خمسين حقة وفي كل أربعين امرأة لبون (١) .

وبعد عنه صرحا عن سند بن أحمد بن حنبل في رواية
 عند أربعين وبن نصر بن منصور (٢) ، وهو كتاب تشهير بالأربعين ميعاد في
 أمانة وحدث وعشرين وما في معناه من سبع سنين فصفا

الثاني قدس في مذكورة . وهو كتاب سروده بحرية من يعي لم صغير به
 الفرض [حساب] ، لأن لأحدث مصنف عسار بحرية ، وكان لأودق في
 كتب لا يعرف فرضها بالحري ، فكذلك هذا . ثم نقل عن بعض العامة قولاً بصغير
 الفرض بالجزء ، ولا ريب في بطلانه .

الثالث القاهر السحر ، ع حده . ثم ذكره علي بن أبي حمزة في شروط في
 وجوب النكاح . ويستخرج من مقتضات ، بحرية حده . ولا عسار ، فعلى
 هذا سوفت لأوجب عيب ، إلا سقطت عليه . هذا بحرية عسار سي ، كما
 لا يسقط سقط ما ذكره علي بن أبي حمزة في سبعة عشر

قوله (وفي شهر نصاب ثلاثون وأربعون دأثما)

يريد بذلك أن ثلاثين لا يتحصن في دأثما . لا أربعين في دأثما ، بل
 يتعلق بالحكم بكل ثلاثين . وفي رخص ، في نصاب في حنيفة ، كما لم يه
 أحد عدول ، ونقل علامته في سائر كونه على سائر حنيفة . وهذا

(١) المسالك ١ ٥٢

(٢) ٣٠٢١ في ص ١٠٠

(٣) بوقص ، أحد لأودق في حنيفة ، هذا في حنيفة في ص ٣

٢٠٢١ في ص ١٠٠

(٦) التذكرة ١ ٢٠٩

ثم ثلاثمائة ووحدة، وقد بلغت مئة ، قيل يؤخذ من كل مائة شاة ،
وقيل من ثمان مائة ، حتى يبلغ مائة ، فلو أخذ من كل مائة
شاة ، بالغاً ما بالغ ، وهو الأشهر .

وقد من رواية في من لا يحضره الفقيه ^(١) عن علي بن محمد بن عيسى ،
بلغ أربعين شاة وقد بلغ أربعين و مئة وحدة فمئة مائة ، وهو الصحيح
لأن قوله عنه السلام في خمسة غصلا ، في كل مائة شاة
شاة ^(٢)

وفي صحيحه محمد بن الحسن بن محمد بن داود بن أبي حمزة عن
شيء ، وقد كنت أربعين فمئة مائة ^(٣) ، ثم قلت لأن بابنه فمئة مائة
مئة

قوله (ثم ثلاثمائة ووحدة ، وقد بلغت مئة ، قيل يؤخذ من
كل مائة شاة ، وقيل من ثمان مائة ، حتى يبلغ مائة فلو أخذ من
كل مائة شاة بالغاً ما بالغ ، وهو الأشهر)

خلف لأصحاب في هذه المدة فذهب إليه ^(٤) ، وعرضي ^(٥) ،
ومن سألوه ^(٦) ، ومن لم يفتي ^(٧) ، وسأل ^(٨) ، ومن حمده ^(٩) ، وابن

(١) الفقيه ٢ / ٣٦

(٢) الكبرى ٣ / ٣٥٤ ، تهذيب ٤ / ٢٠٠ ، المستدرک ٢ / ٢٢٠ ، تهذيب ٦ / ٢٢٠

(٣) أبواب زكاة الأنعام ج ١

(٤) تهذيب ٤ / ٢٥٠ ، المستدرک ٢ / ٢٢٠ ، تهذيب ٦ / ٢٢٠ ، تهذيب ٦ / ٢٢٠ ، تهذيب ٦ / ٢٢٠

(٥) ج ٦

(٦) المصنف ٣٩

(٧) حسن العلم والعمل ١٢٣

(٨) المقنع ٥٠

(٩) حكاية عنه في المختلف : ١٧٧

(١٠) المراسم ١٣١

(١١) الوسيلة (الجوامع الفقيه) : ٦٨٠

ودرس في السوحت في ثلاثمائة وثمانين سنة، ورواه لا يعبر
الفرص من مائتين وثمانين سنة حتى سبع مائة، ورواه في أسد كره عن الفقهاء
الأربعة (٢).

وذهب الشيخ (٣) من سجد (٤) ، وهو صلاح (٥) ، وابن
البرج (٦) إلى أنه يجب فيها ربع مائة لا يعبر بالفرص حتى سبع
خمسمائة

أصح لأصولها رواية الشيخ ، عن حسين بن سعيد ، عن أنس بن
سويد ، عن عاصم بن محمد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، قال : ليس في أدور لا يعبر من مائة شيء ، فإذا كسب
أربعين ففعلها منه ، في عشرون ومائة ، فإذا ردت واحدة ففعلها شارب إلى
المائتين ، فإذا زادت واحدة ففعلها ثلاث مائة ، في ثلاثمائة ، فإذا كثرت
الغنم ففي كل مائة شاة (٧) .

والعشرية علامة في تصنيف ابن محمد بن قيس مشيرته بين ربيعة
أحدهم ضعيف فلعلة إياه (٨)

وحدث عنه حادي قدس سره في فوسد له عبد بن محمد بن قيس
بني بزي عن صادق عليه السلام عيا محمد بن بصير ، وربما مشترك

١ - السوحت ١٠

(٢) الدرر ٢١٠

٣ - خلاف ١ ٣٠

(٤) حكاية عنه في المختلف : ١٧٧

(٥) الكافي في العقه : ١٦٧

(٦) النهج ٤

٧ - نهج ٤ ٢٥ ٩ ، لا يصدق ٢ ٢٣ ٦٢ ، مسند ١ ٢٨ ، بواب كتاب الأيمان

٨ - ج ٢

٩ - نهج ٨١

وتظهر ثمانية في وجوب وفي نقصان

بلغ ثلاثمائة في سبع ثلثة به قسم من سبع ثلث مائة ، وقد ردت ، حدة
فصلها ربع ستة حتى بلغ ثمانية في سبع ثمانية ثلث على كل مائة ثلثة
وستنطق الأمر لأول ، ومن على ما روي ثمانية بعد ثلث شيء « وفلا » كل
ما لا يحول عليه يحول عليه في ثلثي ، عليه وقد حار عليه يحول وجوب
عليه « (١) » .

وسبعة قوية لإسكان ، لأن من يعسر لا يسد ، لجمع بينهما
مشكل حدة ، ومن ثم ذهب خمسة في سبع من حد سرحج « (٢) » ،
وقصر في عبارة كتاب على حكمة شيوخه ، بسبب نقول أصلي في شهره

وهو العلامة في عيني ، فطوب حديث لأول وضح من أصلي ،
واعتمد بالأصل فيعمل به « ، هو عبد عبد ، مع « لرويه الشافعي
محنة لما عده لأصحاب في مصنف أصلي ورث مما يضعف حديث

وسوكت ميكثي في أسد ومن لأمكن حمل سرونه لأولي على
التفاهة بموقفها لمدفد به « ، حمل بكثرة موقعة فيها على نوع
لأربعائة وبكده حكم ثلاثمائة ووحيد مهملا في الرواية ، والله تعالى
أعلم .

قوله (وتظهر ثمانية في وجوب ونقصان)

هذا جواب عن سؤال أورده المصنف - رحمه الله - في درسه على ما
نقل عنه ، وتقريره به ، إذا كان يجب في ثمانية في يجب في ثلاثمائة وواحدة
فأي فائدة في الزائد ؟ .

وتقرير الجواب : ثمانية بظهر في وجوب ونقصان ، ما بوجوب

شهادة ١ ٢٥ ٣٨ ، إسقاط ٢ ٢٢ ٦١ ، بطل ٦ ٧٨ ، جواب كذا لأبواب

٦ ٦

٢ ٣ ١ ٣

٣ ١ ١٨٩

والقرينة يجب في كل نصاب من نصاب هذه الأحكام ، وما بين
النصاب لا يجب فيه شيء .

فلأن محله في ذلك نصاب واحد ، يجب أن ينص عليها ثلاثمائة وواحدة حصة
والرائد عقو .

وأما نصيب النصاب في كل نصاب ، فله نصيب من نصابه واحدة بعد
بحسب ما يترتب عليه من نصابه جزء من جزء من جزء من جزء ، وهو كما
نقده عن (لا بد من أن يكون له نصيب من نصابه من نصابه شيء)
ما دامت ثلاثمائة وواحدة ، ما عرفت من أن ذلك من نصاب ليس محلاً
لقرينة ، إنما هو عطف ، لا ينص عليه من ثلاثمائة وواحدة سقط من
لقرينة جزء من خمسة وسبعين جزء من شيء ، لم يحصل شيء لوأخذ
جزء من نصاب ، ولا كذا ، سقط منه جزء من خمسة وسبعين جزء ورابع
جزء ، فظهرت الفائدة في ذلك لقرينة النصاب في أنه ينص ويدقق في
العكس ، وذلك كونه واضح لكل ممكن المنقشه في عدم سقوط شيء من
القرينة في صورة النص عن (لا بد من أن ينص على شيء لا بد من أن ينص)
على الحقيق ، وإن كان المراد عن النص عمراً ، إذ لا ينافي بينهما كما لا
يخفى على المتأمل .

قوله (وقرينة يجب في كل نصاب من نصاب هذه الأحكام ،
وما بين النصاب لا يجب فيه شيء)

أما لقرينة تتعلق بكل واحد من هذه النصاب فلأن ذلك معنى مدرك
نصاب ، وإنما لم يذكر بين النصاب لا يجب فيه شيء ، فلأن ذلك فائدة مدرك ،
ويدل عليه صريحاً قوله عليه السلام في حصة النصاب : « وليس على أي شيء
شيء ، ولا على لكسور شيء » .

وقد حُرِبَ لِعَادَةِ تَسْمِيَةِ مَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ التَّعْرِيفَةُ مِنَ الْإِلْسِ شَقًّا ،
وَمِنْ لِقَرَوْقَصٍ ، وَمِنْ عَمِمْ عَقْوًا ، وَمَعْنَاهُ فِي الْكُلِّ وَاحِدٌ

فَالسَّعِي مِنَ الْإِلْسِ نَصَابٌ وَشَوْ ، فَالنَّصَابُ حَمْسٌ وَشَوْ أَرْبَعٌ
بِمَعْنَى نَهْ لَا يَنْقُصُ مِنَ التَّعْرِيفَةِ شَيْءٌ وَلَوْ تَنَبَّهَ لِأَرْبَعِ

، كُنْدٌ سَعِيَةٌ وَثَلَاثُونَ مِنَ نَصَابٍ وَوَقَصٌ ، فَالتَّعْرِيفَةُ فِي
الثَّلَاثِينَ وَالرَّائِدِ وَقَصٌّ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ .

، كُنْدٌ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ مِنَ عَمِمْ نَصَابٍ ، يَعْنِي وَالتَّعْرِيفَةُ فِيهِ وَعِشْرُونَهَا
، حَتَّى يَبْلُغَ مِائَةً وَوَاحِدِينَ وَعِشْرِينَ ، وَكُنْدٌ مِائَتَيْنِ نَصَابٍ الَّتِي
عَدَّدْنَاهَا

قَوْلُهُ () ، وَقَدْ حُرِبَ لِعَادَةِ تَسْمِيَةِ مَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ التَّعْرِيفَةُ مِنَ الْإِلْسِ
شَقًّا ، وَمِنْ لِقَرَوْقَصٍ ، وَمِنْ عَمِمْ عَقْوًا ، وَمَعْنَاهُ فِي الْكُلِّ وَاحِدٌ
فَالسَّعِي مِنَ الْإِلْسِ نَصَابٌ وَشَوْ ، فَالنَّصَابُ حَمْسٌ وَشَوْ أَرْبَعٌ ، هِيَ
قَوْلُهُ - وَكُنْدٌ مِائَتَيْنِ نَصَابٍ عَدَّدْنَاهَا)

هَذِهِ بَعْدَ أَنْ مِثْلُهَا فِي الْمَصْطَلَحَاتِ الْمُتَّفَقَةِ ، وَالْمُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِهِ هَلْ يَعْنِي أَنَّ
الشَّيْءَ يَنْجَحُ الشَّيْءَ مَعْنَاهُ وَجَوْدٌ ، وَفَقَصٌ يَنْجَحُ بِغَدَفٍ مُقْطَرٍ مِرَادُوهَا

فِي الْقَامُوسِ شَوْ - مَحْرُكَةٌ - مِائَتَيْنِ تَعْرِيفَتَيْنِ فِي تَرْكَائِهِ فِي
الْعَمِمْ مِائَتَيْنِ وَرَبْعِينَ وَمِائَةً وَعِشْرِينَ ، وَقَصٌّ فِي عِشْرَتِهَا^(١) ، وَقَدْ أَيْضًا سَوَقَصَ
بِالتَّحْرِيكِ وَاحِدٌ لِأَوَّلَاتِهِ فِي النُّصْبَةِ وَهُوَ مِائَتَيْنِ تَعْرِيفَتَيْنِ^(٢) ، وَجَوْدٌ فِي
الْحَوَهِرِيِّ فِي الصَّحَاحِ^(٣) ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الْمَقَامِ شَوْ بِالتَّحْرِيكِ مَا
بَيْنَ التَّعْرِيفَتَيْنِ مِنْ كُلِّ مَا تَجِبُ فِيهِ الرُّكَاةُ^(٤) .

(١) الْقَامُوسُ الْمَحِيط ٣ : ٢٦٠

(٢) الْقَامُوسُ الْمَحِيط ٢ : ٣٣٣

(٣) صَحَاحٌ ٣ : ١٠٦١ ، صَحَاحٌ ٤ : ٥٣

(٤) النِّهَايَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ ٢ : ٥٠٥

شرح ثاني : السَّوْم ، فلا تجب الزكاة في المعلوفة ، ولا في
سحار ، إلا إذا استعت عن لأيمان بالرعي

القصر أو لا عند علماء جمع^(١) ويدل عليه إطلاق قوله عليه السلام « في
ربعين شه شه^(٢) » ثم ساقوا محتمعه ومثوقه ، وقوله عليه السلام في
الرواية المتقدمة لا يدل على جميع ، يعني في سبب

قوله (سرح سبي ، سرح) ولا تجب تركه في معلوفة)

هذا حكم جميع عليه من لأيمان ، بل في سبب في المعسر
به قول العلماء كونه لا يترك فيه ، يجب تركه في المعلوفة وقد قوم به
بعضهم^(٣) ، يدل على عدم هذا سرح روات منها قول أبي جعفر
وأبي عبد الله عليهما السلام في حسي شخصاً : « إنما لصدقه على تسعة
الرابعة^(٤) » والظاهر أن سرحه ، صحت كسب بمعنى سائمه ، فإن السوم لغة
الرعي^(٥)

قوله (ولا في سحر ، إلا إذا سعت عن لأيمان بالرعي)

بمعنى اعسر في سحر لا سعة عن لأيمان بالرعي بتحقيق اشترط
بالنسبة إليها وهو سرح كما صرح به في بعض^(٦)

وقد اشبح^(٧) وجماعه^(٨) أن حبس من حبس سحر ويدل عليه ما رواه
الكندي ، عن علي بن إبراهيم ، عن سفيان ، عن أبي عمير ، عن عمرو بن

(١) التذكرة ١ ، ٢١٢

(٢) المتقدم في ص ٦١

(٣) معسر ٢ ، ٥٠٦

(٤) المعسر في ص ٥٩

(٥) راجع الصحاح ٥ ، ١٩٥٥ ، والقاموس المحيط ٤ ، ١٣٥

(٦) معسر ٢ ، ٥٠٧

(٧) الخلاف ١ ، ٣١٠ ، والمبسوط ١ : ٢٠٠

(٨) منهم علامة في المتن ١ ، ٢٩١ ، وشهد أنبي في حالك ١ ، ٥٢

ولا بد من استمرار السوم خمسة حوّل ، فلو عنتها بعض وسوما
استأنف الحوّل عند استئناف السوم ، ولا استأنف بالتحصنة عادة ،
وقيل يعسر في اجتماع السوم والعنت لأعنت ، ولأول شيء

أدبه ، عن رده ، عن من جعفر عنه سلاه ، عن من في صفة الإلص
شيء حتى يحوّل عنها الحوّل من حين يسح ^(١)

وذكر الساج - قدس سره - في شرحه صريحاً ، في بعض برويه
متحه ^(٢) ، وما ذكره من نحوه بعض برويه حمداً ، فإن يظهر لأعنتاد على
ما برويه برشم من شمس كما حذد العلامة في خلاصه ^(٣) ، وفي رحله
ثبات لكل طريقته شراح وصفه ، به به به به به لا نصحه

واستفوت الشهيد في الساج غير الحوّل من حين يسح ، ولكن المثل
الذي تشربه من صائفة ^(٤) ، ولا يحلو من قوة .

قوله (ولا بد من استمرار السوم خمسة حوّل ، فلو عنتها بعضا
ولو يوما استأنف الحوّل عند استئناف السوم ، وقيل يعسر في اجتماع
السوم والعنت لأعنت ، ولأول شيء)

يقول شراح في المسوط والخلاف ^(٥) ، ونص في المسوط على
السقوط مع تساوي ، وسدر نصف في معسر بعد القول بأن جميع
السوم لا يبرول بالعنف اليسير ، وبأنه لو غير السوم في جميع حوّل ،
وحتّى إلى في الأقل ، وبأن لأعنت يعسر في منفي لعلات فكذلك السوم ثم
رتج ما اختاره من انقطاع سوم ناعنت اليسر ، واستدرك عليه بأن السوم

(١) الكافي ٣ ٥٣٣ ، ٣ ، مؤنث ٦ ٨٣ ، نواب كاه لأعنت ٩ ج ١

(٢) المسالك ١ ٦٢ .

(٣) خلاصة العلامة ٥٠

(٤) البیان ١٧٢

(٥) المسوط ١ ١٩٨ ، والخلاف ١ ٣٢٣ .

وكذا هو مع السائمة مانع كاشع شعيتها احداث أو غيره ، ببدنه أو غير
إدنه .

شروط الثابت : الحور ، وهو معسر في الحور والقدس مما
تجب فيه

عن أسود ، وكذا مع سائمة مانع كاشع شعيتها احداث ، ببدنه ببدنه
أو غير إدنه)

سختن عتق : بغيرها من احوال ، وسرخ ، اساء ، عتق على
الذي سائمة مانع ، ببدنه ، لا سائمة مانع عتق على كاشع مانع
لا سائمة سائمة ، وهي سائمة سائمة - سائمة ، سائمة عتق لبدنه
بغيرها من احوال ، عتق ، ببدنه ، بغير بدنه ، من مانع احداث و
غيره .

سائمة سائمة : بغيرها من احوال ، ببدنه ، من اطلاق
القدس سائمة سائمة - كاشع في سائمة ، من ب سائمة سائمة
سائمة ببدنه مع عتق ببدنه - من مانع سائمة وهي سائمة
في هذه سائمة ، وهو سائمة سائمة ، في هذه سائمة لا سائمة
بمعارضة اطلاق سائمة

قوله (شرط الثابت ، الحور ، وهو معسر في الحور والقدس
مما تجب فيه) .

هذا قول عام ، كونه حادثة في سائمة^١ ، وببدنه عتق ، وببدنه
سائمة كاشع في حور ، عتق ، سائمة ، عتق في حور وببدنه
عتق لله عتق سائمة ببدنه فلا ، وهي كاشع عتق وعتق في حور عتق

(١) سائمة ٢٢

(٢) السائمة ٢٨٦

ولو حمل أحد شروطها في شيء الحول فصل بحول ، مثل إن نقصت
عن النصاب فأتمها ،

عن الأول ، لكن في ضرورة كالأول ، حمل على معنى ي . س .
وحيث فبكون شيء عشر حوله من د . د . د . د . د . د . د . د .
سمه^(١) هذا كلامه رحمه الله

ونحوه عنه أولاً ، رحمه الله قد صرح في مسألة قد أبحاث من حين
الناح بأن هذا طريق صحيح وإن حمل به معنى^(٢) فلا معنى ليقوت هذا
مع تعدد سبب

وثانياً أن ما ركزه من بوقت استمر بحول على ما د . د . د . د .
محالفة بالإجماع ، كما عرفت به . رحمه الله . في . د . كلامه حيث قال
ونكر هل يستمر الحول به أم يوقف على ما د . د . د . د .
الإجماع والخبر السالف الأول^(٣) .

وبالحمد فضرورة معونه أصاب . وهي كالتصريح في استمرار
الحول بحول شيء عشر ، ويعتد به بالإجماع . حمل على . د . حوله
الحول عبارة عن مضي حد عشر شهر وبحول شيء عشر ، ويعتد به استمرار
الحول بذلك ، ومبني ، تمام بكلام في ذلك . ر . ه . الله تعالى

قوله (ولو احتل أحد شروطها في شيء الحول فصل بحول ، مثل
إن نقصت عن النصاب فأتمها)

يظهر أن المراد من الحول هو معنى سري وسري عرقه
سلف ، ويعني من ذلك أن الحول لا يسمي بحول بشرطه في شهر
الثاني عشر لحروجه عن حوله وحيث س . ح . ك . ب . د .
اللغوي^(٤) . وهو بعيد

(١) المالك ٥٣

(٢) المالك ٥٢

(٣) المسالك ١ ٥٣

وفي حسن ، عن عمر بن يزيد قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام
رجل قرأ بركه واشترى به أرضاً أو داراً عليه فيه شيء ؟ قال « لا
ولو جعله حباً أو نخل فلا شيء عليه فيه ، ومع منع نفسه من فضله أكثر مما
منع من حق الله أن يكون فيه » (١) .

وفي حسن ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال ، قلت
رجل كان له مائة درهم فوهبها بعض جوانه فبقيت له مائة درهم فبقيت له مائة درهم
الركه ، فمن ذلك قبل حبها بشهر أو بعد ذلك شهر بشهر عشر فقد
حل عليها الحول ووجب عليه فيها ركعة ، فقلت له ، فإن حدث فيها قبل
الحول ؟ قال « إذا حدثك به وقت به وفي من ركعة » قال « ما أدخمه
على نفسه أعظم مما منع من زكاتها » (٢) .

خرج صحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع المحدثين ، حسن أن من
عوض ربعي سائمة بربعي سائمة صدق عليه أنه منك ربعي سائمة صول
الحول فيجب عليه فيها الركعة (٣) . وهو ضعيف ، فإن كلاً من الأربعين لم
يحل عليها الحول قطعاً .

أخرج المصنف في الإحصاء بإجماع جماعة ثم قال ، فإن قيل قد ذكر
أبو عبيد بن جحد أن تركه لا يلزم إلقاء شيء وحدث بعض ما ذكره ، قلت
لإجماع قد تقدم أن الحيد وأخرجه ، وإنما عول من الحيد على أحجار
روى عن أبي عبد الله عليه السلام تنصيص به لا ركعة عليه ، وإنما ، وبإزاء
ثلث الأحجار ما هو ظهر منها وقوي ، ووضح طرق في هذا كلامه رحمه الله

١ الكافي ٣ ٥٥٩ . نسخة ٢ ٧ ٥٣ . وسائل ٦ ٢٨ . نوب كاه مذهب

والنسخة ب ١١ ج ١

٢ الكافي ٣ ٥٢٥ . تهذيب ٤ ٣٥ ٩٢ . وسائل ١١ ١٠ . نوب كاه مذهب

و نسخة ب ١٤ ج ٢

(٣) المبسوط ١ ٢٠٦

(٤) الانتصار ٨٣

ولا يُعد السجود مع الأمهات ، بل لكل منهما حزب على نفسه .

ولعله أشد بدلت إلى ما روي الشيخ ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت له الرجل يحسن لأهله الحي من امرأة دينار وثمانين ديناراً وأنا قد قلت ثلاثمائة قل حسن فيه بركة ، قل قلت فيه قرأه من الركاة ، و . . . كان قرأه من بركة فعليه بركة ، و . . . كان إنما فعليه ليحسن به حسن عليه بركة ، (١)

وعن محمد بن مسلم عن سائب بن عبد الله عن أبيه سلام عن يحيى بن زكريا ، قال : « لا إلا ما قرأه من الزكاة » (٢) .

وحيث ما الإجماع فقد ساء كراهة عليه م . . . وأما بروسر فصعب لنا ، وأوضح ساءه صاحب جملة على الاستصحاب كما ذكره الشيخ في الاستصار ، جمعاً بين الأدلة (٣) .

و . . . حسن في قول حنفية ، و . . . بعضها بحسبها ومنها ، . . . أصبح كعدم علم سائل بقاءه بعد . . . وسائر حسبي في أحسنه . . . حسن من ذلك . . .

قوله ، ولا يعد سجود من الأمهات ، بل لكل منهما حزب

نفسه (٤)

قد بحثه جميع عليه بن وصحبت ، . . . بن عليه فبوه عليه سلام في حقه فصلاً ، . . . لا يجوز عليه جوار عليه فبوه فلا شيء عليه (٥) .

(١) تهذيب ٤ ٩ ٢٥ ، الاستصار ٢ ٨ ٢٢ ، الوسائل ٦ ١ أبواب صلاة العتمة

والعصاة ١١ ج ٦

(٢) تهذيب ٤ ٩ ٢٤ ، الاستصار ٢ ٨ ٢١ ، الوسائل ٦ ١ أبواب صلاة العتمة

والعصاة ١١ ج ٧

(٣) الاستصار ٢ ٨

(٤) الكافي ٣ ٥٣٤ ١ ، التهذيب ٤ ٢٥ ٥٨ ، الاستصار ٢ ٢٢ ٦ ، الوسائل ٦

٧٨ أبواب ركعة الأضلاع ٦ ج ١

ولو كان نحو قتيب من نصاب شيء ، فإن قرط المالك ضمن ، وإن لم يكن قرط سقط من التبرعة نسبة نافي من النصاب ، وإذا ردد المسلم قبل الجوب في نحب الركاة واستأنف ورثته ، وإن كان بعده وحيث ، وإن لم يكن عن قصرة لم يقطع نحو وحيث تركه عند تمام الجول ما دام باقيا .

أول عند تمام جوبه بوجوه : مصفى ، نفا ، صاع ، ومضى وحيث جرح ركبه بمردا متع عباده متصفا في عبده في ذلك الجوب ، بالأصل ، وقوله عليه السلام « لا يبي في عبده » وقول أبي جعفر عليه السلام في حقه « لا يركى من وجهين في عبده » وقد بحثنا في غير النحب ، إذ ثبت بعدد سائر جوب لأن في الجوب

قوله (ولو كان نحو قتيب من نصاب شيء ، فإن قرط المالك ضمن ، وإن لم يكن قرط سقط من التبرعة نسبة نافي من النصاب) .

لا يرب في النصاب مع غيره ، وفي عبده نأجب لإخراج مع شمكن منه ، ومع نفا ذلك فلا صواب ، لأن تركه في يد المالك كإمائه فهو نافي شيء من النصاب ورج سلف على محموج بول وسقط من التبرعة بالنسبة

قوله (وإذا ردد المسلم قبل الجوب لم نحب الركاة واستأنف ورثته الجوب ، وإن كان بعده وحيث ، وإن لم يكن عن قصرة لم يقطع الجول وحيث تركه عند تمام الجوب ما دام باقيا)

بما وحيث استأنف الركاة الجوب في بمرند عن قصرة جروح مؤاله عن

(١) في نهاية ج ١ لأثير ٢٣٤ لاسي في عبده ، ولا يوجد تركه مريض في النسبة

(٢) نهديب ٤ ٣٣ ٨٥ ، وفي حادي ٣ ٥٢ ٦ ، أسوسائل ٦ ٦٧ ، موم من حب

وعشرين ، فإذا ردت وحدة كان فيها ست محاصيل ، فإذا ردت عشر
كان فيها ست لوان ، وإذا ردت خمس أخرى كان فيها حقة ، فإذا ردت
خمس عشرة كان فيها خمسة ، وإذا ردت خمس عشرة أخرى كان فيها
ست لوان ، فإذا ردت خمس عشرة أيضاً كان فيها حقتان ، فإذا بلغت
مائة وحقت عشرة وأربع دنانير وكان في كل خمس حقة وفي كل
أربعين ست لوان

ولو مكن في عدد فرص كل واحد من الأمرين كان المالك مخيراً
في إخراج أيهما شاء

في الإبل شاه في ثلث خمسة حتى يبلغ حملاً وعشرين ، فإذا ردت
وحدة كان فيها ست محاصيل ، فإذا ردت عشرة كان فيها ست لوان ، وإذا
رادت عشرة أخرى كان فيها حقة ، وإذا ردت خمس عشرة كان فيها
خزعة ، وإذا ردت خمس عشرة أخرى كان فيها ست لوان ، فإذا ردت
خمس عشرة أيضاً كان فيها حقتان ، وإذا بلغت مائة وحقت وعشرين
طرح ذلك وكان في كل خمس حقة وفي كل أربعين ست لوان

قد تقدم ما يدل على وجوب هذه الفرص من الأحكام المصنف في
المعسر والعلامة في حسمي^(١) به لا خلاف فيها من أهل العلم ، لا في
انصاف المحصر ، فإن بعض العلماء ذهب إلى أن لفظة فيه ست محاصيل
كما هو في حسمي^(٢) قد بسا صيغة فمما سبق^(٣)

قوله (ولو مكن في عدد فرص كل واحد من الأمرين كان
المالك مخيراً في إخراج أيهما شاء)

(١) المعبر ٢٠٤٩٨ ، المتبر ١٠٤٧٩

(٢) حسمي ص ١٠

ومن وحتت عليه سنّ وبسبب عبده وعنده أنعمى فيها سنّ دفعها وأحد
شائين أو عشرين درهماً ، وإن كان ما عنده أحقق سنّ دفع معها
شائين أو عشرين درهماً .

سول ذكره^١ وفي رواية بني عبد الله بن بكر بن محمّد بن سول
ذكره^٢ وحكي أن سولاً جاء من سول عن سول محمّد بن سول^٣
وهو ضعيف

وما به سحر في سابع سول سول في سول سول سول في
سول سول في سول سول في سول سول سول في سول سول
العمدة ، وسول سول سول سول سول سول سول سول سول
المحاصر فيجزيه .

وحكي في سول عن سول بن سول سول سول سول سول
عدمهم لا يكون واحد لأن سول سول سول سول سول سول
سول سول سول سول سول سول سول سول سول سول سول
الوجود وضعف سول سول ظاهر .

وربما ظهر من عبده شرح تحقيق خلاف في سول سول سول^٤

وكيف كان فلا ريب أن سول سول سول سول سول سول سول سول

قوله (ومن وحتت عليه سنّ وبسبب عبده وعنده أنعمى فيها سنّ
دفعها وأحد شائين أو عشرين درهماً ، وإن كان ما عنده أحقق سنّ دفع
معها شائين أو عشرين درهماً) .

(١) العمدة ٢ / ١٢ ، الوسائل ٦ / ٧٢ أبواب وكالة لأعلاء ج ٢

(٢) التهذيب ٤ / ٢٠ ، الاستبصار ٢ / ١٩ ، الوسائل ٦ / ١٢ أبواب وكالة لأعلاء

ج ٢ ح ٢

(٣) سول سول ٥٣

(٤) المستدر ٢ / ٥١٥

(٥) المتجنى ١ / ٤٨٤ ، والقواعد ١ / ٥٣

(٦) السنان ١ / ١٣

[illegible]

والختيار في ذلك إليه لا يفي العامل وسواء كانت القيمة السوقية مساوية
لذلك أو ناقصة عنه أو زائدة عليه .

واكتفى العلامة في التذكرة في خبر شه وعشرون درهم^(١) ، وبه قطع
الشرح قدس سره^(٢) ، وهو ضعيف . لأنه خروج عن خصوص

في شرح . ثم إن كان ثابت هو دفع وقع إليه على المجموع ،
وإن كان الأحديثي محال به إشكال ، وبني خبره شهيد يقع على
المجموع واشتراط ثابت على قصره بخبره تردده بخبره به وسرر لا
نية بشروط^(٣) .

قوله (والختيار في ذلك إليه لا يفي العامل)

أي في دفع لأعني ، وأدنى ، وفي خبر ساس و درهم إلى
المالك ، لا إلى العامل والفقير .

قوله (وسواء كانت قيمة السوقية مساوية ثابت ، ناقصة عنه ،
زائدة عليه) .

المعاد به بحسب دفع لأعني وأدنى مع خبر سديد سره ، كما
قيمة به حسب سوقية مساوية بقيمة مدفوع على وجه تذكرة م . به بحسبه
ثم ناقصة عنه ، وبما كان محال لإطلاق نفس مستندة بسبب الجمع ،
ويشكل في صوره بسبب قيمة ما حوّل من ثمن قيمة المدفوع به . كما
لو كانت قيمة سبب الأمر مدفوعة إلى شخص عن سبب لمخصص به وفي
عشر من درهم أي حقه فيه من إطلاق نفس ، وفي . صاحب كنه م
يؤد شيث ، وسجدة عدم لآخر ، كما في صاهر حسب الخلاف في
تذكرة^(٤)

(١) التذكرة ١ ٢٠٨

(٢) والمالك ١ ٥٣٠

(٤) التذكرة ٢٠٨

ولو تفوتت لأسان تأريد من درجة واحدة لم يصاعف بتقدير الشرعي ورجع في النقص إلى قيمة سوق على الأظهر وكذا ما فوق الحذع من الأسان .

قوله (ولو تفوتت لأسان تأريد من درجة واحدة لم يصاعف بتقدير الشرعي ورجع في النقص إلى قيمة سوق على الأظهر)

لما ذكره ذلك من عدة من لأن سوق يدقسه ، ووجه بتدريج فصاعداً كتب محاصص و نحوه لم يصاعف الشك شرعي بأن يدفع بنت المحاصص و ربع سيده و نصف ذهبا عن حقه ، و يدفع حقه و واحد دنت من عقير ، بل لا يخرج حقه عن (آخر) لا يضمنه لسوقه ، و بذلك قطع في حقه من غير شك خلاف في ذلك لأحد من لأصحاب ، و سدد عنه من التقدير المذكور خلاف مقتضى دليل فنصير على موضع حسن "

والتشريح قول رحمه لأسان في رأبي و لأعني مع تصاعف المحاصص ، و حقه أعانه في حقه من كنه ، و سدد عليه بأن بنت المحاصص و أحد لأمن من مساو شدة من سوق ، و سدد سوق و حقه مساو للحقة ، و مساو من مساو من سوق ، فتكون مع محاصص مع ربع شدة أو ربع ذهبا مساو بحقه ، و سدد من صعب ، فإن إجراء عين بنت من مع من مساو من حقه لا يقتضي حقه ، مساو ، و مرجعه إلى مع كونه المساواة من كل وجه

قوله : (وكذا ما فوق الحذع من الأسان) .

في لا يخرج من د عن حذع من سائر لأن كسبي وهو ما دخل في سادسه ، و يرجع وهو ما دخل في سادسه عن الحذع ، لأن ما دونه مع أحد

(١) محم ٣ ٥١٦

(٢) مسبو ١ ٩٤

(٣) الذكرة ١ ٢٠٨ ، محم ١٧٧

الاحترار ، فصار في حره غير لغوي فله على ما ذكرنا

وفي آخره شيء على وجه الاستدلال به حيث من غير حره حيث من
الحرواح على المقصود ، من مادة حره فله اختيار في حره به
المحاص غير خمس سبعة ، وهي : لا حره ، لا حره على ما ذكرنا فله
عن الأقل

ولا يصح عدمه ، لأن مقتضى الاستدلال به هو عدمه ، على ما
مقتضى في بعضه ، وخرج من حيث من لا حره هو حره ، لأنه
أخرج من حره فلا يكون حره ، وخرج من حره على ما ذكرنا
لعدمه ، نعم وخرج من حره فله ، فله حره حره ، فله
حره ، فله حره

ولو حره حره على مقتضى الخبر في حره فله حره ، وحره
مقتضى مقتضى من حره ، فله حره ، فله حره ، فله حره

فله في حره ، فله حره ، فله حره ، فله حره ، فله حره
مقتضى حره ، فله حره ، فله حره ، فله حره ، فله حره
مشكوك

وكذا الكلام لو حال الحول على إحدى وسبع ، هي دون الجذع ، أو
سبع وحره حره ، فله حره ، فله حره ، فله حره ، فله حره ، فله حره
سبع وعشرين وهي دون سائر المحاص .

وحره شهادتي فله لا حره من مقتضى مقتضى ، فله حره ، فله حره ، فله حره
المحاص ثم فله وحره حره ، فله حره ، فله حره ، فله حره ، فله حره

(١) المعتبر ٢ ٥١٣

(٢) التذكرة ١ ٢٠٨

وهي أعلى الأسان المأخوذة في الركاة .

والتيبع : هو الذي تم له حول ، فمن : سمي بذلك لأنه تبع قبره
أذنه ، أو تبع أمه في الرعي

قوله (وهي على أساس مأخوذة في ركاء)

لا خلاف في أن الجذعة أعلى الأسان المأخوذة في الركاء ، كما لا
خلاف في أن ست المحاص أصغر أسانها ، وقد تقدم ما يدل على ذلك من
خصوص

وقد مر من ذلك في ذكره من لا حقيقة له . فلو كان من الأسان
نظره أمه إلى تمام السة حوار ، وقد دخل في سمة سمي من محاص لأن
أمه قد حملت ، في رجل في سمة سمي من سمة لأن أمه قد وضعت
وصد لها ثلث ، وقد دخل في سمة سمي من سمة لأن أمه قد وضعت
استحق من حمل ثلث ، وقد دخل في الخامسة سمي جذع ، وقد دخل في
السادسة سمي لأنه سمي سمة ، وقد دخل في سمة سمي سمة سمي
سمة ، وقد دخل في سمة سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي
قد دخل في سمة سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي
ويسمى بعد سمي ، والاسم في سمي في سمي من سمي من
الجذع (١)

قوله (وأسمه هو الذي تم له حول ، ومن سمي بذلك لأنه
تبع قبره أذنه ، أو تبع أمه في الرعي)

ذكر الجذع في سمة سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي
سمة سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي

(١) الفقه ٢ ١٣

(٢) الصحاح ٣ ١١٩٠

(٣) كالفيروز نادي في القاموس المحيط ٣ ٨

والمنة هي الشبه التي كمل لها سنن ودحت في اثالته
ويحور أن يخرج من غير حسن شريفة . ثمة سؤقيه . ومن
العين أفضل ، وكذا في سائر الأجاس .

سورة نبع حولي (١١) .

قوله (وسمته هي اشبه نبي كملت بها سنن ودحت في
اثالته)

لم أفت في كلام من معه على سبب سبه وفار بالامه في
الذكره . و قد يرد كذا من سنن ودحت في اثالته فهو شئ منه وهي
سمته شرعا (١٢) . ومقتضى كلامه . هذه سببه مستفاده من شرح وم فف
على رويه نصيب تفسيره بدئت . لا . بالامه في سببه شرع الإحسان
على . العبد بها ما كمل لها سنن ودحت في شئ (١٣)

قوله (ويحه . يخرج من غير حسن شريفة سؤقيه .
والعين أفضل ، وكذا في سائر الأجاس) .

أما حور يخرج أعيانه في كذا عن الذهب . بقضه . والامه فف في
الصغير . به قول عمادته جمع (١٤) . و قد يرد ما . سب في تصحيح .
عن علي بن جعفر . عن حبه موسى عنه أسلافه . فف . سببه عن سرحل
يعطي من كنه . عن له هم . سببه عن سببه . هم . سببه عن ذلك (١٥)
فان : « لا بأس » (١٥)

(١) الكافي ٣ ٣٤ . الهدى ٤ ٢٤ . سببه ٦ ٧٧ . كنه لأفهم ٤

١ -

٢ - سببه ٢١٣

(٣) المشهور ١ ٤٨٧

(٤) المعبر ٢ ٥١٦

(٥) الهدى ٤ ٩٠ . سببه ٦ ١١٤ . كنه ذهب وعصب ٤ ٢

وہی مصحح ، غیہ دہائی کی کسی ہی جعفر علیہ السلام کی
مختار حضرت کی ہے ۔ مصحح کی محبت کی محبت کی محبت کی محبت کی
محبت علیہ السلام کی ہے ۔ لا محذور کی محبت کی محبت کی محبت کی
شیء کی ہے ۔ (۱) (۲) (۳) (۴) (۵) (۶) (۷) (۸) (۹) (۱۰) (۱۱) (۱۲) (۱۳) (۱۴) (۱۵) (۱۶) (۱۷) (۱۸) (۱۹) (۲۰) (۲۱) (۲۲) (۲۳) (۲۴) (۲۵) (۲۶) (۲۷) (۲۸) (۲۹) (۳۰) (۳۱) (۳۲) (۳۳) (۳۴) (۳۵) (۳۶) (۳۷) (۳۸) (۳۹) (۴۰) (۴۱) (۴۲) (۴۳) (۴۴) (۴۵) (۴۶) (۴۷) (۴۸) (۴۹) (۵۰) (۵۱) (۵۲) (۵۳) (۵۴) (۵۵) (۵۶) (۵۷) (۵۸) (۵۹) (۶۰) (۶۱) (۶۲) (۶۳) (۶۴) (۶۵) (۶۶) (۶۷) (۶۸) (۶۹) (۷۰) (۷۱) (۷۲) (۷۳) (۷۴) (۷۵) (۷۶) (۷۷) (۷۸) (۷۹) (۸۰) (۸۱) (۸۲) (۸۳) (۸۴) (۸۵) (۸۶) (۸۷) (۸۸) (۸۹) (۹۰) (۹۱) (۹۲) (۹۳) (۹۴) (۹۵) (۹۶) (۹۷) (۹۸) (۹۹) (۱۰۰) (۱۰۱) (۱۰۲) (۱۰۳) (۱۰۴) (۱۰۵) (۱۰۶) (۱۰۷) (۱۰۸) (۱۰۹) (۱۱۰) (۱۱۱) (۱۱۲) (۱۱۳) (۱۱۴) (۱۱۵) (۱۱۶) (۱۱۷) (۱۱۸) (۱۱۹) (۱۲۰) (۱۲۱) (۱۲۲) (۱۲۳) (۱۲۴) (۱۲۵) (۱۲۶) (۱۲۷) (۱۲۸) (۱۲۹) (۱۳۰) (۱۳۱) (۱۳۲) (۱۳۳) (۱۳۴) (۱۳۵) (۱۳۶) (۱۳۷) (۱۳۸) (۱۳۹) (۱۴۰) (۱۴۱) (۱۴۲) (۱۴۳) (۱۴۴) (۱۴۵) (۱۴۶) (۱۴۷) (۱۴۸) (۱۴۹) (۱۵۰) (۱۵۱) (۱۵۲) (۱۵۳) (۱۵۴) (۱۵۵) (۱۵۶) (۱۵۷) (۱۵۸) (۱۵۹) (۱۶۰) (۱۶۱) (۱۶۲) (۱۶۳) (۱۶۴) (۱۶۵) (۱۶۶) (۱۶۷) (۱۶۸) (۱۶۹) (۱۷۰) (۱۷۱) (۱۷۲) (۱۷۳) (۱۷۴) (۱۷۵) (۱۷۶) (۱۷۷) (۱۷۸) (۱۷۹) (۱۸۰) (۱۸۱) (۱۸۲) (۱۸۳) (۱۸۴) (۱۸۵) (۱۸۶) (۱۸۷) (۱۸۸) (۱۸۹) (۱۹۰) (۱۹۱) (۱۹۲) (۱۹۳) (۱۹۴) (۱۹۵) (۱۹۶) (۱۹۷) (۱۹۸) (۱۹۹) (۲۰۰) (۲۰۱) (۲۰۲) (۲۰۳) (۲۰۴) (۲۰۵) (۲۰۶) (۲۰۷) (۲۰۸) (۲۰۹) (۲۱۰) (۲۱۱) (۲۱۲) (۲۱۳) (۲۱۴) (۲۱۵) (۲۱۶) (۲۱۷) (۲۱۸) (۲۱۹) (۲۲۰) (۲۲۱) (۲۲۲) (۲۲۳) (۲۲۴) (۲۲۵) (۲۲۶) (۲۲۷) (۲۲۸) (۲۲۹) (۲۳۰) (۲۳۱) (۲۳۲) (۲۳۳) (۲۳۴) (۲۳۵) (۲۳۶) (۲۳۷) (۲۳۸) (۲۳۹) (۲۴۰) (۲۴۱) (۲۴۲) (۲۴۳) (۲۴۴) (۲۴۵) (۲۴۶) (۲۴۷) (۲۴۸) (۲۴۹) (۲۵۰) (۲۵۱) (۲۵۲) (۲۵۳) (۲۵۴) (۲۵۵) (۲۵۶) (۲۵۷) (۲۵۸) (۲۵۹) (۲۶۰) (۲۶۱) (۲۶۲) (۲۶۳) (۲۶۴) (۲۶۵) (۲۶۶) (۲۶۷) (۲۶۸) (۲۶۹) (۲۷۰) (۲۷۱) (۲۷۲) (۲۷۳) (۲۷۴) (۲۷۵) (۲۷۶) (۲۷۷) (۲۷۸) (۲۷۹) (۲۸۰) (۲۸۱) (۲۸۲) (۲۸۳) (۲۸۴) (۲۸۵) (۲۸۶) (۲۸۷) (۲۸۸) (۲۸۹) (۲۹۰) (۲۹۱) (۲۹۲) (۲۹۳) (۲۹۴) (۲۹۵) (۲۹۶) (۲۹۷) (۲۹۸) (۲۹۹) (۳۰۰) (۳۰۱) (۳۰۲) (۳۰۳) (۳۰۴) (۳۰۵) (۳۰۶) (۳۰۷) (۳۰۸) (۳۰۹) (۳۱۰) (۳۱۱) (۳۱۲) (۳۱۳) (۳۱۴) (۳۱۵) (۳۱۶) (۳۱۷) (۳۱۸) (۳۱۹) (۳۲۰) (۳۲۱) (۳۲۲) (۳۲۳) (۳۲۴) (۳۲۵) (۳۲۶) (۳۲۷) (۳۲۸) (۳۲۹) (۳۳۰) (۳۳۱) (۳۳۲) (۳۳۳) (۳۳۴) (۳۳۵) (۳۳۶) (۳۳۷) (۳۳۸) (۳۳۹) (۳۴۰) (۳۴۱) (۳۴۲) (۳۴۳) (۳۴۴) (۳۴۵) (۳۴۶) (۳۴۷) (۳۴۸) (۳۴۹) (۳۵۰) (۳۵۱) (۳۵۲) (۳۵۳) (۳۵۴) (۳۵۵) (۳۵۶) (۳۵۷) (۳۵۸) (۳۵۹) (۳۶۰) (۳۶۱) (۳۶۲) (۳۶۳) (۳۶۴) (۳۶۵) (۳۶۶) (۳۶۷) (۳۶۸) (۳۶۹) (۳۷۰) (۳۷۱) (۳۷۲) (۳۷۳) (۳۷۴) (۳۷۵) (۳۷۶) (۳۷۷) (۳۷۸) (۳۷۹) (۳۸۰) (۳۸۱) (۳۸۲) (۳۸۳) (۳۸۴) (۳۸۵) (۳۸۶) (۳۸۷) (۳۸۸) (۳۸۹) (۳۹۰) (۳۹۱) (۳۹۲) (۳۹۳) (۳۹۴) (۳۹۵) (۳۹۶) (۳۹۷) (۳۹۸) (۳۹۹) (۴۰۰) (۴۰۱) (۴۰۲) (۴۰۳) (۴۰۴) (۴۰۵) (۴۰۶) (۴۰۷) (۴۰۸) (۴۰۹) (۴۱۰) (۴۱۱) (۴۱۲) (۴۱۳) (۴۱۴) (۴۱۵) (۴۱۶) (۴۱۷) (۴۱۸) (۴۱۹) (۴۲۰) (۴۲۱) (۴۲۲) (۴۲۳) (۴۲۴) (۴۲۵) (۴۲۶) (۴۲۷) (۴۲۸) (۴۲۹) (۴۳۰) (۴۳۱) (۴۳۲) (۴۳۳) (۴۳۴) (۴۳۵) (۴۳۶) (۴۳۷) (۴۳۸) (۴۳۹) (۴۴۰) (۴۴۱) (۴۴۲) (۴۴۳) (۴۴۴) (۴۴۵) (۴۴۶) (۴۴۷) (۴۴۸) (۴۴۹) (۴۵۰) (۴۵۱) (۴۵۲) (۴۵۳) (۴۵۴) (۴۵۵) (۴۵۶) (۴۵۷) (۴۵۸) (۴۵۹) (۴۶۰) (۴۶۱) (۴۶۲) (۴۶۳) (۴۶۴) (۴۶۵) (۴۶۶) (۴۶۷) (۴۶۸) (۴۶۹) (۴۷۰) (۴۷۱) (۴۷۲) (۴۷۳) (۴۷۴) (۴۷۵) (۴۷۶) (۴۷۷) (۴۷۸) (۴۷۹) (۴۸۰) (۴۸۱) (۴۸۲) (۴۸۳) (۴۸۴) (۴۸۵) (۴۸۶) (۴۸۷) (۴۸۸) (۴۸۹) (۴۹۰) (۴۹۱) (۴۹۲) (۴۹۳) (۴۹۴) (۴۹۵) (۴۹۶) (۴۹۷) (۴۹۸) (۴۹۹) (۵۰۰) (۵۰۱) (۵۰۲) (۵۰۳) (۵۰۴) (۵۰۵) (۵۰۶) (۵۰۷) (۵۰۸) (۵۰۹) (۵۱۰) (۵۱۱) (۵۱۲) (۵۱۳) (۵۱۴) (۵۱۵) (۵۱۶) (۵۱۷) (۵۱۸) (۵۱۹) (۵۲۰) (۵۲۱) (۵۲۲) (۵۲۳) (۵۲۴) (۵۲۵) (۵۲۶) (۵۲۷) (۵۲۸) (۵۲۹) (

١٠ من كذا رتبة بعد حيث فيه كلام لا يحتاج ، فقد انقضى في
جميعه الا بعد حرج حصة في كذا لعدم لاساس
مخصوصة في كذا^٢ ، انهم من كذا مصنف في معتبر اصيل
اليه^٣

یوں مسیح فی اختلاف بحار حرج غمہ فی رتہ ذہن تہ شہ
ذہن غمہ ، ورتہ غمہ غمہ حرج نہ لا غمہ بہ صحت ، ولی ہذا
غور ذہن کہ صحت میں ، سمندر غمہ فی اختلاف بحار غمہ
أخبارهم .

وَرَدَهُ مُقْتَضِبٌ فِي عَمَلِهِ لَمِيعٌ (أَحْمَدُ، أَحْمَدُ دَلَالَةُ أَحْمَدُ، عَمَلِي
مُقْتَضِبٌ فِي عَمَلِهِ لَمِيعٌ

و سبب علامه في مقبلاته على هذا الخبر ان بعض من جليلي سيرة سركا
دفع لخدمته امرا واحدا وهو يحصل ما يشاء في بعض ما يعين ، وفي حركه
بما شرب من حشر شفيق ، ومحبوبه به ، واما كاسه فمعه يقع في بعض
لاوت واقصص حركه سيرة ، وسبب سيرة حشر

(١) التهذيب ٤ ٩٥ ٧٧٦ ، مسند ٦ ١١٤ ب ٢٠ ج ١ تهذيب ٤ ١٤ -

{ المصنف ٦٧ }

296 2. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

(٤) الحلاب ١ : ٣٢١

(٥) مهم العلامة المنتهى ١ : ٥٠٤ ، والشهيد الأول في الدروس ٦٠

٦٣ (٦) لَمَحَمَ

(V) المصنف ٥٠٤

وشاة لي يؤخذ من الركعة ، قيل أفقده الجذع من النضار أو
 النبي من المعبر ، وقيل ما يسمى شاة ، ولأول أظهر

ومن هنا تظهر قوة ما ذهب إليه العقيد - رحمه الله - لأن رحمه المعبر
 القريضة مضافاً حكمه شرعي فيوقف على بدل

ومنى سؤعا إخراج شاة والمعبر فيها وقت لإخراج لانه وقت الأندى
 إليها .

وقد علّاه في تذكره ما يجب عليه وقت لإخراج ر به يوم
 بركه على نفسه ، فهو يومها ضمن القيمة به د يسوق ، يحصل قيل
 لإخراج ما وجد وجوب من القيمة خاصة يوم - ربه - ما يقص و كان في قبط
 ما سحر حتى يحصل سوق ، ربه - ما س - يوم به منع سوق ،
 يحصل خرج قيمة وقت لإخراج ' هه كلامه - رحمه الله - وفي بعض
 القيمة بمجرد سقوطه ، وسحق : تمام لحسن مساهمة ر شاة به

فخرج قبل شاة في حال - خرج في ربه منه من
 كسكني الدر في أقرب صحة ، واستمر به من - يحصل به ، لأجل
 يحصل بدريجاً وهو حد غير شاة - عند به حسب من لإجاره حار
 و كان معرضاً منسج - ربه - رحمه الله - من حد - حسب به من
 لإجاره حد ، أنه من مبدئ ، وأنه مع حد منسج لا يصح ما به -
 حوا - حسب منسج - ربه - كما قد ذكرنا في إخراج منسج
 مما عدا التقدير لقصور - ويتبين عن إفادة العموم

قوله (وأشاة لي يؤخذ من ركعة قيل أفقده الجذع من النضار أو
 النبي من المعبر ، وقيل ما يسمى شاة ، ولأول أظهر)

بل لأصح الشئ ، بإصلاى قومه عليه سلام ، في خمس من الإبل
شده ، وفي أربعين شاه شدة ،^(١) وقول بلاكشفاء بالحدع من بضائ و شئ
من المعر للشيخ^(٢) وجماعه^(٣) ، وسدر عليه في معشر لما رواه سويد بن
عقبة ، في : ما مضى رسول الله صلى الله عليه وآله وقال : يسأ أن يحد
لمر صغ ومرت ، يحد حدعه وإشده^(٤) وهو حد يوضح السد

واعلم أن علامة - رحمة الله - ذكر في حمة من كسة سار أعظم
فمن أول ما يند به من ينده سحنة الأكر والأني في الضار وسعر ،
ثم يشار بهمة كدك ، فبد نعت رعة سهر فهي في سهر حشر وحشره
و جميع حشر ، فبد حو ب رعة شدة فهي حو وجميع غدا وعرض
و جميعه غرض ، من حين يبد ، أي هذه هذه يشار بها غدا بالأني وحدي
بذكر ، فبد سكمب سة الأني غر ، بذكر شئ ، فبد حشر في شدة
فهي حدعه و بذكر حدع ، فبد حشر في سة فهي شدة و بذكر شئ ، وفي
رعة ب و رعة ، وفي حمة سدر وسدر ، وفي سدره صاع ،
ثم يقال صالغ عام وعامين دائما .

وأما بضائ وسحنة وسمة من ما في شعره ، ثم هو حشر بذكر
ورحل بالأني ، سة شئ ، فبد سدره من سدر ، ب كد من
شائين فهو حدع ، ب كد من سدر فلا يشار حدع حتى يسكن سدره
أشهر ، وهو حدع ند حتى يسكن سة ، فبد حشر في سة فهو شئ وشة

(١) الفقه ٢ ١٧ ٣٣ ، التهذيب ٤ ٢٠ ١٢ ، لاصح ٢ ١٩ ٦ ، المستدر .

٧٢ أبواب زكاة الأنعام ب ٢ ح ١ ، ٢

(٢) كافي ٣ ٣٤ ١ ، التهذيب ٤ ٢٠ ١٢ ، لاصح ٢ ٢٢ ٦١ ، بوسائل ٦

٧٨ أبواب زكاة الأنعام ب ٢ ح ١

(٣) الخلاف ١ : ٣٠٨ ، الموطأ ١ : ٢٠٠

(٤) كالمحقق في شعر ٢ ١١٢ ، وعلامة في المنتهى ١ : ٤٨٩

(٥) من النسائي ٥ : ٢٩

ولا يؤخذ المريضة ، ولا شهيدة ، ولا ذات عور

على ما ذكرنا في شعر سبعة ، أي حرف ، وما فعل في بصر جرح يد به
سبعة أشهر وأخر في لأصحه أنه سر؛ حيث وبصر ، والمهر لا سر وحس
يدخل في ثلث انتهى كلامه رحمه الله

ونقصه ب حتى من شعر ما دخل في ثلثه ، وهو مستند من كلام
أهل لغة ، فإن جرح في شيء يعني ينسب إليه ، وكذا ما في
يظف وحرف في سبعة حروف ، وفي الحرف في المسة السادسة ، والجمع
ثلاث وسبع ، ولا شيء منه رحمه الله

وقال في مائة من شعر ، وقد شاع في سبعة ، وما فعل شيء ،
والفعل ما حله في أربعة ، ما فعل في سبعة السبعة

وقد قطع سبعة ، وهو ما لا يحل في ذلك ، وهو ما
يحدث ما من شعر ما حل في سبعة ، مع مستند يعرف ،
ولمسه غيره لا يمكن ، ولا يرتب ب سبعة أي ما عنه هل لعله أولى
وأخوه

قوله (ولا يؤخذ المريضة ، ولا شهيدة ، ولا ذات العور)

أهمه قصي خبر ، عور منه عا ، فله في مائة من شعر^(١)
والحكمه سبع من جرحه ثلاثة مذهب لأصحاب ، بل قال في انتهى
به لا يعرف فيه خلا ، مستند عنه بقره يعني لا يتمم الحديث

(١) التذكرة ١ : ٢١٢ ، المتهى ١ : ٤٩٠

(٢) الصحاح ٦ : ٢٢٩٥

(٣) القاموس المحيط ٤ : ٣١١

(٤) الشرائع ١ : ٢٦٠ ، والمختصر ٩٠

(٥) التذكرة ١ : ٢٨١ ، المتهى ٢ : ٦٤

(٦) كالكركي في جامع المقاصد ١ : ١٧١

(٧) القاموس المحيط ٢ : ١٠٠

(٨) المتهى ١ : ٤٨٥

وليس لمساعى التحجير ، فإن وقعت امتداحة ، قيل يُفزع حتى
يبقى السن التي تجب .

منه تنفقون (١)

٥٠٠ د . حسبه ، عن أبي بصير عن عبد الله بن وهب « لا يوجد
في حقه حرمة » لا بد من غير ولا يسأل . شاء مصدق (٢)

٥٠٠ د . صح في صحيح ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي عبد الله
عنه سلام ، قال لا يوجد حرمة ، لا بد من غير ولا يسأل مصدق (٣)
ومشصى ، وليس حور حديث ربه مصدق

٥٠٠ د . صح من حد حقه . ٥٠٠ د . كذا في مصاب صحيح وفتى و
سبب من غير . ما لا بد من حد حقه ليعلم لأصحاب حور الواحد
منه ، وسيجيء الكلام فيه (٤)

قوله (وليس لمساعى التحجير ، فإن وقعت امتداحة قبل الفرح
حتى تبقى السن التي تجب)

المردن لمساعى سن به تحجير في حد ما شاء به بعدد ما هو بصفه
أوجب في مصاب . ولا بد من حد . لا فيه تحكف على جارك غير
مأدول فيه

و يقول باستعماله ما عده حتى حتى سن في حد ما شاء به بعدد ما هو بصفه
بوصف قبس ، ثم يفرع به . ثم يسمو ما خرجت عنه الشرعة ، وهكذا

(١) القرة . ٢٦٧

(٢) سن ابن ماجه ١٠٦ / ٥٧٧ ، ١٨٠٥ ، ١٨٠٧ ، سن السنائي ٥ ٢٩

(٣) نهديب ٤ ٢٥ ٥٩ ، الأصا ٢ ٢٣ ٦٢ ، الوسائل ٦ ٧٨ ، ثم بقاء لأعام

ب ٦ ح ٢ ، لأحمد هاشم وسائل

(٤) في سن ١٠٤ .

وأما للوحد فهي
 في الركعة تحب في العين لا هي سنة .

حتى ينسى قدره حب شح وحب عه . وفيه نقص فيه في ذلك على
 مستند على الخصوص

ولما صح خبر حديث في حرج ما شاء . في كل بقعة بوحه . كما
 حثراء لمصنف في سبب^٢ . « علامة في حجة من سنة^٣ » . حثصوا
 الأماض بخرج ما نقص عليه لاسه . وبوابة قول من سبب من عليه السلام
 لعامة « وصدق ما من صدق به حجة في صدق ما شاء . وفيه حذر فلا
 تعرض له . في صدق ما في صدق ما حثراء وفيه حب فلا تعرض له .
 ولا تزال كذلك حتى ينسى ما فيه وفيه حق لله مدرك وعنه في ماله . وفيه
 بقي ذلك فيمن حثراء لله منه . في ذلك سبب في تصحيح . على
 الصادق عليه السلام^(١) .

قوله (وما ائوحي فهي) أن ركعة تحب في العين لا هي
 الدعة) .

بإطلاق لعامة بقضي عنه المرق في ذلك بين كون اسما اندي تحب
 فيه الركعة حيوان وعنة له أئمة . وبعد اتعمم صرح في المنتهى وقال إنه
 قول علماء أجمع ، وفيه قال أكثر أهل العلم^(٢) . ويستدل عليه بقوله
 عليه السلام « في أربعين سنة شاء » وفي خمس من لاس شاء « وفي
 ثلاثين من لفر سبع » وفيما سقت السماء العشر « وفي عشرين مثالا من

(١) الخلاص ١ ٣٠٨

(٢) سبب ٢ ٥٦٢

(٣) التذكرة ١ ٢٠٦ ، المنتهى ١ ٤٨٨ .

(٤) الكافي ٣ ٥٣٦ ١ تهذيب ٢ ٩٦ ٢٧٤ ، المعجم ٤٢ ، نوسائل ٦ ٨٨ أبواب

ركعة لأعمام ١٤ ح ١

(٥) المنتهى ١ ٢٠٥

فإذا تمكن من بصلها إلى مسحقها قدم نعل فرط ، فإن نعل
لرمة بصل ، وكذا بـ تمكن من بصلها إلى الساعي ، إلى الاسم

وعنه أن شهيد رحمه الله في أناس بعد أن حكم بحجب
الركاء في النعل وفي كيفية بصلها من أحجار حديدية بصل
الأسحقاق فاشقى شريش ، وبصلها به سيقان فحسد به كاد ،
ويحصل أنه كعبه رس حب بعد ، وبصلها به بصلها على حب
أذن من من حب ، وهو مرجح بصلها بصلها ، وبصلها بصلها على بصل
الساعي نعل لو بصلها بصلها ، وبصلها بصلها بصلها

وأقول : بصلها بصلها على حب بصلها في بصلها
النعل على حب بصلها بصلها ، وبصلها بصلها بصلها بصلها
وحولها في نعل ، ولا ياتي بصلها بصلها من حب بصلها بصلها
في بصلها بصلها بصلها بصلها

وبصلها على حب بصلها بصلها بصلها بصلها بصلها
من حبها [الآخر بصلها بصلها بصلها بصلها بصلها]
صحيحة عبد الرحمن المتقدمة ، أو يؤخذ ركنها النعل ، ولولا جوار الإحراج
من غير النصاب لما جاز ذلك .

قوله (وإذا تمكن من بصلها إلى مسحقها قدم نعل فرط)
فرط ، وإذا فرط بصلها بصلها ، وكذا بصلها بصلها بصلها
أو الإمام)

امراد أن الركاء بصلها بصلها في نعل وكذا بصلها في بصلها
لكنها قد نصير مضمومة عليه بصلها بصلها بصلها بصلها بصلها

وسو هلك النصف بتقريبه كان لساعي أن يأخذ حقه من العين ويرجع الزوج عليها به ، لأنه مضمون عليها .

ولو كان عنده نصاب فحد عليه أجور ، فإن خرج ركته في كل سنة من غيره تكرر الركة فيه فإن لم يخرج وحب عليه ركة حول واحد .

ولو كان عنده أكثر من نصاب ، كت تقريظه في النصاب ، ويحتر من الرائد وكذا في كل سنة حتى ينقص المال عن نصاب فلو كان عنده ست وعشرون من الإبل ومضى عليها حولان وحب عليه ست محاض وخمس شياه ، فإن مضى عليه ثلاثة أجور وحب عليه ست

قوله (ولو هلك النصف بتقريبه كان لساعي) - بحد حقه من العين ويرجع الزوج عليها به ، لأنه مضمون عليها)

بما حد للساعي لأحد من العينين يعني ركة واحدة ، وكما يجوز ذلك لساعي فكذا يجوز للمراء ، ويعزم بتزوج نصف المخرج

قوله (ولو كان عنده نصاب فحد عليه أجور ، فإن خرج ركته في كل سنة من غيره تكرر الركة فيه ، وإن لم يخرج وحب عليه ركة حول واحد) .

أما تكرر ركة إذا خرجت في كل سنة من غير النصاب فصاهر ، بقاء النصاب على ملك مالكه ثم فتعقب به بوجوب وأما إذا لم يخرج ركته وحب عليه ركة حول واحد فلا سلام النصاب بما وحب منه من الركة فتعقب ركاته بعد الحول الأول .

قوله (فلو كان عنده ست وعشرون من الإبل ومضى عليها حولان وحب عليه ست محاض وخمس شياه ، فإن مضى عليه ثلاثة

محاصر وتسع شياه .

والنصاب للمجتمع من تمر و صاع ، وكذا من التمر
وحموس ، وكذا من إبل العرب والسحاتي ، تحب فيه الركعة

أحوال وجب عليه بنت مخاض وتسع شياه)

إنما وجب عليه في الحولين بنت مخاض وحمس شاء لأن بنت
مخاض هي سبعة في حول دون خمس خمسة وعشرون ، تحب فيها
حمس شاء ، وفي حول استأجر من نصاب قيمة شياه خمس
فتحب فيها ربع شاء وهكذا . لكن لا حتى أن ذلك مفيد بعد كان
النصاب بنت مخاض ومثملاً عنها ، وقيمة الجميع بنت مخاض ، أما لو
انقضت نفوسهن قبل ذلك ، شدة عن قيمة بنت المخاض يمكن أن يفرص
خروج قيمة بنت المخاض عن الحول الأول من جزء واحد من النصاب
وبقي منها قيمة خمس شاء عن حول شامي فتحب في ثلاث خمس شياه
انصب ، ولو كانت ناقصة عن قيمة بنت المخاض نقص نصاب في الحول
الثاني عن خمس وعشرين فتحب فيه أقل من خمس شياه كما لا يخفى

قوله (والنصاب للمجتمع من تمر والصاع ، وكذا من التمر
والحموس ، وكذا من الإبل العرب والسحاتي ، تحب فيه الركعة)

هذا الحكم مذكور به في كلام لأصحاب وغيرهم ، حتى قال العلامة
رحمته الله - في مذكروته وحسبي - به لا يعرف فيه خلافاً^٢ واستدل عليه
بإطلاق اسم همه ، بشرط أن لا يعرف وعرفه على كل من الصنفين

وبشرط أن يكون ركعة في حموس صريحاً ما رواه من نحوه في
صحيح ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال ، قلت له في

(١) كاشافعي في الأم ٢ ، ١٠٨ من له في محبي ٢ ٤٥٩

(٢) التذكرة ١ ٢٠٩ ، المنتهى ١ ٤٨٨

والمالك بالحبر في إخراج غريضة من ي لصغير شيء

ويؤثر رب الثمن به نحن على مسمى الحبوب أو قد خرجت

الحموس سيء^١ ، و « مش مسمى سر »

« عرب كسر بعين ، نحاسي سيج ، حمية حبر مصممة هي لأجل
الحرمانية »

قوله (والمالك بالحبر في إخراج غريضة من ي لصغير شيء)

تتلاقى عدة بنفسى عدد يشار في حبر لإخراج من حبر مصفون
من مائة إلى مائة و فسيهما و حليب . بها مسمى حبر مصفون في
المعبر^٢ و علامة في حمية من كية^٣ . وقد صحت . تصديق لأمر إخراج
مسمى مدبضة . و قد م د م على عبد فاحقه مدبضا كما عرف
به الأصحاب في النوع المتحد

و غير شهيد بفسطاط مع خلاف مسمى^٤ ، وهو حدة ، و طين
هذا فلو كان عنده عشرون بقرة ، عند ان حرمانية مسمى حدة من حدة لها ثا
عشر ومن لأخر حمية عبد خرج مسمى من و مسمى مائة فسيها ثلاثة
عشر ونصف

و حليب في أسد به حجب في كل حبيب بصف مسمى أو مسمى^٥ ،
وهو بعيد

قوله (ويؤثر رب الثمن به نحن على مسمى الحبوب أو قد خرجت

(١) العقبه ٢ / ١٤ ، الوسائل ٦ / ٧٧ أبواب ركاه الأنعام ب : ح

(٢) حطب ٢ / ٦

(٣) المنتهى ١ / ٤٨٥ ، القواعد ١ : ٥٤ ، رشاد الأتباع (مجمع الفائدة) ٤ / ١٢٧

(٤) الشهيد الأول في الدروس : ٥٩ ، واحد الثاني في المسائل ١ - ٥٤

(٥) البيان . ١٧٦

ولو كانت السن الواحدة في النصاب مريضة لم يحجب أحدها وأحد غيرها بشئ من ولو كان كنه مريضاً به بكتب شراء صحيحة ولا بوجد لرئيس ، وهي بؤند في خمسة عشر يوماً .

الأجود^(١) . ولعله أحوط

قوله : (ولو كانت السن الواحدة في النصاب مريضة لم يحجب أخذها وأخذ غيرها بالقيمة) .

قد سبق في كلامه نصاب خمسة عشر سنة لا بوجد مريضة ولا غيره ولا ذات لعور ، وقد كان في ذلك من غير أن تكون هذه سنة ، وعلى وجه ذكره على خصوص سنة على عمده مع أن نصاب سن بوجه في المريضة بوجد سن في كتاب في نصاب صحيحة لم يحجب المريضة ، لإطلاق سبي عن وجهه بل بغير حرج لصحاح

قوله (ولو كان كنه مريضاً به بكتب شراء صحيحة)

هذا حكم منصوص به في كلامه لأصحاب ، وسواء في سبي في عتبات مودود دعوى لأصحاب عنه ، وحكى عن بعض أنه لا يحجب شراء النصيحة ، لإطلاق قوله عليه السلام لا يحجب شراءه عنه ولا دباغو^(٢) ، ثم جاء عنه بغير سبي ، ثم نصاب صحيحة لأنه معروف^(٣) ، ولا بأس به ولو كان بعض في هذا من بعض

قوله (لا يحجب سبي ، وهي سبي خمسة عشر يوماً ،

(١) المالك ١ ، ٥٤

(٢) راجع ص ٩٤

(٣) من ابن ماجه ١ ، ٥٧٧ / ١٨٠٥ ، من السائي ٥ ، ٢٩ .

(٤) المتهى ١ ، ٤٨٥

وقيل : إلى خمسين . .

وقيل . إلى خمسين) .

فإن وجهه ههنا : ما أتى على فعو بالضم : أتى وصفت حدثت ،
 وجمعها أت بالضم . وخصم ركب بالكسر . وهو قرب العهد بالولادة
 لقول الله عز وجل : أتتني به بيات . وعند ركب قول لأخري^(١) هي ربي ما
 سمها وبير سهر^(٢) . وقول يزيد : أتتني من شعر وقد غيره من المعر
 والصال . وربما جاء في الإبل أيضاً^(٣) .

وهو ثبت على عهد سعيد بن جبير بن عمرو ولا بالخمس

وهو صادق عنه بسلام^(٤) في صحيحه عند ابن حزم من الاحتجاج
 به^(٥) . في ربي بن : وقول : به من فيها صدقة^(٦)

وعلى صنف خمسة به . ثم مضى^(٧) . العلامة في حديثه من
 فيه^(٨) . من حديث أبي بن في حديثه . وذهب ، أيضاً على حوار
 أحدها إذا رضى المالك .

وإذا وجد سراح كبر عنه في جمع به من ، لأن سببه موبقة ،
 ومرتبه لا . عنه به . وقول : وعني هذا فلا يحرق به حتى وإن رضى
 لمالك^(٩) . ولا ريب أن إخراج غيرها أحوط .

(١) في المصدر الأموي

(٢) في مصدر سهر

(٣) الصحاح ١ : ١٣١ .

(٤) حافي ٣ : ٣٥٥ ، لمعه ٢ : ١٤ ، ٣٧ ، سمر ٤٨٤ ، الوسائل ٦ : ٨٤ ، نواب

زكاة الأنعام ب ١٠ ح ١ .

(٥) المعتمد ٧ : ٥١٤

(٦) مد ١ : ٢١٤ ، والمعنى ١ : ٢٨٥

(٧) المسالك ١ : ٥٤ .

ويحوز أن يدفع من غير علمه سند وير كال أدون قيمة ، ويحوي
الذكر والأنثى ، لتناول الاسم له .

لا بدق لأصحب صهر على عدمه يد .

استند شهاد في س عدمه عند محل خاصه ، لا يكون كنها
محولا ، معصتها بعد . وحسبه محل سكن ، لا بدق عند الجمع
أولى وأحوط

قوله : (ويحوز أن يدفع من غير علمه سند ، إن كان أدون قيمة ،
ويحوي الذكر والأنثى ، سندون الاسم له)

إطلاق بعد استسنى عدمه يدق في يدق بس ردد لاسي نعمه ، وهو
كسب ، مذهب سراج في أنه لا يحرق في كنه نعمه حد لأدون إلا
بالقيمة (١) ، وهو أحوط .

✽ ✽ ✽

(١) السار ١٧٦

(٢) المسالك ١ ٥٤

القول في زكاة الذهب والفضة

ولا تحب الزكاة في الذهب حتى سبع عشرين ديناراً فضة عشرة
درهم ، ثم ليس في أكثر من شيء حتى يبلغ أربعة دنانير ففيها قيم صا ،
ولا ركاه فيما دون عشرين مثقالاً ، ولا فيما دون أربعة ، ثم كلما رد
إمساك أربعة ففيها قيم اطاران ساعاً ما يبلغ

وفيل لا زكاة في العين حتى يبلغ أربعين ففيها دينار ، والأول

أشهر

قوله (القول في زكاة الذهب والفضة ، ولا تحب ركاه في
لذهب حتى سبع عشرين ديناراً ففيه عشرة دراهم ، ثم ليس في أكثر
شيء حتى يبلغ أربعة دنانير ففيها قيم اطاران ، ولا ركاه فيما دون عشرين
مثقالاً ، ولا فيما دون أربعة دنانير ، ثم كلما رد إمساك أربعة ففيها
قيم صا ساعاً ما يبلغ ، وفيل لا زكاة في عين حتى تبلغ أربعين ففيها
دينار ، والأول أشهر)

القول لعلي بن محبوب (١) - رحمه الله - وحكىه 'صنف في المعسر عن

[illegible]

و درهم سه دوايق ، و اندايق ثمناني حبات من اوسط حب شعير

و حب قنبا خمسة درهم قنبر - عصفا في شعير - نه فور عشاء
 الاسلام^(١) . وقد تقدم من النص ما يدل عليه^(٢)

و ما به لا تكاد في - نه علي نه ثمن حتى سبع ربعين و حب قنبا
 درهم قنبا في سببي نه فور عشاء جميع^٤ و سد غصه و اندا
 مهله ما روه بالنسبة في شحيح ، علي محلي ، و س مثل سم عبد لله
 عنه سلام عن نه هب غصه ، ما في ما ركه به ركه و^٥ و « هات
 درهم ، و غصه من نه هب ، و س و ساه علي سبب ، و حصة و غصه .
 قنبا « ثمن غصه شي ، حتى سبع ربعين ، غصه من كل ربع درهم
 درهم »^٦

و ما نه شح في سببي ، علي نه و ركه سبب سبب حب شعير
 عليه سلام غصه و س في في من صائفي نه شي ، فدان ربع صائفي
 درهم قنبا حصة درهم . قنبا نه حساب دشت ، و س في صائفي درهم
 و ربع درهم غير درهم لا حصة نه هب . فدان ربع ربع و صائفي درهم
 قنبا سه درهم ، و د ربع صائفي و صائفي قنبا سه درهم ، و ما نه قنبا
 هذا الحساب^(٥) .

قوله (و درهم سه دوايق ، و سد ثمناني حبات من اوسط
 حب الشعير)

لا حياء في نه و حب حمل درهم نه في في غصه و ركه عن

١ المعسر ٢ ٢٩

٢ في ص ١

(٣) المتهي ١ ٤٩٣

(٤) كافي ٣ ١٦ ١٠ ، مسائل ١ ٩٦ ١٠ و ركه غصه و غصه ٢ ١٠

(٥) التهذيب ٤ ١٣ ٣٣ ، وسائل ١ ٩٧ ١٠ و ركه غصه و غصه ٢ ١٠

ويكون مقدار العشرة سبعة مثاقيل .

ومن شرط وجوب الزكاة فيهما كونهما مضروبين دنائير ودراهم ،
منقوشين سكة معدنية ، وما كان يعمل بها

ثماني حبات من : ذهب سعة ، نبي كرامة ربحته به ، ونحوه في
في السدرة ، سبعة .

قوله : (يكون مقدار العشرة سبعة مثاقيل) .

دليله ما في : سائر أدلة ، من ما به يحصل معرفته سكة
بدرهم منه ، وعلمه من ثبات السكة فيه ودلالة ساج . هو ، ودرهم
نصف يحصل وخمسة ، فكون مضروبين سكة في : من ثمانية وعشرين
درهما وربع ساج درهم ، ثمانية : هو في : من ثمانية وعشرين مثاقيل

قوله : (ومن شرط وجوب زكاة فيهما كونهما مضروبين دنائير
ودراهم ، منقوشين سكة معدنية ، وما كان يعمل بها)

هو قول علماء جميع ، وحلف فيه عدله ، فأوجب زكاة في غير
المنقوش إذا كان نقاراً (٣)

وبدل على عبد الله بن شاذل وبنو مهران رواية شيوخ في
الصحاح ، عن علي بن غصن ، عن علي بن إبراهيم عليه السلام قال ، قلت له
به بجميع عدي شي ، أخبر بجمعه بحر عن سكة ، بركته ؟ فقال : لا كل
م من بحر عندك عنه حمول فليس عندك به زكاة ، وكل ما لم يكن زكراً
فليس عندك به شيء ، قال ، قلت : وما بركته ؟ قال : أنصبت

(١) التحرير ١ : ٦٤

(٢) التذكرة ١ : ٧١٥ ، المنتهى ١ : ٤٩٣

(٣) كاشف في معني المحتاج ١ : ٣٨٩ ، وعمدوني في سراج نوح ١٢٤

وحوور لحوور حتى يكون انصاف موجود فيه جميع ، فلو نقص في ثلثه و تبدلت اعيان انصاف بعبر حصة و بحصة لم تحب الزكاة .

المشوش ه ثم قال " يد . ذب دلت و سبكه ، وفيه يس في سبب لذهب وبقار الفضة زكاة " (١) .

وفي المشوش . عن حماد بن دراج . عن أبي عبد الله وبي بحسن عليهم السلام بهما ، ولا " سر على سب " زكاة . اما هي على درهم ودرهم " ٣

والمستفاد من قوله محقق " ما كان يعمل به . لا يعمل به . من عمل به . من عمل به . وفيه سبب " قد فيها " ر حارب و هو حرب سببه سبب سبب غير سبب قد قطع لاصحاب به لا زكاة فيها (٢) ، وهو حسن .

قوله (وحوور لحوور حتى يكون انصاف موجود فيه جميع ، فلو نقص ثلثه ، و تبدلت عن انصاف بحصة و بعبر حصة لم تحب الزكاة) .

(١) التهذيب ٤ ٨ ١٩ ، لاصفا ٢ ٦ ٣ ، وسائل ١٠ ، بواب كاه الذهب ولفظه ب ٨ ج ٣

٢ ، سر وهو ما كان من ذهب غير معد و ب . ولا يدان سر لا بذهب ، وبعضهم بقوله الفضة أيضاً - الصحيح ٢ : ٦٠٠

(٣) التهذيب ٤ ٧ ١٨ ، لاصفا ٢ ٧ ١٠ ، الوسائل ٦ ١٠٦ ، بواب كاه الذهب ولفظه ب ٨ ج ٣ وفيه سر في سر ، سبب سر على سر

(٤) مهدي شيخ في النهاية ١٧٥ ، ويحيى بن سعيد في جامع مسرلي ٢٥ ، م محقق في المعبر ٢ ٥٢٨ ، والشهد الأول في البيان ١٨٤ .

وكذا لو منع من صرف فيه ، سواء كان منع شرعاً كالوقوف أو
قهرياً كالتعصب

عبار حول في ركعة بتقديم مجموع عليه من الأعضاء ، لأخبار به
مستقيمة منها قوله عليه السلام في صحيحه شيء من بعض المجتهدات
« كل من حال عندك عنه حول فليس عليك فيه ركعة »^(١)

وفي صحيحه ، ر : « تركه على حال فصارت التي يحول عنه
الحول ولم يحركه »^(٢) .

وبه المصنف بقوله : « ومن غير أن تصاب بحسنة ، أو غير حسنة ، على
خلاف شيخ حيث ذهب إلى عدم سقوط الركعة بغير أن تصاب في أداء
الحول بحسنة^(٣) ، وعلى خلاف بعض من حيث ذهب إلى أن من بدل بين
التصبات بحسنة أو غير حسنة ، وجب عليه ركعة^(٤) ، وقد تقدم الكلام في
ذلك »^(٥)

قوله (وكذا لو منع من الصرف فيه ، سواء كان منع شرعياً
كالوقف أو قهرياً كالتعصب) .

هذا شرط مستعني عنه هو ، لعدم ركعة في شرط من يجب عليه
الركعة ، ومقتضى قول المصنف سواء كان منع شرعياً كالوقف ، حور
وقف لأمرهم وبغير قصد من يحدده ، وسبب في كس الوقف ب
المصنف لا بخلاف ذلك

(١) في ص ١١٥

(٢) نهديت ٤ : ٣٥ ، الوسائل ٦ : ١١٥ أبواب ركعة الذهب والفضة ب ١٥ ج ٤

(٣) المسروط ١ : ٢٠٦ ، وخلاف ١ : ٣٢٤

(٤) الانتصار ٨٣ ، وجمل العلم والعمل : ١٢٠

(٥) في ص ٧٤

ولا يجب ركعة في حَيْثُ مُجْتَلَا كَدَّ كَسُورَ لِمَرْأَةٍ وَحْدَهُ
سَبْعَ بَرَحٍ ، أَوْ مَحْرَمٍ كَحَيْثُ بَرَحٍ وَبَطْنُهُ لِمَرْأَةٍ وَكَأُولَى
الْمُحْتَدَةِ مِنْ نَدَبٍ وَاقْصَصَ ، وَأَلَّ النَّهْرُ بَرْعُمَيْتَ مَيْهَمَا ، وَقِيلَ
يَسْتَحِبُّ فِيهِ الرُّكْعَةُ

قوله (ولا يجب اركعة في الحثي . مجتلا كد كاسور لمرأة ،
وحليه اسيف برح . أو محرم كحيث برح و بطنه لمرأة ،
وكالأوابي المحدثه من نذهب واقصصه . وألأت النهو برعمت ميهما ،
وقيل يستحب فيه الركعة)

وهو سقوط ركعة في حثي سجدتين فدان علامة في اشكوه . به قول
علمائنا جميع وكثير من العلماء . ومن محرم فدان في اشكوة يُصَبُّ إِيَّاهُ
لَا رُكْعَةَ فِيهِ عِنْدَ عِمَائِلَ ، لَعَمْرُؤُا هُوَ عِنْدَ السَّلَامِ . وَلَا رُكْعَةَ فِي حَيْثُ^(١)
وَأَطْلُقُ الْجُمْهُورُ كَقَوْلِهِ عَنِ ابْنِ أَبِي بَرْكَةَ فِيهِ . لَأَنَّهُ مُحْضَرٌ شُرْعًا كَمَا يَمْعَدُومُ
حَيْثُ وَلَا حِجَّةَ فِيهِ ، لَأَنَّهُ عَدَمُ تَصْعُقِهِ^(٢) غَيْرُ مُقْتَضٍ لِابْتِحَابِ رُكْعَةِ فِدَانِ
الْمَاظِ كَوَيْهَمَا مَصْرُوبَيْنِ سَكَنَهُ مَعْدَمُهُ^(٣) . وَهُوَ حَيْثُ

وَيَسَّرُ عَلَى سَقُوطِ اِرْكَعِهِ فِي حَيْثُ مَقْصُودٌ إِلَى الْأَرْضِ رَوَاتٌ عَنْهُمَا
رَوَاهُ شَيْخٌ فِي تَصْحِيحِهِ . عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْنِي حَيْثُ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ سَمِعْتُ عَنْ حَيْثُ فِي رُكْعَةٍ^(٤) قَالَ لَا^(٥)

وَفِي الْخَمْسِ ، عَنْ رِوَايَةٍ ، قَالَ سَمِعْتُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَسَّالَهُ

(١) التذكرة ١ ٢١٦

(٢) سنن البيهقي ١٣٨٠ ٤

(٣) في ١ ص ١ الصفة

(٤) التذكرة ١ ٢١٧

(٥) التهذيب ٤ ٨ ٣١ ، لا سبصار ٢ ٧ ١٨ ، الوسائل ٦ ١٠٦ أبواب ركعة السجدة
والفضة ب ٩ ح ٣

وكذا لا ركاه في النسيئة بغيره وسر ، وفيل إد عمدتهما كذلك
قرار وحيت تركه هو كاه قبل أحده . ولا سحبات أشه

بعضهم عن يحيى بن كاه ١ فصار دلاوي بن مائة ألف

فإن من سيرة في من لا حصه عنه وسن عن يحيى بن كاه ١
معه مائة ألف ، ولكن بغيره مائة د سبعة مائة مائة ركاه ١٢ وفيل
كذلك شيخ في صحيح عن بن عيسى ، عن بعض أصحابه ، عن أبي
عبد الله عليه السلام ، قال : كاه يحيى بن كاه ١٣

وحدث أصحابه ، كاه في يحيى بن كاه بن مائة ألف . حمه
الله . ولم يفت على مائة .

قوله (وكذا لا ركاه في النسيئة بغيره وسر ، وفيل إد
عمدتهما كذلك قرار وحيت تركه هو كاه قبل أحول ، ولا سحبات
أشه) .

أمرد نسيئة قطع لذهب عند أحضره ، وبالفعل قطع لفضه
كذلك .

وأما من قال بغيره ، به ما كاه من لذهب غير مصروب فإن
صوابه ما هو عين ١ ، وعنى قد فلا وجه لجمع بينه وبين النسيئة

١ كاهي ٣ ٥١٨ ٤ ، نسيئة ٤ ٨ ٢٠ ، لاسنار ٢ ٦ ١٦ ، الوسائل ٦

١٠٦ أبواب زكاة الذهب والفضة ٩ ج ٤

(٢) المعية ٢ ٩

(٣) النسيئة ٤ ٨ ٢٢ ، لاسنار ٢ ٦ ١٩ ، الوسائل ٦ ١٠٨ أبواب زكاة ذهب

والفضة ١٠ ج ٢

(٤) الجمل والعقود (الرسائل العشر) ٢٠٥ .

(٥) الصحيح ٢ ٦٠٠

وفسره بعضهم بأنه قرب نذهب قبل نفسه وهو مذهب حممه
مع لسانك واستقر ، إلا أنه لا يلائم القبول المحكي من وجوب الركعة فهب
إذا عملت كذلك فإرا .

والأصح ما احتاره مصنف وكثير الأصحاب^(١) من سقوط ركعة في غير
مضروب سكة المعصية مذهب ، نحوه عنه سلام في صححه على من
مقتضى المتقدمة ، إذا ركب ذلك وسكته، فإنه يس في سائت سذهب ويعد
الفصة ركعة^(٢)

وصحيفة عمر من يرسل إليه سائ ن عند الله عنه سلام عن رجل قر
نمانه من الركاه فسرى به ركب ودر د غلة، فشيء^(٣) في ولا، وله جعله
حلياً أو براً فلا شيء عليه ، وما مع نفسه من قصده كثير مما مع من حق الله
الذي يكون فيه^(٤) .

والقول بوجوب الركعة فهب ، د غلب كدست قرار^(٥) شيخ
وجماعة^(٦) ، وقد وردت بذلك رويا^(٧) صحيح سدها لوجوب حمها على
الاستحباب جمع من الأدلة ، وقد تقدم الكلام في ذلك

(١) لسان العرب ٤ ، ٨٨

(٢) مهم مصيد في المصنف ٣٨ ، ويحيى بن سعيد في مدافع شرايع ١٢٥ ، والمحقق في
المعصر ٢ ، ٥٢٨ ، والعلامة في محقق ١٧٣ ، وسرخ ١ ، ٦٤ ، والسيد شادي في
الروضة ٢ ، ٣٠

(٣) في ص ١٥

(٤) الكافي ٣ ، ٥٥٩ ، معية ٢ ، ١٧ ، ٥٣ ، مؤسائل ٦ ، ١٠٨ ، بواب ركاه سذهب
والعقب ١١ ح ١

(٥) النهاية ١٧٥ ، والموطأ ١ ، ٢٩٠

(٦) مهم الصدوق في المصنف ٥١ ، والسيد ميرزا في حبل نعمة وأنعم ١٢٠ ، ومن
البرج في المذهب ١ ، ١٥٩

(٧) مؤسائل ٦ ، ١٠٨ ، بواب ركاه سذهب وقصه ب ١١

ثم هو جعل الدرهم والدينار كذلك بعد حؤول الحول وحت
الزكاة إجماعاً

وأما أحكامها فمسائل :

الأولى لا غنى باختلاف الرعنة مع تساوي الجوهرين ، بل
يضم بعضها إلى بعض ، وفي الإخراج إن تصح بالأربع ، وإلا كان له
الإخراج من كل جنس بقسطه .

قوله (ومن حكمها مسائل ، الأولى لا غنى باختلاف
الرعنة مع تساوي الجوهرين ، بل يضم بعضها إلى بعض ، وفي
الإخراج إن تصح بالأربع ، وإلا كان له الإخراج من كل جنس
بقسطه) .

مراد بتساوي الجوهرين تساويهما في جنسه ، ومعنى ضم بعضها
إلى بعض أنه يجب ضم بعض فرد الجنس إلى بعض فرد تفاوتت قيمتها ،
كجمع الفضة والبريق ، وعلى ذهب ودونه ، ولا ريب في ذلك ، لإصلاق
قوله عنه السلام : في عشرين دينار نصف دينار ، وفي كل مائتي درهم
خمسة دراهم ^(١) فإن ذلك شامل لمتفاوتي القيمة ومختلفها

ثم لا يصح حديث بإخراج الأربع فقد رد حليم ، ورد ما كس كان له
الإخراج من كل جنس بقسطه .

وقال الشيخ إن ذلك على لأفصل نصف ، فلو خرج من لأدنى حذر ،
لحصول الأمان بإخراج ما يصدق عليه لاسمه ^(٢) وأولى بالحذر ما لو أخرج
الأدنى بالقيمة

(١) نكافي ٣ ٥١٥ ، التهذيب ٤ ١٢ ٣١ ، مسائل ٦ ٩٣ ، نواب ركة الذهب

١ ، نقصه ١ ج ٤

٢ ، الموطأ ١ ٢٠٩

لثامه **سدرهم معشوشه لا ركده فيها حتى سبع خالصها**

نصف .

وهو جرح من لاغبي صدر فيه لأدول مثل ر جرح ثوب سدر حمه
قيمة عن نصف دينار أدول لم يحرثه ، لأن الواجب إخراج نصف دينار من
العشرين فلا يحرثي ساقص عنه ، وحسن علامه في سدره لأحد ، سدر
بالقيمة^(١) . وهو صعب .

قوله (الثامه) **سدرهم معشوشه لا ركده فيها حتى سبع**
خالصها نصاباً .

بما اعتبر بنوع جرح نص - نصف لأن سدره جرح في سدره
والفضة لا في غيرهما من المعادن

قال في لسنهى **ويزك معه رهم معشوشه سدره وبعكس وضع**
كل واحد من عش وبعشوش صدر وحب تركه فيها وفي سبع^(٢)
وهو حسن .

ويجب لإخراج من كل حب سدره ، عن عمه ولا يوصل إليه
بالسبك .

ولو شك المالك في بنوع لحص نصف قال في المذكرة - يؤمر
سدره^(٣) ، ولا لإخراج منها ، ولا من غيرها ، لأن نوع النصاب شرط ، ولم
يعلم حصوه ، فأصاه سدره لم يعارضه شي^(٤) ، ويحده قال في
المعتبر^(٥) . وهو كذلك .

(١) المذكرة ١ . ٢١٦

(٢) المتهى ١ . ٤٩٤ .

(٣) المذكرة ١ . ٢١٦

(٤) المعبر ٢ . ٥٢٥

ثم لا يخرج معشوشة عن حديد

الثالثة إذا كان معه درهم معشوشة ، فإن عرف قدر المصه أخرج
أركاه عنها فمضه حاصلة ، وعن حملة منها ، فإن جهل ذلك وأخرج عن
حملة من حديد حبصا حار نصف ، وإن ما كس لم تصفيتها بعرف
قدر الواحد

قوله (ثم لا يخرج معشوشة عن حديد)

لأنه لو حبس إخراج الحاصل فلا يكون إخراج معشوش محاربا ، لأن
علم اشتماله على ما يلزمه من الحاصل .

قوله (الثالثة ، إذا كان معه درهم معشوشة ، فإن عرف قدر
المصه أخرج أركاه عنها فمضه حاصلة ، وعن حملة منها)

الرواه بمعنى أول ، ومردده ، وكان مع المالك درهم معشوشة وبلغ
حاصلها نصف حاربه ، فخرج عن قدر نفسه ثلثي في درهم فمضه
حاصلة ، ويخرج ربع عشر مجموع ، فإنه يحصى إخراج ربع عشر
الحاصل ، وهو ما سمع مع ثلثي قدر عشر في كل درهم ، ولأن بعض
إخراج الحاصل أو قيمته .

قوله (وإن جهل ذلك وأخرج عن حملة من حديد حبصا حار
أيضا ، وإن ما كس لم تصفيتها بعرف قدر الواحد)

مردده إذا علم نوع الحاصل النصب وجهل قدره فإن يصوع المالك
بالإخراج عن حملة معشوشة من الحديد كان حاربا ، بل هو أبى ، بما فيه
من الاستصحاب في براءة الدمه وفي معناه ما إذا أخرج من حاصله أو
المعشوشة ما يحصل معه ثلثي بالبراءة وإن سمع قدر ركة حملة
وإن ما كس لمالك في ذلك قال الشيخ لزم تصفيتها ، لعدم ثبوت إخراج

الرابعة مال قرص إن تركه المقرض بحاله وحب الركة عليه
دون المقرض ، ولو شرط امتنن الركة على مقرض ، قيل يرم
الشرط ، وقيل : لا يلزم ، وهو الأشبه .

من العهدة بدونه ^١ واستوجه مصنف في المعبر ^٢ ، العلامة في حمله من
كنه ^٣ لاكتفاء بإخراج ما سفل شعبه بدمه به وصرح لمشكوك فيه ، عملاً
بأصاه سرء ، وإن برده لأحد فكما سقط الركة مع است في نوع
انصافي سقط فكذلك سقط مع است في نوع بزيادة بصادا حتر وهو
حسن .

قوله (الرابعة ، مال القرص إن تركه المقرض بحاله وحب
الركة عليه دون المقرض ، ولو شرط مقرض الركة على المقرض
قيل . يرم بشرط ، وقيل لا يرم ، وهو الأشبه)

أما وجوب ركة في مال القرص على المقرض دون المقرض فلا ريب
فيه ، لأنه بملكه بمقتضى فيجري مجرى غيره من ماله وإنما اختلاف فيما
إذا شرط بمقرض الركة على المقرض ، فذهب لأكثر من عدم لزوم
الشرط ، لأن الركة إنما تتعلق بصاحب المال فلا يكون اشتراطها على غيره
سائلاً

وقال الشيخ يرم الشرط وحب ركانه على مقرض ^٤ واستدل به
في التذكرة بصححه بمصو من حرام ، عن أبي عبد الله عليه سلام في
رحل ستمقرض مالاً فحال عنه الحول وهو عنده فقد ^٥ ، كان يدي أقرضه

(١) بسوط ١ ٢١٠

(٢) المعبر ٢ - ٥٢٥

(٣) التذكرة ١ : ٢١٦ ، المتهى ١ : ٤٩٤ ، التحرير ١ : ٦٢٠

(٤) السوط ١ ٢١٣

لحامسة من دون مالا وحصل موضعه أو ورث مالا أو به يصل إليه
ومضى عليه حوال ثم وصل به ركة لئله مستحب

يؤذي ركانه فلا ركة عنه ، وإن كان لا يوتي ثقتا مستقرصا ، ثم فإن
إن الحديث لا يدل على مقصده ، وهو كذا ، فإن أقصى ما يدل عليه
حوار شرح المقرص بالإخراج ، وهو لا يسد حوار استراط بعد لوجوبه
دون المالك .

واستقرت الشرح . قدس سره - سرور الشرط لا معنى لمعنى الوجوب
بالمقرص ابتداء وسقوطه عن مقصود فيه غير مشروع ، بل معنى تحصيل
المشروط [عنه] ^١ لها عن مدبونا وإخراجها من ماله عنه مع كذا الوجوب
متعدا بالمقرص ، لأن المقرص في شرح بالإخراج لحدار على ما تضمنه
سروراه فحوار بشره ، ثم إن في المقرص بشرط سقطت عن المقرص
والأ تعين عليه الإخراج (١) . وهو حسن .

ومثل ذلك ما يوجب على شخص ددين حو سر وشبهه فيه لا
سقطت لوجوب عن المدبونا ، بل معنى لوجوب بهما ، فإن وفي لأحيي
برئت دمه المدبونا ، ولا معنى عليه لأداء من ماله

قوله () حامسة ، من دون مالا وحصل موضعه وورث مالا ولم
يصل إليه ومضى عليه حوال ثم وصل به ركة لئله مستحب)

اسر د بوصية به يمكنه من قصه نفسه ووكيله وإن لم يكن في
مده ، وقد تقدم كلامه في هذه مسأله ولا يفتقر لإعادتها ووجه يعده

(١) بكافي ٣ ٥٢٠ ٥ ، التهذيب ٤ ٣٢ ٨٣ ، مستدرج ٦ ٦٧ ، نواب من بحث عنه

الركاء ٢ ج ٢

(٢) مدكره ١ ٢٠٣

(٣) انشأ من روح والمصور .

(٤) المالك ١ ٥٥

السادسة ، د تركت بقية لأهله فهي معترضة ، بسقط تركتها عنها مع عيبه حدث ، وتجب تركها خاصه ، وفيه تجب فيها على التقديرين ، والأول مروي .

قوله (السادسة) د تركت بقية لأهله فهي معترضة سالئلاف ، تسقط الركعة عنها مع عيبه حدث ، وتجب تركها خاصه ، وفيه تجب فيها على التقديرين ، الأول مروي

موضع خلافه د حدث حدث به عيبه سالئلافه قدر نصيبه فما رد تجب لأهله تركه عن قدر حاجته وحدان عنه بغيره ، بقوى سقوط تركه عنه بسبب إجماعه " ، وأما عيبه في يدها بها روء في المسنون ، عن سبب من عيبه ، عن من حسن ماضي عليه تسلام قال : " وفيه حين حدث به عيبه ، عن حسن ، عنها ركعة " قال : " إن كان شاهدا فعليه ركعة ، وإن كان غائبا فليس عليه ركعة " .

وفي من يتركه ، عن من حدث به عيبه بسلاة قال ، فتدركه بركعة واحدة بسببه ، لأنه لا فده بقية حسن ، عنه دة " قال : " إذا كان شاهدا فعليه ركعة ، وإن كان غائبا فليس عليه شيء " .

وفي من يتركه من حدث بسببه ، فتدركه بركعتين بهما في إنجاب

(١) المبسوط ١ : ٢١٣ ، والنهاية ١٧٨

(٢) بهما بركعتين في سجدة ٣ : ٣ ، علامته في تركه ٢ : ٢ ، سبب الثاني في

المسائل ١ : ٥٥

(٣) الهدى ١ : ٩٩ ، ٢٧٩ ، من من ٧ : ٥ ، ذهب وبقية ١٧ : ح

(٤) الكافي ٣ : ٢٢٢ ، عيبه ١ : ٢٣ ، بهما ٤ : ٩٩ ، المسائل ١ : ٦

١١٨ أبواب ركعة الذهب والعصاة ١٧ : ح ٣

(٥) وفيه واحد مبسوط ، وفيه في لأهله بركعة عن مائة سجدة في بركعتين ٥

٢ : وفيه بركعتين بركعتين ، عن من حدث به عيبه به عيبه ، وفيه رجع

رجال الطوسي ٣٥١ : " سد عيل بن مراد وهو مجهول

وذهب على عدد ثلثمائة حتى يعبره عشرين فبسته عنه بسلامة ^(١) ليعين
فيما دون عشرين مثلاً من مذهب سيء ^(٢) : وليس في قبل من مائة درهم
شيء ^(٣) : وليس فيما دون الأربعين من أعمى سيء ^(٤) : أي غير ذلك من
الروايات المتضمنة لأخبار بصلاب في بعض ما وجد

وما روه بن مسويه في صحيحه ، عن زرارة قال ، قلت لأبي عبد الله
عليه السلام : رجل حمله مائة وسبعة وسبعون درهماً وسبعة عشر ديناراً ،
أبركيها ؟ فقال : لا ، ليس عنه ركعة في درهم ، لا في مائة حتى يتم ،
قال زرارة : وكذا كنت في جميع لأبياء قال ، وقت لأبي عبد الله
عليه السلام : رجل كان عليه أربعة مائة وسبعة وثلاثون شاة وسبع وعشرون
بقرة ، أبركها ؟ فقال : لا أبركها ثلث مائة ، لأنه ليس شيء منها بماء ،
فليس تجب فيه الزكاة ^(٥) .

ولا يفي ذلك ما روه الشيخ ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير
عليه السلام قال ، قلت له : سمعته يقول : مائة درهم وسبعة عشر ديناراً ، أعطي
في الركعة شيء ؟ فقال : لا ، جمع مائة وسبعة فبلغ ذلك مائة درهم
ففيه الركعة ^(٦) : لأن ما يجب عنها يفتن في سبعة مائة على إسماعيل بن
مزار وهو مجهول .

وأجاب عنها الشيخ في تهذيبنا بحديث زرارة عليه السلام

(١) المتقدم في ص ١٠٩

(٢) المتقدم في ص ١١٣

(٣) التهذيب ٤ : ٧٥ ، الاستبصار ٢ : ٢٣ ، الوسائل ٦ : ٧٨ ، أبواب كراهة الأضام
ج ٦ ص ٢

(٤) القم ٢ : ١ ، الوسائل ٦ : ١٠١ ، أبواب ركعة بذهب ونقصه ج ٥ ح

(٥) التهذيب ٤ : ٩٣ ، الاستبصار ٢ : ٣٩ ، الوسائل ٦ : ٩٣ ، أبواب كراهة

بقوله «إد حتميع الذهب وفضة سبع ذبث صائى درهم» يعنى أخصه
خاصه ، ولا يكرب «ذبث» راجع إلى الذهب وهو بوزن مائة
ثم قال «وخمسين» يقول بعد «أجر خاص» من جعل منه أحساب
محلله كن واحد منها لا يحب فيه تركه فور من يؤوم تركه ، فإنه منى فعل
ذلك لرمته الركاة عقوبة^(١) .

وسئل عنى هذا السائل بعد رودة عن إسحاق بن عمار نصا ، قال
سألت «أ» براهمة عليه سلام عن حنيفة مائة درهم وعشرة دنانير ، عندها^(٢)
ركاة^(٣) فقال «أ» كان فيها من تركه فعليه تركه ، قلت سم بقرتها ورث
مائة درهم وعشرة دنانير ، قال «أ» من عنده ركاة ، فلا تكسر الدرهم
عنى دنانير ، ولا دنانير عنى درهم^(٤) قال «أ» ولا^(٥) وهذا حسن عند
لو صح سند الخبرين ، لكنهما ضعيفان ، فعلى استقصر إلى ما عليه
الأصحاب من عدم الضم مطلقا .

* * *

(١) التهذيب ٤ : ٩٣

(٢) كذا ، وفي حصر عنه

(٣) نهدي ٤ : ٩٤ ٢٧٠ لا يصر ٢ : ٤١ ١٢٢ ، ومبائل ٦ : ٢٢ باب ركاة

الذهب والفضة ج ٣

القول في زكاة الغلات

والنظر في :

الجنس ، والشروط ، واللواحق

أما الأول فلا تحب الزكاة فيما يخرج من الأرض ، إلا في
الأحاسيس لأربعة حصة ، شعير ونمر ونربس ، تكن يستحب فيما
عد ذلك من حبوب ، مما يدخل الحبوب ، نمر ، كندره ولا
والعدس والماش واشئت وحنس
وقيل الست كلشعير ، وحنس كالحصة في حبوب ، ولا
أشبه .

قوله (أم لا ، فلا تحب) كذا فيما يخرج من الأرض لا
في الأحاسيس لأربعة الحصة ، شعير ونمر ونربس ، تكن يستحب
فيما عد ذلك من حبوب مما يدخل الحبوب ، نمر ، كندره ولا
والعدس والماش)

قد تقدم الكلام في هاتين المسألتين مفصلاً فلا وجه لإعادته (١)

قوله (وُسُئْتُ وحنس ، وقيل) الست كلشعير ، وحنس
كالحصة في الحبوب ، والأول أشبه .

وأما الشرط فيصاح وهو خمسة وسق ، ويوسق ستون صاعاً ،

عن ابن مسعود (١) رحمه الله - جميع من لأصحاب^٢ ، وحضره
 لشرح - قدس سره - في كتاب عنه نص في سبعة عشر من العنق من
 الحسنة ، والشلت نوع من الشعير^(٣)

وهو أحد نوع لأصناف عليهم خمسة سكة عسرات ، مع
 منقوص كلام من درسد في حمده معديوه ، فيه من الشلت حات يشه
 الشعير أو هو بعينه .

وفي كتاب بعض حد سواء حد في حدس = بفتح

قوله (وأما الشرط ، فيصاح ، وهو خمسة وسق ، والوسق
 ستون صاعاً) .

حد سوط محمّد عنه من لأصحاب ، وفي عنه روات

منها من روى بسج في الصحيح ، عن عنه أنه لحسن ، عن
 بي عنه أنه عليه السلام ، عن ابن مسعود في حدس خمسة أوساق شيء ،
 والوسق ستون صاعاً^(٤) .

وفي الصحيح ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عنه السلام ، قال « ما

(١) المبسوط ١ ، ٢١٧ ، والخلاف ١ ، ٣٢٨

(٢) كالعلامة في القواعد ١ ، ٥٥ .

(٣) كتاب ٣٦

(٤) التهذيب ٤ ، ٢٨١ ، المستدرک ٢ ، ١٠٤ ، وسائل ٦ ، ١٣ ، باب كاه معالات

والصاع تسعة أرطاب شعري ، ومئة نامدي

أنت الأرض من بحبته وأشعره ، سمر وسريث ما بيع خمسة أوساق
- وأوساق ستون صاعاً - فذلك ثلاثمائة صاع - فيه العشر

وما كان فيه يسمى بالرشا والدوالي والنواصح ففيه نصف العشر ، وما
صف السماء أو سبيح أو كان بدلاً فيه العشر تاماً ، وليس فيما دون ثلاثمائة
صاع شيء .

وليس فيما أنت الأرض شيء ، إلا في هذه لأربعة أشياء ،^(١)

وما رواه الكليني - رحمه الله - عن عده من أصحابه^٢ ، عن حماد بن
محمد ، عن الرقي ، عن سعد بن سعد الأشعري ، قال سألت ما نحن
عليه السلام عن أقل ما يحب عده لركبه عن الشاة وأشعره وسمره وسريثه ،
فقال : « خمسة أوساق أوساق سبي صبي لله عده ونه »

فقلت : كم الوسق ؟ قال : وستون صاعاً .

قلت فهل على عب ركة ، وبيت يحب عده ، و صيره ركة^٣
قال : ونعم إذا حرصه أخرج زكاته^(٤)

قوله (وأصاع تسعة أرطاب شعري ، ومئة نامدي)

أما أنه سبعة أرطاب نامدي فذكر عده ما ، في صحيح ، عن
زرارة ، عن أبي جعفر عنه سلام ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه

(١) تهذيب ٤ ١٣ ٣٤ ، الاستبصار ٢ ١٤ ٤٠ ، الوسائل ٦ ١٢٠ ، باب وفاة العلاء
ص ١٥

(٢) في ١٥٠ ح ١ : من أصحابنا

٣ الكافي ٣ ٥١٤ ٥ ، الوسائل ٦ ١١٩ ، أبواب ركة علات ١ - ١

واحد یسوعاً احد وبعسن بصاع ، واحد رصن وبعسن ، ولصاع سته
طین ، (۱)

فان الشیخ - رحمه الله - معنی ارصن نمندیه میگوید نعهه ارصال
بالعراقی (۲)

و ما أنه سعه ارصن بأعر فی فیدل علیه ما روه شیخ فی التصحیح ،
عن أبیوب بن یوح نه کتب بی بی الحسن عنه سلام وقد بعثت لث انعام
عن کل رصن من عینانی بدرهم عن قیمه سعه رطین بدرهم ، فکتب إلیه
علیه السلام حوا محضونه تقریر عنی دت (۳)

و بعد در الارصن ها معروفه لایه رصن بلادهم ، وهی عباره عن الصاع
لأمة الوحب فی انحصره

ویدل عنی التقدیر بن صوریح ما روه ابن سبویه فی کتابه من لا یحضره
الغیبه - مع صحابه صحبه ما فیه - عن محمد بن حماد بن یحیی ، عن
جعفر بن برهم بن محمد الهمدانی وکان معاً حاداً ، فان کتبت إلی ابی
حسن عنه سلام عنی ما بی جعلت فدت لک صحاباً حقیقوا فی
الصاع بعصهم سور انحصره صاع مدنی ، وبعصهم بنول بصاع عراقی
فکتب بی عنه السلام و جمع سعه رصن مدنی وتسعه بالعراقی « قل
وآخر بی انه یکون سور ثمانه و سبعین و نه » (۴)

(۱) التهذیب ۱ ۱۳۶ ۳۷۹ ، لاص ۱ ۱۲۱ ۴۰۹ ، الوسائل ۱ ۳۳۸ أبواب
بصوبه ۵۰ ح ۱

(۲) التهذیب ۱ ۱۳۷

(۳) التهذیب ۲ ۹۱ ۲۶۵ ، الوسائل ۶ ۲۴۱ ، رکه انصروه ۹ ح ۴

(۴) نعهه ۲ ۱۱۵ ۴۹۳ ، الوسائل ۶ ۲۳۶ ، باب انصروه ۷ ح ۱

وهو أربعة أمداد . والمد رطلان وربع .

فيكون نصف ألفين وسبعمئة رطل سائر في

قوله (وهو أربعة أمداد ، والمد رطلان وربع ، فيكون نصف ألفين وسبعمئة رطل بالعراقي) .

من تصبغ أربعة مدد فيهم فور عتبه كفايه ، حكاه في المنهى^(١) ، وندب عنه فور صدق عنه اسلام في عدة ، من صححه « تصبغ أربعة مدد »^(٢) وفي صححه ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر « والمد رطل ونصف ، والتصاع ستة أرطال »

ومن سائر رطلان وربع سائر في فهو ثوب معظم لأصحاب^(٣) ونش عن أحمد بن محمد بن أبي نصر بن يحيى بن علي بن عبد الله بن ربيع^(٤) ورده العلامة في التحرير بأنه تعويل على^(٥) . والأصح الأول ، لأن تصبغ شرط ولا يلزم حصصه لأربع مدد . وعلى صاحب الوقوف عنه ، وثقوب بن جعفر في صححه ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر والمد رطل ونصف . يعني بأربع مدد

وأخبر لأصحاب في مقدار الرطل سائر في . مذهب لأكثر ومهمه لشعبي^(٦) ، وأن ثوبه في من لا يحصره عنه^(٧) . ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر

(١) المنهى ١ . ٤٩٧

(٢) الوسائل ٦ : ٢٣٦ أبواب ركعة الفطرة ج ٧

(٣) مهم من الترح في جهنم ١٦٦ ، علامه في مسهل ٤٩٧ . وسيد لأور في البيان ١٧٨ .

(٤) حكاه عنه في المعتبر ٢ . ٥٣٣

(٥) التحرير ١ . ٦٢

(٦) المعيد في المقتة : ٤١ ، والنش في التهذيب ٤ . ٨٣ .

(٧) الفقيه ٢ . ١١٥

دوهم ، اُخذ وسعور مثقالا ودر ثعلامة في تحرير و موضع من احمسي
 في وريه مائه وثمانية عشر و درهما و ربعه ساع درهم . سعور مثقالا

و بعد على اذن مصاد في عدم بين حصص بسوط سدوية روانه
 حعفر من درهم عهدي حنطه حيث في فيها و حشري انه يكون
 سوبر لده مائه وسعور وريه^(١)

ويضي التبيه لأموور :

اذا من بقدر بعض لا يشاء ، فهو ينصب نعه عن خمسة
 لأوسر و و فلا فلا ربه . ثمة عيه سلام و نيس ثمة دون اثلاثمائة
 صاع شيء^(٢) .

وحتى علامة في امدكه عن بعض نعامه فلا من حد بقدر
 عرب ، في ينص فلا و حب ار كده ، لان نوس في نعه حنط ، وهو
 بويه و ينص به ده بان عيون بقدر سري لا دعوي^(٣)

ثاني في في عسي انصب معسره بانكل بالاصوع ، و عسر
 سون ينصب ، حنط ، فهو به انصب بانكل و سون مع و حب البركاه
 قطع ، و سون سون دون اكل فكك ث . و سون بانكل دون سون
 و سعير بيه حنط من حنطه مثلا به حب بركه عني لأفوق و في بعض
 حنط و حب و نيس بوجه^(٤) حد كلامه - رحمه لله - و مخرجة في

(١) التحرير ١ ٦٢ ، والمتهى ١ ٤٩٧

(٢) في من ٣٣

(٣) التهديف ٤ ٣ ٣٤ لاسما ٣ ١٤ ٤ ، بستان ٦ ٣٠ بواب ركه بعلاب

ب ح -

(٤) التذكرة ١ ٨ ٢

(٥) المتهى ١ ٤٩٧

وما نقص فلا ركاء فيه ، وما ردد فيه الركعة ولو قل

اعتبار سور حاصه وهو كذلك ، بد التفسير شرعى ، وما وقع به لا تكيل ،
ومع ذلك فهذا البحث لا حدود له في هذا برهان إذ لا يسبق إلى معرفه قدر
الصاع إلا بالورن .

ثالث : قال في التدكير : عصب المفسر - وهو خمسة وسق - إما
يعتبر وقت حفاف التمره وسق العن ، عنه ، فهو كس ، صب خمسة وسق أو
عن أو العن وهو حقت تمر ورس و حقه و سقاً نقص فلا كاه جماعه
وب كان وقت عنب و حوت بصر ثم قل ما لا يحق منه ، وما يؤكل
رطبا كالبهث^(١) وليس وشبههما من يذوق فيه يحب فيه بركه يصب لثوبه
عليه سلام ، فصب سق سماء عشر^(٢) ، وما يحب فيه إذ يقع خمسة
أوسق تمر و هو بعسر نفسه أو بعيره من حبه^(٣) لا يرب الأول وب كان بعيره
قل ، ثم نقل عن شافعه وحب منه بعسر بعيره^(٤) ولا يرب في ضعفه
ولو لم يصدى سقى نيس من ذلك تسوق اسم تمر و سرب حبه سقوط
الركاة فيه مطلقا .

قوله (وما عصب فلا ركاه فيه ، وما ردد فيه ركعة وإن قل)

أما أنه لا ركاه في النقص فظاهر ، فبه عنه سلام في عدة روايات
و ليس فيما دون اثلاثمائة صبح شيء^(٥) ، ما وحب بركه في برند عن
النصاب وإن قل فقال في منتهى أنه لا خلاف فيه بين علماء^(٦) وقد
تقدم من الأحبار ما يدل عليه ، ومن هذا نعلم أن بعلاب نصاب واحدا وهو
خمس أوسق ، وعقوا و حد وهو ما نقص عن ذلك

(١) البهات ، صرب من التمر - راجع لسان العرب ٢ - ١٩٨ .

(٢) الكافي ٣ ٥١٣ / ٣ ، الوسائل ٦ - ١٢٥ أبواب ركاة الغلات ب ٤ ح ٢ .

(٣) سكره ١ ، ٣١٩ .

(٤) الوسائل ٦ ١١٩ أبواب ركاه بعلاب ١ .

(٥) المنهاج ١ ٤٩٨ .

وحد الذي تعين به الركعة من الأحاسيس أن يسمى حيطه أو شعيراً أو سمر أو ريس ، وقيل بل إذا حمز ثمر سحج ، أو اصفر ، أو انعقد الحصرم ، والأول أشبه .

قوله (والحد الذي تعين به ركعة من الأحاسيس أن يسمى حيطه أو شعيراً أو سمر أو ريس ، وقيل بل إذا حمز ثمر سحج أو اصفر ، أو انعقد الحصرم ، والأول أشبه) .

حسب الأصحاب في الحد الذي تعين به الركعة ثلاث . فقال الشيخ - رحمه الله - وسعد بن الجهم ، محبوب بن سعد وشافعي إذا بدأ صلاحها^(١) . وهن كثير لأصحاب . وهن بعض علماء . بعد الحد بركعة فيه إن سمي حيطه أو شعيراً أو سمر^(٢) . وهذا حيز حبيب - رحمه الله - في كنه الثلاثة^(٣) . وهن في الحسبي - رحمه الله - حيز لله بذهب إلى هذا^(٤) .

وحكي شهيد في بيان عن ابن حبيب ، لم يصح به عن غيره في الشجرة التسمية عتياً أو تمراً^(٥) .

احتج العلامة في منتهى على ما ذهب به من عن محبوب بن محبوب إذا اشتدت وباشم إذا بدأ صلاحها وأنه قد ورد وجوب ركعة في العقب إذا بلغ خمسة أو ساق ريب ، وإن نض ساق حيطه وسعير وسمر وسريه ولا ريب في تسميه حب إذا شد بالحصى وشعير ، وفي تسميه سمر

(١) المبسوط ١ : ٢١٤

(٢) كالملة في المختلف - ١٧٨ .

(٣) المعتبر ٦ : ٥٣٤ ، والمختصر النافع ٥٧ .

(٤) المنتهى ١ : ٤٩٩

(٥) البيهقي : ١٨١ .

بأمر ، فإن أهل بيعة عقبه علي بن أبي طالب من بني هاشم ، وكذا عقب علي
 أن تربط نوع من بنو هاشم ، وهو جند بن شيب لأصحابي حقيقته . لكنه محل
 نظر ، أما دليل ذلك فلا بأس به . لكنه لا يدل على صحة دعوى جند بن شيب
 كما هو المفقود عن ابن الحنفية وحقيقته . لا على عدم دعوى جند بن شيب من حيث
 انعقاد الحصرم وقد ورد بذلك . عن جند بن شيب . عن جند بن شيب . عن جند بن شيب . عن جند بن شيب .
 عنه . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد .
 فإن سبب ما يحسن عنه سببهم عن علي بن أبي طالب . عن جند بن شيب . عن جند بن شيب . عن جند بن شيب .
 والشعير وأسد . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد .
 وله فقلت كم هو ؟ قال : من جند بن محمد . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد .
 ركة . و سبب محبته . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد .
 ركة .

والأخرى رواها الشيخ . عن محمد بن علي بن محبوب . عن جند .
 عن جند . عن جند . عن جند . عن جند . عن جند . عن جند . عن جند .
 عنه أسلام . قال : ليس في محل صدقه حتى يبلغ خمسة ومائة .
 وأما مثل ذلك حتى يبلغ خمسة ومائة . عن جند بن محمد . عن جند بن محمد .
 الإسناد . بل قد ظهر صحتهما فيعين عمل بهما

وتظهر فائدة الخلاف في تصرف في انصاف بعد بدء مصالح وقيل
 يصري جده (أمام) ، فإنه بما يجوز على قور شيخ ومن بيعة بعد
 الحرص و تصمين ، وعلى قور انصاف ومن في مقتضيه يجوز مطلقا ، وفيما

(١) المصنف ١ ٤٩٩

(٢) نكاحي ٣ ٥١٤ . وسائل ٦ ١١٩ . كذا في الغلاب ١ ج ١

(٣) النهج ٤ ١٨ ٤٦ . الأسصار ٢ ٨ ٢٢ . الوسائل ٢ ٢٠ أبواب كذا غلاب

ولا تحب الركة في العلات إلا بد منك بالبراعه ، لا يعبرها من
الأسباب كالاستباع والهة

قوله (ولا تحب ركة في العلات إلا بد منك بالبراعه ، لا
يعبرها من الأسباب ، كالاستباع والهة)

لا يحتج به في غواص هذا شرط من مضمون وبه خلاف المقصود ،
بد مقتضاه عدم وجوب اركاء فيما يملك بالاستباع والهة مقصود ، وهو غير مرد
قطعاً ، لأنه مخالف لإجماع جمهور من علماء الفقه كالمصنف وغيره^(١) ،
ولما سحى ، في كلام المصنف من نصريح بوجوب ركة في جميع ما يتقبل
إلى الملك من ذلك قبل تعلق الوجوب به^(٢)

وعبر شراح - قدس سره - عن ذلك بأن مردد بالبراعه في
مصطلحهم يعقد شمره في الملك ، وحمول الاستباع والهة بوقوع في
عبارة على ما حقق من ذلك بعد فحص بحوث^(٣) وهذا التفسير بما
يناسب كلام الفقيهين يتعلق بوجوب بها بالاستعداد ، ما على قول المصنف
فيكون مردد بها بحصول حدث قبل تعلق بوجوب بها

وحصل المصنف في النافع والمعتبر^(٤) ، والعلامة في حمله من كنه^(٥)
موضع هذا شرط بمرور عبه وشمره في الملك ، وهو غير حيد نص ، ما
على ما ذهب إليه المصنف من عدم وجوب ركة في علات لا بعد سببها
حفظه وشعير أو ممر ، وبسبب قصده ، لأن بملك قبل ذلك ما في عدم

(١) المعبر ٢ : ٥٣٨

(٢) كالعلامة في المنتهى ١ : ٤٩٧ .

(٣) الشارح ١ : ١٥٥

(٤) المسالك ١ : ٥٦

(٥) المختصر النافع ٥٧ ، والمعبر ٢ : ٥٣٨ .

(٦) التذكرة ١ : ٢١٩ ، والمنتهى ١ : ٤٩٧ ، والتحرير ١ : ٦٣

ويركى حاصل الزرع ، ثم لا تحب بعد ذلك فيه ركة ، ولو بقي
أحوالاً ولا تحب الركة إلا بعد إخراج حصة السلطان والمؤن

الركة باسمك ، كما سيصرح به المصنف رحمه الله ، وبه يسم في
منه

وأما على نقول بعدو بحب به بعد إصلاح فلان أمره إذا انتصف
بعد ذلك يكون كنه على أنقص قصده ، سم في منث يستعمل فيه وكان
الأوضح جعل الشرط ثوبه منوكة وقت نوعها لحد يدى بعض به الركة
كما اقتضاء صريح كلام الفريقين .

قوله (ويركى حاصل الزرع ، ثم لا تحب بعد ذلك فيه ركة) وبو
بقي أحوالاً) .

هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب ، بل قال المصنف في المعبر
إن عليه اتفاق علماء عد الحسن النصارى ، وإن لا عبه بغيره
وبد عليه مضاف إلى الأصل ، أن من مضاف به شح في حسن ، عن رزقه
وعيدانه ، عن بن عبد الله عنه سلام ، وإن لا يحل كس به حوث أو
شعة فضدها فليس عليه فيه شيء ، وإن حل عنه الحبوب عنه ، إلا أن يحوته
مالاً ، فإن فعل فحار عنه الحبوب عنه فعنه رركه ، وإن فلا شيء عنه
وإن شئت ذلك ألف عام إذا كان عليه وثناً ، وبه عنه صدقه بعشر ، وإذا
أدناها مرة واحدة فلا شيء عليه فيها حتى يحوته مالاً وبحبوب عنه الحول وهو
عنه ٢١

قوله (ولا تحب لركه إلا بعد إخراج حصة السلطان والمؤن

كلها على الأظهر .

كتبها على الأظهر .

اختلف لأصحاب في هذه المسألة ، فقال شيخ في المصنف
والإحلاف مؤيد كتب على رت حال دون الفقهاء ، وبطل فيه في
الإحلاف لإجماع ، لأن من عطاء وهو اختيار المصنف بحسب ما سمي في
الجامع ، فيه دليل ، والمروءة على رت حال دون ممالك أحسن ، لأن عطاء
فيه جعلها منه وبين المالكين ، ويركي ما خرج من ثبات بعد حق
المستطاب ، ولا سدر سدر لعموم الآية (١) ونحوه ، لأن حد لا سدر نفس
لعرس وانه اسمي وأخرجه كالدولاب وباصح ، ولا في بين شجرة
والعنه (٢) وبذلك قطع حديث - قدس سره - في قوله منه حد ، فيه عتق
سأله لا دليل على شيء جاز سوى شهيد ، وفيه ثبات بحكم
الشرعي بمجرد الشهرة مجازفة .

وقد شيع في هذه المسألة مؤيد كتب (٣) . وحده من [درس] (٤)
والمصنف (٥) والعلامة (٦) . والمعتمد الأول .

ب قوليه عنه سلام في هذه حب صحيحه ، ما كان منه يسقى
بالرث ولده أبي ووضح فقيه نصف عشر ، وما ثبت اسمه أو السبع أو
كان معللا فقيه عشر دة ، (٧) نظر من من سبع بعده فسور ما قبل
المؤنه وعمره

(١) الموطأ ١ : ٢١٧ ، والإحلاف ١ : ٣٢٩

(٢) البرقة ١٠٣

(٣) الجامع للشرائع : ١٣٤

(٤) الهادي ١٧٨

(٥) البرائر ١٠٣ .

(٦) المعتمد ٢ : ٥٤١ ، والشرائع ١ : ١٥٤ ، والمختصر الباقع ٥٧

(٧) المختلف ١٧٩ ، والقواعد ١ : ٥٥ ، والتحرير ١ : ٦٣

(٨) الوسائل ٦ : ١٢٤ أبواب زكاة الملات ب ٤ .

وأظهر من ذلك دلالته ما رواه الشيخ في النحر ، عن أبي بصير
ومحمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام أنها قال : هذه لأص
التي سراج هبها ما رأى فيها ؟ فقال : كل واحد دفعها إلى من
فاحتج به ، فيها فحدث فيما حرج به منها حتى قطعك عليه ، حتى
جميع ما حرج به منها ، بعد عشر عتق فيما يخص في ذلك بعد
مقاسمه لك ^(١) ، هذه رواية شاذة في عدم شيء سيء بعد حرج
من الأرض بين المسلمين ، في عدم مقادير ، وسوء ما عسى أن يساهم
الدراسة في العموم .

حجج العلامة حجة له . في سبهي على ما ذهب إليه من سبها ،
المول بأن مقتضى اشتراطه ، حيث لا يقتضي خدشهم بالحدود
عليه لعدم ما دام في مسيرته ، بل حجة سبها زيادة فيكون على
جميع ، وما حجة سبها حجة عليه ، صر له وهو مسمى .
وبأن تركه في العلاء حجة في صحتها ، حجة له لا سبها في مؤلفه فساد
وبأنه ما ورد شيخ في النحر . في محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، قال : «سبوا نحر من عروق النذور ، ونحر من كروب في
النحر بقدره فساد ذلك حجة ^(٢) » في النحر من ثب في
غيره ، ضرورة عدم القائل بالفرق ^(٣) .

وفي جميع هذه الأدلة نظر :

أما الأول فلأن سبها كالمصاف بين المالك والفقراء ليس على حد سائر

(١) في دعي والمصنف في الأصل فاحتجته

(٢) الهدف : ٣٦ ، ٩٣ ، لا سبها : ٢ ، ٢٠ ، ٧ ، ١٣٩ ، في سبها : العلاء

ب ٧ ص ١

(٣) الهدف : ٩ ، ٤١ ، لا سبها : ١٩ ، ٦ ، ١٠ ، في العلاء : ٣

(٤) السبهي

الأموال مشتركة تكون الحصة على الجميع . وبعد حذر بمبدأ الإخراج من غير نصيب ، وانصرف في مجرد نصيب . ووجب عليه كل ما يوقف عليه الدفع ، أي مستحق من أحد بكتا ووزن . يوقف لوجب عليه ، وذلك معه اب في حرة حصده بقتنه ، على . هذا المدعى به تم فيما يقتضي إنشاء حصة الشارة عن تعيق سوجب بالنصيب . والممدعي اعم من ذلك .

وما شئ فليس بعلامه . د لا يدرى من كون المونة ما في لبردة وحبوها على الجميع . من ذلك نفس المدعى فكيف يجعل دسلا^{١٤}

وما اثبت فلا مثل هذا . لأصدا غير منتب إليه في نظر شرح ، ولا لسقطت التكاليف كلها

وما ربح ففلا له صبر من الجميع . لأن متعين البركة ما يخرج من لأرض وهو شئ لها من سنده وغيره

وما لبرديه فتور بموجبه . ومع المدعى عن غير مستصحب . وقوله به لا قتل بالفرق ، غير حذ ، فإن ذلك باب عند الجميع . وقد صرح به من لا يعتبر نسبه كما حكا في بذكره . انتهى^{١٥}

وبالحكمة . فمستند من خصوص صحيحه وحبوت شركة في جميع ما يخرج من لأرض بعد شامعه فحب حصري به أي ما يستحصل

ثم . فلما إنشاء حصة قبل بعد انصاف فإني سأل في هذه بعدد وول قبل^{١٦} . عنه فإن . ومع سأل في بعدد بعد فلا كاه^{١٧} . ثم غير ما سأل على وحبوت كسفي . وحبوت فيه . وما ربح كحصصه واحد . بعده^{١٨}

أوجه ، أحوده ، لأور ، و نه قطع العلامة في مذكرة ، فبه قد الأقرب أن مؤنه لا يؤثر في نقصان عصاب و إن ثبت في نقصان المبرص ، فهو يقع سرج خمسة أو سو مع مؤنه و إن سقطت لمؤنه مع قصور عن نقصان وحت تركه كن لا في مؤنه بل في سفي

و حرم في حسي سبي فصار مؤن بحرج وسط من المسالك والفقراء لما فصل بين نقصان خدمه عسر ، نقصه

و ستوجه بشارح ساء ، ثم قال - قدس سره - و إنما سألنا ما يعرفه المالك على لغة من يذكر كل سه عاده و إن كان قبل عامه كحرة لصلاحه و حرث واستقى ، و حرة لأرضه و إن كانت عصب و لم سوا أعطه منكها حرثا ، و مؤنه لأخر ، و إن نقص بسنه من الألاب و هو مل حتى ثبات المالك و بوجه ، و إن كان سب نقصان سبي و سب غيره و راع ، و عين السر ، كان من ماله مركبي ، و إن شاء بخر من سبناه ثمنه و عيه ، و كن مؤنه بجاهل بسنه ، ما خصه قصصها يوم سب ، ولو عمل معه مسرع لم يحسب حرة إذ لا يعرفه مؤنه ندي ، و راع مع تركوي غيره فقط ذلك عنهما ، و إن راع في حرج عر بعدد - راع غير تركوي بالعرض لم يحسب بريد ، و إن كان مفصول بسنه و راع عنهما ما يقصد لهما واحتص أحدهما ما يقصد به ، و إن كان منقول بسنه غير تركوي ثم عرض قصد تركوي بعد تمام عسر به يحسب من عور ، و إن شرب راع حسب ثمنه و ما يعرفه بعد ساء - إن ما سب على منك ، و خصه سلطان من المؤمن بالأحقه بسنه و راع فصار نقصان بسنه ، و كالأمة - رحمه الله - وهو

وإن حتمت فيه الأمور كان الحكم لأكثر

فتكون عنه ثلث ثلثي نص نص ، وإن ساعد لأحد ، على سبيل الاحتفظه
وأشياء ذلك كمنه متعينة بالمالك ، وإن على قدر لأحد فبالسبيل الاحتفظ على
المالك .

وأجاب عنه في مذكرة : ينبغي نص في ثلث ثلثي ثلثي من كمنه فلهذا
وجوب نصف العشر^(١)

ولا يخفى ، بحسب لزوم ما سبق بعد ما نص في عن الفرق
مع الاستثناء المذكور ، وهو متفق

في لأحزاب فلا رأس بها ولا يجرى بها بصدق بوجوبها بغير نص
على ذلك ما يدونه فلا : وحسنه فيها بغير نص في ثلث ثلثي من كمنه على عدم
لاستثناء ، ومن ثم حمل السيد في صدر ما سبق من كمنه على لأحزاب بغير
عشر وعكس ما عدها^(٢) ، وعلى ما حمله من عدم الاستثناء في لأشكال
مرتفع من أصله .

قوله (وإن حتمت فيه الأمور كان الحكم لأكثر)

هذا قول عمدنا وكذا بعمامة^(٣) ، وبدون عمدة ما رواه شيخ في
الحسن ، عن عمدة في شرح ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : نص
سقت لعمدة ، ولأخبار وكذا بعمامة عشر ، وما في سبيل سبيل وسبيل
نصف العشر ، قلت : في لأرض يكون عند سبيل يدوي ثم سبيل الساء
سبيل سبيل^(٤) قال : « إن سبيل عندكم كذا » قلت : نعم ، قال
« نصف ونصف ، نصف نصف عشر ونصف عشر » قلت : لأرض

١ ، المذكرة ١ ، ٢١٩ ، المسألة ١ ، ٤٩٨

٢ ، البيان ١٨٠

(٣) كتابي بعمامة في سبيل وشرح كبير ٢ ، ٥٥٦ ، ٥٦٣

سقي ساء في ثم يومه ساء فسمى سعة واستبين سح^١ قاس^٢ كم
تسمى سعة وسمي سح^٣ قاس^٤ في ثلاثين سنة وأربعين سنة وقد
مضب في ذلك في لأ صر سنة شهر ، سعة شهر ، قاس^٥ نصف
العشر^(١) .

« سدل عنه في مذكرة ضد ن عبد مند^٦ سقي وعدد مريه وقد
ما شرب في كل سنة مما سق ويعد فحسب حكمه بعلاب . كما قد عدا
كتب عنه على لاسان ن عدلا ويرى نات مه لمعصه^٧ »

وقال بعض العامة يوحى مع لأعب أنسظ كما يوحد مع يسوي ،
فإن شرب بالسيح ثلث السقي مثلاً كان في سنة العشر ، أوزع السقي فالربع
وهكذا^(٢) .

« من لأعب في لأكثره بالأد عدد و مات و نفع و مو^٨ بحمل
لأول ، وهو يظهر من بعده أنه مصاد من كثره ، ولأن موهه سب أكثر
سب ذلك ، وهي حكمه في خلاف يوحى . بحتمل شبي طاهر
أرويه مستندة ، حيث صرح فيها نصف العشر وريه على عليه سرح من
عر سقصل من عدد أنسظ في ذلك ساء . وسيرب علامة في حمدة
من كس^٩ وورد في شريح^(٣) ثاب ، وعنه في مذكرة بفضاء طاهر

سهدب ٤ ٦ ٤١ ، لاسف ٢ ١٥ ٤٤ ، سمانل ٦ ١٢٨ ، كدات ركة بعلاب
ب ٦ ح ١

(٢) التذكرة ١ . ٢١٩

٣ ، كداه اوي في شرح ووح ٢٢ ، وحكه عن بن حمد في الشرح الكبير لاس قد مه
٥٦٣ ٢

(٤) التذكرة ١ . ٢١٩ ، والقواعد ١ : ٥٥

(٥) إيضاح العوائد ١ . ١٨٣٠

فإن تسبب أحد من بضعة عشر ، ومن بضعة عشر عشر

الثانية ، إذا كان له رجل ورزوخ في بلاد مساعده له في بعض
فمن بعض صمم الجميع ، وإن حكمها حكم غيره في موضع
الواحد ، فما ذكره يقع بصلب أحد منه ، ثم يؤخذ من باقي قل أو
كثر ، وإن سبق ما لا يقع بصلب تركب في وجوب ركاه ، إذا كان يكمل
بصلب ، سواء طبع جميع دفعه ، أو في دفعه ، حسب ما

نفسه بغيره ، من ماء غير جارية ، فإنه هو ، أحدهما كذا ولا ، وهي
استفادة ذلك من النص نظر ، والأصح الأول

قوله (فإن تسبب أحد من بضعة عشر ، ومن بضعة عشر
العشر) .

وذلك لأن ذلك من اثنين في جميع سنة واجب سببه ، وقد
وحد في بضعة واحد بضعة ، فحكمه سنة ثلاثة بجمع عشر ، قل في
المنتهى ، وهو إجماع العلماء ، في عشر يسبون بسببه وعدد صاهر ، ثم
بالموافق جمع فيه في كل جملة ، فإن سنة واحد حكم بالأسه ،

قوله (الثانية ، إذا كان له رجل ورزوخ في بلاد مساعده مدرك
بعضها قل بعض صمم الجميع ، وإن حكمها حكم غيره في موضع
الواحد ، فما ذكره يقع بصلب أحد منه ، ثم يؤخذ من باقي قل أو
كثر ، وإن سبق ما لا يقع بصلب تركب في وجوب ركاه ، إذا كان يكمل
بصلباً ، سواء أظنع الجميع دفعه ، أو أدرك دفعه أو احتلف الأمر)

المراد أن حكم لرجل ورزوخ في بلاد مساعده حكمها في بلد

(١) التذكرة ١ - ٢١٩

(٢) المنهى ١ - ٤٩٨ .

الثالثة اد كان به رجل يصنع مرة وحر يصنع مرتين ، قل لا يصنع شي اى لا ، لأنه في حكم ثمره مسين ، وقيل يصنع ، وهو

الوحيد ، فإن بلغ بعضه لحد الذي يتعين به الوجوب وكان يصار حدث منه بركة ، ثم احدث من حامي عند بعض الوجوب به قل ، أكثر ، وإن كان دون بصلاب لم يؤخذ منه شيء . عدم بعض الوجوب بها ، بل يتنص ، أى أن يدرك محلي الوجوب ما يكمل بصلاب فيؤخذ منه ثم يؤخذ من لافى كما في بصورة الأولى ، وللمراد ، أدرك في فقه فدا ذلك وبلغ بصلاب احد منه ، يدرك لحد الذي يتعين به الوجوب وفي قوله سواء طبع لجميع دفعه أو أدرك دفعه ، غير ذلك وهو الاعتداد ثمره أو سبب صلاحه . وهذا الحكم أعني وجوب صفة ثمر الحبل و - مع أى بعض ميو ، طبع لجميع دفعه أو أدرك دفعه و حيث لا مرر مجمع عنه بين المتضمن ، فاه في التذكرة

وقال في التمهيد : لو كان له رجل يتدرب در كه باسرعه وانطه سار يكون في تدين فرج حدها سحن من لآخر فدر ك ثمره في الأسحن قل در كه في لآخر ، فاه صفة سحرى ، در كه عدم يؤخذ وإن كان بينهم شهر وسهر ، و كه ، لا سدا سدا سدا في عقت لواء متعذر ، وذلك يقتضى سدا ط - ثمة عدا ، ولا يعرف في حد خلاف سهى كلامه - رحمه الله - ويعلم من ذلك ان سبب التخصيص من بصلاب لجميع دفعه ودر كه دفعه واحدا لا يعرف لا مرر من جاد لواقع لا رد على محقق ، كما ذكره جدي - قدس سره - في بعض حواشيه

قوله (سدا) ، در كان به رجل يصنع مرة وحر يطبع مرتين قل لا يصنع شي اى لا ، لأنه في حكم ثمره مسين ، وقيل

الأشبه

الرابعة لا يجري أحد ضرب عن السر ، ولا عيب عن

الربيب

بضم ، وهو الأشبه .

ثم - بعدم النص صريح في سبب ، محض ما كذا - مصنف من
 به في حكم مرة مسبقاً وهو مباح . ذللت على كونها في عام واحد
 فيكون كسباً حقيقياً لا عقاباً ، ومن سبب عدمه - لأصح ما جاء
 المصنف وأكثر لأصحاب من وجوب ضمه ، لأنها مرة واحدة ، حده
 فتناولها عموم قوله عنه سلام . فلو سبب سبباً واحداً لا يحق
 أنه يوفى بمصنف - حده به - ذللت به بغير قطع في سبب مسبق
 قبل لا نصاً شايئ في ذللت به ، كذا حقه ، صير

قوله (رابعة) لا يجري أحد ضرب عن السر ، ولا عيب

عن الربيب

سرد به لا نحو حد ذات ضمه ولا يقع قدر بوجوب حد عفاف ،
 أما حده - فبضمه لسوقه فحده - بسوقه - خرج ضمه من غير اشتراط

وسبق العلامة في التمهيد جزء - نص على سبب ذللت - خرج منه ما
 هو حق لكان قدر به حب ، ثم ضم ضرب مرة في بعده^١ وهذا مشكل ،
 لأن لإطلاق عم من الحقيقة - لأن ذلك يوجب لا يقتضي حوا لإخراج منه
 مطلقاً .

(١) الموطأ ١ ٢١٥

(٢) الكافي ٣ ٢ ٥ ٢ ، التهذيب ٤ ٣٨ ٩٦ ، لاسبق ٢ ٢٥ ٧٣ ، نوسائل ٦

١٢٤ أبواب ركاه العلاب ر ٤ ج ١

(٣) التمهيد ١ ٥١٢

والتيان مع صلح تركه فإلا نبي بخلافه

شأنه . يكون منه في صلح . بعد به بصلح وتبع بعد نبي
يعتق به بحوث قبل دة نبي . في صلح . بانه لا تصلح في صلح نبي
بصلح على حكم من صلح كما فيه قول . نصيب ومن قال بصلح من صلح
لتركه على صلح . أن صلح صلح منه صلح . ولا على . ث .
لا صلح صلح كما في صلح . في صلح صلح في صلح صلح صلح
صلح به في صلح . ك صلح ولا صلح صلح . في صلح صلح به لا صلح
لأنها ليست حره من التركة .

شأنه . يكون منه بعد بصلح . في صلح صلح صلح صلح صلح
صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح
صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح
صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح
صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح
صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح

ثم . في صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح
فهر في صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح
البيان العرم لسبق حق . بيان^(١) . وهو ضعيف .

و . في صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح
نفسه لا صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح
صلح . لأنه لا صلح في لا صلح من صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح

إد تغرر ذلك في صلح . في صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح صلح

(١) البيان : ١٦٩

(٢) كما في التحرير ١ - ٢٨ ، والبيان : ١٦٩

وعنه دين ، يقتضي بصلاته عدم ائتماق في دين من مسوعب شركة وغيره
 لأن بظاهر حمله على مسوعب كما ذكره في محله^(١) ، لأن الدين قد
 من مسوعب شركة يشترط إلى بوث و فصل منها عن الدين عند مصنفه
 وغيره نص من فصل ب كانه من الأصحاب ، وعلى هذا فتح ركاه
 على لو لم مع جميع شروطه ، خصوصاً ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب
 يمنع من سقوط فيما من دين من شركة خاصة ، كما ، حارة الشارح^(٢)
 وجمع من الأصحاب .

وقوله ولو قضى دين وفصل منها نص من تحت شركة ، تنه
 على الفرد لاحقاً ، حرد به لو من رده قطة على شركة تحت قضى
 منها الدين وفصل ب
 الحمد يدي ب
 نعتل انوحوب
 الدين وسوق ب

وعلى هذا فلا يرد عنه ما ذكره بعض محققين من أن مقتضى عبارة
 عرق في الحكم مع عدم إحصاء الدين بالشركة بين بعضاء وعدمه ، وهو غير
 مستقيم ، بل مقتضى انوحوب تحقق المالك وقت نعتل الرحوب بالثمرة
 ومن لنقص ، بمحدد بعد ذلك اعتبار ثم حمل العبارة على أن لمرد
 بقوله ولو قضى دين وفصل منها النص ، يمكن قصته من الشركة وبقاء
 قدر النص فيكون المراد أن دين غير مسوعب للشركة ويكون قوله إد
 من بملك وعنه دين ، مراً على أن دين مسوعب^(٣) وهذا يحصل مع
 بعده إما يتم ، د ب

(١) لمعت ٢ ٥٤٣

(٢) المالك ١ ٥٧ .

(٣) وهو محقق ثاني في فوائده على شرائع على ما نقله عنه صاحب البحر ١٦ ٢٤٨

ولو صرف ثمر و صائب حتى ثم مات وحبث المركة وان كان ديه
يستغرق مركة ولو صفت المركة عن الدين ، فليس يقع لخاص
من أرباب المركة والسديان . وقيل تقدم مركة تعتق بالعين قبل بعق
الدين بها ، وهو الأقوى

محيط بها ، والمصنف لا يشترط ذلك ، بل القائل به غير معلوم ، والله
أعلم

قوله (ولو صرف ثمر و صائب حتى ثم مات وحبث مركة ولو
كان ديه يستغرق مركة ، ولو صفت مركة عن دين قبل يجب
استخاص بين أرباب مركة و سديان ، وقيل تقدم المركة تعتق بالعين
قبل تعلق الدين بها ، وهو الأقوى) .

أما وجوب جرح المركة من صلح بعد جمع عليه بين ضمانات وأكثر
بعمامة ، ودين عليه ما لا يكفى ، عن محمد بن يحيى ، عن حماد بن
محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن محمد بن صهيب - وقد وثقه
البحاشي^(١) ، بكر قال شيخنا به ثوب^(٢) - عن أبي عبد الله عليه السلام
في رجل قوط في جرح كانه في حذانه ، فلما حضرته بؤفة حسب جميع ما
كان قوط فيه مما أرمه من مركة ثم وصى به بخرج دين فدفع إلى من يحب
به ، قال : لا يخرج دينك من جميع حذانه ، بما هو بمصرته دين به كان
عليه ، ليس بمصرته شيء حتى يؤذوا ما وصى به من - كذا^(٣)

وعن علي بن إبراهيم ، عن به ، عن أبي عمير ، عن معاوية بن

(١) كالثامني في الأم ٢ - ١٥ .

(٢) رجال البحاشي ٢٩٣ / ٧٩١ .

(٣) رجال الطوسي ١٣ - ٦٦ ، ٢٤٠ ، ٢٦٧ .

(٤) تكملي ٣ - ٥٤٧ ، وسائل ٦ - ٧٥ ، قرب المسحوقين بمركة ب ٢١ - ج ١

فإن ملك شجرة بعد ذلك فإنكدة على شصت . ، لأننى لأعصار
 يكونه سر . يعنى تركه بعد يسمى سر ، لأننى يسمى سر
 الباعة حكمه ما يخرج من لأرض بعد سحبت فيه تركه حكمه

نمؤن المساء دندر ، وقد مدة جلافة في مساء حور
 قوله (فإن ملك شجرة بعد ذلك فإنكدة على شصت . ، لأننى
 الاعتبر يكونه سر . يعنى تركه بعد يسمى سر . لأننى يسمى
 سرأ) .

لأننى في وجوب تركه على شصت لا وقع بصلب بعد يعنى
 انوجوب بصلب ، لأصاه عنه سفوحه دند

ثم إن كان شصت بعد خصص بعد في الجميع . ، لأننى فيه بعد في
 نصيبه ، وفي قدر حجب يسمى ما سلف ، فعنى شدة بصلب بيع فيه ،
 وكدة على رهى ، وعلى حده يكون اسع شر ما سلكه . فإن ذهب بعد
 البيع ، ولأ تنفع الساعي العين .

وإن كان اسع حجب قبل جرح تركه لم جرحه لأن اسع صغ
 البيع في جميع . وستكنه بصلب في المعتر من يعنى غير مملوكة
 وإن أدنى لعوض منك مائة مائة مائة يعنى أى جارة مستحقة كمن دى
 ما غير به اسع (١) وهو حد ، وعلى حد فلا يفسد مع في نصيب تركه
 إلا مع إجازة المالك بعد الإخراج .

قوله (بباعه ، حكمه ما يخرج من لأرض بعد سحبت فيه

(١) المبسوط ١ ٢١٩

(٢) المعبر ٢ - ٥٦٣

العمامة على حوزة محرم عنى أصحاب محل ، كبرود وبصبيهم حصه
لغيره ، كما روي في صبي له عمة وله كبري يبعث إلى حسن من
يحرم عنهم كعمهم وبمراهقه^١ ، ولأن ربنا ثبتت محتاجون إلى ذلك
ويعتبر في تمارهه فيه به شرح محرم نرد المصنوع

واختص لأصحاب في حوزة محرم في نزع ، فأنه يشرح^٢
وجماعه ، أوجود لمقتضى ، وهو لأصحاب في لأن منه من به وبصبي
وبقاء ابن أحمد^٣ وبصبي في جعفر ، وبعلامته في المصبي
والحرير^٤ ، لأنه يوجع بحسن وعن بعض فلا يشك في موضع بدالة ،
ولأن لزوم قد يحتمل حرمة لأحد بعضه وبدده بخلاف محل والكروم فمن
ثمرتهما ظاهرة يمكن لأحد من ذكرها وإلحاحه بها ، ولأن حاجته في
المحل والكروم منه ، في محرم لأصحاب ، كما في سادسها عن طه قبل
يحدد ولا يضاف ، بخلاف نزع فإن حاجته في سادسها يثبت فيه حدا
وقد ذكر مصنفه رحمه الله - في المعبر في هذه المسألة فروغ ويحسن
نوردها بالفاظه :

لأن وقت المحرم حين يبدو صلاح شعره ، لأنه وقت الأمن على
الشعر من حادثة عيب ، وقد روي في عمة لسلام كان يبعث
عبد الله بن روجه حارس محل حين نصب^٥

الثاني محرم حارس ، حد ، لأن الأمانة مفقودة ، فلا يتصرف إليه

(١) من البيهقي ١٠٤ : ١٢١

(٢) خلاف ١ : ٣٢٧

(٣) حكاية عنه في المعبر ٢ : ٥٣٧

(٤) المعبر ٢ : ٥٣٧ ، والمنتهى ١ : ٥٠١ ، والتحرير ١ : ٦٣

(٥) معبر عيشي ٤٩ - ٤٩ ، أمسال ٦ : ١٤٢ ، نوب ركة العلاب ٦ : ١٩ ح ٤

لار۔ ورس بوجہ ، لار سبک بوجس علی حصصا عده انصروف بدارہ
مصنوحہ

فقہاء میں کتب میں عده لاحکمہ بصر ، ولفظہ بمحقق میں دلالت
جو ، بصر علی وہ الحارص عده عده بجمہر ، وحوار انصروف ہی
انہوہ بعد حصص ، لار ذلت فائدہ حارص ، ولاحضاح مستوف عده میں
جماعہ ، منہم بعامہ فی انصوفی فیرہ فار ہو لار اصالت بصر ویاں کار
بعد حارص وانشصی حار حصار ، لار فائدہ حارص بدارہ بدارہ ، ویاں
کار بعد الحارص ویاں انصوفی بدار حارص عده حارص ویاں بصر حار
انصوف بدار حصص بصر عده ، وکار ہو کار ویاں الحارص و حارصا ہو
بصرہ ، اما مع عدم الحارص فلا^(۱) ، انتہی ،

وہ فقہ الاصلح علی بصر بصر بصر ، ویاں بصر
شیخ علی بدار عده علی ویاں عده وکار بدار عده علی
وہ بدار عده بدار عده بصر ویاں کار میں بصر بصر ، ویاں
تعالی اعلم بحقائق احکامہ

* * *

(۱) المعتمد ۲ ۵۴۵

(۲) سنہ ۱ ۶۰۲

القول في مال التجارة

والبحث فيه ، وفي شروطه ، وحكمه

أما الأول :

فهو المال الذي مُنك بعقد معاوضة ، وقصد به الاكتساب عند التملك .

قوله (القول في مال تجارة) والبحث فيه وفي شروطه وأحكامه ، أما الأول فهو المال الذي مُنك بعقد معاوضة وقصد به الاكتساب عند التملك) .

هذا تعريف لمال التجارة من حيث يتعلق به تركه ، فالمال في تعريفه بمرله بحسب

وخرج بموضوع قصد به منك بعقد معاوضة لإرب وحارة بمصاحب أو قصد به تكسب ، أو بعقد غير معاوضة كإعارة والصدقة والتوقف

و مراد بالمعاوضة ما يقام صرفها بالمال ، فيخرج الصدق ، وعوض الخبز ، وأصبح عن دم العمد ، وإن قصد به لك لاكتساب

وخرج بقصد لاكتساب عند التملك ما منك بعقد معاوضة مع عدم قصد الاكتساب ، بما مع يدهون ، أو قصد غيره ، أو صدقة به ، أو نحو ذلك

أما أنه بشرط في مال انتقله بعقد المعاوضة (فيدل عليه قول بصادق عليه السلام)^(١) في حسنة محمد بن مسلم .

« إن كان أمستك مدعة ينبغي به رأس ماله فليس عليه ركة » وإن كان حسنة بعدما جحد رأس ماله فعليه الركة^(٢) .

وهي ردية بي يربيع وإن كان مسكه يتمس فحصل على رأس لمال فعليه الركة^(٣) .

إذ مقتضى برويين عسر وحوون رأس ماله في مال التجاره وإنما يتحقق بعقد المعاوضة

وما به بشرط في يعلق بركة بالمثل بية الأكسبات به فلا خلاف فيه بين العلماء ، بل عسر مستمر به الأكسبات طوول الحول يتحقق كونه من تجارة فيه .

ويجب بكلام في عتبا مدبرة هذه بيه لتمتد

وفقد ذهب علماءنا وأكثر العلماء^(٤) إلى اعتد ذلك أيضا ، لأن التجاره عمل فلا يتحقق^(٥) بالنسبة

(١) بعد ما بين القوسين في الأصل ٢٠٢٠٠٠ . وإلا طه بحكم حديث في الأحكام المتضمنه بسبب هذه الركة يقول بصادق عليه السلام

(٢) بكافي ٣ ٥٢٨ . استهدب ٤ ٦٨ ١٨٦ . لإستبصار ٢ ١٠ ٢٩ . الوسائل ٦ ٤٦ أبواب ما يجب فيه بركة ١٣ ح ٣

(٣) بكافي ٣ ٥٢٧ . استهدب ٤ ٦٨ ١٨٥ . لإستبصار ٢ ١٠ ٢٨ . الوسائل ٦ ٤٦ أبواب ما يجب فيه بركة ١٣ ح ٤

(٤) كابن قدامة في المضي ٢ ٦٢٧ .

(٥) في دم : زيادة إلا ، وفي وج : يكون التيه

فمن يفتل إليه بصيراث أو هبة ثم يركه وكذا لو ملكه بغيره وكذا لو اشتراه للتجارة ثم نوى القنية .

وحكى المصنف في معتبر عن بعض العامة قولاً بأن مال نسبة إذا قصد به شحارة بمعنى تركه ، وبغيره منه حسن لأنه ، نظراً إلى أن من ياعدده للربح يصدق عليه أنه مال شحارة فتسوية ربهات خصمه لأسحاب ركاة شحارة

وأن به نفسه تصعب شحارة فكذلك عكس فإن وصولهم لشحارة عمل ، قبل الاستمراء أو بعده بمعنى العمل الذي هو الاستمراء ، بل لم لا يكفي إعداده سعة تصعب بربح ويثبت معتبر بسببه

وبى هذا عن ذهب الشبهة في رد وس ، ، ، سارج في حمله من كنية^(٣) ، ولا بأس به .

قوله (فلو استعمل به ماله أو هبه لم يركه ، ولو ملكه لبقية ، وكذا لو شتره لشحارة ثم نوى حبه)

قد عدم ما عدم منه هذه الأحكام ، لكن عطف قوله وكذا لو شتره للتجارة ثم نوى حبه ، على ما قبله غير جيد ، إذ هو بغيره في يصدق ما يدل على خروجه .

وأما يستعمل أو اعتبر به قصد لاكتساب صواب محض ، وكيف كان فلا ريب في عار هذا الشط ، بل إن المصنف في المعتبر به موضع ووق ، لخروج المال بنية القنية عن كونه مال شحارة^(٤)

(١) المعتبر ٢ . ٥٤٨ .

(٢) الدروس ٦٦ .

(٣) حاشي ٥٧ .

(٤) المعتبر ٢ . ٥٤٩ .

وأما الشروط فثلاثة .

الأول نصاب ، ويعتبر وجوده في الحول كنه ، فهو نقص في أثناء الحول ولو يوماً سقط الاستحباب .

قوله (وأما لشروط فثلاثة ، الأول النصاب ، ويعتبر وجوده في الحول كله ، فلو نقص في أثناء الحول ولو يوماً سقط الاستحباب)

ما اشترط بيع المصنوع النصاب في هذه ركعة فصل في معسر ربه قول علماء الإسلام^(١) .

وأما اعتبار وجوده في الحول كنه فهو مذهب عمدة و كثر عامة^٢ ، وقال بعضهم يعتبر النصاب في أول الحول وأخره لا في وسطه^٣ ، وقال بعضهم يعتمد الحول على ما دون النصاب ، فإن تم الحول وقد كمل نصاب وحيث الركعة^(٤) ولا ريب في بطلانهم ، لأنها لو ثبتت مع نقصانه في وسط الحول وفي أوله لو ثبت في ربه محددة ثم يحل عليها الحول

ويراد بالنصاب هنا نصاب شخص ، إذ يظهر من لزوميات أن هذه ركعة معها ركعة لنفسه تعتبر فيها بضمهم ويسويان في قدر مخرج ، ولا يعتبر نصاب غيره من لأموال قصص ، كما صرح به حماد ، منهم علامة في الدكرة فيه وأن نصاب المعتبر في قيمه من التجارة هو أحد اثنين لذهب وقصصه دون غيره ، فهو شترى بأحد نصاب في أمواله من التجارة وقصص قيمة ثمن عن نصاب أحد شخص ثم حال الحول كدلت فلا ركعة ، ولو قصر الثمن عن ركعة موثقي ما شترى بأربع من الإبل منع التجارة وكسب

(١) المعتبر ٢ ٥٤٦

(٢) كالقرطبي في بداية المجتهد ١ : ٢٧١

(٣) ٤٠٣ حكاه في المحيي ٢ ١٢٥

ولو مضى عليه مدة يُطلَبُ فيها برأس المال ثم راد كان حول الأصل
من حين الاستيعاب وحول الرسادة من حين ظهورها

تيممة الثمن أو اسلعة تبع بضائاً من أحد العدين بعثت الركة به

إذا عرفت هـ فالنصب الأول قد عرفت أنه عشرون ديناراً أو مائتا
درهم ، وقد نصب القصة أحدهم نسب الركة ، ثم برأئدين ببيع النصب الثاني
وهو أربعة دنانير أو أربعون درهماً نسب فيه ركة ، وهو ربع عشرة نصب ، ولأ
فلا ، ولم يجر لجمهور النصب الثاني وقد سبق انتهى كلامه - رحمه الله -
وهو جيد ، ونحوه قال في المنتهى^(٢)

ومن هـ بظهور ما ذكره حذفي قدس سره - في حاشي ثنواعد من أنه
م يفت على دليل يدل على اعتبار نسب الثاني هـ ، وب عدمه فم حول باعتبار
الأول حصه غير حيد ، لأن يدل على عار الأول هو بعينه بدليل على عار
الثاني ، وجمهور ما لم يعم به نصيب الثاني هـ لعدم اعتباره به في ركة
القددين كما ذكره في التذكرة

قوله (ولو مضى عليه مدة نصب فيها برأس المال ثم راد كان حول
الأصل من حين الاستيعاب ، وحول الرسادة من حين ظهورها)

لمردف للنصب بد مضى له مدة ولم يصهر فيه ربح سوء نصب أم م
نصب ثم ظهر ربح في أثناء الحول لم يرس حول الربح على حول لأصل ، بل
يركي لأصل عند قدم حوله من حين الاستيعاب ، ثم يركي الربح إذا حال حوله
من حين ظهور ، وإي غير ذلك لأن ربح إذا لم يحمل عليه الحول فلا حب
فيه ركة ، لإطلاق الروايات تنصصه لأنه لا ركة في ما حتى يحول عنه
الحول^(٣) .

(١) التذكرة ١ ٢٢٨

(٢) المنتهى ١ ٤٨٦

(٣) الوسائل ٦ - ٤٨ أبواب ما يجب فيه الركة م ١٤

الثاني أن يطلب رأس لمان أو رباذه ، فهو كان رأس ماله مائة ، فطلب بنقيصة ولو حبة لم يستحب .

وفصل بعض العامة : إذا حل حول على لأصل يركي جميع ، لأن حول لربح حول لأصل^(١) وهي دعوى محروقة عن دليل قس في المعبر ولو قس على سح مع لأصل كم تمع سح^(٢) وفي حكمه الربح نحو المان الأول كسح لده ويسر سحر

قوله (الثاني) أن يطلب رأس مان أو رباذه ، فهو كان رأس ماله مائة فطلب بنقيصة ولو حبة لم يستحب .

لمورد سح معهوده ، وهي التي يقدر بها خبره ، فيكون من ذهب ، وما نحو حبه حلال فلا عدد بها عدة ثموف

وسرد به بنحوه في كذا سحارة وجود من ممان صور الحور ، فلو نقص رأس ماله في حور كنه^(٣) في بعضه لم سحح ورك كان ثمة أصعب انصاف ، وعند تنوع رأس ممان ساف حور ، فإن في المعبر وعن ذلك فلهذا^(٤) مجمع

وسرد عنه من رواه شيخ في الحسن ، عن محمد بن مسلم ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شترى مائة فكسد عنه وقاد ركني لمان قبل أن يشتري فأتاه من يركيه^(٥) فقال : إن كان مائة مثله ينتهي به رأس ماله فليس عنه ركعة ، وإن كان خمسة بعدد حد رأس ماله فعليه اركعة بعدما أمسكه بعد رأس المان^(٦) .

وعن أبي الربيع الشامي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل شترى

(١) حكاة في بداية المجتهد ١ . ٢٧١

(٢) المعبر ٢ : ٥٤٥

(٣) المعبر ٢ : ٥٥٠

(٤) المعبر في ص ١٦٥

عنه انفق عليه لإسلام^(١) وتدل عليه روایات منها ما روه الكشي في حسن ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : وسأله عن رجل سويح عدد الأموال يعمل بها فقل : وإذا جحد عليها الحول فليركبها^(٢)

وعن محمد بن مسلم أيضا أنه قال : كل من غصت به فعيك فيه الركعة إذا جحد عليه حول^(٣) ويشرح في قول مصنف : ولا بد من وجود ما يعتري في ركعة ، بشرط بعده وحاصه

وهو سهو في ركعة أثناء بناء عن سبعة صور جحد في في الحلية ، أم لا شبه ط دت فثبت ركعة من سدد لأعمال مع بدع نفسه مصنف^(٤) القاهر من كلام مصنف : حقه أنه في المصنف لا بد منه قال : كل ما يح طلب من ماله ما يح ويرى ماله منه سبعة تحت مقتضى فيه فحد عليه حول ففيه انركه بحسب نفسه سنة مؤكدة^(٥) ويحده قال بن سويته فمن لا يحصره بنفسه^(٦) وهو صاهر أحد مصنف في حد كتاب ، وله قطع في المصنف ، واستدل عليه أنه من شب فيه انركه فغير يشاوه كعهه ، وسأله مع شدد بكون شاة عن لأوى ولا يجب فيها الركعة لأنه لا ركعة في من حتى حول عليه الحول^(٧) . وهو جيل .

ويدل عليه نص أن مورد استصواب لمقتضيه لشوب هذه ركعة لسعة البقية ظن حول ، كما من عنه فوجه عليه سلام في حله من مسلم

(١) المعبر ٢ : ٥٤٤

(٢) الكافي ٣ : ٥٢٨ / ٢ ، الوسائل ٦ : ٤٦ أبواب ما يجب فيه ركعة ب ١٣ ح ٢

(٣) الكافي ٣ : ٥٢٨ / ٥ ، الوسائل ٦ : ٤٧ أبواب ما يجب فيه الركعة ب ١٣ ح ٨

(٤) المصنف ٤٠

(٥) المصنف ٣ : ١١

(٦) المصنف ٢ : ٤٧

ولو كان رأس المال دون النصاب استأنف عند بلوغه نصاباً فصاعداً

وأما أحكامه فمماثل :

الأولى ركة التحره تنعق بضمه المتاع لا بعينه .

عليه السلام « كل عرض فهو موقوف إلى الذبح وذبحه (١) وهو احتياج
ضعيف والأصح استئناف حول كل أجزائه نصف ومن تأخر عنه (٢) ، لأن
حول بعينه يقطع بموت المحل ، وحول سحرة يتم بعد عقد المعاوضة ،
لأنه بعد المسبب على السبب واستوحه للعلم في التذكرة سواء كان
انتم من ماله تحره ، ولا مسدق (٣) ، ولا حدود لاستئناف مطلق كما بيناه

قوله (ولو كان رأس المال دون النصاب استأنف عند بلوغه نصاباً
فصاعداً) .

لم يرد به إذ ثبت دور حساب من ماله الحاله مدة ثم كمل عنه
نصاب إما بارتفاع انتميه وتداء الأصل أو بعد ذلك بعد حول من حين
الكمال ، وذاك واضح .

قوله (وما حكمه فمماثل ، الأولى ركة التحره تتعلق بقيمه
المتاع لا بعينه) .

هذا حكم ذكره شيخنا (٤) رحمه الله ، ويستدل عليه بأن نصاب محله

(١) الكافي ٣ : ١١٦ ، ٨ ، بهر ٤ : ٩٣ ، ٢٦٩ ، المستصفى ٢ : ٣٩ ، ١٢ ، الموسيق
٦ : ٩٣ ، باب ركة الذبح ، نصف ١ : ٦ ، فيها رد ، وفيها عن أبي بصير
عليه السلام بدلاً عن أبي عبد الله عليه السلام .

(٢) كالعامة في القواعد ١ : ٥٦ ، والشهد الأول في البيان ١٩٠

(٣) التذكرة ١ : ٢٢٩

(٤) الخلاف ١ : ٢٤٣ ، المبسوط ١ : ٢٢٩

(٥) كسار في المراسم ١٣٦

بالقيمة ، وما غير انصباب فيه وحسب اركاء فيه كسائر الأركان ، وقد وافاه عن
إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : كل عرص فيها مردود
إلى السراهم والديار^(١)

قال في المعتبر : ونسبت شيخ صفت ، أم فوهه بصلاب معسر
بالقيمة ، قد قسم كل عرص بنوعها القدر المعلوم ، ولا قسم به بوجوب
الإخراج منها . وما يرويه فوهه دالة على موضوع لسراهم ، لأن دية على أن
الأمعة بقوم السراهم ، ولا يرد من ذلك إخراج ركابها ثم
نقل عن رجل حصة فوهه بركاء بالعتق ، فإن خرج منها فوهه بواجب ،
وإن عدل إلى نفسه فقد أخرج من ركه ، وقد روي ما فيه أنه حصة بسب
بديار^(٢) . يعني معلومة في ما ذكره ساس بن هذيل^(٣) . وهو حسن

ويظهر فوهه خلاف في حوز ربع سبعة بعد حوز وفيل إخراج لركاءه و
صاحب فيحوز على ذلك أي نص عليه في مسي^(٤) ، لأن ما يعين بالقيمة
دون الثاني

قال شيخ - قدس سره - ويظهر فوهه خلاف صدق ما يورد ذلك
سبعة بعد حوز ، يعني مشيخ إخراج ربع عشر قبيلة لأربع ، وعلى ثمان
ربع عشر برادة بقصد ، وفي حاص وعدمه بوقصر بركاءه ، ويمكن
لما فيه في حكم ثمان ، يعني بالقيمة عن بوجوب في ثمانية قبيلة بوجوب
سندس بركاءه على بوجوب بوجوب وبفوهه بوجوب بالقيمة في أحساره في

(١) نسخة في ص ١١٣

(٢) المعتبر ٢ ٥٥٠

(٣) سندس ١ ٢٢٨

(٤) المعتبر ١ ٥٠٨

(٥) السادة ٩ - ٥٨

ويقوم بالذناير أو الدراهم .

الدروس ١٠١ ، لا - نقول ، ان تعين بالتسعة ، ان يحقق بعد بيع عروض التجارة أما قبله فلا ، وهو بعيد جداً .

وعلم ان صاحب الشهيد - رحمه الله - ذكر في حاشيته ان عدد عدد قول المصنف وركه تعين نفسه سبع ، وتظهر بانه في مثل من عدد مائة فغير من حظه مائة في مثل ذلك ثم يريد بعد حوز ان ثلاثه درهم ، قبل قبل تعين بعد خرج خمسة عشرة و قبضه سبعة درهم وبقيت ، وير قبل بالتسعة اخرج خمسة درهم و قبضه خمسة

و عند حاشية حديث - قدس سره - في حاشية من خرج ، يقبل ان ذلك ، ان يتم لو لم يعمد في مائة كذا ، ان صاحب بيت واحد مائة ، ولا موجب سبعة لا غير ، لأن العرض بعد شهرين بعد ، وهذا مدون في رابع تسعة و نصف ، ان حدث منه عن خمسة وأربعة مائة في مائة ، لا كذا عن ثمانية ليعبر فيها بصلب ثمان ، فان حاشية - رحمه الله - على صاحب حوز ان هو واضح .

قوله : (ويقوم بالدراهم أو الذناير) .

صلاحي على : حتى عدم غرق في ذلك من كذا - نفس الذي دفع به اشترى ، من احد مائة مائة ، وهذا يشكل على صلاحي ، ولا يصح ان نفس [ان كذا من احد مائة مائة مائة دفع به اشترى ، كما صرح به فحصل في المعبر ٢٠٠ ، وعلامه ٢٠٠ ، ومن تاجر به ١٠٠ ، لأن بصلب العرض

(١) الدروس ٦١

(٢) المعبر ٢ ٥٤٧

(٣) مذكرة ١ ٢٧٨ المعبر ١ ٨ د

(٤) مهم الشهيد لأور في الدروس ٦١ والكركي في جامع مقاصد ١ ١٥٠ ، والشهيد

الثاني في المسالك ١ ٥٨ .

تفريع : إذا كانت السبعة تسع النصاب بأحد التقدين دون الآخر تعلقت بها الركاة ، بحضور ما يسمى بالنصاب

للمسألة الثانية : إذا ثبت أحد النصابين تركيبة سجدة مثل أربعين سجدة وثلاثين بقية سقطت ركعة السجدة ووجبت ركعة النصاب ، ولا يجتمع الركاتان ، ويشكك ذلك على أن يكون بوجوب ركعة السجدة

معي على ما شرعي به فيجب عليه ركعة السجدة بعد ركعة النصاب ، ولو عليه سلام : إن كنت تريح فيه تكا وعيد رس منك فعبث . كذا في «
ورأس المان بما بعده بعد سجدة تكا وقع به شره
ولو وقع شره بالتقدين وجب سجدة بهما ، ولو يقع أحدهما بالنصاب
ركاة دون الآخر .

ولو كان الثمن عروضا فهو بالنقد المألف واعتبر بنوع النصاب ووجود رأس المال في الحول به خاصة .

ولو تساوى التقدين كان له التقويم بأيه شاء . ويكتفي في صحاب الركاة بنوع القيمة لنصاب أحدهما وكذا وجود رأس المال
قوله : (تفريع ، إذا كانت السبعة تسع النصاب بأحد التقدين دون الآخر تعلقت بها الركاة ، بحضور ما يسمى بالنصاب)

هذا إذا يتم به كان ضمن عروضا وسواء التقدين ، ولا يجب سبعة بالنقد الذي وقع به لشره . بعد نصاب أحده كما تقدم

قوله : (مسألة - به ، إذا ثبت أحد النصابين تركيبة لسجدة من أربعين سجدة وثلاثين بقية سقطت ركعة السجدة ووجبت ركعة النصاب ، ولا يجتمع الركاتان ، ويشكك ذلك على أن يكون بوجوب ركعة السجدة ، وليس تجتمع الركاتان . هذه وجوب . وهذه استحباب)

هذا هو المحذور الثاني ، قد ينشأ نصيب في معتبر لأحراج على خلافه
فقال : ولا يجمع ركعة من ركعة في مال واحد نصيباً^(١) ونحوه قال
علامة في السدرة^(٢) : لا يصل في بيت قوم نبي صلى الله عليه
وله : لا شيء في صدقة^(٣) ، وقد نص صاحب عبد السلام في حقه : أنه « لا
يزكي المال من وجهين في عام واحد »^(٤) .

ثم إن هذا يستلزم ركاء سجدة وجب انقوس سقوطها ، لأن الواجب
مقدم على التبع ، وإن هذا يوجب أن اشيع في الخلاف والوسط نجح
ركاء عبدة دون سجدة ، لأن وجوبه مبني عليه ، ولأنه يتعلق بالعين فكأن
أولى^(٥) : دون بعض عامه مقدم ركاء سجدة ، لأن حكمه ينصرف لتوحيدها
بالمسكين وعدم اختصاصها بمن دون عن^(٦) .

قال في المعتمد : وحجب صفتها ، أن لا ينشأ على وجوب فهو مسلم
يكن لفعل وجوب ركاء لاجرة يوجبها كمن يوجب ركاء من فله يكن عبده
رحمن ، وما كونه مختصه ببعض فهو موضع منع ، وإن سلم ، يكن في ذلك
رحمن ، لا حين يكون ما يقدم غنمه من ، وما كونه حظ فقير ، فلا سلم
وجوب مرعاه لأحد مسلمين ، وإن لا يجب مرعاه لأحد لغيره ، لأن
الصدقة عقو من ومواساة فلا يكون من لإصر ، ذلك ولا موجه لتحكم في
ماله^(٧) .

(١) المعبر ٢ : ٥٤٩

(٢) سدرة ١ : ٢٢٩ ، مسهب ١ : ٥٠٩

(٣) الهدية لأبي الأثير ١ : ٢٢٤ .

(٤) تكافي ٣ : ٥٢١ ، مسهب ٤ : ٣٣ ، مسهب ٦ : ٦٧ ، مواهب من يحب عليه

الركاء ب ٧ ح ١

(٥) الخلاف ١ : ٣٤٧ ، الوسط ١ : ٢٢٢

(٦) كائن صدمه في معني ٢ : ٦٢٧

(٧) المعبر ٢ : ٥٤٩

الثالثة لو عده من رجل سائمة بوجع سائمة سحاره سقط
وحوت حاية وئجدة ، وسألك الحوت فيهما ، فليس بل سائمة
المن مع سائمة الحوت دور سحاره ، لأن خلافه من لا يشرح في
سحوت مع تحقق سائمة في سائمة ، ولا من سائمة

وحكى شيخنا في سائمة سائمة سائمة في سائمة ،
للسائمة في السحوت ، وسألك جميع فيهما ، فليس بل سائمة
ولأصح ما ذكره شيخنا من سائمة سائمة ، لأن سائمة من سائمة
سحاره مع وحوت سائمة ، لأن سائمة سائمة سائمة لا يعطى
ذلك كما يظهر للمتتبع ، والله أعلم .

قوله (الثالثة ، لو عارض من سائمة سائمة سائمة سائمة
سقط وحوت سائمة وسألك الحوت فيهما ، فليس بل سائمة
لأن مع عدم حوت دور سحاره ، لأن خلافه من لا يشرح في
مع تحقق سائمة في سائمة ، ولا من سائمة)

براد أنه إذا كان عده من سائمة سائمة حوت سائمة ، ثم عده
ثمثها لسحاره من ماضى من حوت سقط سائمة من حوت وسحاره مع

وإذا جعل سائمة سائمة سائمة سائمة ، لأن الأول لو
كان سائمة ، لكن ذكر سقوط سائمة ، فليس بل سائمة في خلافه فيه مع
لشع ، حيث ذهب إلى عدم سقوطها من سائمة سائمة ، وقد تقدم
الكتاب فيه ، وف سقط ، كذا سحاره فهو حينئذ نصف من سائمة ، وفي
المعبر صريحاً ، وعده من أصحاب^١ ، لأن علامة في سائمة^٢ وولده

(١) المالك ١ : ٥٨ .

(٢) المعبر ٢ : ٥٤٧ .

(٣) كالعلامة في المعبر ١ : ٥٠٩ .

(٤) التذكرة ١ : ٢٢٩ .

في الشرح^(١) نقلا الإجماع على خلافه .

ومن ثم تكلف بشارح حمل عبارة مصنف عن ما لا يبيح الإجماع فحمل
الأربعين الأولى على ما لنفسه وحمل سقوط التجاره على الارضاع لأصلي وهو
انتفاء مال وعينه . ان تكلف بشارح . وهو أولى من حملان المعنى مع
حقيقة^(٢) وهو من بعيد ، مع ما لا ضرورة للحق : إنه

واعلم أن محقق شيوخ عن - رحمه الله - أنه في حاشية الكتاب سقوط
ركاة التجارة هذا لا يبيح الإجماع أيضا . إن ما مضى من حوارج بمقطع
بأساسة إلى أدليه وسخاره مع ، أن ما به قصد بعض في أثناء الحول ، وأما
التجارة فلا حول ما به سدى من حوارج لثبته في ملكه ، فمتنع عند
بعضه في حوارج تجاره . لأن حوارج بحدكم لا تكفي عبارة بركاس فكذلك
بعضه

وبشكل ما مقتضى عموميات ثبوت ركاة تجاره عند ما حمله كى قطع
به الشيخ^(٣) ، وإعلانه في حمله من كسبه^(٤) ، وأشهد في السب ، الخوف من
معارض ، وعلى هذا فلا عرتي بصلب في حوارج نفسه . لا بعدكم حوارج
التجارة ، لا تمنع حساب حوارج ، حد ، بعضه بركاس ، لاستثراة ثم في
الصدقة ، وتحمل حوارج في حوارج نفسه من حوارج حيث لا خلاف بحمل بركاة
ووقتها المقتضى لعدم تحقق الثبوت .

ولاحظوا مقتضى أدله بحدكم عن ثبوت ركاة تجاره تعينها بحدكم
سهم الحوارج ، ومقتضى أدله بحدكم على حوارج بصلب في حوارج عبية حوارج

(١) يصابح الموالد ١ - ٨٦

(٢) المالك ١ - ٥٨

(٣) الخلاف ١ - ٣٤٤ ، الموطأ ١ - ٢٢٣ ، والاقتصاد ٢٧٨

(٤) التذكرة ١ - ٢٢٩ ، المتهى ١ - ٥٠٧ ، ونهاية الأحكام ٢ - ٣٧١

الرابعة إذا ظهر في مال المصارعة الرجح كانت ركاة الأصل على
رأس المال لاقراده بملكه ، وركاة الرجح بينهما ، نصم حصه المالك إلى
ماله وتخرج منه ركاة ، لأن رأس ماله نصيب

ولا تستحب في حصه الساعي الركاة إلا أن تكون نصيبا

من حين الملك ، فإن لم يثبت التناهي بين ركاتين على هذا الوجه أخرج كلاً منهما
عند تمام حوطها من حين الملك ، وإن ثبت امتناع ذلك - كما هو الظاهر - احتفل
بتقديم ركاة سجده وعدم حياض نصيب في حوز نفسه لا بعد تمام حوز
السجدة لستقيها ، خصوصاً على أن يكون ساجداً ، ويحصل تقديم نفسه وحريز
نصيب في حوز من حين ملك نفسه ، وما سجد منه سابق من بقاء دليل
على ثبوته في حب فيه نفسه ، فيستطع حوز سجده كذا ذكره محقق لشيخ
علي ، ولعل هذا أرجح

وعلم أن في حوز نصيب وسابق حوز فهي ، يشترط أن يرد
السجدة وإن لم يجمع مع سجدته كسب سقط عند تمام حوز سجدته وجميع
وحولها لا من حين حياض نصيب في حوز نفسه ، وعلى هذا فيستدوي
أحوالاً ، ومع حلال سجدته فإنه في شاء حوز يشترط سجده

قوله (الرابعة) إذا ظهر في مال المصارعة الرجح كانت ركاة
الأصل على رأس المال لاقراده بملكه ، وركاة الرجح بينهما ، نصم حصه
المالك إلى ماله وتخرج منه الركاة ، لأن رأس ماله نصيب ، ولا تستحب في
حصه الساعي الركاة إلا أن تكون نصيباً

أمر بالأصل قدر رأس المال ، وبأن الرجح رده قمه معروض على رأس
المال ، وبأن نصم في قومه نصم حصه المالك إلى ماله ، جميعها كسار الواحد
ويخرج الركاة منها إذا جمع الشريط كما في سجدته ، لكن قوله وتخرج
منه ركاة لأن رأس ماله نصيب ، على حدة ، إذا لم يتقدم منه ما سجد على
ذلك

إذا بقر ذلك فمعلوم ، إذا دفع إيمان إلى غيره فلا قرصه على النصيب

وهو تحرج قبل أن يبصر المال ؟ قيل لا ، لأنه وقاية لرأس المال ، وقيل نعم ، لأن استحقاق الفقراء له أحرجه عن كونه وقاية ، وهو أشبه .

مثلاً فظهر فيه ربح كدبت ركاة الأصل على ما أتت يدائع لئلا يصيب منه الشرائط ، وكذا حصته من الربح بعد اعتدال ما حب عشره من المصا والحوال .

ومن حصه عامل قبل قد به فذلكها بصلهم وحب ركاتها عليه إذ بدعت مصا وحرار عليها حرج من حب من كان ممكنا من تصرف فيها وهو يتمكن من نفسه ، ومن قبل به لا يمكنه لا باقسمة فلا شاء عنه قبلها لا تنفع له ذلك ، ولا يظهر سبب ركاة هذه الحصة عن ما أتت يصا على هذا التصدير ، لأن مبدده من ربحه فتكون بمعمل وبلغ فلا تكون له ولا للمالك .

ومن قبل به لا تنفع حصة وريث مسحو حبه من فلكركه كنها على ذلك ، لأن الأجرة دين ، والدين لا يقع الزكاة

قوله (وهو عرج قبل أن يبصر لما ؟ قيل لا ، لأنه وقاية لرأس المال ، وقيل نعم ، لأن استحقاق الفقراء له أحرجه عن كونه وقاية ، وهو أشبه) .

الإصا صفة تحوّل من عب بعد أن كان ماعداً ولا يحصى أن ذلك غير كاف في استقرار ملك عامل ، بل لابد معه من تسريح ، ومن ثم حمل شارح الإصا صفة على الحصة محض ، عدم استقرار ملك بمعمل بدو^(٢)

(١) من العرب ٧ - ٢٣٧

(٢) المالك ١ - ٥٨

«يرد ن العمل بد قبله عند حصة التصبير ووجب بركة فيه
فهل في تعجيل الإخراج من غير من الموضع بعد جوب وقيل يستمرركه
ببعضه + المصحح بعد الإيضاح^(١) قيل لا ، لأن ترجيح بوقه برس من باب
عنه يكون من حصر ، فمعلق حق ذلك في بوقه جمع استقلاله بالإخراج
منه^(٢) وقيل هو وهو حصر بصفته في معبر^(٣) ، لأن استحقاق
المقراء جزء منه خرج ذلك لعدم استحبابه في بوقه ، ولأن ركعة من فوج
في يوم واحد كجزء ، لأن الوعاء من حصة بعدة فصوره وقد حسن
على أن يكون له حبوب ، بل تكفي جزء من ذلك لأن على يسون بالاستحباب
أصل ما ندر ، بل في سراج في إخراج ذلك بعد خروجه عن بوقه

وجميع العلامة في بوقه من فوج بوج وقوله ، أن في تعجيل الإخراج
بعض العمل بركة + جميع من تمام ما ، ثم بعض بركة + حجب بركة
المهر ثم طمست قيل بحدوث^(٤) ، وهذا قدس مع سراج

ورده تشهد في مد من بقاء بوقه بحدوث ، مع بقاءه بعد من
المالك لو أعمر العامل^(٥) .

وحيث عنه أن يمكن لأعمر ونسوة ببقائه لا يبرهن حتى لإخراج
الثابت بالفعل .

قال فخر محقق في شرحه ، وشخص بـ المصحح في تعجيل الإخراج
بغير ذلك لما في بعد تسليم ثبوت بركة من بوجته ، لأن يمكن صرر المالك
بإمكان حصر بـ وبغيره لا يحصر مستحق من بقاء ، لأن يمكن حد
المستحقين بوقه بوقه لأجر فعلا لا عمل مني من إمكانات ، ولأن البركة حتى

(١) قال به الشهيد الثاني في المسالك ٦ : ٥٩ .

(٢) المعبر ٢ - ٥٤٨

(٣) البوعبد ١ - ٥٦

(٤) الدرر ٦١

الحامسة الذين لا يجمع من ركعة سجدة وتو لم يكن بمثل وفاء
إلا منه وكذا الثوب في ركعة من . لأنها تتعلق بالعين

لله ولأدمي فكيف يجمع مع وجوده سبحانه لا يجمع . بل أو فصل .
حصة العبد من . نص من لا كنه فيه لعدم كنهه . ولا مثله .
كان قوله (١) هذا كلامه . رحمه الله . وفيه تسمية

قوله (الخامسة) الذين لا يجمع من ركعة سجدة وتو لم يكن
لذلك وفاء إلا منه .

نصير في « منه » يرجع إلى من السجدة السجدة بركعة سجدة .
ولم يرد أن ليس لا يجمع من يجمع تركه بالصلوات سجدة وإن لم يكن للمديون
من سوء . لأن يجمع من يجمع . ويجمع ركعة سجدة من . نصه على
اختلاف من . فلا يجمع من يجمع . وهذا حكم يجمع عليه من الأصحاب .
قوله في سجدة (٢) ويحكم بالصلوات لا يجمع تركه . جرح كنه سجدة
للمديون (٣) . لأنه نقل بصر بالعرض .

قوله (وكذا الثوب في ركعة من . لأنها تتعلق بالعين)

هذا الحكم مقتضاه في كلام الأصحاب . مدعى عليه لإجماع من في
المتن الذين لا يجمع ركعة سوء . كان أعظم من سوء الصلوات أو لم يكن .
وسوء استوعب من يجمع . وسواء كانت أموال الركعة ظاهرة
للعلم والحرث . والله كنهه . نصه . وعليه عليه من جمع ثم حجب عنه
بعبارة الأمر بركعة . فلا يخص عدم حجة الذين لا يجمع ولم يشك . وسأله
حرر من يجمع من يجمع بركعة عليه كمن لا يجمع عليه . وبأن سعة
لبي صلى الله عليه وآله كمن لا يجمع بركعة من غير مسئلة عن الدين .

(١) إيضاح في ١ ٨٩

٢ بذكره ١ ٢٣٠

(٣) في ١ ص ١ ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ مع نصه

ثم يلحق بهذا الفصل مسألتان :

الأولى العقد المتحد للبناء تستحب الزكاة في حاصله

ولو كان مبيعاً لألوه (١)

قلت ويسر عليه صريحاً ما روي الكشي رضي الله عنه - عن عني بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حمير بن عثمان ، عن أبي جعفر عليه السلام ، وصريسي ، عن أبي عبد الله عليه السلام - قال : « إنما رحل كان له دمل موضوع حتى جرح عنده جرح فبسه يركبه وجر كان عليه من الدس مثله وأكذه منه ، فبيعت ما في يده » (٢) وهذه الرواية لم يسلمها أحد من لأصحاب في أعده مع كونها مص في لفظها

وبنهم من شهيد - رحمه الله - في الباب توقف في هذا الحكم ، حيث قال بعد أن ذكر أن يدعى لا يمنع زكاة الجحره ، في جعفر بن ، عن أمير المؤمنين عليه السلام : « من كان له من وعده من فبعت ماله وب عليه ، فإن كان له فصل مائتا درهم فبعت حبه » (٣) قال : وهذا نص في منع يدعى الزكاة ، والشبح في اختلاف ما عشت على عدم منع يدس ، لا بطلاق الأحكام الموجبة للزكاة (٤) . هذا كلامه رحمه الله .

وحيث قد نت وجود النص - عن دس صريح ، وب يقفه عن الجعفر بن محمد بن الإسناد ، مع غرض الأصحاب عنه وإضافتهم على ترك العمل به .

قوله (ثم يلحق بهذا الفصل مسائل ، الأولى العقد المتحد للبناء تستحب الزكاة في حاصله) .

(١) انتهى ١٠٦٠

(٢) الكافي ٣ : ٥٢٢ / ١٣ ، الوسائل ١ : ٧٠ أبواب من يجب عليه الزكاة ب ١٠ ح ١

(٣) جعفر بن ٥٤ ، مسند أبي بكر ١ : ٥١٤ باب من يجب عليه زكاة ب ٨ ح ١

(٤) البيان ، ١٩١

ويؤلف بصاً واحداً عليه الحيوان وحسب ركعة ولا تستحب في المسكن ، ولا في البيت ، ولا لآلات ، ولا الأمتعة المتحدة لنفسه

اعتدله الأرض (١) . وورد هذا ما يعنى سائر وجوبه وختمات ويحوي ذلك على ما صرح به لأصحابه وسحب ركعة في حاصبه منقطع به في كلامهم ، وقد فقهه على مستند ، وقد ذكره في سكرة وانتهى مجرداً عن الدليل ، ثم قل في سكرته ولا يشترط فيه حيوان ولا نبات (لغيره) (٢) واستقرت الشهادة في سائر الكتب (٣) ولا بأس به فلهذا في حاشي الأصيل على موضع يوفى به ، وعلى هذا فلهذا لا سحب فيه لأن حاصل عرضه غير ركعتي ، ما كان بعد ركعة حب فيه مع احتياج شرطه ويسقط الاستحباب

قوله (ولو بلغ بصاً واحداً عليه حيوان وحسب ركعة)

هذا أن الحاصل في كل بصاً ركعة واحدة عليه حيوان وحسب الركعة المأنة فيه ، ولا بأس في ذلك ، ثم إن هذا بعد عن أصحابه حرج الركعة مستحبة بقاء ، ثم حرج الترجحه بعد جميع سائر الوجوب ، وإن فلهذا بغيرهم وكل الحاصل بصاً ركعتي ثب الوجب يسقط الاستحباب كما سبق

قوله (ولا تستحب في المساكن ولا في شياطين ولا آلات والأمتعة المتحدة لنفسه)

هذا على خلاف فيه بين الأصحاب ، بل ورد في سكرته ، به ثبت بإجماع العلماء (٤)

(١) الصحيح ٢ ٧٥٤

(٢) سكرته ١ ٢٣٠ ، والمتن ١ ١٠

(٣) البيه ١٩٢

(٤) التذكرة ٢٣٠

النظر الثالث

(في من تصرف إليه ، ووقت التسييم ، والية)

(القول في من تصرف إليه ، ويحصره أقسام)

القسم الأول (أصناف المستحقين لركاة سعة)

الفقراء والمساكين :

وهم الذين ينقص أمرهم عن مؤنة مسهم ، وفل من ينقص ماله
عن أحد النصب الزكائية ثم من الناس من جعل سقطه بمعنى
واحد ، ومنهم من فرق بينهم في لانه ، وذو شيه

قوله (نظر الثالث فيمن تصرف إليه ووقت التسييم والية ،
القول فيمن تصرف إليه ، ويحصره أقسام
القسم لأور أصناف المستحقين لركاة سعة
الفقراء والمساكين :

وهم الذين ينقص أمرهم عن مؤنة مسهم ، وفل من ينقص ماله
عن أحد النصب الزكائية .

ثم من الناس من جعل لنفسه معنى ، ومنهم من فرق سهم في
الآية ، والأول أشبه) .

البحث في هذه المسألة يقع في مقامين .

أحدهما أن هذين المتصور ، أعني مقترء ، ومساكين هل هما مرادف أو متعايران ؟ وقد حثلف الأصحاب وعمرهم في ذلك

فذهب جماعة منهم لمصنف في هذا الكتاب إلى الأول ، وهذا لا عار جعل الأصناف سعة ، وذهب الأكثر إلى تعابرها

ثم اختلف هؤلاء فيما يتحقق به التباين .

ف قيل إن مقترء هو المتعفف الذي لا يسأل ، والمساكين هو الذي يسأل^(١) وهو لمفوق عن س عس^(٢) ، والمروى في أحبار أهل السنن عليهم السلام^(٣) .

وقيل بالعكس ، فإن الشيخ أبو علي الصريحي رضي الله عنه - وقد جاء في الحديث ما يدل على ذلك^(٤) ، فقد روي عن أبيه صلى الله عليه وله أنه قال .

« ليس مسكين من تردده الأكسار والتمرة وممرنان ، ولكن المسكين الذي لا يجد عي فيعيه ، ولا يسأل الناس شيئاً ، ولا يقطن به ، فيتصدق عليه »^(٥)

(١) مجمع البيان ٣ : ٤١

(٢) غوالي اللآلي ٢ : ١٨٢/٧٠ ، صحيح مسلم ٢ : ٧١٩ / ١٠٢ .

(٣) قال به ابن البراج في المذهب ١ - ١٦٩ .

(٤) حكاة عنه في مجمع البيان ٣ : ٤١

(٥) الوسائل ٦ : ١٤٣ أبواب المستحقين للمركاة ب ١

وقيل الفقير هو الرمن المحتاج ، وللمسكين هو لصحيح المحتاج

وهو اختيار ابن مابويه فيمن لا تحصره الفقيه ، فيه دل في تفصيل المسحفين ، فاما الفقراء فهم أهل الزمانة وحاجه ، والمسكين أهل الحاجة من غير أهل الزمانة^(١) .

وقيل بـ فقير الذي لا شيء له ، ومسكين الذي به نفعه من العيش وهو احتسار شيوخ رحمه الله في مسكويه وحسن^(٢) ، وس الرراج^(٣) ، وابن خزيمة^(٤) ، وابن إدريس^(٥)

وقيل بالعكس وهو حسب نسخ في نهاية^(٦) ، ومفيد في المنفعة^(٧) ، وابن الحنفية^(٨) ، وصلا^(٩) .

ومشأ هذا لاختلاف اختلاف كلام من نفعه ، دل في شاموس شعر ويقسم صد يعني ، وقوله ب يكون له ما يحمي عباده ، و فقير من يجد نفوت ولمسكين من لا شيء له ، و نفعه محتاج ومسكين من ذنه الفقير أو غيره من

(١) الفقيه ٢ ٣

(٢) المبوط ١ ٢٤٦ ، والجميل والعقود (الرسائل العشر) : ٢٠٦

(٣) المهذب ١ ١٦٩ .

(٤) التوسيلة (الجوامع الفقيه) ٦٨٠

(٥) الرراج ١٠٥ .

(٦) النهاية ١٨٤

(٧) حصة ٣٩

(٨) حكاة عنه في المختلف : ١٨٠

(٩) العراسم ١٣٢

لأحوال ، ه فقير من به نعمة وسكن لا شيء له ، وه أحسن حالا من
الفقر ، أو هما سواء (١) .

وقال جوهري : حال فقير من حال ، قال من سكن بضم السين
به نعمة من عيش ، وسكن من لا شيء له ، ومن لا ضمي سكن
أحسن حالا من الله ، ومن عيش عيش أحسن حالا من مسكن له ،
وقيل لأعربي : فقير بك قال من به نعمة مسكن (٢)

وقال هروي في غريبته : فيه معنى : إنما الصدقات للفقراء
والمساكين (٣) قال من عرفه : خبر محمد بن يحيى ، عن محمد بن سلام
قال ، قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : من مسكن وسكن فقال : من مسكن
القول ، والمساكين الذي لا شيء له .

وقال من عرفه : فيه عند العرب : محتاج ، قال الله عز وجل : اسم
لفقراء إلى الله (٤) أي محتاجين إليه ، فاما مسكن فبدي منه الفقر (٥)
عنه (٦) وقد كان هذا ، أي مسكنه من جهة فقره محتاج به ، وإذا كان
مسكنه قد دته شيء سوى فقره فمحتاجه لا حاجة له . ذلك ما نعلمه في نعمة
يقال : صرنا فلان مسكناً ونعمه مسكن وهو من أهل سره ، سار ، وبك
لحقه اسم المسكين من جهة الدلة (٧) .

(١) القاموس المحيط ٢ : ١١٥

(٢) تصحيح ٢ : ٧٨٢

(٣) الروي ٦٠

(٤) ناصر ٧

(٥) ليس في مصر ١٠١٥ : ١٠١٥

(٦) حكاية عنه في سنة ٦٠ : ٦١

١٠ قوله : « بعد » ، وما كان من ذكر حدهم حاصداً دخل فيه الآخر بغير خلاف ، مشكلاً جداً بعد ثبوت التعاقب ، لأن إطلاق لفظ أحدهم بمرده الآخر لا يصح لأنه لا يبعد ، ومع تمنائها يجب حمل اللفظ على حقيقته .

وبعد في كلام مصنف في معنى شعير ما ذكرناه ، فإنه قد بعد ذكر خلاف في أنها لا خلاف ، لأن المدعى ليس له مدعى في هذا المقام ، وري كان له بر في غيره ، ومحمية من علامة - رحمه الله - في ذلك وقت الشهيد في بيان عدم نقل عن الشيخ وأمره من نفسه بل هو قد دخل كل ما في إطلاق لفظ الآخر ، فإن ردوه به حقيقة فصح ، وبالله على ما إذا حسناكم في أنه يحتاج في الفصل غير سبعة^(١)

ووجهه : فصح بعد ثبات دعوى عدم دخول حدهم في إطلاق هذه الآخر لا يفرسه ، وما ذكره رحمه الله من عدم حقو خلاف في ذلك لا يكفي في ثبات هذا الحكم ، لأن عدم دعوى خلاف لا ينفي عدم بطلان الخلاف ، والحجة في الثاني دون الأول .

الثاني استدلاله على عدم نقل أهل البعثة ورويه في نصه عن حده ، لأن أهل البعثة مختلفون في ذلك كما تقدم ، ورويه في نصه ضعيفه - بسبب شدة الكروية بين حقه والضعف ، وثبات من حده رجاءه عند الله من عيني (ويظهر أنه كرهى وجهه عن مؤلفه)^(٢) ، ولأحد الاستدلال على ذلك برويه محمد بن مسلم ، وبها صححه المسند وصححه الدلائل ، وهما صحيحان في الأصل ، والأصحاب فيها أعلم .

(١) المعتبر ٢ ٥٦٥

(٢) التذكرة ١ ٢٣٠

(٣) البيان ١٩٣

(٤) ما بين القوسين مشطورية في الأصل

باب فيه . ثم نصها القائلة بأدراً فيما لو نذر أو وقف أو أوصى
لأسويهاً خلافاً . فإن لا حد لا يدخل فيه خلاف مكس ، غير حد نص ، من
الصفة عدم دخول كل منها في الأحكام الواردة على حد لا من بعده ، لأن
اللفظ لا يتناولها كما هو المعروف

أشأن في باب حد مسخ من باب بركاء في حد من نصيب . فإن في
المتنهي ولا حصل فيه عدم معنى شامل لمعنيين إذ يحق سحق صاحب
الركاة بلا خلاف^(١) .

وحسب لأصحاب في سحق به المعنى المسخ من الاستحقاق ، فقال
شيخ في خلاف المعنى من ملك نص ، حب فيه بركاء وفيمته^(٢) . وقال في
المسوط المعنى الذي جاء عليه حد تصدقه بالعسر بغير هو^(٣) يكون قدر
على كفايته وكفايته من بركاء كفايته على بركاء ، فإن كان مكتسباً بصفة وكسب
صعته برد عنه كفايته وبركاء من بركاء بصفة حرمت عنه ، وإن كانت لا ترد
عليه حل له ذلك^(٤) .

فإن في مختلف المذهب بركاء سدوء حب مؤنه بسبه^(٥) . وهو
بعد ، ولعل بركاء به يكون به ما يخص به كفايته عادة من صفة و صيغة
أو مال يتعيش به أو نحو ذلك .

ثم فإن شيخ في المسوط وفي أصحاب من فإن من ملك نصيب تحب
فيه بركاء كان على حرمة عنه بصفة ، وذلك قول ب حقيقة^(٦) .

وقد من بركاء المعنى من ملك من لا من به يكون قدر كفايته مؤنه

(١) المتنهي ١ ٥١٧

(٢) الخلاف ٣٦٨

(٣) المسوط ١ ٢٥٦

(٤) المختلف : ١٨٣ .

(٥) المسوط ٣٥٧

ومن يقدر على اكتساب ما يجوز به نفسه وعياله لا يحل له ، لأنه
كالعبي ، وكذا ذو الصلة

﴿ يا أيها الناس أنتم التثراء إلى الله ﴾ (١) أي محاجون ، ومن قصرت ماله
عن كفايه عامه فهو محاج ، وفي الأخير تقدمه دلاله عليه

صحيح الحديث ما عدا ذلك المصنف قد روي عن أبي بصير عن أبيه
وأنه أنه قال بعد : أعطيهم من عليهم صدقة يؤخذ من عيالهم ويرد في
فقراتهم (٢) فجعل العبي من تحب عنه الزكاة ، ومقتضاه أن من لا تحب عنه
ليس عبي فيكون فقير

وبأن ملك المصنف تحب عنه دفع الزكاة فلا تحب له حذف مضاف

بينهما

والجواب عن الرواية الأولى نص في سند ، فيه ما يوجب من طريق
الجمهور فتكون ساقطة ، وثابت نفع دلاله ، إذ من الجائز أن يكون مراد
بالأعيان الميراث عسرا لا كثر ، ونص في أن العبي موجب بركة غير العبي
أما من أحدهم وإطلاق نفع عبيهم بالأمانة في بعض

وعن شئ نافع من ساقى من من تحب عنه الزكاة ومن تدفع عنه ،
فإنه مجرد استبعاد لا دليل عليه .

قوله (ومن يقدر على اكتساب ما يجوز به عياله لا يحل له ، لأنه
كالعبي ، وكذا ذو الصلة)

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، ويدل عليه ما روي عن أبي بصير عن أبيه ،
عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : « إن صدقة لا
تحل محجوف ولا ذي مرة سوى ذاتي فسرفه عنها (٣) »

(١) قاطر : ١٥ .

(٢) صحيح البخاري ٢ : ١٣٠ ، وجميع الأحكام قرأ ٨ : ١٧٤

(٣) الكافي ٣ : ٥٦٠ ، ٢ : ١٥٩ ، بولسان ٦ : ١٥٩ ، باب المستحب بركة ٨ : ٢٠٢

و هو قصر ب عن كفايته حاراً ، وشاوباً ، ومن نُعطي ما يتم
كفايته ، وليس ذلك شرطاً .

وحكى شيخ في خلاف عن بعض أصحابه أنه حار دفع الركاء إلى
المكسب من غير شرط انقصو كسباً^(١) وسند له في مختلف بأنه غير
صائب ولا لقدر بكسبة حاراً لأحد من صدقة كخصر ، ثم أحب
عنه سقوي ، فإن لقدر بحدج إليها بخلاف صورة^(٢) وهو حسن

ويجوز في الأكسب وقصبة كرهى لأشئ بحسبه ، لما في مكسب غير
العباد من غرض وقصر مقبول لأدلة وبره

قل في سبهي وم كان مكسب عنه عن نفسه ولو حار عسدي حوار
أحد ، لأنه مأمو . سقوي في سبهي كان من هله^(٣) وهو حسن

قوله (وهو قصر ب عن كفايته حاراً ، وشاوباً ، ومن نُعطي ما
يتم كفايته ، وليس ذلك شرطاً)

ما حوار سقوي تركه لدى مكسب فخصم عن نفسه السبه ولعله فقال
العلامة في تذكره . به موضع وفي سبهي^(٤) . وقد خلاف في تقدس
الأحد وعدمه ، فذهب لأكثر إلى أنه لا تقدر بدر ، بل حوار أن يُعطي ما يحسبه
ويريد على عاه كعب المكسب ، لإطلاقي الأمر ، وقول لصديق عليه سلام في
صحيفة سعيد بن عزوار : يعطيه من الركاء حتى يحسبه^(٥) وفي موثقة عمارة
الساياطي : إذا أعطيت قاعه^(٦) .

(١) العلاب ٢ ١٣٥

(٢) المختلف ١٨٥٠

(٣) المنتهى ١ ٥١٩

(٤) التذكرة ١ ٢٣٦

(٥) النكبي ٣ ٥٢٨ ، ٤ ، الوسائل ٦ ١٧٨ ، مسحفي بركة ب ٢٤ ج ١

(٦) النكبي ٣ ٥٤٨ ، ٣ ، التذكرة ٤ ٦٤ ، ١٧٤ ، الوسائل ٦ ١٧٩ ، أوب المسحفي

للركاء ب ٢٤ ج ٤

ويؤيده ما رواه الكشي ، عن عدة من صحابه ، عن محمد بن محمد ،
عن الحسن بن سعيد ، عن نصر بن مسويه ، عن عاصم بن حماد ، عن في
نصر - و يظهر به بث حديث - قال ، قال أبي عبد الله عليه السلام : إن
شعب من صحابة كان به عبد رب - عبي بن عبد - وقت شتاج ، فقال له
عيسى بن عيسى : ما به عيسى من ربك - وكان لا يفتك منه ، فقال له
ولم ؟ فقال له : بث سم به حتى مات فقال : يك ربحت ذرهما فاشترت
بناقلين خم وبندين م ثم جعل يذبح حبه ، قال : فوضع به عبد لله
عليه السلام يده على حبه مدعة ثم قال : سم به و قال : لله تبارك وتعالى
نصر في أمور لأعبد ثم نصر في عقد ففعل في ما لأساء ثم كتمان به ،
ويؤيد يكفهم له دفعه ، بن عصبه ما كان يسمه بالكشي ويؤيد ويقصد
ويخرج ه

ويؤيد به د كسب ماصه بين م - راجع ما يرد من كدسه حولاً
حكمة المصنف وجماعة ، وصحبه شيعه في ما قال وما رواه في حديث
من لإعلاء مصادقة محمد بن علي بن عبد الكشي ، وهذا حديث ممكن ، لا به
يسوق على وجود المعص ، أنه ثبت على بن نصر بن عصبه ، نعم ، يك شعرة به
مفهوم قوله عليه السلام في صحبة معاوية بن وهب : «وأحد ثقة من
الركاة»^١ لكن غير صريحه في الجمع من أن له ، ومع ذلك فيورد رواية من
كان معه من سحره وعجزه عن سماعه بكفده ، لا دو كسب المصنف ، وقد
ظهر من ذلك أن لا وجود له حديث المصنف ولا كثر من عدم اعتماده الشرط

واعلم أن صدر عبارة المصنف وغيره يقتضي أن محل خلاف دو الكسب

(١) الكافي ٣ : ٥٥٦ ، وسائل ٦ : ٢٠١ أبواب المسحفين بركة ٣ : ٤٦ ج ٢

(٢) البيان ١٩٣

(٣) المتقدمة في ص ١٩٤ .

ومن هذا نحل لصاحب ثلاثيته ونحرم على صاحب الخمسين ،
اعتبار العشر الأول عن تحصيل الكفاية وتمكن الشيء

ويعطى الفقير ولو كان له دار يسكنها أو حادوم لخدمته إذا كان لا
غناء له عليهما .

نص في شرح من كلام العلامة في موضع من انتهى تحقيق خلافه في
عشره نص في قوله من كان معه ما ينصر من ماله وماله عليه جولا حارة
حد ثلثه لانه محجج ، ومن لا يجد له من ماله مائة جولا ، وليس
بالوجه ' مع أنه قد في موضع حرم من ماله جولا يعطى فقير
بعينه وما يزيد على عشرة وهو قول غير صحيح ' وصح في كلام في ذلك
إن شاء الله تعالى .

قوله (ومن هذا نحل لصاحب لثلاثيته ونحرم على صاحب
الخمسين ، اعتباراً لعشر الأول عن تحصيل الكفاية وتمكن الشيء)

في حقه ثلاثيته في حقه أربعة ، خمس في حقه نصيب بور وذهب
كذلك في بعض لأجل . في مائة مائة ، غير في عند الله عنه اسلام أنه
قد نحل تركه لصاحب مائة ونحرم على صاحب الخمسين درهم
نصيب له . وكذا يكسره هذا ؟ نصيب . ذلك صاحب مائة له عيال كثير
هو فقير منهم لم يكفهم فقير عنهم نفسه وسأجدهم بعينه ، وفي صاحب
خمسين مائة يحرم عليه ذلك وحده وهو محجج بعملها وهو نصيب منها ما
يكفيه إن شاء الله . (٣)

قوله (ويعطى الفقير ولو كان له دار يسكنها أو حادوم لخدمته ، إذا
كان لا غناء له عليهما) .

(١) مسبو ١ ٨ ٥

(٢) المسبو ١ - ٢٨٥

(٣) الكافي ٣ ١ ٥ ٩ مسبو ١٦٤ - نصيب تركه م ١٢ ح ٢

ينحقق عدم معنى في اندر ساحساحه ، في اسكني ويا حصل به عمرها
بدل أو استبحر ، وفي حادد نأ يكون المخدم من عادته ذلك ، أو احتياجه
إليه وينحو هي فرس ركوب ، ثبات التحمل ، نص عنه في مدكره وفال : به
لا يعلم في ذلك كله خلافاً^(١) .

وسعى ن سحر بدلت كيم تحسح به من الآلات سلائفة بحاده وكس
العمم ، لس لححه ، في ذلك كنه ، وعدم حرج تمككه عن حد انقصر إلى
الغنى عرفاً

ويبدل عليه أنص ما وه كني (في صحيح)^(٢) ، عن عمر بن
أبيه ، عن عمر واحد ، عن أبي جعفر ، عن عبد الله عسهي السلام أبي سلا عن
برجل له دار أو خادم أو عبد يقبل الحركة ؟ قال : نعم ، إن الدار والخادم
يسا عمل^(٣) ، وفي هذا سعل ، شعر ، ما مشاء ما سوي لدر و خادم في المعنى

وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عن عبد العزيز ، عن أبيه
قال : دخلت ما وأبو بصير على أبي عبد الله عليه سلام فقل به : أبو بصير إن
لنا صديقاً وهو رجل صدق يدين لله ثمانين به فقل : « من هذا يا أبا محمد
لندي تركيه ؟ » فقال : العباس بن الوليد بن صبيح ، فقال : « رحم الله
بوليد بن صبيح ، ما له يا أبا محمد ؟ » قال : جعلت فداك له در تسوي أربعه
آلاف درهم ، وله حاريه ، وله علام يستقي على حمل كل يوم ما بين الدرهمين
إلى الأربعة سوى [علف]^(٤) الحمل ، وه عيل ، أنه أب ياخذ من الحركة ؟
قال : نعم ، قل : وه هذه العروص ؟ فقال : « يا أبا محمد تأمرني أن مره
سبع داره وهي عمره ومسقط رأسه ، أو سبع حاريته ، في ثقبه الخنز والبرد وتصون

(١) التذكرة ١ - ٢٢٦ .

(٢) بيت في ج ١

(٣) الكافي ٣ - ٥٦١ ، الوسائل ١ - ١٦٢ ، باب المستحقين لركوب ٩ - ج ٢

(٤) ليس في الأصل ولكنها موجودة في سائر نسخ و مصدر

وإن ادعى الفقر ، فإن عرف صدقه أو كذبه عومل بما عرف منه ، وإن جهل الأمران أعطى من غير يمين ، سواء كان قوياً أو ضعيفاً

وحجه ووجه عباده ، أو أمره ببيع علامه وحمه وهو معيشه وقوته ١٤ من تأخذ الزكاة فهي له حلال ولا يبيع داره ولا علامه ولا حمه .

ولو كنت دار نسكي تريد أن تحاجه بحيث يكفه منه مريدته حولاً وأمكنه بيعها مفرقة ولأظهر حروجه بذلك عن حد الفقر ، أما كنت حاجته تدفع بالأهل بما فيه ف لأظهر أنه لا يكفك بها ، وشيء الأدب ، لإطلاق النص ، وب في التكليف بذلك من نعمه ونشئه ، وبه قطع في التذكير ثم قال : وكذا الكلام في العبد والفرس (٢) .

ولو قصدت هذه المذكورات سئلي به فربما مع حاجه إليهم ، ولا يعد لحاق ما يحاج إليه في به يبيع بذلك مع حاجه له .

قوله (ولو ادعى الفقر فإن عرف صدقه أو كذبه عومل بما عرف منه ، وإن جهل الأمران أعطى من غير يمين ، سواء كان قوياً أو ضعيفاً)

ما به تعامل مدعى الفقر بما يعلم من صدقه وكذبه فلا ريب فيه ، فعطى عرف صدقه ، ويبيع عرف كذبه ، وما به خوف عقوبه مع جهالة حاله من به يمين ، سواء كان قوياً أو ضعيفاً فهو معروف من مذهب الأصحاب ، بل ما عر مصنف في المعنى ٣ . علامه في كنه حلاله ، أنه موضع وثق ، وسد عنه في معناه بأنه مسلمة نسلي ما يمكن ، وبه يظهر ما ينشأ عنه فكأنه مقبولا ، فستد عنه في سبيل ما به ادعى ما يوفي

(١) الكافي ٣ : ٥٦٢ . وسائل ٦ : ١٦٢ . ما به مسحون بركة ما ٩ ج ٣

(٢) التذكرة ١ : ٢٣٦

(٣) المعبر ٢ : ٥٦٨

(٤) التذكرة ١ : ٢٣١ ، والتمهي ١ : ٥٢٦ ، والمختلف : ١٨٥

لاصل ، وهو عدمه من قبل رخص عمدة مسلمة على فيه بعدلا

وكان صمد من سائر نسخ في مضمون عمدة خلاف في نفس رخص
القوي حجة لاجل عدمه في غير ما ذكر في حجة و تصافة لاجل
عبدله فتبه فيلان حجة رخص في سائر نسخ لا سيما لأنه لا
يعد . وهذا هو لاخو . من قبل عمدة في مضمون تصافة
مرد نسخ بالمثل من حجة في سائر نسخ من سائر نسخ
لان فيه مضمون عملا تصافة . مسودة في سائر نسخ

وبحجة عمدة الا . نسخ في سائر نسخ من حجة حجة
ولا ريب أنه كذلك

وبما سار ما سار في سائر نسخ من حجة عمدة في سائر نسخ
حيث ، في عمدة من حجة في سائر نسخ مضمون في سائر نسخ
الاصل ولا من حجة ، من قبل حجة ، سائر نسخ في سائر نسخ
بوجودها ، أو التركية ، كما حقق في عمله .

وبما شكل شكل من سائر نسخ و صحت تصافة على حجة في سائر
مدعى سائر نسخ في سائر نسخ من سائر نسخ ، و
بعض الاخبار مدعى ، وكون مدعى في سائر نسخ ، سائر نسخ
بإقامه لبيته على حجة ، في سائر نسخ ، وكون سائر نسخ
مدعى ، في سائر نسخ ، في سائر نسخ ، في سائر نسخ .

١ الموطأ ١ ٢٤٦

(٢) المختلف ١٨٥

(٣) في الأصل ١٠٨١ ، ج ١ ، عمدة حجة

١٠ في الأصل ، زيادة ١٠ ، صفة سائر

(٤) في الأصل ١٠٨١ ، زيادة مع حجة لاجل من سائر نسخ ، في سائر نسخ ، حساب وكون

على ظهر فوس .

وكذا ترك له أصل ما في من يحلف على ثلثة
ولا يحب إعلام الغيب ب مدفع بية كة ، فهو كال من ترفع
عنها وهو مسحق حار صرفها بية على وجه صفة

و لا حاسط نصي عدم لا كفاء تحدد ب عوى ، لا مع عدم مدعي (النص
انعت بصدقه)

قوله (وكذا ترك له أصل ما [مدعي ثلثة] وفي من
يحلف على ثلثة) .

أقول : ثبت فيكون قوله على من منسوب عن شيخ لأصله بناء على ،
وحكي عنه مصنف في معناه لا يكتف أحسن من أن به يكتف سته ،
ثم قال مصنف رحمه الله : و رثته لا يكتف بيه موقلاً على ظهور
عدله^١ وسوجه على هذا لا يدل على من مدعي بيه سيج لا نحو
من له ، نعم ترك مدعي عدلاً لا يظهر فيكون قوله

قوله (ولا يحب إعلام الغيب ب مدفع بية كة ، فهو كال من
يدفع عنها وهو مسحق حار صفة بيه على وجه صفة)

، كما حاك ذلك في موقوف كة مدفع بيه مسحق ، و مدفع مشملاً
على أمور المعصية فيه من به أصدره من ذلك و بكنه عند دفع أو بعده
مع نقاء من ، ليس ثمة ما يحل كونه ما لا عدم لإعلام ، هو لا يصح
بغيره كسك خصصي لأصل ، وما به يكتفي من بابه ، عن ب نصير
قال ، قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل من أصحابي سحني ب أحد
ركه فأعطه من بركه ، ولا سمي به من بركه^٢ قلت : « أعطه ولا سمي
ولا بد من لموس^٣ »

(١) من ما بين القوس ، في ص ١٩٩ (١) من صفة

(٢) المعتبر ٢ ٥٦٨

(٣) الكافي ٣ ٥٦٣ . عنه ٢ ٨ . ٣٥ . نوسان ٢ ٢٩ . ب المسحقين بركه

وودعها إليه على أنه فقير فان عيب رجعت مع المتمكن

ومقتضى براءة سجناب يدفع بر دفع عيب على هذا الوجه ، وبه
حرم العلامة في التذكرة وقال : به لا عرف فيه خلاف^(١) لكن برويه ضعيفه
نسباً باشتراك ابي وني في سنة و ضعيف ، ومع ذلك فهي معارضة لـ «واه
كليني في الخمس» عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام
الرجل يكون محدداً فبعث إليه بصدقة فلا يقبلها على وجه الصدقة واحدة من
ذلك درهم واستحب ، فقال : فمعهها ربة على عيب ذلك سوقة وهي من
صدقة ؟ قال : لا ، ذلك ربة واحدة من حبيب ، قال : يقبلها على وجه
البركة فلا يقبلها ، قال : قد سعى في سجنى فافضل منه عند رجل ، إن
هي فربضة لله فلا يسجنى منها^(٢) ، ويمكن جواب على ذلك

وروى كليني بعدة طرق عن أبي عبد الله عليه السلام به قال «بارك
البركة وقد وجب له مثل ما يقبل» قد وجب عنه^(٣)

قوله (وودعها إليه على أنه فقير فان عيب رجعت مع
التمكن) .

لا ريب في حوار رجعتها ذلك بان يخلص منها ما خجل ، ومع ذلك
لقد نص منها أو قسمها ، لأنه وإن كان هذه بغير عاصب تخصا فتعلق به
انصافاً أم مع قضاء عدمه فقد قطع المصنف في إبعاده بعد حرم الأرباح ،
لأن المصنف أب صدقة^(٤) وهو جيد ، وصح كروب كدش

واختلف كلام العلامة في هذه مسألة فقال في المنهاج : إنه ليس للرجل
الرجوع والرجوع هذه ، لأن دفعه مختص بوجوب و بصرح^(٥) واستمر في

(١) تذكرة ١ ٢٣١

(٢) الكافي ٣ ٥٦٤ ٤ - الوسائل ٦ ٢١٩ به لا يسجنى بركة ب ٥٨ ح ٢

(٣) الكافي ٣ ٥٦٣ ١ - الوسائل ٦ ٢١٨ أبواب مسجنى بركة ب ٥٧ ح ٢

(٤) المعتمد ٢ ٥٦٩

(٥) المنتهى ١ ٥٢٧ .

وإن تعدل كانت ثامنه في ذمه الاحد . ولم يرم الدافع صديقه .
سواء كان لدافع حاشك . وإلزامه . وإساعه

مذكورة حور لاسم حرج . غسان دفع . لأنه قد سدد . وهذا حرم مع
نقد بعد . وتساءل فترش منه على كون مدفع صدقه

قوله (فإن تعدل كانت ثامنه في ذمه لاحد . ولم يلزم الدافع
صديقه . سواء كان لدفع حاشك أو لزامه وإساعه)

أما ما ذهب في ذمه لاحد مع تعدل لاسم حرج فقد تقدم بكلام فيه . وما به
لا يلزم بدافع صديقه . بعد رجوعه من في سعي . به لا خلاف فيه من
العلم . أن كان بدفع لزامه . فإنه إن حاشك من له حب وهو الدافع إلى
الإمام وأنه فخرج عن عهده . وبدفع فعل قاموا به وهو اسدع . بل من
مظهر منه غير . لا لأصلاح على سائر معه . ومثال الأمر يقتضي
الإجزاء^(١) .

وإن خلاف قسم إذ كان بدفع هو حاشك فقد نسخ في مسوط
وجماعه . به لا صير عنه نقد . لأنه وقع من من صهره لاسم حرج دوما
مشرعاً فلم يلزمه الصيان كالإمام^(٢)

وقد تقدمت في هذا الموضع . حب عنه لأخذه . لأنه دفعها إلى غير
مستعملها ولا يقع بحره كغيره . وأما ما ذهب في صحيح . من حسن من
عشرون . عن ذكره . عن من عنه لله عنه سلام . في حل بعضي ركه منه
رحلاً وهو يرى به معسر فوجده معسر . فإن لا حرج عنه^(٣)

(١) التذكرة ١٦ - ٢٤٥

(٢) المنتهى ١ : ٥٢٧

(٣) المبسوط ١ : ٢٦٦ .

(٤) المعقبة ٤٢

(٥) الكافي في الفقه ١٧٣

(٦) تهذيب ٤ : ١٣٢ . وسائل ٦ : ١٤٨ . باب مستحبين تركه مع ح ٥

و استقررت بصف في معبر في آية في انتهى سقوط خبر مع
 لأحتج وشو به بدونه ، و استدلا على عدم استصحاب ذلك من على تركه
 فحب عنه لأحتج ولا يستقيم في دفعها ، و معهما ، و كما روى شيخ في
 حسن ، عن عيسى بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، رجل
 عرف أن تركه يؤتى عنه شيئا ، هل عنه أن يؤتى بآية في شيئا
 عنهم ؟ قال : نعم ، و قد عرف في خلافهم يؤذون ، لم يعلم أنها
 عليه نعم بعد ذلك ؟ قال : لا ، و شيئا ما مضى ، و قد عرف لم
 يعلم أنها قد فعلها ، من من هو في تأمل وقد كان طلب و حبها ثم علم بعد
 سوء ما صنع ؟ قال : لا ، و لا عنه ، يؤذون به حرم ؟^٢

قال شيخ : رحمه الله - في تهذيب ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله ، أن
 أحمد فقد برئ ، و قد قصر في لأحتج و نصبت فلا ،^٣

ويوجه عن أنور أنه لا بد لأحتج بعد منوع خبر مدفع ولو
 سؤال القصر فلا ، و في عنه ، لأن مثل ذلك لا يسمى جهاد ، ومع ذلك
 فراجع عند التفصيل بعد لأعبر ، و ما صنعه شيخ في مسيوط من انتفاء
 الصبر مطلقا ، و قد ردد به صاحب على حرم مسيوط زيادة على ذلك كي هو
 انبساط من لفظ الأحتج فهو عنه ، و حب ، حرم على ما ينفذ جماعه

وعلى برهانين أن مؤذنه خلاف محل مرجح ، فكيف بد لأن تأمل على
 انتفاء خبر مع لأحتج في محل مرجح ، فبأنه مع انتفاء لأحتج فلا
 دلالة لها عليه في المتعارف بوجه .

وكيف كان في المقصود مسيوط خبر مع لأحتج ، و تحقق

(١) المعتبر ٢ : ٥٦٩ ، و انتهى ٥٧٧ .

(٢) تهذيب ٤ : ١٠٢ ، ٢٩١ ، ديسمبر ٦ ١٤٧ ، ثوب صحيف تركه ب ٢ ح

(٣) التهذيب ٤ : ١٠٣

(٤) ، ج ٥ ص ٢٥٣ ، ٢٠٣

والعاملون : وهم عمال الصدقات .

اليقين ، بخلاف الزكاة

وعلى سائر الناس عدم خصم مصروفهم جميعاً عن سائر حقوقهم ، ومصروفهم بعد خصم ما يخصهم من حقوقهم من سائر حقوقهم

وسنن مصيب^١ ، وعامة^٢ من ذلك ما يوصف بمصروفهم من غير أن يكونوا في وجوب لأحد فيه مصيب ، لأن ما لا يخرج من ذلك ما لا يخرج من ذلك فخر من يخرج من غير ما لا يخرج من ذلك ، ويشكل ما لا يخرج من ذلك في سائر حقوقه ، فإن ما لا يخرج من ذلك لا يخرج من ذلك ، كما لا يخرج من ذلك ، وخلافه عن جميع ، خاصة من يخرج من ذلك ما لا يخرج من ذلك ،

قوله (والعاملون ، وهم عمال الصدقات)

في سائر في حسابهم وخصم ما لا يخرج من ذلك ، وكانه وحساب وحفظ نفسه وبحود ذلك ، وقد جمع عمومهم ، كما أنه لا يخرج من ذلك ، على سائر من يخرج من ذلك ، إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها^٣ ، وحفظ ما لا يخرج من ذلك ، في معنى ولا يخرج

وإن بعض العامة من ما لا يخرج من ذلك ، يكون عوصب وحده لا زكاة ، لأنه لا يعطى إلا مع معنى ، كما لا يخرج من ذلك ، ولأنه لا يخرج من المعنى والصدقة لا تحل لغيره^(٧) .

(١) المنتهى ١ : ٢٧٧

(٢) المعبر ٢ : ٧٠

(٣) المنتهى ١ : ٢٧٧ ، والتذكرة ١ : ٢٤٥

(٤) مهمل صغير في ذم ٢ : ١٢٠ ، عدمه في المعنى ٢ : ٦٠

(٥) في بعض ١ : ٢٤٠ ، وح ١ : ٢٤٠ لإطلاق قوله

(٦) سورة ٦

(٧) مهمل لا في ذم ٢ : ١٢٠ ، عدمه في المعنى ٢ : ١٦

والخواب على الأول أن توقف أحدهم على غسل لا باقي سحبت فهم لها
شرط غسل ، وعن آخر - أنه من سجد تركه بالغسل عمده لا بالغسل ففسره
فحار له لأحد مع عني كم بعضي من السجل ، إن كان عيباً في عمده

وثمة روى بكسي - رضي الله عنه - عن علي بن مهزيب ، عن أبيه ،
عن حماد بن عيسى ، عن جرير ، عن - سعد بن معاوية ، قال سمعت أبا
عبد الله عليه السلام يقول - بعثت من مؤمنين عليه سلام مقصد في الكوفة
إلى بلادهم فقال - تصوب يا عبد الله - حديث سنوي به واحدة لا به ثلث ولا
بأكثر ذلك على جرير ، قال حافظ - ثمسكت عليه - روى عن أبيه ،
حتى تأتي سدي بني فلان ، وقد قدمت قريه فأنهم من سلم - يحفظ بيتهم ،
ثم مصر ، بيهم سكيه - وروى حتى يقوه بهم فمسوا عليهم ، ثم قال لهم - يا
عبد الله سبي سكم - أو به لأحد منكم حتى تله في مديركم ، فلهن تله في
مديركم من حتى فوته ، وروى - قال لا بد من ذلك - لا فلا - جعه ، وروى
أحمد بن محمد منهم فبقعه معه - عار - تحفه - بعده - لا خير ، وقد ثبت
منه فلا تدخه - لا بد من ذلك - قال - روى الله روى في دحوب
حادث ، قال - لا بد من ذلك - روى فاستقر عليه ولا علف - فاصبح - كان
صدعن ثم حبه في صدعن ماء ، فأنه حار - فلا يغرض له - ثم صدع
لأبي صدعن - حبه فأنه حار فلا يغرض - به - صدع لأبي صدعن
ثم حبه فأنه حار فلا يغرض - به - فلا يراد كذا حتى سقي من فيه ولاء حتى
له عرو حتى في ماء ، وقد عني روى ففرض حبه لله - روى سنسكت وقبه
ثم حظيهم و صبح مثل ما صعب ولا حتى راح حتى تله في ماء ، فبدر فقصه
فلا يوكل به - لا يصح سنسكت ميب حنصه - معلق بشيء ميب - ثم حار من
حسب عمده من كبر - روى ببقعه حبه حار لله عرو حتى - فاد بحسب ميا

(١) يقال صدع - داء صدع به شقعه واسم صدع كعب - وروى حديث - انصديق

يحمل الفم صدعير ثم راح ميب صدقه أي مريش - بهانه لاس لأير ٣ - ١ - ١٧

ويجب أن نستكمل فيهم بعض صفات الشكوك ، وبإيجاز ، والعامية ،
 « أنته » أي قصد على ما يحتاج إليه من غير أن يكون له سبب

وهي اعتبار الحرية تردد .

هذا شرط ثانٍ بعد في العمل الذي يحدد المصعب ، لا في تطبيق الحرية ، فهو كـ العمل في ذوي حقوق وتبع بعض دفعه لاعتدائه من بيت ادم حار ، لا في مقتضى نفسه لأحد من تركه وهو مستأهل وكذا هو تولى عمله قبيحة ، ومع قصور جنس ، وهذا من غير هذا الشرط هو روءى صحيح في صحيح : عن بعض من ساسه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن ساس من جى شمسو في سار به شمس لله عليه و به فساد به ، يستعملهم على صدقاته منى ، وقد يكون ساسهم ليس حقيقه لله عز وجل بعد من عليها فحق ان به ، فساد رموز لله تعالى الله عليه به ، لا في عبد مصعب ، فساد به لا حق به لا حكمه ، ولكن قد وعدت شفاعته به ان به عبد لله عليه السلام ، به شهادته وعده ، في حكمكم لا في ساس مصعب لا حديد بخبره لا حبه ، ان يوثق بحكمكم غيركم ؟ ! » (١) .

وحكي صحيح في مسقط عن قوم كثر بعدوا هاسد ، لأنه لا حق على وجه لأحده ، فكان سار لأخباره ، وهو ضعيف جد ، وان في لمصعب ، صاهر به بنوه ، في نفس سحر عهده من حميم ، ولا عرف قولاً لعينه في ذلك .

قوله : (وفي اعتبار الحرية تردد) .

حسب لأصحاب في عصره ، شرط ، مذهب سحر و عساه ، واستدل به في لمصعب بأن بعض سحر حسب من تركه ، وعنده لا حديث ومولاته لم يعمل ، ثم أضاف عنه به عبد بعد كعمل مولى

(١) السهيد ، ١٨ ، ١٥٤ ، وسائل ، ٦ ، ٨٥ ، باب مصعب بن عمار ، ٢٩ ، ١ .

(٢) المبسوط ، ١ ، ٢٤٨ .

(٣) المصنف ، ٨٤ .

(٤) المبسوط ، ١ ، ٢٤٨ ، والإقتصاد ، ٢٨٣ .

(٥) المعبر ، ٢ ، ٥٧١ .

والإمام بالبحر بين أن بقوله أنه حادثة مقدرة أو أجرة عن مدة مقدرة

والمؤلفة .

وهو أكثر من ستمائة من الجهاد، ولا يعرف مؤلفه غيرهم

وهو المؤلف في حساب عدم عدم شرط . خصصه من
 بحسبه ، وأن بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من
 من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من
 بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من

قوله : الإمام بالبحر بين أن بقوله أنه حادثة مقدرة ، وأجرة عن
 مدة مقدرة .

أنه في بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من
 بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من
 بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من
 بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من

أنه في بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من
 بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من
 بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من
 بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من بحسبه من

قوله : الإمام بالبحر بين أن بقوله أنه حادثة مقدرة ، وأجرة عن
 مدة مقدرة .

١ - بحسبه من ١٨٥

(٢) المعتبر ٢ ٥٧١

٣ الكافي ٣ ٣-٥ ١٣ ، بحسبه من ١٨ ، بحسبه من ٢٣ - ٣

(٤) البيان : ١٩٤

أجمع العلماء كافة على أن مؤمنه قلوبهم مهيأة من الشرك . ومشار
بكرهم بطون بذلك . وقد اختلف في اختصاص تأنيق الكفار وسببه
بمستمن أيضاً . فقال الشيخ في المصنوع . ومؤمنه قلوبهم مهيأة هم
الذين يستنبطون شيء من حال الصدقات في الإسلام ويتأنيقون بسببهم من
قائل هل الشرك . ولا يعرف أصحاب مؤمنه هل الإسلام^(١) . وحقارة بصف
في هذا الكتاب وجماعة^(٢) .

وقال المصنف رحمه الله . مؤمنه قلوبهم مهيأة من
ومشركون^(٣)

وربما ظهر من كلام من حدد اختصاص سبب التأنيق . فإنه في
لؤلؤة قلوبهم من جهة الذين ينادون بغير مسلم . وماهم سببه وكان معهم
إلا قلبه^(٤) .

وحكي المصنف في بعض من ادعى به فهو مؤمنه قلوبهم مهيأة من
قسمين مسلمين ومشركين وقال . إن كل من صدق بغير مسلم
وشوكة بخلاف منهم فإن عظم كثر شرهم وكثف غمهم معهم . وصيرت لهم قبل
إلى الإسلام فيعصم . من سهم المصالح تنقوي عنهم في الإسلام ويكيدون به

والمستمن أربعة قوم هم نصر ، فبدأ عظم رعب نظره وهم ، وقوم في
بناهم صعب فيعظمون تنقوي بينهم . وقوم من لأعرب في أشراف بلاد الإسلام
بإزائهم قوم من أهل شرك فبدأ عظم رعب الآخر . وقوم بإزائهم أحاديث

(١) أسوة ٦٠

(٢) مصنوع ١ ٣٤٩

(٣) منهم من الرخ في شرح حسن ٣٦٠ . وتعلما في سحر ٨ . وسبب ٥٥٠ في
البيان ١٩٤

(٤) نقله عنه في المعتبر ٢ ٥٧٣ .

(٥) حكاه عنه في المختلف ١٨١

من أصحاب الصدوق قد أعظم جهل وعي لأحد من عمال ثم قال
لمصنف - رحمه الله - في هذا المصنف ما ، فإن ذلك مصححة ،
ويط المصححة مؤثر . إن شاء الله

وقال : إنه لا يثبت في حق ما دفع من حقه هذه الأقسام من شركة كثر
مع عدم هذه المسببات بل قد ثبت من حيث مقتضى ما في سبب عدمه

والذي يستدل به سببه من حيث هو على أنه عليه السلام عليه السلام ، وإن
قضية من بعده ليس لأحد من بعده ، وإن كان بعض العامة ، بعض من
لله سبحانه على من بعده قد خرج من سببه

وقال : فيستدل في معناه - قد عرفت - بأن من قبله عليه السلام
كان يعتمد المؤلف إلى حين وفاته ولا يسبح بعده^(١)

والذي يسبح - لا يستدل في من قبله - لأنه عليه السلام عليه السلام ، لأن
إن ما بعده لم يذهب إليه ، وإن جهلوا به ، وإن شاء الله عليه السلام
وهو عاقل

وقال في مسيبي : أحسن من أن يدعى حجة في حق الله الإمام
عليه السلام من بعده يستدل به - أعني بأنه - أحد حجة الله عليهم فثبت
عليهم فثبت ذلك لأن لا بد من الأئمة ، فإن صحيح من حيث حسن
حججهم في سببه من بعده من بعده ، لأن ما في غيره من غير - فكيف
تظاهر التبريل السالم من المعارضة .

المعجم ٢ : ٧٣ -

(٢) الفقيه ٢ : ٣

(٣) مستخرج من في رواية صاحب ٢ : ١٠٠ في نسخة من نسخة ١ : ٢١٥

(٤) المعتمد ٢ : ٥٧٣ و ٥٧٤

(٥) النهاية ١٨٥

(٦) المعتمد ١ : ٥٢٠

وروي رابع ، وهو من وحيث عدله كفارة ولم يحد ، فإنه يُعتق عنه ، وفيه تردد

أشرفي سيئتهم^(١) : فإن وفي حديث آخر كما هم^٢

وما روى الكشي - رضي الله عنه - عن عدة من أصحابه ، عن أحمد بن محمد ، عن حسن بن محبوب ، عن أبي حمزة ثمالی ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، فإن ساء بعض أصحابه عن حاله شرب به من أركه ركاه منه ، فإن « أشرفي حمزة » ، لا بأس به^٣

وذكر - ج - شرح خبره عدم مسحوك هو في اعتقاده .
سهم تركه ، فإنه عن من منهم من قبل الله ، بوقت على ذلك ، وهو عند جيد ، عدم سفادته من بعض من صهره في خلافه ، إذ أنه من أرواه الأول كون شر ، وقع بجمع تركه ، ولأن جميع تركه من أشبه فلا دلالة على غير ذلك . شرحه على عدم مسحوك ، لأن ذلك وقع في كلام لسان ، وليس في جواب دلالة على حبس حتى يحكم بمسحوب عنه لي هو واضح

قوله (وروي رابع ، وهو من وحيث عدله كفارة ولم يحد ، فإنه يعتق عنه ، وفيه تردد)

هذه الرواية وردت عن أبي ترهيم في كتاب تنبيه ، عن عدة عنه السلام ، فإن « أوى » تركه ثم منهم كفارة في فعل الخطأ وفي تصحيحه وفي الأيمان وفي قتل النفس في حرم وليس بعدهم ما يكترون به وهم مؤمنون .

(١) في روح والمصدر : بينهم

(٢) عمل الشرائع ٣٧٢ ، الوسائل ٦ ٢١٣ ، نوب مسحوب لركاة ١٣ ج ٣

(٣) النكاحي ٣ ٥١٢ ، الوسائل ٦ ١٧٣ ، نوب مسحوب لركاة ١٩ ج ١

(٤) المسالك ١ ٦٠

وَبُو دَعَى أَنَّهُ كُوبٌ ، قَبْلَ يُقَالُ . وَفِيهِ لَا إِلَّا بَالِيَّةٌ أَوْ حُلْفٌ .
وَالْأَوَّلُ شَيْءٌ وَلَوْ صَدَقَهُ مَوْلَاهُ قُلْ

الأصاف ، وَهِيَ حَبِيبٌ ، ثُمَّ حَتَّى يُكَلِّمَ فِي عِدَّةٍ مِنْ تَقْصِيدِ الْمَسْكُ ،
وَمَقْصُودِ كَلَامِهِ فِي عِدَّةٍ مِنْ سَبِيلِ عِدَّةٍ ، فَبِهِ سِدْلٌ عَلَى حَوْرٍ لَا رِجَاعَ
سَالٍ كَلَامٍ مِنْ عِدَّةٍ مِنْ سَبِيلِ مِمَّا مِمَّا عَنِ صِفَرِهِ فِي وَجْهِ مَحْضُوصٍ فَلَا
مَوْجِبَ لَهُ عِدَّةٌ^(١) . وَهُوَ عِدَّةٌ بَعْدَ ، بِدَوْلَاتٍ حَبِيبَةٍ ، مَكْتُبَةٍ وَأَعْدَامِ
وَمِنْ سَبِيلِ مَا يَرِيدُ عَنْ قَدْرِ حَاجَتِهِمْ ، هُوَ بَطْلٌ أَتَقَدَّرُ ، وَتُكَارِ بِدَفْعٍ فِي
الْمَكْتُبِ مِنْ سَبِيلِ مَقْرَأَةٍ كَانَتْ بِهَ صِفَرٍ وَهِيَ كَيْفَ تَبْدَأُ ، لِأَنَّ الْفَتَى لَا عَنَّا
عَلَيْهِ فِيمَا يَأْخُذُهُ مِنَ الرِّكَاءِ إِجْمَاعًا .

قَوْلُهُ (وَبُو دَعَى أَنَّهُ كُوبٌ . قَبْلَ يُقَالُ . وَفِيهِ لَا ، لَا ، لَا
بَالِيَّةٌ أَوْ حُلْفٌ ، وَالْأَوَّلُ شَيْءٌ ، وَلَوْ صَدَقَهُ مَوْلَاهُ قُلْ)

بِدَا دَعَى لَعَدَّةٍ مَكْتُبَةٍ فِيهِ عِدَّةٌ بَعْدَ ، وَغَدَ صَدَقَهُ فَلَا رِجَاعَ ، وَإِنْ م
يَقُمُ شَيْءٌ وَمِنْ يَحْتَمِلُ صَدَقَهُ فِيهِ كَدَرٌ سِدْلٌ . بَقِيْلٌ فَتَبْدَأُ ، لَا بَالِيَّةٌ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ
بِقَاءِ بَرَقَةٍ ، أَوْ صَدَقَهُ سِدْلٌ فَتَبْدَأُ بِصَحَابٍ بِشَوْرٍ قَوِيَةٍ ، وَغَدَلَةٍ فِي
بِتَذَكُّرَةٍ بِأَصْدَاقِهِ بَعْدَهُ ، وَفِي حَتَّى فِي لَعَدَّةٍ فِيهِ مِمَّا مِمَّا مَكْتُبَةٍ قُلْ^(٢) . وَفِي
شَدَقِي لَا يُقَالُ حَبِيبٌ بِرِجَالِهِ لَا حَبِيبٌ . وَفِي شَدَقِ الْأَوَّلِ أَوَّلِ
فِيهِمْ عَرَفَ بَالِيَّةً عِدَّةً ، وَتَبْدَأُ حَوْرٍ فِيمَا لَا يَعْرِفُ بَالِيَّةً مِنْ حَبِيبَةٍ . وَهُوَ
حَسَنٌ

وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ حَبِيبٌ مِنْ تَصَدَّقَ وَكَذِبَ بِمَا بَعْدَهُ أَوْ عَرَفَ ذَلِكَ فَقَدْ
قَطَعَ لِأَكْثَرِ بَشَرٍ دَعْوَاهُ ، وَغَدَلَةٍ مَصْصَفٍ فِي لَعَدَةٍ . وَغَدَلَةٍ فِي تَذَكُّرَةٍ وَالْمَسْهُوِّ

(١) المعبر ٢ - ١٧٥

(٢) معبر ٣ - ١٧

(٣) التذكرة ١ - ٢٣٦

(٤) حكاية عنه غير مبرور باني في السهد ١ - ١٦٢

(٥) الموطأ ١ - ٢٥٣

والعازمون

وهو الذين غلبهم الخوف في غير معصية ، فقد كان في معصيته لم
تقص عنه

أنه مسلم حد عن ما تكره من فعله في نفسه ، وبما أنه لم يمتنع
للمسلم^(١) ، ويوجه عليها ما سبق .

والذين يمتنعون عنه لا يمتنعون إلا في ما لا يمتنعون^(٢) ، ويظهر بعدهم حسن
القاتل بذلك من الأصحاب ، ولا يخلو من قوة .

قوله (والعازمون) ، وهو الذين غلبهم الخوف في غير معصية ،
فلو كان في معصية لم تقص عنه) .

ستحذف من باب النكاح ، منه والجمع ، وفيه هم لأصحاب
بأنهم قد سئلوا في غير معصية ، فإن في معصية ، لا خلاف في حو نسيها في
من هذا شيء^(٣) ، فإن في معصية ، وقد جمع بين معصية عن دفع نسيها في
من هذا شيء^(٤)

والذين غلبهم الخوف ، مصنفون في لاجماع كلام أهل اللغة ، قال
الرحح : حصل بعد يوم من ذلك ، يسمى من عرف بأنه شاق لا م ،
والعازمون نسيها ، فإن في معصية ، بعد كل شيء ، عدته من من أو
غيره ، ومنه نسي كل واحد من هذه صحته ، فإن في ما من غير
المديون ، والدائن ضد^(٥) .

وبعد في عذر من نكح من معصية ، كما صرح به

(١) المعتبر ٢ : ٥٦٨ ، والتذكير ١ : ٢٢٦ ، والمعتبر ١ : ٥٢٦

(٢) كالتعريف في الأصل ٢ : ٧٣

(٣) المعتبر ٢ : ٥٧٥

(٤) معصية ٢ : ٥٢

(٥) في الأصل : لزوم ما يمتنع

(٦) القاموس المحيط ٤ : ١٥٨

شهوداً^(١) وجماعة ، لأن الزكوة إنما شرعت لسد حاجة ولا تدفع مع الاستعانة بها .

وبما تمكن من قضاء بعض الزكوة معصية لا يمكن من قضاءه

وقد خصصت في بعض النسخ لا يعصى مع عصى^(٢) ، وقصده من مودة بمعنى مودة جماعة من معصيه ، لا بمعنى مودة بيت الله عليه السلام ، ولا وجه يمنع من ذلك ، بل مودة من جماعة في بيت الله عليه السلام من قضاءه

والمستوفى علامة في مودة جماعة تدفع الزكوة ، لأن مودة جماعة تدفع الزكوة ، لا مودة جماعة في بيت الله عليه السلام ، ثم يأخذ الزكاة بأعشار الفقر^(٣) .

ومعصية كرامة لا راحة ، فإن مودة بيت الله عليه السلام وهو غير معصية^(٤) ، وإنما معصية يمكن من مودة بيت الله عليه السلام

وشروط لأصحاب في مودة تدفع الزكوة لا يكون استبداد في معصية ، واستبداد عليه في قضاءه ، ومعصية جملة تدفع عن المعصية وهو فتح عتلاً فلا يكون معصية ، ثم إن مودة بيت الله عليه السلام به قال « يعصى ما عليه من مودة بيت الله عليه السلام في مودة لله عز وجل » ، وإذا كان يلقه في معصية لله فلا معنى له على كرامته

(١) الأول في الدرر ٦٢ ، والظاهر في المسالك ١ : ٦٠

(٢) معصية ٢ : ٦٦

(٣) مودة لأحد ٢ : ٣٩

(٤) في مودة ١ : ٨١ ، مع مودة (علاء ربه)

(٥) في مودة ١ : ٩٣ ، مع مودة ١ : ٩٥ ، مع مودة ٣ : ٩٦ ، مودة بيت الله عليه السلام

٣٩ ح ٣

عدم سندات صرف بأنه من سهم المقر ، وحرر بقضي هو

ويمكن ايدائه في لأول ما يملكه مسدين في بعضه ، كما يشترع مع عدم
لثبوت لا مطلقاً ، وفي برونه بعض في مسد . فبأنه ينفذ عنها مسد في
شيء من الأصوب . ومن ثم ذهب مصطفى في اعتبر بـ حور . عقده مع سوة
من سهم العارمين^(١) ، وهو حسن .

١ عدم بـ علامة - رحمه الله - ذكر في المذكور ونسبها بـ عدم من
قسي . أحدهما يدبول مصححه نفسه وحكمه بـ سبي ، وشاقي تدبول
لإصلاح ذلك لأن من شخصين وفلسن بسبب شحات بينهما ، فبأنه من لم
يظهر فيه ، أو خلاف من كسب ، وحكم بحور دفع و من هذا شأنه مع
العي و ضمير ، وم يفس في بـ خلاف . وسد عنده بعدم لأنه بشرقه
السام من شخصين ، وقد وي عن سبي حصل لله عنه ، فإنه قد لا
عقل بعده عي إلا خمس ، وذكر خلاص حجة^(٢) ، وبأن عمنه وصيه
بما نفس بـ كـ عن وحده في حصة ، ما هو خارج^(٣) به قدم بمسرفيه
المقر كالمؤلفه^(٤)

وحرر تشهد في لسان صرف - كذا في إصلاح رب لنس سد ،
وهو حسن ، لأنه بـ بـ من سهم سبل لله لا من سهم عارم .

قوله (عدم سندات صرف ، بأنه من سهم المقر ، وحرر بقضي
هو) .

لا ريب في حور يدفع إليه من سهم المقر ، بـ كذا قسراً ، وبأنه بوقوف
فصاء دين عقبيه من سهم المقر ، على سوة بـ سبط العدة ، ولا م
بوقوف حور . يدفع إليه على ذلك كـ هو ، صحيح

(١) المعتبر ٢ ٥٧٥

(٢) من ابن ماجة ١ - ٥٩٠ / ١٨٤١ ، من أبي داود ٢ - ١١٩ / ١٦٣٥ .

(٣) كذا في بعض النسخ

(٤) التذكرة ١ - ٢٣٣ ، والمتهن ١ - ٥٢١

(٥) البين ٤١

وكذا لو كان الدين على من تحت يده حارٌّ يُقضى عنه حياً وميتاً وأن يُقاص .

أحق بركانه من دين به ، فبدّله في دين به على هذه حال أحرار عنه^(١)

ويستفاد من هذه الرواية غير قصور له عن الدين كحجي ، به صرح ابن الحيد^(٢) والشيخ في الميسوط^(٣) .

وقيل في الحديث لا يعبر ديت ، عموم الأمر بحسب الدين على لمب من الزكاة ، ولأنه يوجب بغير تركه في الزكاة قصور في الحقيقة عاجز^(٤)

ويرد على الأول : عموم مخصوص بحسب الزكاة فيها صرحه في غير هذا الشرط ، وعلى الثاني أن المقصود أنه في سواها لا يخص بعد الدين والوصية كما هو مطلق الآية السابقة^(٥)

ويستثنى الشراح : قدم سره . من ذلك ما لم يعد متيقن الدين من الزكاة ، بما لعدم إمكان إثباته ، أو بعد ديت ، فحوز لأحساب عليه حينئذ وإن كان غنياً^(٦) . وللنظر فيه مجال .

قوله : (وكذا لو كان الدين على من تحت يده حارٌّ يُقضى عنه حياً وميتاً وأن يُقاص) .

هذا الحكم مقصوح به في كلام لأصحاب ، بل صاهر بقصص في غير

(١) التكمي ٣ / ٥٥٣ ، الوسائل ٦ / ١٧٢ أبواب المستحقين للزكاة ب ١٨ ج ١ .

(٢) حكاه في المختلف ، ١٨٣ ، والبيان ، ١٩٥ .

(٣) ميسوط ١ / ٢٢٩

(٤) بحسب ٨٣

(٥) نساء ١٢

(٦) المسائل ١ / ٦٠

هو دعوى - عنه دس قبل قوة بد صدقه العرب . وكذا لو حردت
دعوه عن تصديق ولاك . وفي لا ينس ، ولأن سبه
وهي سبيل الله :

وهو اجتهاد خاصه . وفي مدخل فيه مصلح . كسء مضطر ،
والجح ، ومساعدة بر حسن ، وسء مساحد ، وسء لاسه

قوله () هو دعوى - عنه دس قبل قوة بد صدقه العرب ، وكذا
لو حردت دعوه عن تصديق ولاك . وفي لا ينس ، ولأن
أشه) .

كلامه في هذه المسه كم سبه في دعوى عنه . في مكان عدم أشه
هنا أولى ، لأن العزم مما يمكن إقامة البية عليه

في مصلح . وفي لا ينس ، حسن . برده عدم حسن
بدون نسبه ه نسبه . وفي فء عن مصلح بد من لأصحاب . نعم حكى
العلامة في مدخل عن سادعي به . وفي لا ينس مدخل عزم لا نسبه لاسه
مذع (١) . ولا يخلو من قوة .

ومصلح خلاف ه م مصلحه نسبه . م م مصلحه - ب أشه فلا
نس دعوه لا نسبه له لا حد

قوله (وفي سبيل الله ، وهو جهاد ، وفي مدخل فيه
مصلح ، كسء مساحد ، وجح ، ومساعدة بر حسن ، وسء مساحد ،
وهو الأشه) .

أخرج بعده كسء من - حسن له سبيل من سركه ، وفي حسن في
معهه فصار شح في جهده مد مد جهاد ، لأن صافي حسن بتصرف

والعاري يُعصى وبه كان عبد الله قد كفاهه على حسب حاله

الدابة فيشترط في حاجه وبه أثر لغيره في كونه من سبله وصيها ، وبه أثر في سبله
حيث أنه وبه من سبله لا يفتقر لركه سحج به من حيلة كونه فقير
وبعصى لكونه في سبله به ^١ وهو مشكل ، لأن فيه خصص لعموم الأدلة من
غير دليل

والاعتماد على صرف هذه السبل في ذلك لانه لا يمكن في حيلها من الإيثار
بها بدونه ، إنما صرف ذلك في هذه السبل لأن كونه من سبله بحسب سبله
يدفع الحاجة فلا يدفع مع الاستعانة به ، والله ذو فضل على العالمين

قوله (ويعصى بعضه وبه كان عبد الله قد كفاهه على حسب حاله)

هذا الحكم منقطع به في كلام لأصحابه ، والله عليه في المذكرة
عموم قوله يعصى ^٢ وفي سبل الله ^٣ وهو من سبله على الله عليه ^٤ لا
على تصدقه ليعي ، لا شئ به ، وعدمه ^٥ من سبله ^٦ وبه من سبله من لركه
كالآخره على لعمري ولا يعصى في عطائه وصف حر ^٧ وهو حسن

وقد نص لأصحابه على به عاري به بعض كفايه على حسب حاله
في دفع به به يشترط به سلاح واحموله به حاج إليها ، وبه من سبله
لرسا ، وتختلف ذلك ، اختلاف حاله في شرف وضعه وبه به دفعه وبه دفعه ،
وبه دفعه حصول التكفيه ، والله ذو فضل على العالمين

(١) المسائل ١ ٦٠

(٢) التوبة ٦٠

(٣) سنن ابن ماجه ١ : ٥٩٠ / ١٨٤١ ، سنن أبي داود ٢ : ١١٩ / ١٦٣٥ ، وفيهما لحمة ،

بدر ثلاثة

(٤) المذكرة ١ ٢٣٦

وإذا عثر لم يرجع منه ، وإن لم يعر سعيد

إذا كان الإمام ماثقودا سقط نصيب جهاد وصرف في المصالح
وقد يمكن وجوب الجهاد مع عدمه ، فيكون النصيب باقي مع وقوع ذلك
تقدير

قوله (إذا عثر لم يرجع منه ، وإن لم يعر سعيد)

ما به لا يرجع منه شيء مع عدمه ، فقد في تذكره أنه موضع وفيه من
العلماء ، لأن المدعى إليه كالأحرار وقد رتب العمل مساحته ، لأن ما
وصل إليه كان بقدر كفايته وإذا فصل منه ما حصل على نفسه فلا يعود منه^(١)

وأما استعداده لمدفع به مع عدمه فهو قضاء ، لأنه إن ملكه صرفه في
بوجه مخصوص وهو ما يؤيد حصوله ، فإن في تذكره وهو اختيار الشيخ
نص ، وقد أوضح في عدمه أنه يرجع من صرفه على غيره^(٢)

قوله (وإذا كان الإمام مقصودا سقط نصيب جهاد وصرف في
المصالح) .

ما على ما حقه من دحل مصالح في سهمه سئل به فقدهم ، وما
عن قبول اختصاصه ، جهاد فسمي مسدده مصنف ، وحظه إن لم يمكن
صرفه فيه ، ولا يجوز صرفه في غيره .

قوله (وقد يمكن وجوب الجهاد مع عدمه ، فيكون النصيب باقي
مع وقوع ذلك التقدير)

إن عثر الجهاد في حال نفسه بدهم مسلمين - وعيد بالله - عدو
يخاف منه على نفسه لاسلامه ، لا بدعوه إلى لاسلامه ، فإن ذلك لا يكون إلا
مع الإمام عليه السلام .

(١) تذكره ١ ٢٣٧

(٢) تذكره ١ ٢٣٧

وكذا يستحق سهم السعد بسهم أخيه، ويقتصر بالركاه على حصة الأصناف

وابن السيل

وهو المصنع به وبه كان عبد في ماله، وكان نصيب

قوله (وكذا يستحق سهم السعد بسهم أخيه، ويقتصر بالركاه على بقية الأصناف).

قد تقدم الكلام في سهم ماله، وإن وضع عدة سلعته، لأحكام لأحكام في بيع مع وجوب جهاد في ماله

وما سهم سعد فيه فله على ما سبقي سلعته، حتى يهد، ومن يجر حرم السعد في ماله، سلعته في ماله مع ذلك حرمه من سهمه^(١) وهو جيد، لأندراجهم في العاملين

قوله (ومن سليل، وهو منقطع به، كان عبد في يده، وكذا الصنف).

حيث لأصحاب في معنى من سليل، فله سهم حقه لله، ومن استقطع سهم في لأصله، وفي حرمه سهم لأصناف، يرد سهم من أصناف حقه، من سليل، وله في ماله سهم حرمه على رأسه، وذلك جمع إلى ما قدمناه^(٢) ونحوه في سليل في ماله، بسببه^(٣) ومن من سليل وما سهم من سليل في ماله، في ماله، يرد سهم ذلك ويسل في أسهمه من كفيهم، يستقر سهمه في حقه، من سهمه، كان قصدهم في سهمهم قضاء فرض أو فسادا منه^(٤) ونحوه حيثما سئل عن سهمه استقطع

١ الدور ٦٥

(٢) المصنف ٣٩

(٣) النهاية ١٨٤، والموطأ ١، ٢٥٢

(٤) نقله عنه في المختلف ١٨٢

به ، و بعد دحوّل اصف فيه لا بدّ از كذب

نماید ، پس چه قدری ، و این سببی مضاف منقعه به من لعل
علامته نظریه و تکرار که در شده و تکرار ، و منی ، و بعد لا یصدق
علیه دلّ حقیقه

و بوده ما ذکره علی من به خود و از به من علی به و علیه سلام
در «وین سبیل» ، و بعد در «نکته» فی لاسه فی صحنه الله تعالی
و نقطه غنیمه و در «نکته» ، و علی (اب) ، و در «نکته» من مال
الصدقات (۱)

و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»
و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»
و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»

و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»
و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»
و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»
و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»

و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»
و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»
و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»
و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»

و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»
و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»
و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»
و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»

نکته سببی ۲۹۵ ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته» ، و در «نکته»

(۲) المنة ۳۹ ، والموسط ۱ ۲۵۲

(۳) حکاه عنه فی المختلف ۱۸۲

ولا بد أن يكون سترهما مباحاً ، فهو كال معصية ثم يعطى ،

عليه مجرد إقامة العذر به مثنى بمسعر ، من حق حوار المدفع إليه في حال الإقامة أيضاً ، وبأن سم يرد إيشاء المسعر ، لأنه يصدق عليه أنه مسافر عرف وول انقضى ستره شرعاً ، بخلاف من يرد إيشاء المسعر من يده فإنه لا يصدق عليه اسم المسافر حقيقة فصلاً عن كونه ابن سبيل .

وبعد في سبيل حاجته في سحره ، فإن كان عيب في يده ، إذا كان يحب يعجز عن تصديقه في سحره وسحره ، ولا يصدق فيه يعجز عن لاسدنه عملاً بمسعره ، وحتى سحره قدس سحره على مصنف في معسر به به به في سبيل مسعر من لاسدنه ولا عن سحره به ، وبقي عنه البعد عملاً بإطلاق النص^(١) ، وكأنه يعيد .

قوله (ولا بد أن يكون سترهما مباحاً ، فهو كال معصية ثم يعطى) .

لا خلاف أن العذر في عدم حوار المدفع من سحره من سحره من السبل إذا كان ستره معصية ، ما في ذلك من الإجماع على لانه معدوم وطاهر من حسد أنه لا يمكن لأحده ، بل لانه من كونه واحداً به^(٢) ومقتضى رواية علي بن محمد عن عتار كونه صاعه ، كتب بحقه أنه الإسناد

وأجاب عنها في المختلف بأن صاعه يصدق على سباح بمعنى ر فاعله معتقد لكونه مباحاً ، مطيع في اعتقاده ويسع لتعلل على وجهه^(٣) وهو ضعيف جداً ، فإن الطاعة مرفقة الأمر وهو لا يتعلق بسباح ، وإنما عقاب لإباحة وأمر خارج عن الفعل .

(١) بمسائل ١ ٦١

(٢) راجع من ٢٣٤

(٣) المختلف : ١٨٢

ويدفع إليه قدر كفايته في سده . ولا فصل منه شيء . عدده . وقبل
لا

القسم الثاني في أوصاف المستحق

المصنف لأول الإيمان . ولا يعطى كفر . ولا معتقد غير الحق .

قوله (ويدفع إليه قدر كفايته في سده . قبل فصل منه شيء .
أعاده ، وقبل : لا) .

كلام في هذه مسألة كم سوي في الرب والعزم . وقبل المصنف في
المعتبر إن وجه استعداده . دفع عليه بقصد الإعادة . اقتصر على قصد
الدافع^(١) . وهو حسن .

قوله (بقسم ثاني ، في وصف المستحقين . يوصف الأول
الإيمان ، فلا يعطى كفر . ولا معتقد غير حق)

المراد بالإيمان هنا معناه خاص وهو الإسلام مع بولاه بالأئمة الاثني عشر
عليهم السلام . وعند هذا يوصف بجمع عليه من أصحاب حكماء في
المتنهي . واستند عليه بأن الإمامة من ركاب دين وصحة وقد علم ثوب من
الذي صلى الله عليه وله صروحه . فاحدها لا يكون مقصد لرسول صلى
الله عليه وله في جميع ما جاء به فكذلك لا يفسد ركاه . وأن ركاه
معونه وإرفاق فلا يعطى غير مؤمن لأنه محاربه برسوله . معونه وإرفاق معونه
فلا يجوز فعليه مع غير مؤمن . ثم بعد هذا لا يحد فوما يؤمن بالله واليوم
الأخر يؤادون من حاد الله ورسوله . وفي بعض بحث

(١) نسخة ٢ : ٥٦٨

(٢) المجادلة ٢٢

(٣) النسيء ٢٢

ومع عدم دخول حذر صرفه في حصة من المستصحب

وقد ذهب غيرهم إلى أن حذر صرفه في حصة من المستصحب
في حذر من زيادة في الصحيح عن غيره من غير أن يكون
ويزيد من زيادة في حذر من غيره من غير أن يكون
موجباً يكون في بعض هذه وهو حذره ودرجته واعتقابه والقدرة ثم
سواء يعرف هذا أم لا، حذر من غيره من غير أن يكون
حجج وأسرار عنه بعد من ذلك في حذر من غيره من غير أن يكون
غير الزكاة فإنه لا بد من غيرها لأنه وضعه في غير موضعها وإنما موضعها
أهل الأمانة

وفي الصحيح عن سعد بن سعد أنه قال: عن أبي عبد الله
عليه السلام أنه قال: كل من فعل عساً وهو في حذر نفسه وصلاًه ثم من الله
عليه وندوه فإنه لا حذر عليه إلا زكاة فإنه بعد ذلك لأنه وضعها في غير
موضعها لأن أهل الأمانة من الصادق حجج وأسرار عنه
فصل

وفي الصحيح عن سعد بن سعد أنه قال: عن أبي عبد الله عليه السلام
قال: من فعل عساً فإنه لا حذر عليه إلا زكاة فإنه بعد ذلك لأنه وضعها في غير
المطهرة (٣)

وحيثما كان من حذر من غيره من غير أن يكون حذر من غيره من غير أن يكون
بغيره غير من حذر

قوله: ومع عدم دخول حذر صرفه في حصة من المستصحب

(١) الجزء ٣، ٢١، نهج ١، ٢٣، عدم زيادة ٣٧٣

١٢٨، أبواب المتحقق للزكاة ب ٣ ح ٢

(٢) نهج ٩، ٢٣، نهج ٦، ١، عدم حذر من غيره ب ٢ ح

(٣) الجزء ٣، ٢٧، نهج ٤، ٢، ١٣٦، حذر ٢٩، نهج ١، ٥٢

أبواب المتحقق للزكاة ب ٥ ح ١

بوصف سمي هذه وقد عرفت كثير وغير حرم
 محله كحرمه . . . ١٢٠ . . . نصه
 المساق . والأول أحوط .

من دونه
 احذر كثيرا فبعد من على صافيه
 لإحلال تركي منه
 بقضاء
 مع بدله فكيف مع فداء
 لمحض
 منقصة بقضيه هذه بقدره
 محل آخر .

قوله (بوصف سمي هذه وقد عرفت كثير وغير
 حرم محله كحرمه
 مساق)

شور
 وعنه
 عنه

(١) الوسائل ١ ٩٠ أبواب مقدمات العبادات ب ٢٩

(٢) الموطأ ١ ٢٤٧ ، والحمل والعقود (الرسائل العشر) ٢٠٦

(٣) الإنصار ٨٢

(٤) الوسيلة (الجوامع لمفاهيم) ٦٨١

(٥) المذهب ١ ١٦٩ ،

(٦) كافي المصالح في التكافي في الفقه ١٧٢

(٧) نقله عنه في المختلف ١٨٢ .

(٨) الصدوق في المصنف ٢٢ ، ١٣ ، وحذره عن علي بن بابويه في المحقق

١٨٢

(٩) المراسم ١٣٣٠

ذلك، وإليه ذهب لمصنف - رحمه الله - وعامة المتأخرين وهو المعتمد

بـ قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾^(١) وهما مسؤولان
للعبد وغيره ، وقوله عليه السلام في عدة أحوار صحيحة : « إن موضعها أهل
الولاية »^(٢) وهو يتناول الجميع .

وصحيحة أحمد بن حنبل في ، قلب لأبي الحسن عليه السلام رجل من
موالئك له قرابة كنهم يقولونك وقد ركاه أخور أن يعطهم جميع ركائه قال
« نعم »^٣ ويرث الاستقصاء في حوز الشؤن مع عدم لاحسن يقيد بعموم

الحج المرتضى - رضي الله عنه - بإجماع مصنفه والاحتياط ، وكل طاهر
من سنة أو غير أن يصيب مع من معونه المستحق^(٤)

والأحوال ، أم عن الإجماع فليس مع تحقق خلاف من قوم بأغلبهم
واحتيل وجود اشتراكهم في حقوق ، وأما الاحتياط فليس مدلل شرعي حتى
ينصبه ، فإلا في الأساس شرعية ، وما يظهر لتخصيصه لأهل من معونه
الفاسق والموجود منه ، بما يدل على مع من معونه الفاسق على نفسه وبحسن مشور
بموحه ، لكن الدفع إليه أعم من ذلك

أما القائمون بعسار بحده ككثير خاصة فربما كان مستندهم في ذلك من
رواه تكلبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن
داود بن صرمي قال سألت عن شارب خمر يعطى من امركاه شيئاً قال

(١) التوبة ٦١

(٢) الوسائل ٦ ١٤٨ أبواب المستحقين للزكاة بـ ٣

(٣) التكملي ٣ ٥٥٢ ٧ ، تهذيب ٤ ٦٤ ١٤٤ ، الاستبصار ٢ ٣٥ ١٠٤ ، نوادر

٦ - ١٦٩ أبواب المستحقين للزكاة بـ ١٥ ح ١ .

(٤) الإلتصار ٨٢

وفي المتن ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام
 قل ، قلت له لي قرأته أنتم على بعضهم وأفضل على بعضهم يأتي ، باب
 تركه أو أعطيتهم من ؟ قال : « متحصرون ها ؟ » قلت نعم قال : « هم
 أفضل من غيرهم أعطيتهم من ، قلت فمن الذي يترمي من ذوي قرنتي حتى
 لا أحسب تركه عليهم ؟ » قال : « أولئك وأنت ، قلت أب وأمي ؟ » قال
 « الوالدان والولد » (١)

وعن زيد شحاذ ، عن أبي عبد الله عليه السلام من في تركه لا يعطى
 من لأخ والأخت والعمة وعمه وأخيه وأخته ولا يعطى الخدة والخدة » (٢)

وسند عبيد في منتهى بضاب من الحديث بحسب شأن الركاة
 والإتيان ، ومع صرف الركاة من من بحسب مقتضى حد الواجب فيكون
 تدفع في الحقيقة عند أبيه كما يرفعه دين نفسه (٣) وهو حسن

ولا يأتي ذلك من روه صحيح ، عن عمر بن محمد بن سعيد بن عيسى
 كتب من أبي الحسن ثبات عليه السلام أن من ترك رجلاً منكم فبحر
 بعضهم من تركه شيء ؟ فكتب : « لا ، ذلك حذر من » (٤) لا بحسب عده ولا
 بالضعف في نسبهم بل هو ، وثابت به حتمل لا يكون لأحد عليه السلام
 علم من حال ثباته غير ممكن من ضعفه على الأولاد صحيح به دفع - كنه
 إليهم لذلك

وأجاب عنه في منتهى بضاب يجوز لا يكون من تركه من تركه من تركه

(١) الكافي ٣ ٥٥١ ، تهذيب ٤ ٥٦ ، الاستبصار ٣ ٣٣ ، مجمع ١١ ، من لا يحضره

٦ ١٦٩ ، نوار المسحوقين تركه من ج ٢ ١٠٠ ، تهذيبه في من ٦٦ ج ٣ ح ٢

(٢) الكافي ٣ ٥٥٢ ، تهذيب ٤ ٦٦ ، الاستبصار ٣ ١٦٦ ، نوار المسحوقين

لتركه من ١٣ ج ٣

(٣) المنتهى ١ ٥٢٣

(٤) التهذيب ٤ ٥٦ ، الاستبصار ٢ ٣٤ ، من لا يحضره ١٦٧ ، نوار

المسحوقين لتركه من ١٤ ج ٣

لأقرب، حتى عليهم سهم واحد يخرج حسب حصصهم للأولاد، وبحسب أن
يكون أراد الزكاة المدونة^(١)

وهل يخرج من وجب عليه على غيره؟ لا يمكن ذلك، بل يجب عليه ما هو عليه
بزكاة من غير محض بالابق مع غيره، فيفق وبذلك؟ الأصح عدم الجواز في
سروجه، لأن نصيبه بحد ذاته، ويخرج في غيره، وهو خبر العلامة في
مبهمي، وهو في الدرر والدرر^(٢)، لعدم جواز من لم يملك قوت نفسه
بوجوبه بغيره على نفسه بغير عرف، وبأنه لا يخرج في صحيح، عن
عبد الرحمن بن حجاج، عن أبي جابر، لأن عليه سلام فإن سألته عن
رجل يكون بوجه ووجهه في جود نفسه بوجه واحد من الزكاة فيوسع به إذا
كان لا يوسع عليه في كل ما جاز به^(٣)، لا بأس^(٤)

ووجه العلامة في ذلك عدم جواز في جميع، لأن كتابه خاصة
ثم ما نصيبهم من حقه بوجهه ونصيب من له على نفسه بغيره^(٥)، وهو
فيس مع الفارق.

وبو مع المفق من لإيق حار التناول في تجميع قولاً واحداً

فروع

الأول يجوز للمالك أن يصرف في غيره الواجب بغيره ما زاد على
لغته الواجب كنفه الزوجه والمملوك، لعدم وجوب ذلك عليه، ونصه
عليه السلام في صحبة عبد الرحمن، وذلك أنهم عنه لا رمون له^(٦)، فإن

(١) المتن ١: ٥٢٣

(٢) المتن ١: ٥٦٩، والدرر ٦٢، ر ٩٦

(٣) بهدب ١: ١٠٨، ٣١، نويس ٦: ١٦٣، بواب صحيح بركاب ١١ ح ١

(٤) التذكرة ١: ٢٣١

(٥) بكافي ٣: ٥٥٢، بهدب ٤: ٥٦، ١٥١، لاصار ٣: ٣٣، ١١، مسائل

٦: ١٦٥ أبواب المستحقين للزكاة ب ١٣ ح ١

ويحور دفعها إلى من عدا هؤلاء من الأنساب ولو قريو ، كالأح والعم

مقتضى تعديل أن المانع بروم الإنفاق وهو مستف ضمن ذكره

الثاني لو كانت الروح مباشرة فهل يحور تدفع إليها مع انقراض أم لا ؟
الأصح عدم الحوار ، لأنها عتبه بأقدرة على الصاعه في كل وقت ، وسفرت
الشهيد في اندروس الحوار تفرغ على القوم يحور أعضاء الماسق وهو
ضعيف وأولى بالمع المعقود عنده ولما تدل يمكن

ثالث يحور للروح دفع ركة إلى روحته مستمع بها ، لمسقوط
الإنفاق ، ولظاهر قوله عليه سلام في صححه عند الرحمن ، وذلك أنهم
عيانه لأرمون له : وربما قيل سامع لإطلاق النص ، وهو ضعيف

الرابع يحور بروحه أن تدفع ركة إلى روحه وإن كان نحو عندها
منه ، للأصل ، وانتهى المانع ، ومثل عن أن نسوة الماع من إعطائه
مطلقاً^(١) وعن أن الحفيد الحوار يكن لا نحو منه عليها ولا على وسده^(٢)
وهما ضعيفان .

لحامس لو كان في عائله من لا يحب الإنفاق عليه حار به يدفع
ركانه إليه إجماعاً مآ ، لأنه داخل في لأصاف المسحقين ولم يرد في معه
نصر ولا إجماع ومع منه بعض لعامة ، لأنه يستمع بدفعه إليه لاستعانة به
عن مؤنه^(٣) وبطلانه ظاهر .

قوله (ويحور دفعها إلى من عدا هؤلاء من الأنساب ولو قريو ،
كالأح والعم) .

هذا قول علمائنا وأكثر العامة . ودر عليه مصفاً إلى العمومات

(١) اندروس ٦٣

(٢) سامع ١٢

(٣) نقله عنه في المحقق ١٨٣

(٤) كان قداده في حمي ٢ ١٢

(٥) حكاة ابن قداده في المعني ٢ ٥١٠

ولو كان من تحت ثقبه عملاً حرماً يأخذ من الركاة ، وكذا
الغاري ، والعارم ، والمكاتب ،

سأسمه من شخص صحيحه أحمد بن حمزة قال ، قلت لأبي الحسن
عليه سلام رحن من مواييت له فربه كنهم يقولون وبه ركاة أيحور أن
يعطيهم جميع زكاته ؟ قال : نعم ^(١)

وموثقه إسحاق بن عمار . عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال ،
قلت له : أي قرية أنزل علي بعضهم وفصل علي بعضهم فأنشئ إن ركاة
أعطتهم منها ؟ قال : مستحب لها ، قلت : نعم قال : هم فصل من
غيرهم ^٢

ومن فصل عنه لا يحور الدفع أي لو ث كالأح أو مع مع قد
نزل ، منه منه علي ، علي لو ث ثقه يحور الدفع بركاة إليه يعود معها
علي الدافع ^(٣) . وهو معلوم البطلان .

قوله (ولو كان من تحت ثقبه عملاً حرماً يأخذ من الركاة ،
وكذا الغاري ، والعارم ، والمكاتب) .

نوجه في ذلك عموم لانه اسم من حمارين ، فإن صاهر الأحبار
سأسمه من دفع أي قربت كون حديق من منهم فخره ، وانما قول ما
أخذه بعض الغاري كالأحرة وجد حار بها الأخذ مع اليسر واليسر ،
وكانت بها أخذ ثداء رقة ، وعمار جوفه دية وهذا لا يحسن علي
السرير جماعه فاشفى حار من الأخذ ، ويؤيده ما رواه الكليني في
صحيحه ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار قال : سألت أبا
سيد الله عليه السلام عن رجل علي أنه دس ولانه مؤنه يعطي منه من الركاة

(١) حافي ٣ ٢ ٧ . تهذيب ١ ٥٤ ١٤٠ . لمصر ٢ ٣٥ ١٠٤ . وسائل

١٦٩ أبواب المستحقين للزكاة ب ١٥ ح ١

(٢) المنقولة في سن ٢٤٦

(٣) كابل قدومه في المصبي ٢ : ٥٩٠

واس السيل ، لكن يأخذ هذا ما رد عن بفقته الأصيلة مما يحتاج إليه في سفره كالحقولة .

الوصف الرابع أن لا يكون هاشمياً ، فلو كان كذلك لم يحل له ركاة غيره ،

يقضي دينه ؟ قال : « نعم » (١) .

وفي الحسن ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال « وير لم يكن أورثه مالا لم يكن أحد أحق بركاته من ذي أمه » (٢)

وفي الصحيح ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي محمد الوائلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال « سأله بعض أصحاب عن رجل اشترى أمه من الركاة ركاه منه قال « اشترى حبر رقة لا بأس بذلك » (٣)

قوله (واس السيل) ، لكن يأخذ هذا ما رد عن بفقته لأصيلة مما يحتاج إليه في سفره كالحقولة) .

سرحه في ذلك معبود مما سبق ، فإن المصعب بالنسبة إلى الفرب نذور البقرة الواحدة خاصة وهي بفقته الحضر دون ما رد عن ذلك

قوله (الوصف الرابع) ، أن لا يكون هاشمياً ، فلو كان كذلك لم يحل له زكاة غيره)

أجمع علماء الإسلام كافة على أن تصدقه بغيره فيه من غير شيء محرمة على الهاشمي حكمة في معنى (١) . « وأيضاً في جوابه من قوله مستقيمة ، فروى الجمهور عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال « تصدقه

(١) الكافي ٣ ٥٥٣ ، وسائل ٦ ٧٢ ، مستحسب بركة ٩ ٢ -

(٢) الكافي ٣ ٥٥٣ ، وسائل ٦ ١٧٢ ، مستحسب بركة ٩ ١٨ -

(٣) الكافي ٣ ٥٥٢ ، وسائل ٦ ١٧٣ ، مستحسب بركة ٩ ٩ -

(٤) المنتهى ١ ٥٢٤

محترمه على بني هاشم « وفاء عليه السلام » « هدد الصدقة أوساح لاس ولا
 محل محمد و بن محمد »^(١)

وروي أيضاً أن الحسن عليه السلام أخذ تمره من عمر صدقة فقصر به
 النبي صلى الله عليه وآله « كج كج يصرحها » وفاء « أم شعرب أ لا
 تأكل الصدقة »^(٢) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه شريح في تصحيحه ، عن عيسى بن
 القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن قامت من بني هاشم أبو
 رسول الله صلى الله عليه وآله فسأله « يسألهم على صدقات موسى
 وفوا » يكتوب له هـ اللهم اني جعله الله عز وجل نفعاً من عباده فحسن
 أولى به . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله « يا بني عبد المطلب «
 الصدقة لا تحل لي ولا لكم ولكي قد وعدت بشيء » ثم قال « لو عبد الله
 عليه السلام « والله نعم وعبد صلى الله عليه وآله « فما فكم يا بني
 عبد المطلب « أحدث بحقه يا حبه تروني مؤثراً عليكم
 عبركم ؟ »^(٣) .

وعلى الحسن ، عن محمد بن مسلم ورأيه ، عن أبي جعفر وأبي
 عبد الله عليهما السلام قالاً : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله « إن
 الصدقة أوساح أبدى لاس وإن الله قد حرم عني ومن غيرها ما قد
 حرمه ، وإن الصدقة لا تحل لبي عبد المطلب . ثم قال « والله لو قدمت
 على باب الجنة ثم أحدث بحقه لقد علمت شي لا يؤثر عليكم ، قد صرنا
 لأفكم ما رضي الله ورسوله لكم » قد روي^(٤)

(١) صحيح مسلم ٢ : ٧٥٣ / ١٦٧ ، ١٦٨ بقاوت مير

(٢) مسند أحمد ٢ : ٢١٩ ، من له مير ١ : ٣٩٧ ، صحيح مسلم ٢ : ٧٥١ ، ٦

(٣) التهذيب ٤ : ٥٨ ، مسائل ٦ : ٨٥ ، مسحوق للركاة ٢٩ ج

(٤) الكافي ٤ : ٥٨ ، تهذيب ٤ : ٥١ ، ١٥٥ ، الاستبصار ٢ : ٣٥ ، ١٠٦ ، الوسائل

٦ : ١٨٦ أبواب مسحوق للركاة ٢٩ ج ٢

وتحلّ له زكاة مثله في النسب .

وفي صحيح ، عن ابن عباس ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« لا تحل الصدقة لولد لعاس ولا سutherland من بني هاشم »^(١)

لا يفسر في روى الشيخ ، عن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أعطوا من الزكاة بني هاشم من ردهم عليهم ، وإنما يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وعلى الإمام الذي يكون بعده وعلى الأئمة عليهم السلام »^(٢) .

لأن حبس عنه بالطبع في السب . فإن في صريفة علي بن الحسن وهو لطفي ، وهو حديثه ضعفه الشيخ في كتاب الرجال^(٣)

وأحب منه في تهذيب بحمل على حد الضرورة فإن يكون وجه اختصاص الأئمة عليهم السلام منهم بذكر في الخبر أن الأئمة عليهم السلام لا يضطرون إلى أكل الزكوات وانتزاعها ، وغيرهم من بني عبد المطلب قد يضطرون إلى ذلك^(٤) .

قوله (وتحلّ له زكاة مثله في النسب)

لمرد بالمثل هـ مطلق الهاشمي وإن سمع بعائنه في الأب لحاص ، وهذا الحكم أعني حوزة قول الهاشمي زكاة مثله مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً ، وعرفه في المهدي إلى علمك مؤدبا بدعوى الإجماع عليه^(٥) .
ويذكر عنه مصاف إلى العمومات وعدم صراحه الآخر المذعة في قول

(١) التهذيب ٤ : ٥٩ ، ١٥٨ لا يصب ٢ : ٣٥ ، ١٠٩ ، الوسائل ٦ : ١٨٦ أبواب

الحسين لذكاء ب ٢٩ ح ٣

(٢) التهذيب ٤ : ٦٠ ، ١٦٦ ، لا يصب ٢ : ٣٦ ، ١١٠ ، الوسائل ٦ : ١٨٦ أبواب

المتحقق للزكاة ب ٢٩ ح ٥

(٣) الفهرست ٣٢٧/٧٩

(٤) التهذيب ٤ : ٦٠

(٥) المهدي ١ : ٢٢٤

صدقات بعضهم على بعض روايات كثيرة منها ما رواه الشيخ في الموثق .
عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت له صدقات بني هاشم
بعضهم على بعض تحل لهم ؟ قال : نعم . (١)

وعن أبي أسامة ريد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله
عن الصدقة التي حرمت عليهم فقال : هي الزكاة المحروضة وهم يحرم عليها
صدقة بعضنا على بعض (٢) .

وعن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن الصدقة التي حرمت على بني هاشم ما هي ؟ فقال : هي الزكاة .
قلت فتحل صدقة بعضهم على بعض ؟ قال : نعم ، (٣)

وعن حماد بن ذريح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله هل
تحل لبني هاشم الصدقة ؟ قال : لا قلت لموئدهم ؟ قال : تحل
لموئدهم ولا تحل لهم ، لا صدقات بعضهم على بعض (٤)

وما رواه عبد الله بن جعفر الحميري في كتابه قرب الإسناد ، عن
أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال
وسأله عن الصدقة تحل لبني هاشم ؟ فقال : لا ولكن صدقات بعضهم على
بعض تحل لهم (٥) .

(١) التهذيب ٤ : ٦٤٤ ، الوسائل ٦ : ١٩٠ أبواب المسحوقين بذكره ب ٣٢ ح ٦

(٢) التهذيب ٤ : ٩١٧ ، الاستبصار ٢ : ٣٠٨ ، الوسائل ٦ : ١٩٠ أبواب المسحوقين

بذكره ب ٣٢ ح ٤

(٣) التهذيب ٤ : ٥٨١ ، الامتصار ٢ : ٣٥٧ / ١٠٧ ، الوسائل ٦ : ١٩٠ أبواب

المسحوقين بذكره ب ٣٢ ح ٥ .

(٤) التهذيب ٤ : ٦٠١ ، الاستبصار ٢ : ٣٧١ ، الوسائل ٦ : ٩٢ أبواب

المسحوقين بذكره ب ٣٤ ح ٤

(٥) قرب الإسناد ١٦٣ ، الوسائل ٦ : ١٩٠ أبواب المسحوقين بذكره ب ٣٢ ح ٨

ولو لم يمكن الهشمي من كفائه من الخمس حر أو بأحد من الزكاة ولو
من غير هشمي ، وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة

وبحسبه يروى ما يورده حديث مستقصه جدا ولا يعارض لهذا فيه من
العمل بها .

قوله (وإن لم يمكن الهشمي من كفائه من الخمس حر به أو
بأحد بركة ولو من غير هشمي ، وقيل لا يتجاوز قدر ضروره)

أن حور تساو لركاء الهشمي من قصور خمس عن ثلثهم فصار
في انتهى ، عليه فتوى علماء جمع ، وممنه فيه ما روى الشيخ
في موقوف ، عن زراره ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لو كان
أحد من خارج هشمي ولا مضي عن صدقه ، لله جعل لهم في كسبه ما
كان فيه سمهم ، ثم قال : لو كان لا يجد شيئاً حبسه لصدقه ،
واصدقه لا يحل لأحد منهم ، إلا أن لا يجد شيئاً ويكون فيس محل له
الميتة (١) .

واختلف الأصحاب في قدر ما أحود فضل لا يتجاوز قدر
ضروره (٢) وهو واضح ، رآه زراره متقدمه ، ولأن المقتضى يمنع
قائم ولا دليل على ما حرمه من قدر ضروره من نص وإجماع فوجب
تحريمه وقدر ضروره بنوت يومه ، ومقتضى رواية زراره غير
ما دون ذلك .

١ انتهى ٢٦٦

(٢) المهدي ٤ ٥٩ ١٩ لا يصدق ٢ ٣٦ ١١١ ، ح ٦ ١٩١

مستحق بركة ٣٣ ح

(٣) قال به العلامة في المهدي ١ ٥٢٦ . واليوردي في التتبع الرائع ١ ٢٢٥

(٤) حكاة في الممالك ١ ٦١

والدين يحرم عليهم الصدقة الواحدة من ولده هاشم على الأظهر

وعن سماع بن الحسن جاشعي دار سنن ر عبد الله عليه السلام
عن الصدقة التي حرمت على بني هاشم ما هي ؟ فقال « هي بركة »

وعن زيد لشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام دار سنن ر
الصدقة التي حرمت عليهم ما هي ؟ فقال « أركاء المستوصية »^١

ويستفاد من هذه الروايات عدم تحريم ما عدا أركاء من الصدقة
المندوبة^٢ والمستوصى بها والكفارة ، وهو كحديث

قوله (ودين يحرم عليهم الصدقة الواحدة من ولده هاشم حصه
على الأظهر) .

خالف في ذلك المنشد - رحمه الله - في أمثال العزلة فذهب إلى
تحريم الزكاة على سائر المطبقات وهو عمّ عند المنصب^٣ ، وخاره من
تحديد أصناف^٤ ، ولا يصح ما احتاره المصنف رحمه الله

لنا لأصل ، وقوله يعني ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾^٥
خرج من ذلك أبو هاشم بالإجماع ، وأحار المستقبضه فيمن استفي مدرجاً
في العموم .

ويشهد به بضاق قول أبي بصير رضي الله عنه وأله « إن الصدقة لأحب

(١) الكافي ٤ : ٥٩ ، ٥٠ ، تهذيب ٤ : ٥٩ ، ١٥٦ ، الاستبصار ٢ : ٣ ، ٦ ، وسائل
٦ : ١٩٠ أبواب المستحقين للزكاة ب ٣٢ ج ٥

(٢) التهذيب ٤ : ٥٩ ، ١٦٧ ، الاستبصار ٢ : ٣٥ ، ١٠٨ ، وسائل ٦ : ٩٠ ، ب
المستحقين للزكاة ب ٣٢ ج ٥

(٣) في ٥ م : المندوبة

(٤) نقله عنه في المعبر ٢ : ٥٨٥ ، والمختلف : ١٨٣

(٥) حكاة عنه في جند ١٨٣

(٦) النوبة ٦٠

وهم الآن أولاد أبي طالب ، والعاس ، والحارث ، وأبي بهب

لي ولا لكم في عبد المطلب ،^(١) وقول الصادق عليه السلام : « لا تحل الصدقة لأولاد عيس ولا لنظرئهم من بني هاشم »^(٢) ومرد ذلك كنه مشرف لمسرة وتعظيم سي سي صلى الله عليه وآله فهو شاركهم في سخط في ذلك لذكرو في معرض استعصية

احتج بمحمد - رحمه الله - بما رواه زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « لو كان لعس ما حجاج هاشمي ولا مضبي إلى صدقه ، إن الله جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعتهم »^(٣) .

وأحاب عنه في المعسر بأنه حبر واحد يادر فلا يحسن به عموم ، فزان^(٤) وهو جند ، مع أنه مروي في التهذيب بطريق فيه عيب من الحسن بن فضال ، ولا يعول على ما يورد به

قوله (وهم الآن أولاد أبي طالب ، والعاس ، والحارث ، وأبي بهب)

أحرر بقوله الآن ، عن أبي النبي صلى الله عليه وآله وله فيهم كانوا أكثر من ذلك ثم انقرضوا .

وذكر جماعة من أهل السب أن عبد المطلب ولد له عشرة ذكور وست بنات ، أسماء بذكر عبد الله وهو سي سي صلى الله عليه وآله ، والزيير ، وأبو طالب واسمه عبد مناف ، والعاس ، ويطرم ، وحمرة ، وصرار ، وأبو

(١) الكافي ٤ : ٥٨ ، تهذيب ٤ : ٨ ، ١٥٤ ، مستدر ١٨٥ أبواب المستحقين للزكاة ب ٢٩ ح ١

(٢) تهذيب ٤ : ٥٩ ، ٥٨ ، لا تصح ٣ : ٣٥ ، ١٠٩ ، مسائل ٦ : ١٨٦ أبواب المستحقين للزكاة ب ٢٩ ح ٣

(٣) التهذيب ٤ : ٥٩ ، ١٥٩ ، الاستبصار ٢ : ٣٠ ، ١١١ ، الوسائل ٦ : ١٩ أبواب المستحقين للزكاة ب ٣٣ ح ١

(٤) معجم ٢ : ٥٨

القسم الثالث في المتولي للإخراج

وهم ثلاثة المالك ، والإمام ، ولعمد وللمالك أن يتولى
تفريق ما وجب عليه بنفسه ، ويمن يوكله .

لهب واسمه عبد العري ، والحرث ، والعبدي واسمه جحل بنح نجيم قس
الحاء وسكون الحاء ، وجحل ليعسوب اعظم ، واسماء اساب عانكه ،
وأمية ، والنساء ، ونزة ، وصفيه ، وزوي ، وهؤلاء الذكور وإناث لأقهار
شتى فلم يعقب هاشم إلا من عند مصطب ، ومن بعد مصطب من
أولاده المذكور إلا من حمسه وهم عبد الله و بنو عاتب والعباس والحرث وأبو
لهب^١

قوله (قسم ثالث ، في متولي لإخراج ، وهم ثلاثة
الملك والإمام ولعمد ، وللمالك - يتولى تفريق ما وجب عليه بنفسه
ويمن يوكله) .

كان لأولي جعلهم ربعة الملك ووكيله والإمام ونايه ، لا خلاف
بين علماء الإسلام^(٢) في قول هذا نعم لسنة ، للأخبار بكثيره الدالة عليه
كصحيحه ، رارة قال : مات ابن عبد الله عنه السلام عن رجل بعث إليه أح
ركانه ليقتلهم فصعدت دار ، ليس على الرسول ولا على المؤمنين صواب^(٣)
لحدث

ورواة صالح بن رزق قال : دفع إليّ شهاب بن عبد ربه درهم من
الركه قسمها فأبته يوماً فأبني هل قسمها ؟ فقيل لا ، فسمعني كلام
فيه بعض لعنطه ، فطرح ما كان بي معي من دراهمه وقسم معصا فصار

(١) كابن إدريس في السير ١٠٧

(٢) في ٥٥٦ بين العلماء

(٣) الكافي ٣ ٥٥٣ ، تهذيب ٤ ٤٨ ٢٦ ، وسائل ٦ ١٩٨ موت بعضه

مركه ب ٣٩ ج ٢

ولو طلبها الإمام وجب صرفها إليه ولو فرقها المالك والحر
 هذه ، قيل لا يحري وقيل يحري وإن أشه ، والأول أشه وولي
 ينظر كمالك في ولاية الإخراج

ووجوب الأحد ستلزم وجوب الدفع^(١) وهو ضعيف جداً ، فإن المساج
 وجوب يحمل البدء لا وجوب الدفع مع الطلب ولأصح ذلك على
 سبيل الاستصحاب ، لاستصحابه لزوم وجوب حواري مالك ذلك نفسه
 ووكيله^(٢)

قوله (ولو طلبها الإمام وجب صرفها إليه ، ولو فرقها المالك
 والحر هذه قيل لا يحري ، وقيل يحري وإن أشه ، والأول أشه)

لا ريب في وجوب صرفها إلى الإمام عليه السلام مع الطلب ، لوجوب
 طاعته وتحريم مخالفته ولو دفعها المالك ، في مسحقين والحر هذه قال
 الشيخ لا يحريه^(٣) ، لأنها عمدة به يؤيد بها على وجه المطبوع شرعاً فلا
 يحرج المكلف بها عن العهد ، ولأن الأمر بالشئ يقتضي انهي عن صده
 الخاص ، والهي في العادة معصية

وقيل يحري ، وإحارته في تذكرة ، لأنه دفع المال إلى مسحقه
 فخرج عن العهد كالدين إذا دفعه في مسحقه^(٤) والمساء محل تردد إلا
 أن الأمر فيها حين اختصاص بحكم نصب الإمام عليه السلام ، ومع ظهوره
 عن الله فرجه تصح لأحكام كتابه إن شاء الله

قوله (وولي النص كمالك في ولاية الإخراج)

(١) المحقق ١٨٧

(٢) وسائل ٦ - ١٩٥ أبواب أصحاب الزكاة ٣٦ وص ٢٩٦ أبواب بصدقه ٢٦

(٣) المسوط ١ - ٢٤٤

(٤) الذكرة ١ - ٢٤٦

« يجب على الإمام أن ينصب عاملاً لقص الصدقات » ويجب
« يجب أن عند نصبه » ثم قال « إن أخرجه من قوله ، ولو
كلف به ولا يمينا .

فيه تفرقة بينه وبينه ، وتدفع إلى الإمام وسعيه ، ويعسر عدله
لوكيل مطلقاً .

قوله (ويجب على الإمام أن ينصب عاملاً لقص الصدقات)

هذا حكمه ذكره شيخ في المسود ، وخرج عنه أن النبي صلى الله
عليه وآله كان يعينه في كل عام ، ومداينه وحقه ، وقده في الصبى بما
د عرف ، وعب على صه ، صدقه لا يجمع ، لا يعمل^٢ وهو حسن ،
لكن لا يحتج به ، فإن هذه المسألة لا تليق أصولاً ، لأن الإمام
عليه السلام أعلم بما يجب علياً وعليه .

قوله (ويجب دفعه إليه عند المصانة)

لا ريب في ذلك ، لأن العمل نائب عن الإمام عنه سلام ومرة مسند
إلى أمره فتكون محافضة في محفظة محافضة له

قوله : (ولو قال المالك أخرجت ، قبل قوله ، ولا يكلف بينة
ولا يمينا)

هذا على حديث قول أمير المؤمنين صلوات الله عليه لعنده^١ قل لهم
« عباد الله ، ربي ، بكم وربي لله لا أحد منكم حق لله في حقكم فهل لله في
مواكم حق فيكون ربي وبه^٢ قول قال قال لا فلا تراجعه ، وإن أعم
لك نعم فانطلق معه » (٣) .

١ المسود ١ ٢٤٤

(٢) المتبى ١ ١٥٠

(٣) كتابي ٣ ٣٦ . نهدي ٤ ٩٦ ٢٧٤ ، مع سلافة (صحي الصانع) =

ولا يحور لساعي تصريحها إلا بآذن الإمام ، وإذا أذن له حار أن
 يأخذ نصيبه ثم يفرق الباقي
 وإذا لم يكن للإمام موقوف دُفعت إلى نفسه المأمون من
 الإمامية ، فإنه يصير بموقعها

قوله (ولا يحور لساعي تصريحها إلا بآذن الإمام)

وذلك لأن العمل به ولاية ووكالة فتصريحها عن موضع الإذن من
 الموكّل ، وبإذن له المالك في تصريحها ولم يوجب حملها إلى الإمام
 عليه السلام ابتداءً حار به ذلك مع حملها لعدم ، لأن طلب لساعي قائم
 مقام طلب الإمام عليه السلام .

قوله (وإذا أذن له حار أن يأخذ نصيبه ثم يفرق الباقي)

أي وإذا أذن الإمام لساعي في التصريح حار له أن يأخذ نصيبه لأنه أحد
 المستحقين ثم يفرق الباقي على أربابه .

ثم إن كانت الإذن مطلقة نصّرف كيف شاء بما يحصل به سرعة ، وإن
 كانت مقيدة لم يحرّ تعدي ، ولو عيّن مالك وعيّن له الإمام وحلف المحل
 أو التقييد منع تعيين الإمام خاصة لأنه أولى من أمثاله ، وبما أضيق الإمام
 وعيّن المالك ثم بعد حوار التعدي عن تعيينه سرور ولايته يدفع إلى
 لساعي

قوله (وإذا لم يكن للإمام موقوداً دُفعت إلى نفسه المأمون من
 الإمامية ، فإنه أبصر بمواقعها) .

المراد بنفسه حيث يطلق في أبواب الفقه الحام مع لشرائط غنوى ،
 وللمأمون من لا يوصل إلى أحد المحقوق مع عدائه عنها يحصل شرعيه .

ولأفضل قسمها على الأصناف ، وخصص جماعة من كل صنف ، ولو صرفها في صنف واحد حار ، ولو حصص بها ولو شخصاً واحداً من بعض الأصناف حار أيضاً .

ذكره المتأخرون^١ ، ولا بأس به ، لأن في غير المأمور بهذا معنى نقص في نفعه ويحفظاً عما فيه من مخرج به وفي الدفع إليه صرفاً للمستحقين ونقصاً للحكمة التي لأجلها شرعت الزكاة .

وذهب محمد^٢ - رحمه الله - إلى إصلاح^٣ إلى وجوب حملها إلى الفقيه ابتداءً ، وقد تقدم الكلام في ذلك

قوله (ولأفضل قسمها في الأصناف وخصص جماعة من كل صنف ، ولو صرفها في صنف واحد حار ، ولو حصص بها ولو شخصاً واحداً من بعض الأصناف جاز أيضاً) .

أم حوار يخصص بعض الأصناف بجميع الشركاء بل حوار دفعها إلى شخص واحد من بعض الأصناف وبكثرت فساد في التذكرة إنه مذهب عثماناً أجمع وهو قول أكثر جمهور العلماء^٤ وبدل عنه لأخبار مستتبضة كحسبه عند تكريم بن عتبة لهاشمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقسم صدقه من الوادي في أهل الوادي وصدقه أهل الحضر لأهل الحضر ، ولا يقسمها بينهم بأسوة ، وإنما يقسمها بينهم على قدر ما يحصله منهم وما يترقى وقال : ليس في ذلك شيء مؤقت »^٥

١) منهم شهيد سني في كتاب ١ ، ٦ ، ولا ينبغي في مجمع بقائه ٤ ، ٢١٦

(٣٠٢) راجع ص ٢٥٩

(٤) التذكرة ١ ، ٢٤٤

() بكافي ٣ ، ٥٥٤ ، ٨ ، عبيد ٢ ، ١٦ ، ٤٨ ، مهذب ٤ ، ١٣ ، ٢٩٢ ، انوار ٦

١٨٣ أبواب المستحقين للزكاة ب ٢٨ ح ١

وصحيفة أحمد بن حمزة قال ، قلت لأبي الحسن عليه السلام رجل
من موثق له قرنه كنههم يقول بك وبه ركعة يحور أن يعصيه جميع ركعته ؟
قال : « نعم » (١) .

وحسن زرارة قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل وحث عليه
بركاة ومات أبوه وعينه دين ، يؤذي ركعته في دين أبيه ؟ قلت عليه السلام بعد
كلام طويل : « وإن لم يكن ورثه الأب فلا بد أن يكون أحد أحق بركعته من دين
أبيه فإذا آذاه في دين أبيه عنى هذه بعد أحزاب عنه » (٢) .

وصحيفة عمرو بن أبي نصر (٣) ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال
هأنذا عن رجل يجمع عبده من الركعة لخمسة وأسمائه ، يشري بها
سبعة يعتمدها ؟ فقال : « إذن نطلبه قد أحرق حرقهم » ثم مكث مبيت ثم قال
« إلا أن يكون عند مسلم في ضروره بشره ويعتقه » (٤) .

وصحيفة علي بن يقطين أنه قال لأبي الحسن عليه السلام يكون
عندي رجل من الركعة فأحج به موالي وفارس ؟ قال : « نعم لا بأس » (٥) .

وقد عصف نعمه تحب قسمة كل صف منها على الأصناف الستة
الموجودين على السواء ، ويجعل لكل صف ثلاثة أسهم فصاعد ، ويوزع بوحده
إلا واحداً من ذلك صرف حصه نصف ربه ، لأنه تعالى جعل الركعة بهم بلام

(١) الكافي ٣ : ٥٥٢ ، التهذيب ٤ : ١٤٤ ، الاستبصار ٣ : ٣٠٤ ، بوسان

٦ : ١٦٩ أبواب المستحقين للركعة ج ١٥ ح ١ .

(٢) الكافي ٣ : ٥٥٣ ، الاستبصار ٦ : ١٦٢ ، بوسان ٦ : ٢٠٢ ، بوسان

(٣) كذا ، في المصدر : عمرو ، عن أبي بصير

(٤) الكافي ٣ : ٥٥٧ ، التهذيب ٤ : ١٠٠ ، الاستبصار ٦ : ٢٠٢ ، بوسان

بركعة ج ٢٣ ح ١

(٥) الفقيه ٢ : ١٩ ، ٦١ ، بوسان ٦ : ٢٠١ ، بوسان ٦ : ٢٠١ ، بوسان

لمنث وعطف بعضهم على بعض بواو شريك. وذلك يوجب الاشتراك في الحكم^(١).

وأجاب عنه بأنه تعالى جعل حصة صدقات هؤلاء الثمانية، فلا يلزم أن يكون كل جزء من أجزائها كصدقة ردة مثلاً مؤزعا على كل واحد منهم

وأجاب عنه في معسر من اللائ في لانه الشريعة للاحتصاص لا يملك كما يقول باب التدارك فلا ينضي وجوب بسط ولا تسوية في العطاء^(٢).

وأجاب عنه في المسهي^(٣) بقص أن التماس من لايه بيان لمصرف، أي الأصناف التي تصرف الزكاة إليهم لا إلى غيرهم كما أن عنه بتحقيق دينهم، وقوله تعالى فيهم من يلزمك في لصدقاب في لاله

ويشكل باب مسوق لايه بيان لمصرف لا يفي وجوب بسط لو كان اللائ وواو سرست - من عنه ، وكف كس فيد حكم لا إشكال فيه لأنه موصوع نص ووافق .

وم لا لأفضل فسمها على الأصناف وعطاء جماعة من كل صف فلما فيه من مسوق سبع وعموم عائد، ولأنه أقرب إلى امتثال طهر الآية شريفة وسرر عليه في تذكره والمسهي ما فيه من التحصين من خلاف وحصول لإجزاء بقية ' وكأنه رد بدست خلاف ما فيه ، لأن صرح قبل ذلك بجماع علمائنا على عدم وجوب البسط .

ويستحب تحصين أهل فضل بزيادة نصب ، لما روه الشيخ ، عن

(١) كآب مقدمه في المعني ٢ - ٥٢٨

(٢) المعتبر ٢ - ٥٨٨ .

(٣) مسهي ١ - ٥٢٨

(٤) النوبة . ٥٨

(٥) التذكرة ١ - ٢٤٤ ، والمتهى ١ : ٥٢٨

ولا يجوز أن يعد بها أي غير الموحود ، ولا أي غير أهل البلد مع وجود المستحق في البلد ،

عند الله بن عجلان السكوبي ق ، قلت لأبي جعفر عليه السلام إني ربما فعلت الشيء بين أصحابي أصبهم به فكيف أعطيهم ؟ فقال : أعطهم على الهجرة في الدين والعق و العقل (١)

وسعى تفصيل الذي لا يسأل على أي يسأل ، لحرمته في أكثر الأوقات وكانت حاحه من عائذ ، وما روه شيخ في صحيح ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ق : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الزكاة ، يفصل بعض من يعطى من لا يسأل على غيره ؟ ق : نعم يفصل أي لا يسأل على الذي يسأل (٢) .

ويسمى صرف صدقة لمواشي أي بمحمدين ومن لا عده له بالزكاة ، وصرف صدقة غيرهم إلى الفقراء بمذيعين (٣) معتدين بزمان ، لم يروه شيخ ، عن عبد الله بن سنان ق : قال أبو عبد الله عليه السلام : إن صدقة تحف و عطف تدفع إلى محمدين من المسلمين ، فأب صدقة الذهب وانقصة وما كسل ما تقسم وما أخرجته الأرض للفقراء بمذيعين ، فقال ابن سنان ، قلت فكيف صار هذا هكذا ؟ فقال : لا بل هؤلاء يتحملون بسحبون من الناس ، فيدفع إليهم يحمل الأمر على الناس ، وكل صدقة (٤)

قوله (ولا يجوز أن يعد بها أي غير الموحودين ، ولا أي غير أهل البلد مع وجود المستحق في البلد)

المراد بالمعدون بها إلى غير الموحودين تأخير الإخراج مع تمكن منه ومسحيء انكلاء فيه ، ولا معدون بها إلى غير أهل البلد بقية من بلد حال إلى

(١) التهذيب ٤ - ١٠١ / ٢٨٥ ، الوسائل ٦ : ١٨١ أبواب المسحوقين للزكاة - ٢٥ - ج ٢

(٢) التهذيب ٤ - ١٠١ / ٢٨٤ ، الوسائل ٦ : ١٨١ أبواب المسحوقين للزكاة - ٢٥ - ج ١

(٣) غير مدفوع أي مُلقَّب بالفقراء ، والدفعاء التراب - الصحاح ٣ - ١٢٠٨

(٤) التهذيب ٤ - ١١ - ٢٨٦ ، الوسائل ٦ : ١٨٢ أبواب مسحوقين للزكاة - ٢٦ - ج ١

مؤذي صمان ، قلت : فإنه لم يجد بها أهلاً فسدت وتعيرت أبصارها ؟
 قل : لا ولكن إن عرف أن بها أهلاً فعصت أو قدت فهو لها صمان حتى
 آخرها ^(١) .

وحسبه محمد بن مسلم قل : سألت أبا عبد الله عليه السلام رجل بعث
 زكاة ماله فتلقه فصاعب هل عليه صمانا حتى تقسم ؟ فقال : « إذا وجد بها
 موضع فم يدفعها فهو بها صمان حتى يدفعها ، وإن لم يجد بها من يدفعها
 فإنه بعث بها إلى أهلها فليس عليه صمان لأنها حرجت من يده ، وكذلك
 أبو صفى الذي يوصي به يكون صمانا لما دفع إليه إذا وجد ربه الذي أمر بدفعه
 إليه فإن لم يجد فليس عليه ضمان .

وكذلك من وحه إليه كره مال فيصرفه ويوجد بها موضعاً فلم يفعل ثم
 هلك كان صماناً ^(٢) .

الثاني : لو قلنا بحرمه قبل فسخه حرمة د وصيب إلى فقراء عند
 عودنا أجمع بصدق لا مثار وقد بعض العامة لا بحرية ، لأنه دفعها إلى
 غير من أمر بالدفع ، به فاسد ما لو دفعها إلى غير الأصناف ^(٣) وهو معلوم
 الطلال .

الثالث : قال في المنهي : إذا قلنا بحوار نقل كس مكروهها ولا يبي
 صرفها إلى فقراء بلدها دعواً للخلاف ^(٤) .

الرابع : قال في المنهي أيضاً : إذا شقها اقتصر على أقرب الأماكن

(١) الكافي ٣ ٥٦٣ ، ع ٤ ، ع ٤٩ ، ع ٢٦ ، ع ٢٨٨ ، أبواب تصحيح
 بركة ٣٩ ج ٢

(٢) الكافي ٣ ٥٥٣ ، ع ١ ، ع ٢ ، ع ٤٠ ، ع ٤٧ ، ع ١٢٠ ، الوسائل ٦
 ١٩٨ أبواب تصحيح بركة ٣٩ ج ٢

(٣) كس قدومه في معنى ٢ ٥٢٣ ، وفيه بركة في حديثه ، وفيه كس قدومه
 ج ٢

(٤) المنهي ٥٢٩

ولا أن يؤخر دفعها مع التمكن ، فإن فعل شيئاً من ذلك أثم وضمن

وكذا كل من كان في يده ما لغيره وصلة فاستع ، أو وصى به
شيء فمما يصرفه فيه ، أو دفع به ما يوصله إلى غيره

التي يوجد المستحق فيها سحب عذب ، ووجوب عند القائلين بحريم
النقل^(١)

قوله (ولا أن يؤخر دفعها مع التمكن ، فإن فعل شيئاً من ذلك
أثم وضمن) .

أما الصمد متأخر مع وجود المستحق مع التمكن وبدونه فلا خلاف فيه
وقد تقدم من لأحد ما يدب عنه ، وإنما لا يجوز تأخير الدفع مع التمكن
فهو أحد الأقوال في المسألة ، والأصح حوز تأخير شهر وشهرين خصوصاً
للسبط وطلب الأفضل كما سيأتي فحتمه

قوله (وكذا كل من في يده ما لغيره فطالبه فامنع)

لا ريب في ضمان ذلك لنحو العدول

قوله (أو وصى به شيء فمما يصرفه فيه ، أو دفع إليه ما
يوصله إلى غيره) .

مد علي ذلك قوله عليه السلام في حصة محمد بن مسلمة بمنقده
« وكذلك الوصي »^{١٢} حج ، وعن ذلك هو الوجه في ذكر هذه المسألة في هد
سبب ويروى للوصي أو يدفع على حوار الترحي أو دست بقرتين عنه
نعت القورية قطعاً

(١) المتفق ١ ٥٢٩

٢ في ص ٢٦٩

وإن لم يجد المسحق حار نقلها إلى بلد حر ، ولا ضمان عليه مع التلف ، إلا أن يكون هناك تفريط .

ولو كان ماله في غير بلده ولا فصل صرفها إلى بلد حر ، ولو دفع العوض في بلده حار .

قوله (ولو لم يجد المسحق حار نقلها إلى بلد حر ، ولا ضمان عليه مع تلف إلا أن يكون هناك تفريط)

لا ريب في حور الحار إذ عدم المستحق في بلده ، بل يظهر وجوبه لوقف الدفع لو حار عليه ، وما يقضى الضمان قدر عليه لأصل ، وبإباحة الفعل ، وحسن رراة ومحمد بن مسلم المتقدم ، وأما ضمان مع التفريط فمعلوم من قواعد الأصول ، وإن العلامة في بعضها به لا خلاف في ذلك كذا .

قوله (ولو كان ماله في غير بلده ولا فصل صرفها في بلد المال ، ولو دفع العوض في بلده جاز) .

أما أصحاب صرف زكاة في بلد حر فهو مذهب العلماء كافة ، ومحمد بن من طريق الأصحاب ما رواه عبد الكريم بن عتبة بن هاشمي في الحسن ، عن أبي عبد الله عنه أسلمه في ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله به يشبه صدقة من البردي في هذا البردي وصدقة هذا المحصر في أهل المحصر (٣) .

وأما حور دفع العوض في بلده بغيره فلا خلاف فيه بين لأصحاب أيضاً لوصول الحق إلى مستحقه ، وبغيره بالعوض مثل الواجب في الضمان ، ويمكن أن يرد به لأعم من مثل أو غيره .

(١) في ص ٢٦٨ . ٢٦٩

(٢) انتهى ١ ٢٢٩

(٣) تقدم في ص ٢٦٣

ولو نقل الواجب إلى بلد صحر

وفي ركة الفطره لأفضل - يؤدي في بلده وإن كان صحره في

قوله (ولو نقل الواجب إلى بلد صحر)

المراد أنه لا فرق في برون المصالح بالمثل بين أن يكون إلى بلد المالك أو غيره ، لعموم الأدلة بدائه على ذلك ولا يحق أن يصل الواجب إنما يتحقق مع عمله بالبلد، ولا كان المصالح مشترك بين المالك وبركه وإن صحتها مع التلف .

وذكر الشارح - قدس سره - أن المذهب مع عدم العزل يكون من مال المالك ، لعدم تعيينه^(١) ، وهو غير واضح .

ثم إن مما حوّل العزل مع وجود المسحق كما هو ظاهر المعسر^(٢) وصريح النكرة والدروس^(٣) فأحكم وأصح ، وإن قد إن العزل إنما يصح مع عدم المسحق أمكن تحقق المصالح بالمثل بتقدير وجود المسحق بعد العزل .

ومن هنا يعلم أن ما ذكره الشارح من أن الحكم بالمصالح وعدمه لا يحق على بقول بعدم صحة العزل مع وجود المسحق ، حتى أنه احتمال كون المراد بواجب في قول المصنف ولو نقل الواجب ، مماثلة في انفرد والوصف ، وكون المراد بمصاحبه دهانه من ماله وبغض الحن في ماله أو دهنه^(٤) ، غير جيد .

قوله (وفي ركة الفطرة الأفضل أن يؤدي في بلده وإن كان له

(١) المالك ١ : ٦٢ .

(٢) معر ٢ : ٥٣ .

(٣) نكرة ١ : ٢٣٨ ، والدروس ٦٥ .

(٤) المالك ١ : ٦٢ .

غيره ، لأنها تحب في الصدقة ولو عيّن ركّته لمطوّرة من مال عائث عنه ضمن بثمة عن ذلك سند مع وجود مسحق فيه

القسم الرابع (في اللواحق ، وفيه مسائل) الأولى إذا فرض

مال في غيره ، لأنها تحب في دمه)

المراد بسنده السند الذي هو فيها سواء كان بسنده أم لا ، ولو راد إخراج القيمة اعتبرت قيمة تلك البلد .

قوله (ولو عيّن زكاة لمطوّرة من مال عائث عنه ضمن بثمة عن ذلك سند مع وجود المسحق فيه)

سيأتي ، شاء الله أن زكاة غصوة وإن كانت واحدة في الدمة تكتبها بتعين بالعرف وتعتبر أمانة ، وقد قطع الأصحاب بمساوئها والحد هذه بعمامة في تحريم النقل ، وقد دلّلت في لعمري ، وبحقوا لضعف سائح الإخراج مع التمكن منه ، ولا فرق في ذلك بين من يعيّن من مال حاصر أو عائث كما صرح به شهيد في بيان حيث دلّ ولو عدلها في مال حاصر أو عائث في موضع حوار العرب ثم فيها بعدم المسحق فلا ضمان كما لا يضمن في زكاة المال^(١)

وربما كان سوحه في فرض^(٢) مائة في تعيين المطوّرة من المال عائث إليه على أن استحباب إخراج المطوّرة في بلد المخرج لا يقتضي دفعه بضمين بثمة من بلد مع وجود المسحق فيه^(٣)

قوله (بقسم الرابع ، في اللواحق ، وفيه مسائل ، الأولى إذا

(١) سار ٢١١

(٢) في أصل ١٠٠٠٠٠ ح ١ ريلغة المصنف

(٣) في أصل ١٠٠٠٠ ح ١ يأنه ولا يحتج به

الإمام أو ساعي ركة ثلث دعة منك ، ولو تمت بعد ذلك

الثانية ، إذ لم يحد حدث بها مسح ولا فصل في غيرها

قص الإمام أو ساعي ركة ثلث دعة منك ، ولو تمت بعد ذلك

هد مما لا خلاف فيه من العلماء ، لأن الإمام أو نائبه كالكيل لأمر
الجماعة ، فكان فضله حرام محرم قص المسح ، وبن عبد الله بن وهب
صحيحة عبد بن ربه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا خرج من
ماله فدهمت ولم يستطع لأحد فقد برئ » منها ^١

قوله (الثانية) ، إذ لم يحد الحدث بها مسح ولا فصل له
(عزلها)

لا ريب في استحباب قول مع عدم وجود مسح ، من حرم علامة
في تذكره ونسبها مسحاً حال حيوانه سواء كان مسحاً موجوداً
أم لا ، وسواء أدركه ساعي في ذلك أم لم يدركه ، وصح عنه بن له ولاية
الإخراج بنفسه فيكون له ولاية بنفسه ، وإنه من عني حفظها فيكون أميباً
عني بعينها ، وفرداه ، وإن لم يقع بنفسه وتمتد بعين منه إفراده ، وإن
معه من أفرادها يقتضي معه من تصرف في أصناف ذلك ضرر عظم ^٢

وبن عبد الله بن يوسف بن يعقوب قال ، قلت لأبي محمد عليه
عليه السلام ركة تحل عني شهر فيصيح بي ، أحسن منها شئت محله أن
يحييني من سألني يكون عسلي عنة ^٣ قال : « إذا حل بحول فأخرجها
من مائك ولا تحفظها بي ، وعظمت كتف شئ ، وإن ، قلت : إن كنت
وشئها يستقيم بي ^٤ قال : « نعم لا يصرف ^٥ »

(١) الكافي ٣ : ٥٨٣ ، الوسائل ١٦٩ ، بحار مستحبات ١٠٦ : ٣٩ - ٤٠

(٢) التذكرة ١ : ٢٢٨ ، والمتهى ١ : ٥١٦ و ٥٢٩

(٣) الكافي ٣ : ٥٢٢ ، تهذيب ٤ : ٤٤ ، الوسائل ٦ : ٢١٣ ، بحار مستحبات

بركة ب ٥٢ ج ٢

ولو أدركته الوفاة أوصى بها وجوباً .

وحسنة عبيد بن رزارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « إذا أخرجها من ماله فدهت ولم يستفها لأحد فقد برئ منها »^(١)

ورواه بي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إذا أخرج الرجل الركاة من ماله ثم ساء غنوم فصاعب أو أرسل بها ، بهم فضاعت فلا شيء عليه »^(٢) .

ومرد بالمرن تعبها في ما حاصل فمضى حصل ذلك صدرت أمانة في يده لا بصمها إلا بالمرنط وناحر الإخراج مع الممكن منه ، وليس له إبدالها بعد مزل قطع ، يستعمل سماء مصلاً كذا أو مفصلاً على لاظهر ، وقال في الدروس : إنه للمالك^(٣) . وهو ضعيف .

وروى الكشي - رضي الله عنه - عن عيسى بن أبي حمزة . عن أبيه ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الركاة تحب علي في موضع لا يمكنني أن أؤذيها ؟ قال : لا ، وعزلها ، فإن انحوت بها فأنت صائم لها وبها الرجح . ثم قال : « وإن لم تعرفها وانحوت بها في حمة ماسك عنها بقسطها من الرجح ولا وصيفة عليها »^(٤) .

قوله (ولو أدركته الوفاة أوصى بها وجوباً)

المعبر من الوصية ما يحصل به اشئوت الشرعي ولا ريب في وجوب ذلك ، فتوقف بوجوب عبه . وعموم الأمر بالوصية ووجوب شهيد في اندروس مع الوصية يعرف أيضاً^(٥) وهو انحوت

(١) المتقدمة في ص ٢٧٤

(٢) الكافي ٣ ص ٥٥٣ ٢ عليه ٢ ١٦ ٤٧ . عبيد ٤ ٤٧ ١٢٣ ، الوسائل ٦

١٩٨ أبواب المستحقين للركاة ب ٣٩ ح ٣

(٣) الدروس ٦٥

(٤) الكافي ٤ ٦٠ ٢ . عبيد ٦ ٤ ٢٤ ٢٥٢ ص ٥٢ ح ٣

(٥) الدروس ٦٥

الثالثة مملوك مدي يشرى من شركاة يد مات ولا وارث له ورثه أرباب الركاة وقيل بل يرثه الإمام ، والأول أظهر

وروى الكليني في الحسن وسنن أبيه في الصحيح ، عن علي بن مطير قال ، قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام رجل مات وعليه ركاة وأوصى أن يمضي عنه الركاة وولده مخويع إن دفعوها أصغر بهم ذلك صبراً شديد ؟ فقال : « يحرجونها فيعودون بها على أنفسهم ، ويحرجون منها شيك فيدفع إلى غيرهم » (١) .

قوله (الثالثة ، لمملوك مدي يشرى من شركاة يد مات ولا وارث له ورثه أرباب الركاة ، وقيل بل يرثه الإمام ، والأول أظهر)

المرد بالوارث بمعنى الوارث الخاص وهو من عهد الإمام وأرباب الركاة ، للإجماع على أن أحدهما ورث فلا يتحقق عدم يورث انعام

وهو قول بأن ميراثه لأرباب الركاة مذهب الأكثر ، بل قال المصنف في المعتر ١٠٧ عليه عمنه (٢) وهو يؤذن بدعوى الإجماع عليه ، واستدلوا عليه بما روه الشيخ في الموثق ، عن عبيد بن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أخرج ركاة ماله ألف درهم فلم يجد بها موضعاً يدفع ذلك إليه فطر إلى مملوك يباع فيمضى فاشتره بتلك الألف لدرهم التي أخرجها من ركاته فأعتقه هل يحوز ذلك ؟ قال : « نعم لا بأس بذلك » قلت فإنه لما أعتق وصار حراً تحرر وحترف فأصاب ماله ثم مات وليس له وارث فمن يرثه إذا لم يكن له ورث ؟ قال : « يرثه فقراء المؤمنين الذين يستحقون الركاة ، لأنه إنما اشتري بماله » (٣) وهذه الرواية مع قصورها من حيث السند

(١) الكافي ٣ ٥٤٧ ٥ ، لمعه ٢ ٢٠ ٢٩ ، الوسائل ٦ ١٦٨ أبواب مسحين لركاة

ب ١٤ ج ٥

(٢) المعتر ٢ ٥٨٩

(٣) التهذيب ٤ ١٠٠ ٢٨١ ، الوسائل ٦ ٢٠٣ أبواب مسحين بركاة ٤٣ ج ٢

لا تدل على أن يرثه لأرب ربك مطلقاً بل يدل على إحصاء الفقراء بذلك ، والطاهر أن قوله لأنه اشترى بهم لهم ، توجيه للحكمة المقتضية بدلت والمراد أنه اشترى بالمال الذي كان يسوع صوفه في فقراء لا أنه اشترى بهم الفقراء خاصة .

ودكر الشهيد في المدروس أن في هذا السبيل يمامة، بل أنه لو اشترى من
سهم الرفاه لم يطرده بحكمه لأنه اشترى نصيبه لا ماله غيره (١) وهو غير
حيد، لأن ظاهره سرية وقوع شراء جميع لوكه لا سهم مخصوص منها

والأحود لاستدلال على ذلك بما رواه ابن ماجة في كتابه لعل في
الصحيح ، عن أنس بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه السلام ، ممنوع يعرف هذا الأمر الذي نحن عليه أشربة من تركاة
وأعنته ^١ فقال « أشربة وأعنته » قلت فإن هو مات وترك ماله ^٢ قل ، فقال
« ميراثه لأهل الركاة لأنه اشترى شينهم » ^٣ وهذه الرواية مع كونها صحيحة
السد واصحة بدلالة لم يحتج بها أحد من الأصحاب فما أعلم

ويعود بأمر مسرته للإمام عليه السلام مجهول القائل من قدماء ،
واحتراره من المتأخرين العلامة في القواعد ووده في الشرح^{١٤} ، لأن الرقاب
أحد مصارف الزكاة فيكون سائبة .

ويظهر من المصنف في معتز الميل إليه فيه دل وبمكر أن يقار
لا يرثه عفرء لأنهم لا يمكنون العدد استناع بمال بركة لأنه أحد مصارفها
فككون كالمائه ، وضعف الرواية لأن في طريقها من فصل وهو فطحي
وعند الله من بكر وفيه ضعف ، غير أن يقول بها عند أقوى لمكب سلاسلها

(٩) النروس ٦٣ .

(٢) في الح ١ والمصدر بمهم

(۳) عمل الشرائع ۳۷۲، ا. ب. انوار السائل ۶، ۲۰۴ نور مستطین در کدب ۱۳ ج ۳

(٤) القواعد ١ : ٥٩ ، إيفاس العرائد ١ : ٢٠٧ .

الرابعة : إذا احتاجت الصدقة إلى كمال أو وردت كانت الأجرة على مالك ، وفيه تحسب من بركة ، ولأول أشه
 الخامسة : إذا اجتمع الفقير مسكين ومريد يستحق بهما البركة
 كفقير وكتاتبة وعرو حار ، يعطى بحسب كل حسب نصيب

عن المعارض وصادق معترضين من على عمل بها^(١)

وربما ظهر من هذه البعارة عدم تحسب الخلاف في مسألة ، وكيف كان
 فالأحوط صرف ذلك في غنى ، خاصة لأهلهم من أرباب البركة ، وفي حال
 انعيه يستحقون ما يرثه الإمام من لا وراث له غيره فيكون صرف إلهم
 محرراً على القولين .

قوله (الرابعة) : إذا احتاجت صدقة إلى كمال أو وردت كانت
 الأجرة على مالك ، وفيه تحسب من بركة ، ولأول أشه)

لأصح ما حذر المصنف والأكثر من وجوب ذلك على امساك ،
 لتوقف الدفع بواجب عنه ، ويحوز إحسانه من البركة للشيخ في موضع من
 المسبوط^(٢) واحتج له في المختلف بأن الله تعالى وجب على أرباب بركة
 قدرأ معلوماً من بركة فلا يجب لأجرة عليهم ولا لزم أن يراد على الذي
 وجب عليهم^(٣) والجواب أن يجب البركة لا يستلزم بهي إيجاب غيرها مع
 قيام دليل عليه

قوله (الخامسة) : إذا اجتمع الفقير مسكين أو مريد يستحق بهما
 لبركة ، كالعمر والكتاتبة والعرو ، حار أن يعطى بحسب كل حسب
 نصيباً) .

(١) المعبر ٢ : ٨٩

(٢) المسبوط ١ : ٢٥٦ قال وبعض الحساب وورد في الكتاب من سهم نعماني

(٣) المختلف : ١٩١

السادسة أقل ما يعطى الفقير ما يحب في نصاب الأول عشرة
قرايط أو خمسة درهم . وقال ما يحب في نصاب الثاني قيراطان
أو درهم ، والأول أكثر .

كان لأولى أن يقول : إذ جمع مستحق مسان ، نعم الفقير وغيره
ولا رس في حوز . دفع إلى من هد شاة بكل من لأسباب ، ثم إن كان
أحد الفقير فلا حد للإعطاء . ولا يتبد بحسب الحاجة

قوله (السادسة ، أقل ما يعطى الفقير ما يحب في النصاب
الأول عشرة قرايط أو خمسة دراهم ، وقال ما يحب في النصاب
الثاني وهو قيراطان أو درهم ، والأول أكثر)

احتج أصحاب في هذه المسألة ، فقال التفت في المقعة^(١) والشيخ
في حمة من كنه^(٢) والمرضى في الانتص^(٣) لا يعطى الفقراء أقل مما
يجب في نصاب لأول وهو حمة دراهم أو عشرة قرايط

وقال سلال^(٤) وابن حبيب^(٥) : يجوز الاقتصاد على ما يحب في
النصاب الثاني وهو درهم أو عشر دينار .

وقال مرضى في الحمل^(٦) وابن إدريس^(٧) : وجمع من الأصحاب
يجوز أن يعطى فقير من البركة قليل والكثير ولا يحد لقبول حد لا يحرى
غيره وهو المعتمد

(١) المقعة ٤٠

(٢) بهيه ١٨٩ . الانتص ٢٨٣ ، الحمل ويعود (برسانى عشر) ٢٠٧

(٣) لاضر ٨٢

(٤) المراسم ١٣٣

(٥) نقله عنه في المختلف ١٨٦

(٦) جعل العلم والحمل ١٢٥

(٧) الرائر ١٠٧ .

ب التمسك بمقتضى الأصل ، وإطلاق لكتاب وإنه من أمثال الأمر بإتياء الزكاة يتحقق بصرفها إلى المستحقين على أي وجه كان ، ويؤيده ما رواه الشيخ ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي الصهباء قال كنت إلى الصادق عليه السلام هل يحوز بي يا سيدي أن أعطي الرجل من حوبي من زكاة الدرهمين والثلاثة واندروهم^(١) فقد أشته دلت علي^٢ فكتب ذلك حائراً^(٣) والظاهر أن المراد بالصادق هب الهادي عليه السلام ، لأنه من رجاله .

وفي معنى هذه الرواية ما رواه ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه ، عن محمد بن عبد الحارث إن بعض أصحاب كتب علي بن أبي أحمد بن إسحاق بن علي بن محمد العسكري عليه السلام أعطي الرجل من حوبي من الزكاة اندرههمين والثلاثة^(٤) فكتب : « افعل بر شاء الله »^(٥)

دلت برواه على حوز إعطاء ما دون خمسة دراهم وأ عشرة قرويط فلا يكون ذلك معيباً ، وليس في الرواية دلالة على معنى دفع أسؤول عنه فيبقى الإطلاق سالماً من المعارض .

خرج الشيخ ومن قال بمقتضاه ما رواه في الصحيح ، عن أبي ولاد الحنط ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، سمعته يقول : « لا يعطى أحد من الزكاة أقل من خمسة دراهم ، وهو أقل ما فرض الله من زكاة في أموال المسلمين ، فلا تعطوا أحد أقل من خمسة دراهم فصاعداً »^(٦)

(١) كذا ، وفي المصدر - والثلاثة الدراهم .

(٢) التهذيب ٤ ٦٣ ١٦٩ ، الاستبصار ٢ ٣٨ ١٨ ، الوسائل ٦ ١٧٨ أبواب

المستحقين للزكاة ب ٢٣ ح ٥

(٣) المعتمد ٢ ١١ ٢٨ ، الوسائل ٦ ١٧٧ أبواب الصحيحين للزكاة ب ٢٣ ح ١

(٤) التهذيب ٤ ٦٢ ١٦٧ ، الاستبصار ٢ ٣٨ ١١٦ ، الوسائل ٦ ١٧٧ أبواب

المستحقين للزكاة ب ٢٣ ح ٢ ، ورواه في كافي ٣ ٥٤٨ ، ومجيب ٣١٩

وعن معوية بن عمار وعبد الله بن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لا يحوز أن يدفع الزكاة أقل من خمسة دراهم ، وفيها أقل الزكاة »^(١) ولحوق بالحمل على الكراهة جمع بين الأداة ونفي التنبيه لأمر :

الأول : المصدر من كلام الأصحاب أن هذه الاستصحابات على سبيل اللوحوت ، وعدرة لمصنف في المعسر كالصريح في ذلك فإنه قال « و هو عديم الهدى - يعني عدم تحديد - لم أحده حدث بسببه ، وإعراض عن العمل لمشهور مع عدم المعارض اقترح ، تمتثل بقوله ﴿ وآتوا الزكاة ﴾^(٢) غير ذلك ، لأنه أمر بالإبائه ولا يدل على كسبه ذلك فيرجع فيه إلى الكيفية المنقولة^(٣) .

وصرح العلامة في حقه من أنه « إن ذلك على سبيل الاستصحاب » ، حتى أنه قال في المذكرة بعد أن حكم بأنه يسحب به لا يعطى الفقير أقل مما يجب في نصيب الأول « وما قلناه على الاستصحاب لا لوحوت جماعاً^(٤) والأصح - ذلك على سبيل الاستصحاب ، لكن الخلاف في حسانه متحقق

ثاني : ليس فيما وصف عليه من الروايات دلالة على اعسار التحدد بل هو انصاف الأول وثاني من الذهب ، وإنما المرحوم فيها التقدير بحصة دراهم أو درهم ، فحمل سقوط التحدد في غيرها مطبق كما هو قضية

(١) تهذيب ٤ : ٦٢ ، ١٦٨ ، الاستبصار ٢ : ٣٨ ، ١١٧ ، رسائل ٦ : ١٧٨ أبواب

المتحقق للزكاة ب ٣٣ ح ٤

(٢) البقرة ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠

(٣) المعسر ٢ : ٥٩٠

(٤) المحتف ١٨٦ ، والقواعد ١ : ٥٩ ، والبصرة ٤٨

(٥) مستدرک ١ : ٢٤٤

ولا حدّ لأكثر من كـ دفعة . وموعدا كانت حصّة مئاة سنة
حرّم عليه ما زاد .

الأصل ، ويحتمل عشر نوع منه المدفوع ذلك، وإحاده شارح - قدس
سره - ولا ريب أنه أحوط ، ولو فرض نقص منه لو احتج عن ذلك كنه كم نو
وحت عليه شاه وحده لا تساوي حقه درهم دفعتها إلى التمسك سقط اعتبار
التقدير قطعاً .

الثالث ، بما استحبه بعضه خمسة درهم أو نحو ذلك بلغ استوجب
ذلك، فلو أعطى ما في الأول أو وحد ثم وجب تركه عليه في عصاب الثاني
أخرج ركابه وسقط عسار يسدس منه إذا لم يجمع منه نصف كثيرة تدفع
الأول .

ولو كان عند المالك مضافان أو وثان فقد ذكر لشارح^(١) وعمره^(٢) أنه
محور إعطاء ما في الأول أو وحد ما في الثاني لأخر من غير كنه ولا تحريم
على قولين وهو مشكل ، لإصلاح انتهى عن بعضه ما دور الخمسة ويمكن
الامثال يدفع الجميع إلى الواحد، وصريح الاحتياط واضح

قوله (ولا حدّ لأكثر إذا كان دفعه ، ولو تعاقب عليه إعطيه
فلغت مؤنة السنة حرم عليه الزائد) .

أما تحريم سرّيد بعد ملك مؤنة سنة فلا ريب فيه ، بتحقيق بعض
لمنع من الاستحقاق وما به لا حدّ لأكثر إذا كان دفعه فهو قول عثمان
أجمع ، لكن لا وجه لاعتبار لدفعه ، لأن فقر من ملك مؤنة السنة صار
عباً وحرم عليه تناول تركه ، وعند أحاد لمصنف في اسافع حيث قال ولا
حدّ لأكثر فخير المصدقة ما نقت على^(٣) ويحويه قال في المعتمد^(٤)

(١) المالك ١ - ٦٢ .

(٢) كالمحقق في المعتمد ٢ : ٥٩٠

(٣) المختصر النافع . ٦٠

(٤) المعتمد ٢ - ٥٩٠ .

السابعة : يد قص الإمام الركاة دعا لصاحبها وجوباً وقيل .

وقال العلامة في المنتهى : يجوز أن يعطى الفقير ما يعنيه ويريد على عاه وهو قول عمدت أجمع^(١) . ويدل على ذلك مصاف إلى نعمومات روايات منها ما رووه الشيخ في الصحيح ، عن سعد بن عروان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله كم يعطى لرجل يرحل بركاة من ركاة ؟ فقال : « أعطه من الركاة حتى تغنيه »^(٢) .

وفي الصحيح ، عن أبي عمير ، عن رباح بن مروان ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : « أعطه عبد درهم »^(٣) .

وفي سنن ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال ، قلت له : أعطى لرجل من ركاة ثميين درهماً ؟ قال : « نعم ورده » قلت : أعطيه مائة ؟ قال : « نعم وأعه إن قدرت على أن تغنيه »^(٤) .

وفي سنن ، عن عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل كم يعطى لرجل من ركاة ؟ قال أبو جعفر عليه السلام : « إذا أعطيت فأعنه »^(٥) .

قوله (تساعه) ، إذا قص الإمام الركاة دعا لصاحبها وجوباً ،

(١) المنتهى ١ . ٥٣٠

(٢) التهذيب ٤ ٦٣ ١٧٠ ، الوسائل ٦ ١٧٩ ، نوب المسحurin بركاة ب ٢٤ ح ٥

(٣) التهذيب ٤ ٦٣ ٧١ ، الوسائل ٦ ١٧٩ ، نوب المسحurin بركاة ب ٢٤ ح ٦

(٤) الكافي ٣ ٢٤٨ ٢ ، تهذيب ٤ ٦٤ ١٧٣ ، الوسائل ٦ ١٧٩ ، نوب المسحurin بركاة ب ٢٤ ح ٣

(٥) الكافي ٣ ٢٤٨ ٣ ، تهذيب ٤ ٦٤ ١١٤ ، الوسائل ٦ ١٧٩ ، نوب المسحurin بركاة ب ٢٤ ح ٤

استحباباً ، وهو الأشهر .

الثامنة بُكره أن يملك ما أحرجه في الصدقة اختياراً ، وحنة

وقيل : استحباباً ، وهو الأظهر) .

الأصل في هذه المسألة قوله تعالى ﴿ حد من أموالهم صدقة تطهرهم وتركبهم بها وصلّ عليهم إن صلواتك سكن لهم ﴾^(١) ، واستكن ما يسكن إليه المراء ويضمثر به نفسه وذلك أن دعاءه عليه سلام معلوم الاستحابة

وبحث في وجوب ذلك على النبي صلى الله عليه وآله والإمام عليه السلام أو استحبابه حذر من الفائدة ، وإنما الكلام في وجوب ذلك واستحبابه على الساعي ولفقيه والأصح عدم الوجوب ، بالأصل ، ودلالة ظاهر التعليل باستناد من آياه اشرفه على اختصاص حكم النبي صلى الله عليه وآله وآله بالإمام ، ولأن أمير المؤمنين عليه السلام لم يأمر بذلك ساعه ندي أممه بنى ناديه الكوفة مع أشعث وصبيته التي أوصاه بها على كثير من الآداب والسنن .

أما المنحى فقل إنه لا يجب عليه الدعاء إجماعاً ولا ريب في استحباب الدعاء للجميع وبحوز بصيحه الصلاة وغيرها ، وربما قيل تنعين لعط صلاة^(٢) ، وهو ضعيف

وذكر العلامة في اسدكرة أنه يسعي أن يقال في صورة الدعاء « أحررك الله فيما أعطت وجعله بك صهوراً وبارك الله لك فيما أنيت »^(٣)

قوله (الثامنة ، يكره أن يملك ما أحرجه في الصدقة اختياراً ،

(١) البره ١٠٣

(٢) قال به السيوري في التقيح الرائع ١ . ٣٢٩

(٣) النذكرة ١ - ٢٤٧

كانت أو مدونة ، ولا بأس إذا عادت ميراث وما شابهه
 التاسعة يستحب أن تؤسم بعم تصدقة في أقوى موضع منها

وحدة كانت أو مدونة)

هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب ، بل قال في المصنف به لا خلاف فيه بين العلماء ، ومنه عن عليه بأنها صهارة للمال فبكره له شراء ظهوره ، وبأنه ربما استحب الفقير فقير للمساكين معه ويكون ذلك وسيلة إلى إخراج بعضها ، وربما طمع بغيره في غيرها عنه فأسقط بعض ثمنها ثم قال ولو احتاج إلى شئها بأن يكون الخرص جزء من حيوان لا يمكن الفقير من الانتفاع به ولا يشتره غير المالك أو يحصل بمالك ضرر بشره غيره حر شراؤها ورثت الكراهة إجماعاً

وبدل على حوار بشراء مضاف إلى الإجماع المنصوص من جماعة^(١) ، وإطلاق قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَحَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(٢) ما رواه الشيخ ، عن محمد بن حديد ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال «إذا أخرجها - يعني الشاة - فليقومها فيمن يريد»^(٣) فإذا قامت على ثمن فإن أرادها صاحبها فهو أحق بها ، وإن لم يرد فبشاه^(٤)

قوله (ولا بأس إذا عادت إليه ميراث وشبهه)

يترجح في شبهه ، شراء لوكيل العدم واستفاؤه من مال لموكل ومعنى يبي الناس في عودها إليه بالميراث أن لو رث بثلث ما هذا شابه ولا يستحب له إخراجها عن ملكه

قوله (التاسعة ، يستحب أن تؤسم بعم تصدقة في أقوى موضع

(١) المتفق ١٠٦ ٥٣٠

(٢) منهم سحر في المعبر ٢ ٥٩١ ولعلامة في المصنف ١ ٥٣٠

(٣) الشاة ٢٩

(٤) في (م) وروح ١ يريد

(٥) التهذيب ٤ ٩٨ ٢٦٦ ، وسائل ٦ ٨٩ أنوار ب ١٤ ج ٣

وكيفية . فصور ذلك في نعم ، وفقدان لسان ونعم . وكسب
في جسمه ما أحدث له . زكاة ، أو صدقة ، أو جزية .

القول في وقت التسليم

إذا أهل الثني عشر وحب دفع الركة

فيها وكيفية كصور ذلك في نعم ، وفقدان الإناث وسفر

هذا قول عثمان بن مالك ، وسبق عنه في جسمي بما رواه
جمهور عن أبي بصير عن أبيه أنه قال : لا شيء في فحاشا^١
وعن من لا دخل على سبب له صلى الله عليه وآله وهو نعم في
أدائها^٢ . وإن فيه فائدة لا يحصل بدونه وهي جبرها عن غيرها فليس
شروط معرفتها من يحدف فدها ، ويرى . ف صاحب المال فاصبح من
شرئها^٣ . ولا بأس به

قوله (وبكسب على جسمه ما أحدث له ركة ، أو صدقة ، أو
جزية)

المعنى بذكر جسم . فتح السبب بكونه بغير جسم بصدقه . وحرده
يسحب . بوجهه بكونه عليه ما أحدث له بغيره ، ففي نعم
الصدقة صدقة وكسب . وفي حرده حرده . وفي سبكه ولو كسب
عليه « الله » كان أبرك وأولى^٤ .

قوله (نعم في وقت جسمه . إذا أهل ثني عشر وحب دفع
الركة) .

(١) منهم الشافعي في الأم ٢ ، ٧٩ ، والعبود أناني في المذهب ١ ، ١٦٩

(٢) من البهني ٧ : ٣٦

(٣) صحيح البخاري ٧ : ٢ — في دوا ٣ : ٢٦ / ٢٥٦٣

١٢ .

(٥) التذكرة ١ : ٢٤٢

مقتضى عبارة استعبر الوجوب بهلال الثاني عشر وإن لم يكمل أيامه
وبذلك صرح في معبر قصار لا تحب بركة في الحبوب والأثمان حتى
يحب عنها الحبوب وهو ان مقتضىها في ملكه أحد عشر شهراً ثم يهلل الثاني
عشر ويكون لشرائفه موجوده فيه كنه وغير الضرب ويمكن التصرف والسوم في
الماشية وكوبها درهم ودراهم في الأثمان^١ ، ومضمير المحذور في قوله
وتكون الشرائف موجوده فيه ، يرجع الى الحبوب بمعرفه سابقه كما هو
واضح .

وأوضح من ذلك دلالة كلام العلامة في المسمى فيه قال لا تحب
البركة في الأثمان حتى يحبوب عنها حبوب أحد عشر شهراً ثم يهلل
لثاني عشر وهي على شرائفه حبوب حبوب وقد تقدم ذلك كنه ، وقد أهل
لثاني عشر وحب دفع - كنه على الفور^٢ - وفريق من ذلك عبارة
للمدركة^٣

ولأصل في ذلك ما روي شيخنا في تحف من حسن ، عن زرارة ، عن
أبي جعفر عليه السلام قال ، قلت له : هل كانت له مائة درهم فهو بها
يعطي حوائجه أو يوده و هذه فور بها من بركة فعل ذلك فلحنها شهر
فقال : لا دخل الشهر ثماني عشر فقد حان عليها الحبوب ووجب عنه فيها
بركة^٤ .

ومقتضى برويه ب حولان الحبوب عاره عن مقتضى أحد عشر شهراً كماله
على الثمن فقد دخل الثاني عشر وحب بركة وإن لم تكمل أيامه ،
ومضمون هذه برويه في الأصحاب ، وور العلامة في المدركة والمتمنى

(١) المعبر ٢٠٢ ٥٥٣ .

(٢) المسمى د

(٣) المدركة ١ ٢٣٧

(٤) بكافي ٣ ٢٢٥ ٤ ، مهذب ، ٣ ٩٢ ، مستدرك ١١ ، بركة بذهب

ونقصه ب ٢ ج ٧

ولا يحذر التأخير إلا لمانع ، أو لإتصاف من له قصصها وإذا عرلها
 حار تأخيرها إلى شهر أو شهرين ، والأشبه أن التأخير إن كان بسبب
 مسيح دمه بدوامه ولا يتحدد ، وإن كان افتراضاً لم يحذر ،

إنه قول علمائنا أجمع^(١) .

ومقتضى ذلك استقرار الوحوب بدحول الثاني عشر ، لكن صرح
 الشارح بخلاف ذلك وأن استقرار سوحوب إنما يتحقق تمام الثاني عشر
 وقال إن المائدة تظهر في حوار تأخير الإحراج أي أن يستقر الوحوب ، وفيما
 لو احتلت الشرائط في الثاني عشر فسقط الركاة ويرجع بها إن كان أخرجها إذا
 علم انقضاء بالحوار أو كانت العين باقية^(٢) .

وهذا يقول لا يعرف به فائلاً من سبب ، نعم ربما أوهمه كلام
 المصنف في الجمع حيث قال : إذا أهل الثاني عشر وحث ركاه ، وتغير
 شرائط الوحوب فيه كذا ، وعند الوحوب يتعين دفع الواجب ولا يجوز
 تأخيره^(٣) ، والظاهر أن التصدير يرجع إلى الحول لمدلول عليه بالمقام لا إلى
 الشهر الثاني عشر كما دللت عليه عبارته لكتاب وكلامه في المعسر^(٤) .

وبالحملة فمقتضى الرواية والإجماع المقبول استقرار الوحوب بدحول
 الثاني عشر ، وإن صح ما يعمل بهما كما هو لظاهر ، أو إلغاء الحكم من
 أصبه والحكم بعدم تحقق حؤول الحول إلا تمام الثاني عشر ، أما التفصيل
 فلا وجه له والله أعلم .

قوله (ولا يحذر التأخير إلا المانع ، أو لإتصاف من له قصصها ،
 وإذا عرلها حار تأخيرها شهراً وشهرين ، والأشبه أن التأخير إن كان بسبب
 مسيح دمه بدوامه ولا يتحدد ، وإن كان افتراضاً لم يحذر)

(١) التذكرة ١ : ٢٠٥ ، والتمهي ١ : ٥١٠ .

(٢) المسالك ١ : ٥٣ .

(٣) المختصر النافع ٥٨ .

(٤) راجع ص ٢٨٧ .

اختلف الأصحاب في هذه المسألة فأطلق الأكثر عدم حوز التأخير عن وقت التسليم إلا لمائع ، لأن مسحق مطاب شاهد الحان، وحب المعجيل كالوديعة والدين .

وقال الشيخ في سبأه : إذا كان الحول فعلي الإنسان أن يحرج ما يحب عليه على الفور ولا يؤخره ، ثم قال : وإذا عول ما يحب عليه فلا بأس أن يفرقه ما بين شهر وشهرين ولا يحصل ديث أكثر منه .

وقال ابن دريس في سريره : إذا كان الحول فعلي الإنسان أن يحرج ما يحب عليه ، إذا حصر المستحق ، فإن أخر ذلك إشاراً به مستحقاً غير من حصر فلا يتم عليه تغير خلاف ، لأن أنه إن هلك قبل وصوله إلى من يريد إعطاءه إليه يحب على رب المال ضمان ، وقال بعض أصحابنا : إذا كان الحول فعلي الإنسان أن يحرج ما يحب عليه على الفور ولا يؤخره ، فإن أراد على الفور وحوز مصباً فقد بخلاف جماع أصحابنا لأنه لا خلاف بينهم أن للإنسان أن يحض بركانه فقيراً دون فقير وأنه لا يكون محلاً لواجب ولا فاعلاً لقسح ، وإن أراد بقوته على غيره ، أنه إذا كان الحول وحب عليه إخراج التركة فإن لم يحرجها طناً وإشراً لغير من حصر من مستحقها، وهلك المال فإنه يكون صاماً فهذا لدى دهماء إليه وخبرته^١

وحوز الشهيد في الدروس التأخير لإصدار الأفضل وتعميم^٢ ، وراى في البيان تأخيرها لمعاد الصب منه بما لا يؤدى إلى الإهمال^٣

وحرم الشارح - قدس سره - حوز تأخيرها شهر وشهرين خصوصاً للسلط أو لدى تيمرية^٤ وهو المعتمد ، لأن أحرار لكثرة الدلة عليه

(١) النهاية ١٨٣

(٢) سريره ١١٥

(٣) الدروس ٦٤

(٤) البيان ٢٠٣

(٥) المسالك ١ ٦٢

قرصاً ، ولا يكون ذلك ركعة ، ولا يصدق عليه اسم المصلي

مثله قرصاً ، ولا يكون ذلك ركعة ، ولا يصدق عليه اسم المصلي

هد هو مشهور من لأصحاب ذهب إليه شجر ، وهو في
وأبو الصلاح (٣) وبنا بوجه ، من يترس ، وعرفه

وفاء من بي عقل يسحب ، خرج - شاء ، وعرفه في سنن -
الحديثة في شهر المحرم ، و من حب بعينه قبل ذلك فلا بأس وفاء
ملازم وقد ورد رسم بخور تمديد الركعة عند حبس المصلي وفاء في
المختلف ، في كلامهم ، معار بخور المصلي (٤) ، وأصبح ما حذر
المصنف ولأنه من عدم خور بعده ، لا على سبيل تعرض

بنا - جواب - بخور - سر - بخور قبله بخور بعده ، حب عليه كـ
لا تقدم قبل تمام لصلاة ، وفاء - وه - تسبح ويكسى في نجس ، عن
عمر بن يزيد قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل يخطب بعده لسان
أيركيه إذا مضى نصف نية ؟ قال : لا ولكن حتى يحول عليه ليحول
ويحل عليه ، إنه من لأحد أن يصلي صلاة ، لا يوفيه ، وذلك ركعة ولا يصوم
أحد شهر رمضان إلا في شهره ، لا قضاء ، كل قرصه ما توفى به
حلت (٥) .

١١ - أحمد في مسنده ٣٩ ، صحيح في نسخة ١٣ ، مسند ١٠٠ ، ج ٢٢٦ ، ج ١٠

٣١٨

(٢) جمع العلم والعمل ١٢٤

(٣) الكافي في الفقه ١٧٣

(٤) الصدوق في عقه ٢ - ١ - حقه ١ - واحد ، عهد في حديث ١١٦

(٥) السرائر ١٠٥

(٦) مله عنه في المختلف ١٨٨

(٧) المراسم ١٢٨

(٨) المختلف : ١٨٨

(٩) الحافي ٣ - ٢٢٣ - ١ - جديد : ٢ - ١ - لاسف : ٢ - ٣١ - ٩٢ - سلس

وفي مجلس ، عن زرارة قال ، قلت لأبي جعفر عليه السلام أيركي
الرجل مائة مرة ، مضي ثلث ليله ؟ قال : لا أبصني الأولى قبل
تروا ١٩ ١١٠

جمع المحورون بصحيحه معاونة من عمر المتقدمه حيث قال فيها ،
قلت فيها لا تحل عنه ، إلا في المحرم فبعثها في شهر رمضان ؟ قلت
« لا بأس »^(١)

وصحيفة حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا
أسنعجيل الركعة شهرين وبأخيرها شهرين^(٢)

وأجاب الشيخ في كتابي لأحاز عن هاتين الرويتين وما في معناه
بالحمل على أن التقديم على سبيل انقراض لا أنه ركة معصية ، وسدد على
هذا المأويل بما روه في الصحيح ، عن الأحوز ، عن أبي عبد الله
عليه السلام في رجل غفل ركعة مائة ثم أيسر المعطى قبل رأس السنة فقال
« يعيد المعطى الزكاة »^(٣) .

قلت في المؤتمر وما ذكره الشيخ من حجه على ما ادعاه ، قد يمكن
القول بخوار انتعجيل مع ما ذكره ، مع أن برويه تضمنت أن تمتثل ركعة
عسريه على بقرض تحكّم ، وكان لأقوى ما ذكره المصنف من ترميل الرواية

٢ = ٢١٢ أبواب المسحوق بركعة ج ٢

(١) بكتفي ٣ ٥٢٤ ٩ ، بحدب ٤ ٤٣ ١١١ ، الاضمار ٢ ٤٣ ٩٣ ، الوسائل

٦ ٢١٢ أبواب المسحوق بركعة ج ٢

(٢) في ص ٢٩٠ .

(٣) بمتقدمه في ص ٢٩٠

(٤) النهدي ٤ ٤٥ ١١٦ ، الاضمار ٢ ٤٣ ٩٨ ، الوسائل ٦ ٢١١ أبواب المسحوق

للركعة ج ١

على طهره في الحوار فيكون فيه «وسن» هـ كلامه رحمه الله

(وحق ن) «رؤيت مسافة تحب الصهر فيحب الجمع بها . وما ذكره الشيخ من لجمع عند لآ أن حوار التعميل على سبل الفرص لا يتقد بشهرين والثلاثة فلا يظهر لتخصيص بذلك على هـ التفسير وجه . لكن ليس في الرواس ما يدل على تخصيص بالحكم صريحاً ، وخصص بالذكر لا يقتضي تخصيص بالحكم خصوصاً الرواية الأولى فإن تخصيص فيها وقع في كلام اسائل وليس في الحوار عن العقيد منقول عنه دلالة على نهي الحكم عما عداه .

ويشهد به الجمع ما روه مكيني ، عن عنه بن حنبل ، إن عثمان بن عمران دخل على أبي عبد الله عليه السلام ووجد به . بي رجل موسر فقال له أبو عبد الله عليه السلام «بارك الله في بشارت» قال ويحيى الرجل فيسألني شيء وليس هو بن ركاتي ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام «لفرص عندنا ثمانية عشر والصدقة عشرة» وماد عبيث إذا كتب كما تقول موسراً أعطيت فإذا كان بن ركات احت بها من الركاة»^(١)

وعن موسى بن عمار قال ، سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «فرص المزمع عنه وتعجيل آخر ، إن أيسر فضلك ورن مات قبل ذلك احتسبت به من الركاة»^(٢) .

وعن موسى بن بكر ، عن أبي الحسن عليه السلام قال «كان علي

(١) المختار ٢ - ٥٥٦ .

(٢) بدل ما بين القوسين ، هي «من» وهو جيد ولكن

(٣) الكافي ٤ - ٣٤ ، الوسائل ٦ - ٢٠٨ ، نواب مستحقين ركاة ٢٩ - ٢٩ ح ١

(٤) الكافي ٣ - ٥٥٨ ، انقعه ٢ - ٣٢ ، ١٢٧ ، الوسائل ٦ - ٢٠٨ ، نواب مستحقين ركاة

ب ٤٩ ح ١ .

عينه باقية أو تالفة على الأثمة

ولو حرق المستحق عن الوصف استعبدت ، وله أن يمتنع من إعادة العين بدل القيمة عند الفسخ كالمقرض ، ولو تعدر استعادتها عزم المالك الركة من رأس ، ولو كان المستحق على صفات وحصلت شرائط الوحوب حار أن يستعدها ويعطي عوضها لأنها لم تنقض ، وبحور

عينه باقية أو تالفة على الأثمة .

هذا هو لأحد ، لأن المقرض يحرق عن ملك المقرض بمقتضى فلا يتم به الصواب ، وإنه بالنسبة من أن يكون لعين دونه أو دونه على خلاف الشرح حيث ذهب إلى أن المقرض إنما يملك بالتصرف فلا يشتم الصواب فيه ، وهو ضعف جداً ، ومنه قول حراب الصواب لا يشتم المقرض مصدقاً ، يمكن المالك من استعادته ، بناء على وحوب تركه في يد من إذا كان ماله مملوكاً منه^(١)

قال في معسر ، وهذا ليس بحيد ، لأن بيتاً أن ما يدفعه يكون قرصاً ، ولا ريب أن المقرض يحرق عن ملك مقرض فلا يتم به الصواب^(٢)

وتوجه عليه أنه لا ريب في حرق المقرض عن ملك المقرض ، لأن ما ثبت في دمه المقرض من المثل ، القسمة من قسم الدين فممكن بعد تركه به عند من قال بوجوبها في دين وعدم سقوط تركه ببدل الصواب أو بعضه بالمثل ، وقد ثبت ضعف ذلك كله فيما سبق

قوله (ولو حرق المستحق عن الوصف استعبدت ، وله أن يمتنع من إعادة العين بدل القيمة عند الفسخ كالمقرض ، ولو تعدر استعادتها عزم المالك الركة من رأس ، ولو كان المستحق على صفات وحصلت شرائط الوحوب حار أن يستعدها ويعطي عوضها لأنها لم تنقض ، وبحور

(١) المبوط ١ : ٢٣٦

(٢) المبوط ١ : ٢١١

(٣) المعسر ٢ : ٥٥٨

أن يعدل بها عما دُفعت إليه أيضاً .

فروع

الأول لو دفع إليه شاه فردت ريادة متصلة كالسهم لم يكن له استعادة العين مع ارتفاع السعر ، وللقدر بدل القيمة وكذا لو كانت الريادة منفصلة كالنود لكن لو دفع لشاة لم يجب عليه دفع النود

أن يعدل بها عما دفعت إليه أيضاً) .

لوحة في هذه الأحكام كلها معلوم مما سبق ، فإن المدفوع إلى الفقير قرص كما هو عرص فكان حكمه حكم غيره من الديون في حوز حسابه من لركه واستعادة مثله أو قيمته مع بدء الأحد على صفة الاستحقاق وبدونه ، ولو قلنا إن المدفوع ركه معجته تمتعت استعادته مع بدء وجوب في إيمان وبقاء القايض على صفة الاستحقاق .

قوله (فروع ، الأول لو دفع إليه شاه فردت ريادة متصلة كالسهم لم يكن له استعادة العين مع ارتفاع السعر وللقدر بدل القيمة ، وكذا لو كانت الريادة منفصلة كالنود ، لكن لو دفع لشاة لم يجب عليه دفع النود) .

قد عرفنا أن التقديم إما يصح على وجه لقرص وأن القرص يحرج عن مثل الدافع ويمكنه المقرص بالخص ، ومقتضى ذلك أنه ليس للمقرص إلزم بمقرص بعدة عين مع الرودة وعدمه ومع ارتفاع سعر وبدونه وربما به خصه بعوضه مثلاً أو قيمة ، وربما قد انصف لمع من سعادته الشاة يهدى القيد لأن ألعاب عدم يعلق عرص لثالث باستعادة العين بدونهما

وربما وجه اعتبار الأول بأنه مع اريادة يمسح إلزم لثالث بالإعادة بكن وجه ، أما بدونه فقد ثبت حوار لإلزام على القول بأن الواجب في القيمي المثل إذا حصرت الأفراد المطابقة لخلق في تلك العين وهو توجه بعيد ،

الثاني لو نقصت ، قبل برده ولا شيء على الفقير ، والوجه
بروم القيمة حين القرض

لثالث بد سعى بعين لما ثم حال المحور حار احتسابه
عنده ، ولا يكف لما ثم حده وإعادته وإن سعى بغيره استعيد
القرض

إد مفضي كلامه في هذا مباح وبمعه بروم قيمة ، ولأنه لا شعاع في
العارة تتعدر المثل .

قوله (ثانی ، لو نقصت قبل برده ولا شيء على الفقير ،
و بوجه لروم القيمة حين القرض)

عول يشع في الميسر ، وهو ضعف حد ، والأصح ما جاء
المصنف من لروم قيمة حين القرض ، لأن شاه قيمة لا مثية

قوله (اثالث ، بد سعى بعين لما ثم حال المحور حار
احتسابه عنده ، ولا يكف لما ثم حده وإعادته ، ولو سعى بغيره
استعيد القرض) .

أما استعادة قرض على بقدر سعة المشتري بغيره فطاهر ، سحقيق
العين مباح من الاستحقاق وتحقق المعيرة بالسعة سواء المدفوع أو
ربحه أو زيادة قيمته على قيمة حين نقصت بحيث يبقى الغني مع أحد تلك
القيمة .

وأما حوار احتسابه عليه مع سعاه بعينه فقد نص عليه سح^٢ وكثير
الأصحاب ، وبه تصح مصنف والعلامة في حمده من كنه من غير نص
خلاف^(٣) ، واستدل عليه في المحتسب بأن لعبن إنما دفع به سعبي به

١ الميسر ١ ٢٢٩

(٢) ميسر ١ ٢٣٠

(٣) تذكره ١ ٢٤٠ ، وبهية الأحكام ٢ ٤٧

القول في النية

والمرعى بنية الدفع إن كان مالك وإن كان ساعياً أو الإمام أو

وبرفع حاجته وقد حصل بعرض فلا يصح الإحراء ، وإن لم يسترحبها منه
لصار فقير فحار دفعها إليه بعد ذلك ، وذلك لا معنى له^(١)

وعلى من إدريس لا يجوز الدفع إليه مع العي وإن كان يعين
المدفوع ، لأن الزكاة لا تسحقه عني واحدفوع إليه عني بالدفع وإن كان
قرصاً ، لأن المستقرض يملك ما اقترضه^(٢) .

وأجاب عنه في مختلف بأن من هذا ليس مدفع ، بل لا حكمه طهارة
في حده ودفعه^(٣) .

وفيه إن عدم ظهور الحكمة لا يقتضي عدمها في نفس الأمر ، نعم لو
قبل من هذا شأنه لا يخرج عن حد مفسد عرف لم يكن بعداً من
نصواب ، ولو كانت أمواله قصوره عن ديونه حار حساب المدفوع إليه من
سهم العارمين بغير إشكال .

قوله : (القول في النية) .

أجمع لأصحاب على أن نية شرط في أداء الزكاة ، بل قال المصنف
في المعسر إن ذلك مذهب العلماء كافة إلا لأورعي ، ويدل على الاشتراط
أن الدفع يحتمل ألواحوت وسدب وتركاة وغيرها فلا يتعين لأحد سوجه إلا
بأسه ، وأن تركاة عباده محب بماعها على وجه الإحلاص ولا يتحقق
الإحلاص إلا مع لقصد وهو امر دسه^(٤)

قوله (والمرعى بنية الدفع إن كان مالئاً ، وإن كان ساعياً أو

(١) المنتهى ١٣٠١ هـ

(٢) السرائر ١٠٥

(٣) المختلف ١٩٠

(٤) المعتر ٢ ٥٥٩

وكيلاً حاراً أن يتولى سبة كل واحد من الدافع ومالك
والولي عن حصص والمحصول يتولى اليه أو من له أن يقص منه
كالإمام والسعي

لإمام أو وكيلاً حاراً أن يتولى سبة كل واحد من المالك والدفع ، والولي
عن لخص والمحصول يتولى اليه أو من له أن يقص منه كالإمام أو
السعي (

المراد أن المعسر في السبة يدفع إلى فقير إن كان ماله ، وإن كان
الدفع إلى الفقير لإمام أو سعي أو وكيل حار أن يتولى سبة كل واحد من
المالك والدافع ، ما ماله فليعبر الزكاة به أصبه فكانت سبة عند الدفع إلى
المستحق كفيه ، وما لإمام وشبهه أو وكيل فقير منه ماله

ويحتمل أن يكون المراد بالدفع إلى فقير إن كان الإمام أو سعي
أو وكيل حار أن يتولى سبة المالك عند دفع إلى أحد الثلاثة ، أو أحد
الثلاثة عند الدفع إلى الفقير .

ويشكل بأن يدفع وكيل مد موكل فمكوب به موكل عند الدفع إلى
الوكيل بمنزلة نيته والمال في يده .

وحرم حصص في المعسر شأن المالك يدفع إلى السعي ثم يحتج
بسعي إلى سبة عند دفع ، لأن سعي كموكل لأهل الشهاد وقال
الموكل بالدفع إلى الوكيل لم يحضر عن به لوكيل حار دفع ، وهو يولى
الوكيل عند دفع لم يحضر عن به الموكل حار لتسليم إلى موكل^(١) واحتراً
العلامة^(٢) ومن تأخر عنه^(٣) به موكل حار لتسليم إلى الفقير وهو مد
بعد ، وباحتماله فالأمر في اله هي كما يشاء مبرر

(١) المعسر ٢ ٥٥٩

(٢) تذكره ١ ٢٤٣

(٣) كالشاهد الثاني في المالك ١ ٦٣

وتتبعين عند الدفع ، ولو نوى بعد الدفع لم استبعد حواره

قوله : (وتتبعين عند الدفع) .

هذا قول عندنا وأكثر عامة وقد نصصم بحور تقديمها بالنموال
السير^(١) وهو بطل ، لأن ما سبق به يستند حلالا لدفع من أمانة ، وإن
استديم بحقوق الخرص وهو مقابلة سنة بدفع

والمراد بدفع الدفع ، أي لمسحق أو الإتمام عنه بسلام و بئنه ، وفي
معنى الدفع ، أي لمسحق بدفع ، أي وكيفية به سواء الوكالة في ذلك ، لكن
الأظهر عدم حور كما حثره من يقرض في سرائره وبضه عن ابن سراج ،
لأن قامه بركن مقام موكل في ذلك صحيح ، أي دس وبه يشب

واستدل عليه من درس بصلان عامه مبرهنة بالركعة ولا خلاف بين
أئمة أن تسليمها إلى مستحقها بركعة بغيره ، وليس كذلك إذا سئمت إلى
الوكيل لأنه من شناعة لأصناف لا خلاف

وإن الوكيل ، بما ست له بمسحق موكل المطالبة به ، والركعة لا
ستحقها واحد عنه ولا يمكنه ، لأن بعد نصص^(٢)

قوله : (ولو نوى بعده لم استبعد جوازه) .

لا ريب في إخراج مع بقاء تعيين لعدم خروجها عن ملك المدافع
فصداؤها بئنه ، وكذا مع سبق ذلك ، القاصص عاناً بحال لشوت العوض
في دمه فيجوز حسابه كما في سائر الأسباب ، مما به بقاء العدم فمشكل
إسداء ضمان ، وقال شيخ في مسرط يسعى المقارنة ثم قال ولا
يجوز نقل زكاة ما يان تلهه إلى غيره لقوات وقت السه^(٣) وهو يشعر بعدم
الاجزاء بالية بعد الدفع ، ولا ريب في ضعفه .

(١) در دمه في السير ٢ ١٠٣ : ١٠٤ نوي في لاص ٣ ١٩٥

(٢) السير ١٦٤

(٣) المسوط ١ ٢٣٢

وحقيقتها لقصدها إلى العبرة ، والوجوب أو بدد ، وكوبها زكاة
مال أو فطرة ولا يُعتبر إلى بية لحسن ندى يحرج منه

قوله (وحقيقتها المصد بني العبرة والوجوب أو البدد وكوبها
زكاة مال أو فطرة)

لأصح عدمه غير ما رد على سة العبرة واسعيين ، وقد أحسن
المصنف في السع حث قد وه اعتقد بالقب ، وقد اعتقد عدد دفعها
أنها زكاة تفرد بني لله تعالى كهي ذلك ، ولو كان مناً عن غيره كوصي التيم
والوكيل اعتقد ذلك عند التسليم^(١) .

قوله (ولا يعتبر إلى بية حسن ندى يحرج منه)

إطلاق العبرة يقتضي عدم الفرق في ذلك من أن يكون محل الوجوب
عدمه منجداً أو متعدداً ، ولا من أن يكون نحو متحد سوع كأربعين من العزم
وحسن من الإبل ومحسنة كصواب من السدين وحسن من السهم ، وهذا
الحكم مفصّل به في كلام لأصحاب ونقل عنه في انتهى لإجماع^(٢) ،
وعلى هذا فهو وجب عنه شدة في بعض محسنيين فأخرج شه عنه في دفته
برئت اندمه بها وبقي عنه شدة ، وكذا في حرج قيمه شاة ب سوع ذلك

وهل يتخير البذل بعد ذلك في صرفه إلى ما شاء منهما أو يوزع ؟
قولاً ، ذهب إلى أن مهم علامة في التذكيرة^(٣) ، وبني الثاني الشهيد في
البيان^(٤) .

ويظهر لقائده فيما هو من أحد مصابين قبل السكن من حراج
الشيء ، فعلى أن يكون به صرف محرج إلى أيهما شاء قد صرفه إلى الثاني

(١) المعتبر ٢ : ٥٥٩

(٢) المبين

(٣) التذكيرة ١ : ٢٤٣

(٤) البين ٢٠

فروع

وقال : ان كان مائي عذب ، قد فهد ركعته ، وإن كان مائاً فهي نافلة ، صحح : ولا كذا لو قال : أو نافلة

وإن كان له مالان مسوونان حاصر وعائب فأخرج ركعته وسواها عن أحدهما أخرته . وكذا لو كان مائي عائب سائماً

برئت دعوته وإن صرفه إلى سائغ أخرج شبه أخرى ، وعني السائغ يسقط عنه نصف شبه . ويمكن فرض عدم تمكن من إخراج الشبهة مع القدرة على إخراج لأولى بها لا يجد من يسحق بها وحده كالعلم وأن السبيل إذا دفع حرجهما بها

قوله (فروع ، لو كان مائي عائب باقياً فهد ركعته وإن كان مائاً فهي نافلة صحح ، ولا كذا لو قال : أو نافلة)

الفرق بين سائسين بركعة في مسألة لأولى محروم بها على تقدير سلامة السائغ وإن به نفس على تقدير بطلانها ، ولا مانع من صحة ذلك بخلاف شبه لأن سائساً من سائغ مذكور كذا ، باقية على تقدير واحد وهو كون العائب سالماً .

قوله (لو كان له مالان مسوونان حاصر وعائب فأخرج ركعته وسواها عن أحدهما أخرته) .

لو كان له مالان مسوونان حاصر وعائب فأخرج ركعته وسواها عن أحدهما أخرته . ولو كان له مالان مسوونان حاصر وعائب فأخرج ركعته وسواها عن أحدهما أخرته . ولو كان له مالان مسوونان حاصر وعائب فأخرج ركعته وسواها عن أحدهما أخرته . ولو كان له مالان مسوونان حاصر وعائب فأخرج ركعته وسواها عن أحدهما أخرته .

قوله : (وكذا لو قال : إن كان العائب سالماً) .

فإن كان له مالان مسوونان حاصر وعائب فأخرج ركعته وسواها عن أحدهما أخرته . ولو كان له مالان مسوونان حاصر وعائب فأخرج ركعته وسواها عن أحدهما أخرته . ولو كان له مالان مسوونان حاصر وعائب فأخرج ركعته وسواها عن أحدهما أخرته .

ولو أخرج عن ماله لعائب إن كان سالماً ثم كان تالفاً حاراً بقبها إلى غيره على الأشاء

ولو بوى عن مال مرحو وصوبه ثم يحرر وهو وصل . ولو لم يورث المال وبوى الساعي أو الإمام عند التسليم ، فإن أحدهما لساعي كرهها حار ، وإن أحدهما صوب ، قيل لا يحري . وفي آخره شبه

لعائب بكونه سالماً . لأن سلامته شرط بوقوع إركه عنه في الواقع فهو مراد ذكر أولم يذكر .

ويحتمل أن تكون مسألة برأسها ويكون المراد أنه لو أخرج الركة عن ماله العائب إن كان سالماً حار سعى أنه لو كان سالماً وقع ذلك ركة عنه ولم يضر اشتراط الواقع في النية .

قوله (ولو أخرج عن ماله لعائب إن كان سالماً ثم كان تالفاً حاراً بقبها إلى غيره على الأشاء ، ولو بوى عن مال مرحو وصوبه لم يحرر ولو وصل) .

خالف في ذلك شيخ - رحمه الله - في لمسوط فمع من حوّر بقبها إلى غيره ، لقوات وقت النية^(١) . وهو ضعيف .

ولو لم تكن غير المدفوع باقية حار له احتساب مثبها أو قيمتها ، إذا كان الفاض عاملاً بحال ، بل لا بعد الحوار مصنف عائد دفع في نفس الأمر وإن لم يعلم به المستحق .

قوله (ولو لم يورث المال وبوى الساعي أو الإمام عند التسليم ، فإن أحدهما لساعي كرهها حار ، وإن أحدهما طوع قيل لا يحري ، والإجزاء أشبه) .

القسم الثاني في ركعة المفطرة

قوله (القسم الثاني ، هي ركعة مفطرة)

أجمع العلماء كونه لا من شد من العمدة على وجوب ركعة مفطرة ،
والأصل فيها لكتاب الله ، فإن الله عز وجل ﴿ قد أفصح من تركي وذكر
اسم ربه فصلي ﴾ (١) .

وقد نصَّ تذاوي عليه السلام على أن لمرد بركعة هي ركعة المفطرة
وروى ذلك من طريقه في الصحيح ، عن حماد بن عيسى ، عن حماد بن عيسى ،
عن أبي بصير ورواية قالا ، فإن أبو عبد الله عليه السلام ﴿ إن من تمام
الصوم إعطاء البركة - يعني المفطرة - كما أن الصلاة على النبي صلى الله عليه
واله من تمام الصلاة ، لأنه من صام ولم يؤذ البركة فلا صوم به إذا تركها
متعمداً ، ولا صلاة له إذا ترك الصلاة على النبي وله

إن الله عز وجل بدأ بها قبل الصلاة فقال ﴿ قد أفصح من تركي وذكر
اسم ربه فصلي ﴾ (٢) .

(١) الأعلى ١٤ ، ١٥

(٢) معية ٢ ، ١١٩ ، ٥١٥ ، المسائل ٦ ، ٢٢ ، بواب ركعة مفطرة ج ١ د

وأركانها أربعة :

الأول : في من يجب عليه .

ثحب الفطرة بشروط ثلاثة .

الأول سكينة . فلا تحب على عصى ، ولا على محبوب .

وأما سببه لم يخصصه أحد كما سيقف عنه في تصديقات هذا الباب

والمراد بالفطرة ما حثته أو سبب أو يقصر من الصوم ، والمعنى على
الأول ركة الحنية . في سبب . وعلى ثاني ركة دين وإسلام ، وعلى
الثالث زكاة الفطر من الصيام .

قوله (وأركانها أربعة ، الأول تحب لفطرة بشروط ثلاثة ،
الأول سكينة ، فلا تحب على العصى ، ولا على المحبوب)

هذا قول غريب جمع ، حكاه المصنف في المعبر ، علامة في
تفسيره ، ويدل عليه مصنف في غير المكلف لا سوجه ، إنه إطلاق
الأمر ، وبكيفية يوصي بذلك معنى بالأصل ، رويها ما روي بكليفي في
الصحيح ، عن محمد بن عيسى بن الفضل نصيري قال كنت إلى أبي
بحسب الرضا عنه السلام أسأله عن الرضا يركي ركة فطره عن سبب إذا
كان بهم من ؟ فكيف ؟ ولا ركة على شيء ؟ وعن المصنف يعقوب مولاة وهو
عنه عانت في سبب حتى رده عن مولاة ويحصر الفطر ، يركي عن نفسه
من ما مولاة وقد صار ثلثي ما ؟ قال : نعم .^(١)

ويستفاد من هذه الرواية أن ما فطر عن أبيهم فطرته خاصة لا فطرة
علامة ، وأن المصنف يحصر في ما يتركه على هذا الوجه ، وكلا
الحكمين مشكل

(١) المعبر ٢ : ٥٩٣ ، والتهذيب ١ : ٥٣١

(٢) ، بكافي ٤ : ١٧ ، ٣ : ٦٠٠ ، باب من يجب عليه ركة ب ١ ح ٤ ، وص ٢٢٦

أبواب ركة الفطر ب ٤ ح ٢

ولا على من أهل شَوَال وهو مُعْمَى عليه .

الثاني حربية ، فلا تحب على حمدوك وهو من يملك ، ولا على المدر ، ولا على أم الولد ،

قوله (ولا على من أهل شَوَال وهو مُعْمَى عليه)

هذا الحكم مقطوع به في كلام لأصحاب ، وقد ذكره لعلامه ، وغيره محرداً عن بدليس^(١) ، وهو مشكوك على صلافة ، نعم وسوكاب الإغماء متوعداً لو كانت الوجوب اتحة ذلك

قوله (الثاني ، حربية) فلا تحب على الممدوك ولو قيل يملك ، ولا على المدر ، ولا على أم الولد)

هذا بشرط مجمع عليه من الأصحاب أيضاً ، بل قال في المنتهى^(٢) : مذهب أهل العلم كراهة الإلزام ، فإنه من يحب على بعد ويرم أن يسهل تمكيته من الأكساب لئلا يسهل^(٣)

ويش على استثناء وجوب عليه - مضاف إلى الأصل - الأجر المستقبلة المتضمنة بوجوب فطره حمدوك على مولاه من غير تفصيل^(٤)

ولو امتد حمدوك عند على بغير ماله ، فهل يحب فطره على المولى أو بعد ؟ قال في المنتهى^(٥) : الذي يقتضيه المذهب وجوبها على مولى ، لأنه المالك في حقيقة ، ولعمد مالك بمعنى ساعه التصرف ، ولأن ماله بغير

(١) التذكرة ١ : ٢٤٧ ، والقواعد ١ : ٦١ ، والتحرير ١ : ٧٠

(٢) منهم بحر المحققين في مصابح القواعد ٢ : ٩٠ ، وشهد لأبي في بد من ٦٥ ، والبيان ٢٠٥

(٣) انتهى ١ : ٣٢٢

(٤) الوسائل ٦ : ٢٢٧ ، بوب كاه فطره ب ٥

(٥) المنتهى ١ : ٣٢٤

ولا على المكنب لمشروط ، ولا مطلق لذي لم يتحرر منه شيء ،
ولو تحرر منه شيء ، وجبت عليه ناسئة ولو عاثة لمولى وحت
عليه دون المملوك

وحمل الشهيد في لسان الموقوف عليهم ، أمث عن العبد فلما لم
يعودة ، وأمث عن المولى فملكه ملكه^(١)

وصرح العلامة في تذكره بأنه لا يجب على المملوك إخراج الفطرة عن
نفسه ، ولا عن روحه وإن قد أنه يملك^(٢) والمسألة محل إشكال على هذا
بتقدير ، إلا أن مقتضى الأصل سقوط الزكاة عن المملوك مطلقاً ، فيجب
المصير إليه إلى أن يثبت المخرج عنه .

قوله (ولا المكنب مشروط ، ولا المطلق لذي لم يتحرر منه
شيء) .

هذا مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفاً سوى الصدوق في من لا
يحصره الفقه ، فإنه قال بعد أن روى في الصحيح ، عن علي بن جعفر ، أنه
سأل أخاه موسى عليه السلام عن المكنب ، هل عليه فطرته شهر رمضان أو
على من كانه ؟ ونحو شهادته ؟ قال : « الفطرة عليه ولا تجوز شهادته » ،
قال مصنف هذا الكتاب ، وهذا على الإنكار لا على الإحراز ، يريد بذلك
كيف تجب عليه الفطرة ولا تجوز شهادته ، أي أن شهادته حائره كما أن الفطرة
عليه واجبة^(٣) ومقتضى ذلك وجوب الفطرة عليه ، وهو جحد لدلالة الرواية
عليه ، سواء حملت على الإحراز أو الإنكار

قوله (ولو تحرر منه شيء وجبت عليه ناسئة ولو عاثة المولى
وجبت عليه دون المملوك) .

(١) البزار ٢١٠

(٢) الدرر ١ ٢٤٨

(٣) الفقيه ٢ ١١٧ ٥٠٢ ، نهج ٦ ٢٥٣ ، باب زكاة الفطر ١٧ ج ٣

الثالث العبي ، فلا تحب عبي القنبر ، وهو من لا يملك أحد
النصب تركانيه ، وقيل من تحل له تركته وصابطه لا يملك قوت
سبه له ولعياله ، وهو الأشبه

أما وجوبها على المولى إذا لم يرد بمؤنته قصده ، لأنَّ عيولته كافيه في
الوجوب وإن كانت ترعاً كما سيحيي بيده^(١)

وأما الوجوب عليه وعلى المولى بالنسبة مع انتفاء العبودية ، فمستند
عنده في المنتهى بأنَّ نصيب المملوك تحب نفسه على ما يملكه فتكون فطرته
لأرمة له ، وأما نصيب الحر ، فلا يحب عبي السيد ذاء الركة عنه ، لأنه لا
تتعلق به الرقة ، بل تكون ركانته وحنة عليه إذا ملك بحرته احرماً تحب له
الركاة عملاً بالعموم^(٢) .

وقوى الشيخ في المصوط سقوط الركاة عنه وعن المولى إذا لم يعله
المولى ، لأنه ليس بحر فيلزمه حكم نفسه ، ولا هو مملوك فتحب ركانته على
مالكه ، لأنه قد تحرر بعصه ، ولا هو في عبودية مولاه ، فتدبره فطرته ،
لمكان العبدولة^(٣) . ولا يحلو من قوة .

أما عبي ما ذكره ابن سويده من وجوب قصرة بمكانت عبي نفسه وإن لم
يتحرر منه شيء^(٤) فالوجوب لها أولى .

قوله (الثالث ، العبي) فلا تحب على القنبر ، وهو من لا
يملك أحد النصب تركانيه ، وقيل من تحل له الركاة ، وصابطه من لا
يملك قوت السبه له ولعياله ، وهو الأشبه (

لخلاف في هذه المسألة وقع في موضعين

(١) في ص ٣١٥ .

(٢) المنتهى ١ : ٥٣٤

(٣) المصوط ١ : ٢٣٩

(٤) عقبه ٣ : ١١٧

أحدهما في اشراط علي فمن تحب عنه هذه الركاة ، فذهب
الأكثر إلى شرطه ، بل قال العلامة - رحمه الله - في المنتهى إنه قول
عبدالله أجمع إلا أن الحيد وقال بن حيد تحب علي من فصل عن
مؤنه ومؤنه عيانه لمونه ولينه صاح^(١) وحكه في اختلاف عن كثير من
أصحابنا^(٢) والمعتمد لأول

لأ أصالة لراءه مما لم يقم دليل على وحيه ، وما رواه شيع في
الصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سئل عن رجل
يأخذ من ركاة ، عليه صدقه نفطرة^(٣) قال : لا ،^(٤) ولمراد بأخذ الركاة
أحدها من حيث انقصر ومسكه ، لأنه لمصادر

وفي الصحيح عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار قال ، قلت
لأبي إبراهيم عليه السلام على الرجل المحتج صدقه نفطرة^(٥) قال : ليس
عليه نفطرة^(٦) .

وفي الصحيح عن أحمد بن عثمان ، عن يزيد بن فرقد الهدي ، قال
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يفضل الركاة ، هل عليه صدقه نفطرة ؟
قال : لا ،^(٧)

وبإزاء هذه الروايات رويات^١ أخر دلتها عليها عن عدم اعتبار هذه

(١) المنتهى ١ : ٥٣٢

(٢) الخلاف ١ : ٣٦٨

(٣) التهذيب ٤ : ٧٣ ، ٢٠١ ، الاستبصار ٣ : ٤١ ، ١٢٥ ، الوسائل ٦ : ٢٢٣ ، أبواب ركاة

نفطرة ب ٢ ح ١

(٤) تهذيب ٤ : ٧٣ ، ٢٠٥ ، الاستبصار ٢ : ٤١ ، ١٢٩ ، الوسائل ٦ : ٢٢٣ ، أبواب ركاة

نفطرة ب ٢ ح ١

(٥) التهذيب ٤ : ٧٤ ، ٢٠٦ ، الاستبصار ٢ : ٤١ / ١٣٠ ، الوسائل ٦ : ٢٢٣ ، أبواب ركاة

النفطرة ب ٢ ح ٥

الشرط ، كصحيحة عبد الله بن ميمون ، عن أبي عبد الله عنه لسلام ، قال :
« ركة الفطرة صاع من تمر ، أو صاع من زيت ، أو صاع من شعير ، أو صاع
من أقط عن كل إنسان حر أو عبد ، صغير أو كبير ، وليس على من لا يجد ما
يتصدق به حرج »^(١) .

ورواه زرارة قال ، قلت للفقير يدي يتصدق عليه ، هل تحب عليه
صدقة الفطرة ؟ قال : « نعم ، يعطي مما يتصدق به عليه »^(٢) .

ورواه المفصل بن يسار قال ، قلت لأبي عبد الله عنه لسلام ، أعلی
من هل الركة ركة ؟ فقال : « أما من قبل ركة الماء فإن عنه ركة الفطرة ،
وليس عليه لما فيه ركة ، وليس على من يقبل الفطرة فطره »^(٣) .

وأحباب عنها تشيخ في كافي الأحبار بالحمل على الأسحباب^(٤) ، وهو
حسن ، مع أن الرواية الأولى غير صريحة في لوجوب على الفطر ،
وبرهان الأحيراني ضعيف السند ، مشهور سند الأولى على محمد بن عيسى
عن يونس ، وقد نقل من مأمونه عن شبحه ، محمد بن الحسن بن الوليد أنه
كأن يقول : ما تردد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد
عليه^(٥) ، وبأن في طريق إثباته إسماعيل بن سهل ، وقد ذكر الحاشي

(١) التهذيب ٤ : ٧٥ ، ٣١١ ، الأسع ٢ : ٤٢ ، ١٣٥ ، وسائل ٦ : ٢٢٣ ، أبواب ركة
الفطرة ج ٢ : ٢ ، وفيها عن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عنه لسلام

(٢) تهذيب ٤ : ١٦٢ ، ١ ، التهذيب ٤ : ٧٤ ، ٢٠٨ ، الأسع ٢ : ٤١ ، ١٣٢ ، وفي
صفحه ٤١ ، ووسائل ٦ : ٢٢٥ ، أبواب ركة الفطرة ج ٢ : ٢ ، مسند عن أبي عبد الله
عليه السلام : « كذا في التهذيب »

(٣) التهذيب ٤ : ٧٣ ، ٢٠٤ ، الأسع ٢ : ٤١ ، ١٢٨ ، صفح ٤٠ : ٤٠ ، عن المفصل
ورواه عن أبي جعفر ، أبي عبد الله عنه لسلام ، وسائل ٦ : ٢٣٤ ، أبواب ركة الفطرة
ج ٢ : ١٠

(٤) التهذيب ٤ : ٧٥ ، والأسع ٢ : ٤٢٠ .

(٥) جامع رجال الجاشي : ٢٣٥

إسماعيل بن سهل الدهقان وفان يند صغته أصحاب^١ ، فتكون الرواية
صحيحة ، وكيف كان وأحمل على الأصحاب مع بكافؤ أسد معين ، صوماً
للأخبار عن التائي .

وثبهما فيما يحقق به المعنى مقتضى محو ، ولأصح أنه ملث
قوت سنة فعلاً أو قوة ، لأن من سم يملث ملث به بركاة على ما يراه
فيم سبق فلا يحب عليه غصرة ، كما دلل عنه صحيحه بحسب المتقدمة^٢ ،
وعبره

ومقتضى ذلك أنه لا يعسر ملث متد ركـ عطرة ريدة على قوت
السـ ، وبه قطع الف ح قدس سره^٣ ، وحرم المصنف في معتبر ،
والعلامة في المسهي بعد ذلك^٤ ، ولا بأس به

وقال شيخ في الخلاف تحب ركـ العطرة على من يملث بصاب
تحب فيه بركة أو فيه بصاب^٥ وأعسر من يدرس ملث عين البصاب دون
فيمنه^٦

قال بمصنف رحمه الله - في المعسر وما ذكره شيخ ، لا أعرف به
حجة ولا قنلاً من قدماء الأصحاب ، فإن كان يعويبه على ما حنح به أسو
حيثه فقد بيا صغته ، وبالحمية فإن بظانه من أين قلبه ، وبعض المتأخرين
ادعى عليه الإجماع وحض لوجوب من معه أحد صبب الركانية ومع القيمة
ودعى اتفاق الإمامه على قوله ، ولا ريب أنه وهم ، ولو اجح بأن مع ملث

(١) رجال الجاشي : ٢١

(٢) في ص ٣١١

(٣) المالك ١ : ٦٤

(٤) المعتبر ٢ : ٥٩٤ ، المسهي ١ : ٥٣٢

(٥) الخلاف ١ : ٣٦٨

(٦) السرائر : ١٠٨

ويسحب المفقود بحر حيا ، وقيل دلت ، يدبر صدقة على عياله ثم يتصدق به .

لنصاب بحر تركه لأحيا ، مع دلت ، وقيل من دلت نصاب ولا يكفيه مؤنه عنه بحور به . ياخذ تركه ، ود أحد تركه به بحر عنه لفقره ، ثم روى عن أبي عبد الله عنه أنسلا في عدة دلت ، مبيد : أنه يحس ويريد من فوفد ومعدونه من عمار ، عن أبي عبد الله عنه أنسلا به سئل عن الرجل يأخذ من تركه ، عليه صدقة تصدق^١ و^٢ لا^٣ و^٤ يهي كلامه رحمه الله ، وهو في غاية الحودة .

قوله (ويسحب للمفقود بحر حيا ، وقيل دلت) يدبر صدقة على عياله ثم يتصدق به) .

ما به يسحب للمفقود بحر حيا عن نفسه وعن عياله فإما في المسبوق به مذهب عثمان جميع لا من شيء^١ وقد تقدم من لأحد ما يدل عنه

وقيل في ما ينادى به لأصحاب ر يدبر صدقة على عياله ثم يتصدق به ، فاستدل عليه بما روه شيخ في حوث ، عن سحاق بن عمار قال ، قلت لأبي عبد الله عنه أنسلا : رجل لا يكون عند شيء من الفطرة إلا ما يؤدي عن نفسه وحده ، يعطيه عاب ويأكل هو ، عياله^٢ و^٣ يعطي بعض عياله ثم يعطي الآخر عن نفسه يرددون فحبس عنهم حصص فطرة وحده^٤ ومقصده لاكتفاء في نادى به بحر حيا حتى على هذا الوجه مع المعحر عما سوى دلت ، وصاهر عياله ر حصص هو^٥ و^٦

(١) الوسائل ٦ ٢٢٣ أبواب وكالة الفطرة ب ٢ ح ١ ، ٥ ، ٨

(٢) المعتمد ٢ ٥٩٤

(٣) المتكوى ١ ٥٣٦

(٤) التهذيب ٢ ٧٤ ٢٠٩ ، مسند ٢ ٤٢ ٣٣ ، نصاب ٦ ٢٢ ب ٢ ، ٥

الفطرة ب ٢ ح ٣

ومع الشروط بحرحها عن نفسه ، وعن جميع من يعوله ،
 فرصاً أو بطلاً ، من راحة وولد وما شاكلهما ، وصيف وما شابهه ، صغيراً
 كان أو كبيراً ، حراً أو عبداً ، مسلماً أو كافراً

وذكر الشهيد في الباب أن الأخير مهم بدفعه إلى الأحياء ، وهو لا
 يطاق معنى الإدارة التي ذكرها هو وغيره ، وأرواية خالية من ذلك كله .

قال بشرح قدس سره : ولو كان غير مكتمل أو بعضهم ، نوى الولي
 ذلك عنه ، ولا يشك في جرح ما صار منكبه عنه بعد نص ونسب مثله في
 الركاة المالية (١) .

وهو حينئذ لو كان النص صالحاً لإبانت ذلك ، لكنه ضعيف من حيث
 البد ، وقصر من حيث المتن عن إبداء ذلك ، من مصادره اختصاص الحكم
 بالحكميين

ولأصح اختصاص الحكم بهم ، لاستثناء من على تكليف ولى الطفل
 بذلك ، من نمكر المناقشة في هذا الحكم من أصله ، ثم يمكن جماعاً

قوله (ومع الشروط بحرحها عن نفسه وعن جميع من يعوله ،
 فرصاً أو بطلاً ، من راحة وولد وما شاكلهما ، وصيف وما شابهه ،
 صغيراً كان أو كبيراً ، حراً أو عبداً ، ومسلماً أو كافراً)

هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب ، بل قال في المستقى ويحب
 أن يجرى الفطرة عن نفسه ومن يعوله أي مؤنه ، ذهب به عموماً أجمع ،
 وهو قول أكثر أهل العلم لأن ما حسمه ، فإنه أعسر تولاه ككفله ، فمن لا
 ولاية له عليه لا تحب عليه فطرته (٢) .

(١) البياض ٢٠٩ .

(٢) المالك ١ ٦٤

(٣) المستقى ١ ٥٣٣

والأصل في هذا بحكم الأحكام المستقصاة ، فمن ذلك ما رواه ابن
 تاييه في الصحيح ، عن الحسن بن محبوب ، عن عمر بن يزيد ، قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عنده نصيف من إخوانه
 فيحضر يوم غطر ، يؤديه غطرة ؟ قال : نعم ، لغطرة وجهه على كل
 من يعول من ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير ، حر أو مملوك .^(١)

وما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن سار ، عن أبي عبد الله
 عليه السلام في صدقة الغطرة قال : تصدق عن جميع من يعول من
 صغير أو كبير ، أو حر أو مملوك ، عن كل إنسان نصف صاع من حنطة ، أو
 صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، ونصف أربعة أمداد .^(٢)

وعن عبد الله بن سار أنشد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال
 « كل من صممت بني عاتك من حر ، أو مملوك ، فعليك أن تؤدي غطره
 عنه »^(٣) .

وفي الصحيح ، عن حمدي ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سألته
 عن صدقة الغطيرة ، قال : « على كل من يعول رجل ، على حر وانعد
 والصغير والكبير صاع من تمر ، أو نصف صاع من تمر ، ونصف أربعة
 أمداد »^(٤) .

وفي الصحيح ، عن زرارة ونكر بن أبي أعين ، ونعصل بن يسار .

(١) الفقه ٢ ٦ ١٦ ، الوسائل ٦ ٢٢٧ ، أبواب كراهة الغطيرة ج ٥ ص ٢

٢. تهذيب ٤ ٨ ٢٣٤ ، الاستبصار ٢ ٤٧ ١٥٥ ، الوسائل ٦ ٢٢٣ ، أبواب كراهة
 الغطيرة ج ٦ ص ١٢

(٣) تهذيب ٤ ٧١ ١٩٣ ، الوسائل ٦ ٢٢٩ ، أبواب كراهة الغطيرة ج ٥ ص ٨

(٤) تهذيب ٤ ٨١ ٢٣٣ ، الاستبصار ٢ ٤٧ ١٥٤ ، أبواب كراهة الغطيرة ج ٦ ٢٣٣ ، أبواب كراهة
 الغطيرة ج ٦ ص ١٢

ومحمد بن مسلم ، وبهذين معاوية ، عن أبي جعفر وبي عبد الله عنهما السلام أنهما قالا : على ثُرجل أن يعصي عن كل من يعور ، يعطي يوم الفطر^(١) الحديث .

وعن محمد بن أحمد بن يحيى رفعه ، عن أبي عبد الله عليه السلام
قال : « يؤذي الرجل ركابه عن مكاسه ، ورفق مراهه ، وعده لصري
والمجوسى ، وما أعلق عليه يابه » (٣٦) .

قد في معتبر وهذا هو كسر من صلا إلاً ن فضاء لأصحاب وهو
 (مضمونه) (٤)

وإستفاد من هذه المبادئ لا فرق في معار بين الحر والعبد ، ولا بين لصعير ، وكبير ، ولا بين حليم وكافر ، ولا بين واحد المقصود وغيره

ولا يسمي ذلك ما روه من نحوه في الصحيح ، بل صواب ، عن
عبد الرحمن بن الحجاج ، قال سألت أبا محمد عليه السلام عن رجل يفتق
عصى رجل من عياله إلا أنه يكف له نفسه وكسبه ، تكون عنه عقوبته ؟
قال لا ، إنما تكون قصده على عبده صافية دونه وقال : والعبد مولى ،
والمملوك ، وروحه ، ومعه عبده ، لأن محب عبده سنة ليس في إرضائه
تصريح باحتصاص الحكم بهذه الآية ، بل ظاهر ما ذكره به ما وقع على
سبيل التمثيل على معنى أن يكف الإعتاق والكسوة لا مكفي في وجوب
المطهرة ، بل لا بد معه من صدق العبدية ، كما في الروضة ، ومولى ،
والمملوك .

[illegible]

المعطر ٢ من ٤

٧ تعديلات : ۷۲ ، ۹۵ ، اضافی : ۶۳۹ بزرگ کتب محفوظ در ح ۹

(٣) المجلد ٤ - ٥٩٧

[illegible]

واختلف الأصحاب في قدر نصفه لمقتضىه لوحوبه لظنه على
مقتضىه ، فسرط الشيخ^١ ومقتضىه لصياغة طور شهر^٢ ، واكتفى
لمفيد بنصف الأخير منه^٣ ، وأحرأه بن إدريس بنيس في آخره^٤ ،
والعلامة بالليلة الواحدة^(٥) .

وحكى النصف في المعسر عن بعض الأصحاب قولاً بالاكْتفاء بمسئى
لصاغة في جزء من شهر ، بحيث يهلّ ليلال وهو في صياغه ، ول هذا
هو الأوسى ، قوله عليه سلام : ممن يمسون^٦ ، وهو يصح للحال
والاستقرار ، لكن سربله على حد أولى ، لأنه وقت لوحوب ، وحكم
بمعلق على النصف محقق عند حصوله ، لا مع مصغه ولا مع توقعه^(٧)
(وهو غير بعيد ، لأن لحكمه وقع في النص معقفاً على حصول يوم انقطر
ويكون عند سرجل نصف من حوته ، وهو محقق بذلك ، ويحتمل قوتاً
اعتباراً صدق العبولة عرف حيث جعل ماص لوحوب)^(٨) .

ورضاق النص بمقتضى عدم شروق في نصف من لعتحد والمعدد ،
والموسر والمعسر .

(١) الخلاف ١ ، ٣٦١

(٢) الاستصار : ٨٨

(٣) المقنعة ٤٣٠

(٤) السرائر ١١٨٠

(٥) التذكرة ١ - ٢٤٩ ، المتهى ١ ، ٥٣٦ ، والمختلف ١٩٦

(٦) الوسائل ٦ ، ٢٣٠ أبواب ركعة العطره ب ٥ ح ١٥ .

(٧) المعسر ٢ ، ٦١٢

(٨) بن عباس حوسر في (ص ١ ، ١٠١) ، ح ١٠١ ، ويكرر بعدد يوم عافه له^٩ ،
أوله بي سبب غير صحيح لأسد ، سدر على حد بعد بصاغيه حاكم في دور عدم
يعد جده على حسب يوم العطر ويكون عند الرجل الصيف من إخوانه ، فإن ذلك يتحقق
بمسئى صياغه في جزء من شهر ، وهو مقرر فيه ، أيضاً لأن مقتضى قوله عليه السلام
بمع غظه وجهه على غير بعد ، عند صدق بعيدة عرف في نصف كعد ، ١٠١ ،
بذلك ٩٠ حسب

والتيّة معرّده في أذائها ، فلا يصح إحراجها من كافر وإن وحت عليه ، ولو أسلم سقطت عنه .

وإنما بحث على مصيف مع سدره ، فمع إغساره قبل تحب على لصف موسر ، لأن العبدية لا تسقط فطرة لمي ، لا إذا تحمها المعلن ^(١) وبحسب سقوط مصيف ، أف عن المصيف بالإغساره ، وأف عن مصيف فلمكان العيلولة ، ولعل الأول أرجح .

قال شارح قدس سره : ولو تدرّع لمعمر بإحراجها عنه ، فهي الإجراء فولان ، وحرم شهيد بعده ، وهو حسن مع عدم إدان الصيف ، وإلا فالإجراء أحسن ، بل يظهر أن موضع الإشكال ما لو كان الإحراج بغير إدنه ، ولو تدرّع بصف بإحراجها عن الموسر بوقف بإجراء على إدنه ، وكذا القول في الروحه وغيرها ^(٢) بعد كلامه . رحمه الله . وهو مشكل جداً ، فإن إسقاط بوحث بعلن من به يعين به بوجوب مع لأن ويدويه بوقف على المييل ، وحمله على مدس ، بركه ثمانية لا يخرج عن نفس

والمراد بمشبهه لصف من يعينه لأناس بوعده ، كان أحسن بحث بهن لهلان وهو في عانته ، وليس منه لأحر لمشروط نفسه على المسأحر كما بض عيه في معص ^(٣) ، لأن لفتة مشروعه كالأجرة

قوله : (والتيّة معتبرة في أذائها) .

ودلت لأنها عدده ، فمع وموعها على وجه لإحلاص ، ولا يعني ساسة

إلا ذلك

قوله : (ولا يصح إحراجها من الكافر وإن وحت عليه ، ولو أسلم سقطت عنه) .

(١) كما في المختلف - ١٩٦ ، واليان ٢١٩

(٢) المسالك ١ : ٦٥ ، ٦٦

(٣) مع ٢

وكذا انفصل لو ملك مملوك أو ولد له

يولد ليه المفطر ، واليهودي والصربي يسلم ليه مفطر ، قال : ليس عليهم فطرة ، ليس لفطرة إلا على من أدرك الشهر ^(١)

وأما أنه بسحب لإخراج إذا حصل ذلك ما بين الغروب وصلاه بعيد ، والمراد به روال الشمس من يوم مفطر ، على ما نص عليه في المختصر أيضاً ^(٢) ، فامسح عليه بماء شح في نهديت مرسلًا أن من ولد له ولد قبل الروال بخرج عنه الفطرة ، وكذلك من أسلم قبل الغروب ^(٣)

قال شيخ رحمه الله : وذلك محمود على الاستحباب دون الفرص والإيجاب .

وبدل عنه أصب ما رواه ابن بابويه ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عنه السلام ، قال : ما به عتق يحب على يرحل في أهله من صدقه لفطرة ، قال : يصدى عن جميع من يعون من حر أو عبد ، صغير أو كبير ، من أدرك منهم الصلاة ^(٤)

قوله (وكذا انفصل لو ملك مملوكاً أو ولد له)

أي : وكذا يحب إخراج المفطره عن الولد والمملوك إن حصلت انولاده أو الملك قبل رؤيه الهلال . وبسحب لو كان قبل الصلاة ، يعني انهاء وقتها ، كما نص عليه في المعبر ^(٥) ، وقد تقدم مسند الحكمين

وحكى علامة في المختلف ^(٦) ، عن ابن بابويه في المصنف ، أنه قال

(١) نقيه ٢ ١١٦ ٥٠٠ . نوازل ٦ ٢٤٥ . نواب ركه مفطره ب ١١ ح ١

(٢) المعبر ٢ ١١٠

(٣) نهديت ٤ ٧٢ ١٩٨ . نوازل ٦ ٢٤٥ . نواب ركه مفطره ب ١١ ح ٣

(٤) نقيه ٢ ١١٨ ٥١ . نوازل ٦ ٢٢٨ . نواب ركه مفطره ب ٥ ح ٢

(٥) المعبر ٢ ٦٠٤

(٦) المختلف ٩٩

الثانية : الروححة و الممبووث تحب البركة عنهما ولو لم يكونا في
عسائه إذ سمع عنهما غيره ، وقيل لا تحب إلا مع عيبونه ، وفيه تردد

وإن ورد لك موبود يوم الفطر قبل ربوب فادفع عنه الفطرة ، وإن ورد بعد
الربوب فلا فطره عنه ، وكذا إذا أسلم رجل قبل ربوب وبعده

و ظهر أن مرده يثبت لاستحباب لا يوجب ، كتب يدين عبيه كلامه
في من لا يحضره الفقيه ، حيث قيل : وإن ورد لك موبود يوم الفطر قبل
الربوب فادفع عنه الفطرة استحباباً ، وإن ورد بعد ربوب فلا فطرة عبيه ،
وكذلك إذا حل في ستم قبل الربوب وبعده ، وهذا على الاستحباب ، والأحد
بالإفصل ، فإنما يوجب فطيرة بغيره ، لا على من ذلك أشهر

قوله (انتهى) : الروححة و الممبووث تحب البركة عنهما ولو لم يكونا
في عسائه إذ سمع عنهما غيره ، وقيل لا تحب إلا مع عيبونه ، وفيه
تردد

أجمع علماء كثره على وجوب إخراج فطرته عن الروححة و الممبووث في
الخدمة ، وصرح لأكثر من فطرته روحه بما يجب إذ ثبت وجبة الفطرة ،
دون النواشر ، وأصعبه ، و غير المندرجين بها ذكرت غير ممكنه ، وهو
كذلك ، بل لا يجمع ذلك من حصول عيبونه ، لأن الحكم بالوجوب وقع
معلقاً على العيولة ، فينتفي بانتفائها

وقال من دريس : يجب إخراج الفطرة عن الزوجات ، سواء كن نواشر
و سم يكن ، ويجب بثقه عسائين و سم يجب ، دخل بهن أو سم بدخل ،
دلمت و منقطع ، بالإجماع والعموم ، من غير انفصال من أحد من
أصحابنا (٣) وصعته صاهر ، أجمع لإجماع والعموم

(١) حقه ٦٧

(٢) الفقه ٢ ١١

(٣) ر ١٠٨

ور. = المصنف في معتبر في بكاره فقال وقال بعض المشاهير ،
بروحه سب لإيجاب مقصورة ، لا باعتبار وجوب مؤنتها ، ثم قال تخرج عن
لباشرو بصغيره أي لا يمكن الاستماع بها ، ولم يسد حجة عند دعوى
الإجماع على ذلك ، وقد عرف أحداً من فقهاء الإسلام فضلاً عن الإمامية
أوجب الفطرة عن ر. = ر. = من حيث هي ، بل ليس تحب مقصورة ، لا عمل تحب
مؤنه ، أو شرع بها عليه ، فدعوه يد عزيه من القوى والأحرار .

وأما الممدوك ، فقد وضع لأصحاب بوجوب فطرته على المولى مطلقاً ،
بل قال في المنتهى 'أجمع أهل العلم كافة على وجوب إخراج الفطرة عن
عبيد المحاصرين ، غير المكاتب والمعتصين ، ولا نفس ، وعبيد تجارة
صعد كانوا أو كثر ، لأنّ مفهيمه وجهه على المولى ، فمدح بحث لعموم
بإيجاب الفطرة عن كل من يعوله (١) .

وقال المصنف في المعتبر بحث الفطرة عن عبداً أعان الذي تعلم
حسنة ، والأب ، والسر هون ، ولمعتصون ، وبه قال الشافعي ، وأحمد ،
وأكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة لا بد منه كانه ، سقطت نفقته كما سقط
عن الباشر . لأنّ الفطرة تحب على من يجب أن يعوله ، وبالزرق يرمم أعيونه
فتحب الفطرة ، وحبته صغيره ، لأنّ لا بد من أن نفقته سقط عن المالك مع
لعبة وإن كتمى غير المالك ، كما لو كان حاصراً واستغنى بكسبه (٢) . هذا
كلامه رحمه الله

ويستفاد منه وجوب مقصورة عن الممدوك وإن لم يكن في علوبة
المولى ، يروم نفسه ، وهو غير حيد ، لأن مقتضى الروايات أن الفطرة تابعة
للعنوله نفسه ، لا لوجوبها ، ومقتضى إعادته بحلف الخلاف في ذلك ، وأن

(١) المعتبر ٢ ٦٠١ ولكن فيه عربة بدل عريه

(٢) المنتهى ١ : ٥٣٤ .

٣ ، المعتبر ٢ ٩٨

الثالثة كل من وحيت ركائه على غيره سقطت عن نفسه ، وإن
كان هو المفرد وحيت عليه ، كالصيف العبي و الروحنة

في المسألة قولاً بعدم وجوب الركعة عنه ، لا مع العينة ، كالروحنة ، وهو
متحه

نعم لو عدل المعبود أو الروحنة من تتعبد به اركاه سقطت فطرتهما عن
الزوج والسيد بغير إشكال .

وعلم أن تصرف كروحنة في أنه لا تحب فطرته على غيره إلا مع
العيلة ، لأنها مناط الوجوب .

وحكى لعلامة في المحقق عن شيخ في مسوط ، أنه قد
الأسوان والأحاديث والأولاد ، كبر ، د كسو معسرين كسب نفقتهم وفقرهم
عليه ، وجميع عليه يكونهم وحي سقطت ، ثم دة باب الفطرة دبعة لنفسه لا
لوجوبها^(١) .

وكان يورد اصغر موسى كسب نفقة في ماله ، ولا تحب فطرته على
أبيه ، لأنه لم يمه ، ولا على نفسه ، لما شروعه من سروع ، وقال الشيخ في
المسوط ، ب نفقة في ماله وفطرته على ماله ، لأنه من عيانه^(٢) وهو
ضعف جداً

قوله (شته ، كل من وحيت فطرته على غيره سقطت عن نفسه
وإن كان هو المفرد وحيت عليه ، كالصيف العبي و الروحنة)

من وحيت فطرته على غيره ، فإن كان يكون بحيث لو مفرد لو وحيت
عنه ، كالصيف العبي و الروحنة كذلك ، أو لا يكون كذلك ، كالعه
ونقرب ، والثاني سقط عنه فطرة جماعاً ، ففوت شرط وأما الأول فقد

(١) المختلف ١٩٥

٢ ، المسوط ١ ٢٣٩

قطع أكثر الأصحاب سقوط المظرة عنه أيضاً ، لأن ظاهر لأحار المتصمة لوجوب الركعة على المعبّل سقوطها عن المعال ، ويستدل عليه في لمحيص^(١) بقوله عليه السلام « لا شيء في صدقة »^(٢) ونقل عن ظاهر من إدرس أنه أوجب لمظرة على لصيف والمصيف^(٣) ، وهو ضعيف

ورتب لاح من العبرة أن بروحة الموسر إدا لم يحب فطرته على لروح لإعساره ، يحب عديها أن تحرحه عن نفسها ، وله قطع من إدرس^(٤) ، وقواه المصنف في المعبر ، فإن لأنها ممن يصح أن يركي ، والشرط بمعبر موجود فيها ، وإنما تستقط عنها بوجوبها على الروح ، فإد لم تحب عليه وجبت عليها^(٥) .

وقال شيخ في المصوّط لا فطره عيها ، ولا على الروح ، لأن الفطرة على روح ، فإذا كان معسراً لا يحب عنه المظرة ، ولا يلزم بروحة ، لأنه لا دليل عليه^(٦) وقواه محر المحققين في الإيضاح^(٧)

وفصل علامة في لمحيص ، فقال والأقرب أن يقول إن بلغ الإعسار بالروح إلى حد تستقط عنه بقية لروحه بأن لا يعصل معه شيء الله ، فالحق ما قاله من إدرس ، وإن سم به لحال إلى ذلك ، فإن كان الروح يعق عليها مع عساره ، فلا فطره هو والحق ما قاله الشيخ

ثم استدل على الأول بمعوم الأدلة أدته على وجوب لمظرة على كل

(١) المحتف ١٩٦٠ .

(٢) «صباح ٦ ٢٢٩٤ ، مهدي لاس لاير ١ ٢٢٤ ، المعني والشرح الكبير ٢

١٩٢٢ ٢٢٧

(٣) الرائر : ١٠٨

(٤) الرائر ١٠٨

(٥) المعتر ٢ ٦١٢

(٦) المصوّط ١ ٢٤١

(٧) إيضاح الفوائد ١ : ٢١١ .

فروع

[الأول] يد كان له مملوك عاثب يعرف حديثه ، فإن كان يعول نفسه أو في عيال مولاه وحتت على موسى ، وإن عاله غيره وحتت الركة مكنت عي ، جرح مه روجه الموسر لمكاتب العيونيه ، فيسقى سافي مسدحاً في العموم

وعلى الثاني بأنها في عيلولة الروح ، فسقطت فطرته عن نفسها ، وعن روجه ، لعصره ^(١)

وصفقه الشهيد في الباب ، بأن العقه لا سقط فطرة العي إلا إذا تحملها المفق ^(٢) وهو حيد ، لأنه يستعاد من الأدله

ثم قال في المحصف والتحقيق أن فطرته إن كانت بالأصالة على روح سقطت لإعساره عنه وعنه ، وإن كانت بالأصالة على روجه وثما بتحملها لروح سقطت عنه لعقره ، ووحث عليها عملاً بالأصل ^(٣) وفيه نظر ، فإن ظاهر الأحبار وكلام الأصحاب وإن اقتضى وجوب اعصره بالأصانه على الروح مع ساره ، إلا أنه ذلك لا يقتضي سقوطها عن الروحة بموسرة مع إعساره

وقد ظهر من ذلك قوة المور بوجوب اعصره عندها ، إذا لم يجب اعصرها على الزوج مطلقاً .

وموضع الإشكال ما إذا مكنت الروح المعسر عالة الروححة الموسرة ، فلو أعانت نفسها وحتت عليها الفطرة بغير إشكال

قوله (فروع ، الأول) يد كان له مملوك عاثب يعرف حديثه فإن كان يعول نفسه أو في عيال مولاه وحتت على المولى ، وإن عاله غيره

(١) المحصف ١٩٦

(٢) البيان : ٢٠٨

(٣) مختلف ١٩٦

على العائل .

وجبت الزكاة على العائل (.

أما وجوب الزكاة على المعيل سواء كان المولى أو لأخي فلا ريب فيه ، لأن العيلة مقتضية لموجوب وإن كتب ترعاً جماعاً وإنما الكلام في وجوب فطرته على مولى إذا كان في عوله نفسه ، فإنه يتم ذلك إذا كان ذلك بيد المولى ، لأن نفسه يكون من ضمنه أموال المولى ، أما بدون ذلك فمشكل ، لعدم صدق العيلة .

وربما ظهر من اعاده أنه لو لم يعرف حياة مملوك لم يجب على مولى فطرته ، وهو أحد لقولين في مسألة ، ذهب إليه الشيخ في الخلاف^(١) ، ومصنف في المعسر^(٢) ، وبعلامة في المنهى^(٣) ، واستدلوا عليه بأنه لا يعلم أن له مملوك فلا يجب عليه زكاة ، وأن الإيجاب شعب لخدمة فيقف على ثبوت المقتضى وهو الحياة ، وهي غير معلومة ، وأن الأصل عصمه من العير فيقف تراعه على تعلم ذلك ولم يعلم

وفان من إدريس يجب فطرته على المولى ، لأن الأصل البقاء ، ولأنه صح عتقه في الكثرة إذا لم يعلم بموته ، وهو يتم يتحقق مع تحكم بقاءه وجب فطرته^(٤)

وأجاب عن الأول ، بأن أصله إسقاء مدرسة بأصله براءة ائمة وعن الثاني ، بأن مع من الإجراء في كفره ، وبالفرق بأن لعق إسقاط في ائمة من حقوق الله تعالى وهي مسبة على التحفيف ، بخلاف

(١) الخلاف ١ : ٣٦٣

(٢) المعسر ١ : ٥٩٨

(٣) المنهى ١ : ٥٣٤

(٤) الترائر ١٠٨

الثاني إذا كان العدد بين شريكين فتركه عليهما ، وإن عاله أحدهما فالزكاة على العائل .

القطرة ، لأنها إيجاب ما على المكلف لم تثبت سب وجوبه^(١)

وأقرب محل الخلاف في هذه المسألة غير محرز ، فإنه إن كان لمملوك أندي جهل حره أو انقطع حره ، كما ذكره الشهيد في البين^(٢) ، أحده القول بعدم لزوم قطره ، بل ثبت في السب وإن حر عنه في الكهنة بدليل من خارج ، فإن من إدريس ادعى لإجماع على الجور^(٣) ، ورواه الكليني في الصحيح ، عن أبي هشيم الحميري ، قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أبى من مملوك ، أبجور أن يعتقه في كسره الظهار؟ قال : « لا بأس به ما لم يعرف منه موتاً »^(٤) .

وإن كان محل الخلاف مطن الممنون العتق أندي لا نعم حياته ، فيسمى القطع بالوجوب مع تحين العتق إذ لم ينقطع حره ، وإن لم يكن حياته معنومة ، بل ولا مقصوده ، كما في نود العتق وغيره ، إذ لو كان العلم بالحياة معسراً لم يجب إخراج القطر عن عتق ، وهو معنوم الصلابة

ويذكر عن سوحوب مصاف إلى نعموت ، ما رواه الكليني في الصحيح ، عن جميل بن دراج ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال « لا بأس بأن يعطي رجل عن عياله وهم عتق عنه ، ويأمرهم فيعطون عنه وهو عاتق عنهم »^(٥)

قوله (الثاني) ، إذا كان العدد بين شريكين فتركه عليهما ، وإن عاله أحدهما فالزكاة على العائل)

(١) كما في نسخة ١ ٥٣٤

(٢) البيان ٢٠٦ .

(٣) السرئر ٨ .

(٤) الكافي ٦ ١٩٩ ، ٣ . وسائل ١٦ ٦٢ أبواب عتق ٤٨ ح ١

(٥) الكافي ٤ ١٧١ ، ٧ . الوسائل ٦ ٢٥٤ أبواب زكاة القطر ١٩ ح ١

الثالث لو مات مولى وعليه دين ، فإن كان بعد الهلال وحسب ركة مملوكه في ماله ، وإن صفت تركه فسميت على الدين والمطرة بالحصى .

ما احتاره المصنف - رحمه الله - من أن بعد المشرق نحب فطرته على ماله بالحصى ، إلا أن يختص أحدهم بركائه فتحب عليه حصة ، قول أكثر لأصحاب ، وهذا ابن سويه ، لا قصرة عليهم إلا أن يكمل لكل واحد منهم رأس تام^(١) ، ورواه في كتابه من لا يحضره الفقيه ، عن محمد بن مسعود العياشي ، قال حدثنا سهل بن ريد ، قال حدثني منصور بن العباس ، قال حدثنا سمعيل بن سهل ، عن حماد بن عيسى ، عن حرب ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت لعبد بين قوم ، عليهم فيه ركة فطرته ؟ قال : إذا كان لكل إصاب رأس فعليه أن يؤديه فطرته ، وإن كان عنه العبد وعدة المولى سواء أدوا ركبهم ، كل واحد منهم على قدر حصته ، وإن كان لكل إصاب منهم أقل من رأس فلا شيء عليهم^(٢) . وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة الإسناد ، إلا أنه لا يبعد المفسر إلى ما تضمنته ، بمطابقته لمقتضى الأصل ، وسلامتها من المعارض

قوله : (ثالث ، لو مات المولى وعنه دين ، فإن كان بعد الهلال وحسب ركة مملوكه في ماله ، وإن صفت التركة فسميت على الدين والمطرة بالحصى) .

الوجه في هذين محكمين طاهر ، فإن ركة الفطرة واحدة في الدقة ، فتكون حاربه محرر غيرهما من الديون

وفي حكم المملوك المروحة والمريد والمعدل سرعا ، وإنما حص

(١) الهدية ٥٢

(٢) المقبه ٢ ١١٩ / ٥١٢ ، الوسائل ٦ ٢٥٤ أبواب ركة الفطرة ب ١٨ ح ١

وإن مات قبل الهلال لم تحب على أحد ، إلا تتعذر أن يعوله
لرابع إذا وصى له بعد ثم مات الموصى ، فإن قبل الوصية
قبل بهلال وحب عليه ، وإن قبل بعده سقط ، وقبل حب على
الورثة ، وفيه تردد

بمملوك بالذكر ، لينزع عنه ما بعده ، وهو ما لو مات الموصى قبل بهلال ،
فإن ثبت يختص بالمملوك شاء على أنقول بعدم انتقال تركته سي هو مذهب إلى
الوارث على تقدير وجود الدين المستوعب

قوله (وإن مات قبل بهلال لم تحب على أحد إلا بتقدير أن
يعوله)

هذا الحكم مبني على ما ذهب إليه المصنف رحمه الله - من عدم
انتقال تركته إلى الورث مع سبق لمستوعب^{١٦} ، ولو فسأ بانتفاء مسمى
الورث^{١٧} مع من الموصى قبل وفاته لئلا كانت تركته على الورث
تركته (رابع ، إذا وصى له بعد ثم مات الموصى ، فإن قبل
الوصية قبل بهلال وحب عليه ، فإن قبل بعده سقط ، وقبل حب
على الورثة ، وفيه تردد) .

إذا وصى بدار إلى حر بمملوك ثم مات الموصى قبل بعروب ، فإن
قبل الموصى له وصية قبل بعروب أيضا وحب فطرته على موصى به بغير
خلاف ، فإن وقع بعده فهي سقوط فطرته عن الجميع ، وحبوها على
موصى به ، أو الورث أقول أحدها وهو حصار الشيخ في مسقوط
والخلاف^{١٨} لمسقوط مصنف ، أما عن الورث ، فإن وصية ماله من
دخوله في ملكه ، وأما عن الموصى له ، فلا أنه إنما يثبت حصول ،

(١) السرائع ٤ ١٦

(٢) المبوط ١ ٢٤٠ ، والخلاف ١ ٣٦٧

ولو وهب له ولم يقصص له تحب الركاه على الموهوب ومات
لوهب كات على ورثته ، وقيل لو قبل ومات ثم قصص الورثه قبل
الهلل وجبت عليهم ، وفيه تردد .

والمفروض تأخره عن العروب .

وثبتها بوجوب على مورث ، لأنك لا بد له من ماتك وهو مات
الورث او موصى له ، لأن الميت عن صانع ميت ، لمواته ليعتد .
والموصى به إنما ميتك بالمولد ، فكور لميتك مورث وتدرسه كاته

وشكل بأنه لا ريب في سحنة وجود ميتك بغير ماتك ، يكون لا
استحاله في كون التركة مع الدين المسوع ، او موصيه الباقه غير ممبوكة
لاحد ، بل يصرف في الوجوه مخصوصة ، فإن فصل منها شيء سحقه
امورث . وسفصيل الكلام في ذلك محل اخر

وثبتها بوجوب على موصى له ، وحب ، شاع في حمله من
كنه ، بناء على أن القول كشف عن ميتك الموصى له من حين الموت ،
وهو صعب ، والأصح استقوط مصنف ، كما احرازه شيخ رحمه الله^(١)

قوله (ولو وهب له ولم يقصص له تحب الركاه على الموهوب ،
ولو مات الوهب كات على الورثه ، وقيل لو قبل ومات ثم قصص
مورثه قبل انهلل وجبت عليهم ، وفيه تردد)

القول بنسخ في المبوط^(٢) ، وهو لا يطبق ما ذهب إليه فيه من أن
القصاص شرط في الصحة^(٣) ، لأن الموهوب على هذا التفسير لم يستقل إلى
الميت ، فلا ينتقل إلى وارثه ، وإنما يستقيم على القول بأنه ليس شرطاً في

(١) المالك ١ : ٦٥

(٢) المبوط ١ : ٢٤١ ، والحلاف ١ : ٣٦٧

(٣) المبوط ١ : ٢٤٠

(٤) المبوط ٢ : ٢٠٣

الثاني : في جنسها وقدرها .

و مصاطط إخراج ما كان قوباً عادياً كحطة و شعير و دفتهمما
وخبزهما ، والتمر والرييب ، والأرز ، واللبن .

نصحه كما ذهب إليه في خلاف^(١) ، وسحى ، تحقيق أسئلة في محلها
إن شاء الله .

قوله (الشبي ، في حها وقدرها ، و مصاطط إخراج ما كان قوباً
عادياً ، كالحطة ، والشعير و دفتهمما و خبزهما ، والتمر ، والرييب ،
والأرز ، واللبن) .

أضيف عذرات لأصحاب فيما يجب إخراج في الفطرة ، فقال
عبي بن روية في رسالته^٢ . وولده في مقعده وهداه^٣ ، ومن أبي عقيل
في متمسكه^٤ صدقة الفطرة صاع من حطة ، أو صاع من شعير ، أو صاع
من تمر ، أو صاع من ريب ، وهو شعير سحوب لا يقصر على هذه الأنواع
الأربعة

وقال الشيخ في خلاف يجوز إخراج صاع من لأحماس بسعه
التمر ، أو الريب ، أو حطة ، أو شعير ، أو لأر ، أو لأقط ، أو اللس ،
للإجماع على إخراج هذه ، وما عداها ليس على حوزة دليل^(٥)

وقال ابن الحيد وخرجهم من وحب عنبه من أعلى لأشياء على
قوته ، حطة ، أو شعير ، أو تمر ، أو ريب ، أو سلت ، أو ذرة^٦ وبنه

(١) الخلاف ١ ، ٣٦٨

(٢) حكاة عنه في المختلف : ١٩٧ .

(٣) المنع ٦٦ ، بهداه ٥١

(٤) حكاة عنه في المختلف ١٩٧

(٥) الخلاف ١ ، ٣٦٩

(٦) حكاة عنه في المختلف : ١٩٧

قال أبو الصلاح^(١) ، وابن إدريس^(٢) ، والمصنف^(٣) ، وجماعة
والمعتمد وحبوب إخراج حنطة والشعير والتمر وربيب وأقط خاصة

س ما روى الشيخ في الصحيح ، عن صفوان الجمال ، قال سألت أبا
عبد الله عليه السلام عن بطنه ؟ فقال : « على الصغير والكبير ، وحر
والبرد ، عن كل إنسان صاع من حنطة ، أو صاع من تمر ، أو صاع من
ربيب »^(٤)

وفي الصحيح عن سعد بن سعد الأشعري ، عن أبي الحسن عرفت
عنه سلام ، قال : سأله عن بطنه كم يدفع عن كل رأس من الحنطة
والشعير والتمر وربيب ؟ قال : « صاع بصاع سي صلى الله عليه وآله »^(٥)

وفي الصحيح ، عن يحيى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« صدقة بطنه على كل رأس من هبث ، صغير والكبير ، والحر
والمملوك ، ونعمي وغيري ، عن كل إنسان نصف صاع من حنطة أو شعير ،
أو صاع من تمر ، أو صاع من ربيب بطنه المملوك »^(٦)

وفي الصحيح ، عن عبد الله بن محبوب ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، عن أبيه عليه السلام ، قال : « ركاة البطن صاع من تمر ، أو
صاع من ربيب ، أو صاع من شعير ، أو صاع من أقط ، على كل إنسان حر

(١) الكافي في الفقه ١٦٩

(٢) سنن ابن ١٠٨

(٣) المعتمد ٢ : ٦٠٥ ، والمختصر النافع : ٦٩ .

(٤) التهذيب ٤ : ١٩٤ ، الاستبصار ٢ : ٤٦ ، ١٤٩ ، الوسائل ٦ : ٢٢٧ أبواب ربيع ،
البطن ٥ ح ١ .

(٥) الكافي ٤ : ١٧١ ، الفقه ٢ : ١١٥ ، ٩٢ ، التهذيب ٤ : ٨٠ ، ٢٢٧ ، الاستبصار

٢ : ٤٦ / ١٤٨ ، الوسائل ٦ : ٢٣١ أبواب ركاة البطن ٦ ح ١

(٦) التهذيب ٤ : ٢١٠ ، الاستبصار ٢ : ٤٢ ، ١٣٤ ، الوسائل ٦ : ٢٢٥ أبواب ركاة

البطن ٣ ح ١ وأورد قبله في ٢٣٣ ح ١١ .

أو عند ، صغير أو كبير ، وليس عسى من لا يحد ما يتصدق به حرج »

وفي تصحيح ، عن معاوية بن عمرو ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال « يُعطي أصحاب الإنل وأعمه في الفطرة ، من لأقط صاعاً »^(١)

حيح الشرح - رحمه الله^(٢) - على إخراج الأرز بما روه عن إبراهيم بن محمد بن محمد بن ، عن أبي الحسن العسكري عليه السلام ، قال « ومعنى أهل طبرستان الأرز »^(٣) .

وعلى إخراج ، من بما روه عن محمد بن بحر البصار ، عن محمد بن عيسى ، عن يوسف ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وعن يوسف بن مكي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال « الفطرة على كل قوم ، ما يذهب به عيالهم ، من ورس أو غيره »^(٤) .

ويجده الرواة احتج القائلون بإخراج حرج ما كان موباً عاب^(٥) ، وما رواه كنيبي - رضي الله عنه - عن عبي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يوسف ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت له جعلت فداك ، هل على أهل البوذي الفطرة ؟ فقال « فطرة على كل من

١ ، التهذيب ٤ ٦٥ ٢١١ ، البصائر ٢ ٤٢ ١٣٥ ، الوسائل ٦ ٢٢٩ أبواب كراه الفطرة ب ٥ ح ١١

(٢) ، التهذيب ٤ ٨٠ ٢٣ ، البصائر ٢ ٤٦ ١٠ ، الوسائل ٦ ٢٣١ أبواب كراه الفطرة ب ٦ ح ٢

(٣) ، التهذيب ٤ ٧٩ ، والبصائر ٢ ٤٤ ، والوسائل ٦ ٣٧٠ ، والمبسوط ١ ٢٤١ ، (٤) ، التهذيب ٤ ٧٩ ٢٣٦ ، البصائر ٢ ٤٤ ١٤٠ ، الوسائل ٦ ٢٣٨ أبواب كراه الفطرة ب ٨ ح ٢

(٥) ، التهذيب ٤ ٧٨ ٢٢١ ، البصائر ٢ ٤٣ ١٣٧ ، الوسائل ٦ ٢٣٨ أبواب كراه الفطرة ب ٨ ح ١

(٦) حكاه عن ابن أبي عمير في مختلف ١٩٧ ، وحيج به حنبل في المعبر ٢ ٦١٥ ، والشهد الثاني في المسائل ١ : ٦٥

ومن غير ذلك يخرج بالقيمة السوقية ،

فكتاب فوتا ، فعليه أن يؤذي من ذلك ثوب .

وهذه الروايات كلها قاصره من حيث السنة ، فلا يمكن خروج بها عن مقتضى الأحكام الصحيحة المنصوص بالأمر بخروج ذلك الألبوع بحمسه^(٢)

واعلم أن المصنف رحمه الله - قال في المستتر بركن شامي في حسنها وفسدها ، والصابط بخروج ما كان فوتاً عنه ، كالحطه وشعير وانمر واريس والأر ، ولأقط وبنس ، وهو مذهب عندنا^(٣)

ثم قال بعد ذلك قد الشح في الخلاف ، لا بحري ادفين والسويق من الحطه وشعير على نهما أصل ، وبحريان باسمه ثم فصل عن بعض عقبات قولنا بحري ، بحرهما أصله ، وقال إن بوجه ما ذكره الشيخ في الخلاف ، لأن شي صبي لله عليه وله نص على لأحاسيس المذكورة ، فيجب الاقتصار عليها أو على قيمتها

وقال بعد ذلك ولا بحري البحر على أنه صلب ، وبحري ساقية ، وقال شد من بحري ، لأن ثمنه معجل ، وليس بوجه ، لاقتصار نص على الأحاسيس بمعينه فلا يصدر إلى غيرها إلا بالقيمة^(٤) هذا كلامه - رحمه الله - ، وهو حذ لكه رجوع عما فهمه صاحب كلامه في الصابط شدي ذكره أولاً ، انتهى إلا أن نص لا يقتصر ثوب ذلك في هذه الأنواع السبعة ، وهو بعيد .

قوله (ومن غير ذلك يخرج بالقيمة السوقية)

١ تكفي ٤ ٢٣ ٤ بيان ٦ ٢٣٩ باب كذا مفردة ٨ - ح ٤

(٢) الوسائل ٦ ٢٣٩ أبواب ركاة المفطرة ٦

(٣) المعبر ٢ ١٥

(٤) المعبر ٢ ١٩

هذا التحكم مجمع عليه من الأصحاب ، وبض المصنف في المعترض^(١) وغيره^(٢) على أنه لا فرق في ذلك بين أن تكون الأنواع لمصنوعه موجودة أو معدومة ، واستند في ذلك ما روه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيح ، قال : بعثت إلى الرضا عليه السلام بدرهم لي وبغيري ، وكنت إسه حرة أنها من فطرة لبيد ، فكنت بحظه ، فقصت وقب^(٣) .

وفي الصحيح ، عن أيوب بن سوح ، قال ، كنت إني أبي الحسن عليه السلام ، إن قوماً يسألوني عن فطرة ، ويسألوني أن يحسنو قيمتها إليث ، وقد بعثت إليث العامة عن كل رأس من عبادي بدرهم على قيمة سعه أرطال بدرهم ، فريث جعبي الله فداك في ذلك^(٤) ، فكنت « الفطرة قد كثر السؤال عنها ، وأدركه كذا أتى إلى لشهره ، فاقطعو ذكر ذلك ، واقصص ممن دفع لها ، وأمسك ممن لم يدفع^(٥) » .

وفي الموثق عن إسحاق بن عمار لصيرفي قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك ، ما تقول في الفطرة أبحور أن أؤتيها قصة بقيمه هذه الأشياء التي سميتها^(٦) ؟ قال : نعم ، إن ذلك أضع له ، يشري ما يريد^(٧) .

وفي الموثق عن إسحاق بن عمر أيضاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا بأس بالقيمة في الفطرة »^(٨) .

(١) المعبر ٢ ، ٨ .

(٢) كالشيخ في النهاية ١٩١ ، والمبسوط ١ : ٢٤٢ .

(٣) نهدي ٤ : ٩١ ، ٢٦٦ ، الوسائل ٦ : ٢٣٩ ، أبواب ركاه فطرته ٩ ح ١ .

(٤) الكافي ٤ : ١٧٤ ، ٣٤ ، نهدي ٤ : ٩١ ، ٢٦٥ ، الوسائل ٦ : ٢٤١ ، أبواب ركاه فطرة

ب ٩ ح ٣ .

(٥) نهدي ٤ : ٩٦ ، ٣٥ ، الاستبصار ٢ : ٥٠ ، ١٦٦ ، الوسائل ٦ : ٢٤١ ، أبواب ركاه

فطرته ٩ ح ١ .

(٦) نهدي ٤ : ٨٦ ، ٢٥٢ ، الاستبصار ٢ : ٥٠ ، ١٦٧ ، الوسائل ٦ : ٢٤١ ، أبواب ركاه

فطرته ٩ ح ٩ .

والأفضل إخراج التمر ، ثم الربيب ، وينبغي أن يخرج كل إنسان ما
يعيب على قوته

ويستد من إطلاق هذه الروية حوز إخراج خمسة من لدرهم
وعشره ، ولهذا تعمم صرح نسخ في المسوط ، فقد يجوز إخراج
القصة عن حد الأحاس التي قدرها ، سواء كان الثمن سبعة أو حاد أو حرا
أو ثبات أو درهم وثلاثه نفس ، بسمة بوقا وهو مشكل فيصور الرواية
المطلقة من حيث اليد عن إثبات مثل ذلك ، وحصل من الأحاس السبعة
بإخراج خمسة من درهم^(١)

ثم بوقا ما يجوز فأخرج نصف صاع على قيمة سدوي صاعاً أدون
قيمه والأصح عدم الإخراج ، كما حازه في الباب ١٣ ، لأن هذه الأصوار لا
تكون قيمة ، وقيل بحري ، لأن القيمة لا يحصى عبا ، وحازه في
المختلف^(٢) ، وهو ضعيف .

ثم سباعه على مسح ثمن مثل ثم حسب لثمن قيمه عن
حسن من الأحاس حره ذلك ، بحري حساب ادس ه كسامة

قوله (والأفضل إخراج التمر ثم الربيب ، وينبغي أن يخرج كل
إنسان ما يغلب على قوته) .

اختلف كلام الأصحاب في هذه المسألة ، فقال الشيبان^(٣) ، وابن
سبويه^(٤) ، وابن أبي عمير^(٥) ، أن أفضل ما يخرج التمر . قال الشيخ ثم

(١) المسوط ١ : ٢٤٢

(٢) الوسائل ٦ : ٣٣٩ أبواب ركاء المفردة ب ٩

(٣) البيان ٢١٢

(٤) المختلف : ١٩٩ .

(٥) المصنف من نسخة : ٤١ ، والشيخ في المبوط ١ : ٢٤٢ ، والنهاية ١٩٠

(٦) مصدوق في نسخة ٢ : ١١٧ . ونسخه ٦٦ ، حكاه من والد مصدوق في مصنف

١٩٧

(٧) حكاه عنه في المختلف : ١٩٧

و قطرة من جميع الأقوات المذكورة صاع .

أنه كتب بي بي نجس صاحب العسكر عليه السلام ، يسأله عن خلاف
لو دنا في القصرة ، فكتب : إن القصرة صاع من قوت يدك ، عني أهل مكة
وأيمن و عذلب ، صراف شاة و أيمامة و سحرين و أعراقين و قرام و لأهوار
و كرمات مصر ، و عني أهل و ساء شام بيت ، و عني أهل الحيرة و موصل
و لحبار كنه سر و شعير ، و عني أهل صرستان لا ، و عني أهل حرسان
سر ، لا أهل مرو و بري فعينهم بربيت ، و عني أهل مصر الر ، و من سوي
دلت فعينهم ما عنت قوبه ، و من سكن ابودي من لأعراب فعينهم لأقط ،
و انقطره عيت و عني ساس كنه و من يعور من ذكر و اثني ، صغير و كبير ، حير
أو عند ، قطيب ، رصع ، بدقة و ر سة صا برطل لمدينة ، و ارطل مائه
و خمسة و سبعون درهما ، يكون انقطره الف و مائه و سبعين درهما .

وهذه برويه ضعيفة في التهذيب ، لأن شيخ في الخلاف^١ دعى
إجماع عطائقة على حملها ، و ما ينقصه من نجس على سائل لا سحبات
لا الوجوب إجماعا .

قوله (و القطرة من جميع الأقوات المذكورة صاع)

هذا قول عمدة و أكثر العامة^٢ ، و يدل عليه روايات ، منها ما رواه
الشيخ في الصحيح ، عن صفوان ثمال ، قال سألت أب عبد الله
عنه السلام عن القصرة ، فقال : عني الصغير و الكبير ، و النحر و العبد ، عن
كل إنسان صاع من سر ، أو صاع من مهر ، أو صاع من أرسب^٣ .

(١) التهذيب : ٦٩ ٢٢٦ ، لا سحر ٢ ٢٤ ١٠١ ، وسائل ٦ ٢٣٨ ، بوب ركة

القطرة ب ٨ ح ٢

(٢) خلاف ١ ٣٧٠

(٣) مهمل الشافعي في ٢ ٦٧ ١٨ ، و غرضي في نبيه المجيد ٢٨١ ، و نه طامه

في معنى و شرح نك ٢ ٢ ٦٥٩ ، و حمادي في شرح نوح ١٣٠

(٤) التهذيب ٤ ٧١ ١٩٤ ، لا سحر ٢ ٤٦ ٤٩ ، وسائل ٦ ٢٢٧ ، بوب ٥٠٥

القطرة ب ٥ ح ١

وفي الصحيح ، عن سعد بن سعد الأشعري ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : سألت عن فطرته ، كم تدفع عن كل رأس من لحظة والشعير والتمر وبريب ؟ قال : صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله .^(١)

وعن عبد الله بن المعبر ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، في الفطرة ، قال : يعطى من لحظة صاع ومن شعير والألف صاع .^(٢)

وفي مقابل هذه الروايات أحمر أحمر دأته على الاحتراء في اللحظة نصف صاع ، كصحبه الحسيني ، قال : سألت أب عبد الله عليه السلام عن صدقة الفطرة ، فقال : على كل من يعول الرجل ، على الحر وبعد والصغير والكسر صاع من تمر ، أو نصف صاع من سرة ، والصاع أربعة أمداد .^(٣)

وصحبه عبد الله بن مسر ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في صدقة الفطرة ، فقال : تصدق عن جميع من يعول ، من صغير أو كبير ، حر أو مملوك ، على كل إنسان نصف صاع من لحظة ، أو صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، والصاع أربعة أمداد .^(٤)

وأجاب الشيخ في كتابي الأخبار عن هذه الروايات وما يجري مجراها بالحمل على التقية^(٥) ، قال في الاستبصار : ووجه التقية في ذلك أن إنسنة كانت حرة في إخراج الفطرة صاع من كل شيء ، فمما كان من عثمان

(١) الكافي ٤ : ١٧١ ، ٥ ، نسخة ٢ : ١١٥ ، ٤٩٢ ، التهذيب ٤ : ٨٠ ، ٢٢٧ ، الاستبصار ٢ : ٤٦ ، ١٤٨ ، الوسائل ٦ : ٢٣١ ، لم يذكر في نسخة ج ٦

(٢) التهذيب ٤ : ٨٠ ، ٢٢٩ ، الاستبصار ٢ : ٤٦ ، ١٠ ، الوسائل ٦ : ٢٣١ ، نسخة د ٥ : الفطرة ج ٦ ح ٣

(٣) التهذيب ٤ : ٨١ ، ٢٣٣ ، الاستبصار ٢ : ٤٧ ، ١٥٤ ، الوسائل ٦ : ٢٣٣ ، نسخة د ٥ : الفطرة ج ٦ ح ١٢

(٤) التهذيب ٤ : ٨١ ، ٢٣٤ ، الاستبصار ٢ : ٤٧ ، ١٥٥ ، الوسائل ٦ : ٢٣٣ ، نسخة د ٥ : الفطرة ج ٦ ح ١٢

(٥) التهذيب ٤ : ٨٢ ، والاستبصار ٢ : ٤٨

وبعده في آيَم معدوية جعل نصف صاع من حطة يزرع صاع من بمر ، وبعدهم
باس على ذلك ، فخرجت هذه الأخبار وقد فهم على جهة التقييد^(١) وهو
جيد

وروي علامة في المنتهى ، عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه سئل عن
المطر ، فقال : صاع من طعام ، فقبل أو نصف صاع^(٢) فقال : ﴿ نَسِ
الْأَسْمَ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ﴾^(٣) ، ثم قال : رحمه الله - وإذا كان بتعبير
حادث حمل لأحداث من حرق على نفسه ، وكان يعمل بما ثبت في عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله متعيناً .

واعلم أن استنداد الروايات وحوث إخراج صاع من أحد لأحاس
المخصوصة ، فلا بحري إخراج صاع من حسير ، وبه قطع الشيخ^(٤)
وجماعة ، وقد انصف في المعسر ، إنه لا بحري بالأعلى ووجه لقيمه^(٥)

واستقر العلامة في لمختلف إخراج ذلك أصاله ، واصل عليه بأن
بمقتضى شرعاً إخراج نصاب وقد حصل ، وبس تعيين لأحاس معسراً في
نظر بشرع ولا حار حسير فيه وثمة يجوز إخراج الأصغر بمختلفة من
لشخص سواحد عن جماعة فكذلك صاع لواحد وثمة إذا أخرج أحد
النصفين ، فقد خرج عن عهده وسقط عنه نصف الواجب ، فبقي محسراً في
النصف الآخر ، لأنه كان محسراً فيه قبل إخراج الأول فيتصح^(٦)

وبدفع ذلك كله تعنى الأمر بإخراج صاع من حطة أو صاع من شعير أو

(١) الاستبصار ٢ ٤٨

(٢) المحررات ١١

(٣) المنتهى ١ ٥٣٦ ، ورواه في المعسر ٢ ٦٠٦ ، ووسائل ٦ ٢٣٥ ، نواب كاه المعطره

ص ٦٦ ح ٢٩

(٤) مبسوط ١ ٢٤١

(٥) المعتمد ٢ ٦٠٨

(٦) المختلف ١٩٩

أربعة أعداد ، وهي تسعة أرصاف جغرافي ومن النس أربعة أرصاف ،
وفسره قوم سامدي

صاع من بحر أو صاع من ريب ، وصاع المجمع من الحس لا يصدق
عليه اسم أحدها ، فلا يتحقق به الامتثال .

قوله (وصاع أربعة أعداد ، وهي تسعة أرصاف جغرافي)

قد تقدم لكلام في هذين حكمتين متصلتين في ركة العلاب ، فيصعب
من هناك^(١) .

قوله (ومن النس أربعة أرصاف ، وفسره قوم سامدي)

قد لاحظنا بأربعة أرصاف من نس ، فذكره شيخ^(٢) ، وجمع من
الأصحاب .

قال في المنهاج^(٣) : وقد يقع فيه على مستند سوى ما روه ، عن
القدم من الحسن ، رفته ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال مثل عن
رحل في سادة لا يمكنه المطرة ، قال : « يتصدق بأربعة أرصاف من
لبس »^(٤) .

وهذه رواية ضعيفة مرسله ، فلا عر بها ، ومع ذلك فالأرصاف فيها
مطلقة وفسرها الشيخ^(٥) وتنازع سامدي^(٦) ، بما رواه ، عن محمد بن
أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سريان ، قال كتب

(١) إحد من ٣٤

(٢) النهاية ١٩١ ، والمبسوط ١ : ٢٤١ ، والاقتصاد ٢٨٥

(٣) المنهاج ١ : ٥٣٧

(٤) التهذيب ٤ : ٨٤ ، ٢٤٥ - لاصح ٢ : ٥٠ - ٦٠ ، وسائل ٢٣٦ - باب ركة

المطرة ج ٧ ح ٣

(٥) النهاية ١٩١ ، والمبسوط ١ : ٢٤١ ، والاقتصاد ٢٨٥

(٦) مهم من حمزة في الوسيلة (الخرمع المنهية) ٦٨١ ، ومن درس في المنهاج ٩ -

ولا تقدير في عوض الواجب ، بل يرجع إلى قيمته السوق ، وقدره قوم بدرهم ، وأحرون بأربعة دوايق قصة ، وليس بمعتمد ، وربما نزل على اختلاف الأسعار

الثالث في وقتها ونحو بهلال شوال ،

إلى لرحل أسأله عن النظرة كم تودى ؟ فقال : « أربعة أرطاب بالمصري »^(١)
 فإن في المعسر وروية في المصنف على ما ترى^(٢) ، وكأن نوحه في ذلك طابق لأصحاب على ترك العمل به ، ولا في معنونه لإسناد
 وقال الشيخ في التهذيب : « هذا لحر يحتمل وجهين أحدهما أنه أراد عليه السلام أربعة أمدد ، فصنف على الروي بالأرطال وقد قدما ذلك فيما مضى ، وكشي : « أربعة أرطال من اللس ولاقط ، لأن كل من كان قوته ذلك ، بحسب عليه من قدر المذكور في الحر حسب ما قدمه »^(٣)
 قوله (ولا تقدير في عوض الواجب ، بل يرجع إلى قيمة السوق ، وقدره قوم بدرهم ، وأحرون بأربعة دوايق قصة ، وربما نزل على اختلاف الأسعار) .

هذان القولان مجهولان إقائلا والمسند ، وفان في المعسر إلهام يسا شيء^(٤) وما ذكره المصنف من التبرير حيد ، والأصح ما اختاره المصنف ولاكثر من الرجوع في ذلك إلى القيمة الساقية وقت الإخراج ، لأن القيمة بدل عن الواجب ، فمعسر قيمته وقت الإخراج

قوله (الثالث ، في وقتها ونحو بهلال شوال)

(١) تهذيب ٤ : ٨٤ ، ٢٤٤ ، لاسما ٢ : ٤٩ ، ١٦٤ ، السور الث ٦ : ٢٣٧ أيوب ٥٤

العطرة ب ٧ ح ٥

(٢) المعسر ٢ : ٦٠٨

(٣) التهذيب ٤ : ٨٤

(٤) المعسر ٢ : ٦٠٩

اختلف لأصحاب في هذه المسألة ، فقال شيخ في يحمل بحب
المطرود معروف شمس من آخر يوم من شهر رمضان^(١) وهو احتياط من
حمرة^(٢) ، وإن إدريس^(٣)

وقال من لحسد أول وقت وجوبها طلع المحر لثاني من يوم
المطر^(٤) واختاره المقصد في جمعه^(٥) ، وسيد المرتضى^(٦) ، وإن
لصالح^(٧) ، وإن النجاشي^(٨) ، وسائر^(٩) ، وإن رهرة^(١٠) ، وهو معتمد

لسا أن الوجوب في هذا الوقت متحقق وفيه شكوك فيه ، فحب
لاقتصار على محض ، وما واه سبغ في صحيح ، عن العيص بن
القاسم ، قال سأل ابن عبد الله عنه لسلام عن الفطرة ، من هي ؟ فقال
« من الصلاة يوم الفطر » قلت فإن بقي منه شيء بعد الصلاة ؟ قال « لا
بأس نحن نعطي عنه ما نرى بقي فسخه »

وفي الصحيح عن معاوية بن عمار ، عن إبراهيم بن محبوب قال ، قال
أبو عبد الله عليه السلام « فطره بـ أعصب قل أن يخرج إلى العيد ، فهي

(١) الجمل والمقود (الرسائل العشر) ٢٠٩

(٢) الوسيلة (الجوامع الفقهية) : ٦٨١

(٣) سرر ٩

(٤) نقله عنه في المعتمد ٢٦١٠ ، والمختلف ١٩٩٠ ، ٢٠٠

(٥) المصنعة ٤١

(٦) جمل العلم والعمل ١٢٦٠

(٧) الكافي في الفقه ١٦٩

(٨) المهذب ١٧٦ ، وشرح الجمل : ٦٦٧ .

(٩) الترمذ ١٣٤

(١٠) العية (الجوامع الفقهية) ٥٦٩

(١١) حديث ٤٥٠٠٠٠ ، لا صحاح ٢٤٤ ، ٤٠٠ ، ٢٤٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠

المطر بـ ١٢ ح ٥

والمفيد في مقعده^١، وأما لتصلاح^٢، وأما إدريس^٣، وعشرهم^٤، لأنها
ركاة المقصر فلا يحب فمده، وقد سئل عن وجهه ثم يكن الإنسان بها محروما

وقال شيخ في نهديه^٥، ومسبوط^٦، وخلاف^٧ بحور إخراج القطره
في شهر رمضان من واه^٨، وكذا قال باتبويه^٩، وحذره المصنف في
معبر^{١٠}، وخصاه^{١١}، واستدبر عليه^{١٢}، وأما شيخ في تصحيح^{١٣}، عن راره
ويكره سى^{١٤}، وفصل من يسار^{١٥}، ومحمد بن مسلم^{١٦}، ويريد من معاوية^{١٧}،
عن أبي جعفر وبى عبد الله عنهما سلام^{١٨}، فلهما فلا^{١٩}، على الرحل أن
يعطى عن كل من يعوز^{٢٠}، من حر وعقد^{٢١}، وصغير وكثير^{٢٢}، يعطى يوم يقصر فهو
أفضل^{٢٣}، وهو في سعة أن يعطى من أن يوم يدخل في شهر رمضان إلى
حره^{٢٤}، فإن عطى ثمر فصاع يكن إدريس^{٢٥}، وإن سعط ثمر فصاع يكن
رس من حقه^{٢٦}، وشعير^{٢٧}، وحظه^{٢٨}، وشعير سواء^{٢٩}، ما خير^{٣٠} عنه لحظه
فالشعير بحرى^{٣١}

وأحب عن الروية^{٣٢}، وأحمد بن عيسى كوا^{٣٣}، أحمد بن عيسى من القرصين كما
في لمانيه^{٣٤}، وهو مشكك^{٣٥}، لأن يصغر في قوته^{٣٦}، وهو في سعة أن يعطى^{٣٧}
يرجع إلى مقطره لمحدث عنها^{٣٨}، لا لقرصين^{٣٩}، ولأنه عن هذا بتقدير لا يبقى

(١) المقعة : ٣٩

(٢) الكافي في الفقه . ١٧٣

(٣) الررائر : ١٠٩

(٤) النهاية : ١٩١ . المسبوط : ٢٤٢ . الخلاف : ٣٧٢

(٥) مصدق في عقبيه : ٢٨ . وشيخ : ٦٧ . أحكام عن سري باتبويه في مصنف : ٧٠٠

(٦) المعبر : ٢ . ٦١٣

(٧) تهذيب : ٤٦ . ٦١ . لا يصدق : ٢ . ١٤٧ . الوسائل : ٦ . ٢٤٦ . باب ركاة

مقطره بـ ٢ . ج ٤

(٨) كما في سرائر : ١٠٥

ويحور إحرجه بعده ، وبأحرها إلى قبل صلاة بعد فصل ،

بتحديد بأول يوم من شهر رمضان فائده ، أنهم لا أن يقع حساب الدين في غير هذه الصورة .

ويمكن التذبح في هذه برويه بأشهرها على ما أجمع الأصحاب على بطلانه ، وهو لأحره نصف صاع من حنطة ، بل مقتضاه بحرء نصف صاع من شعير أيضاً ، وهو مخالف لإجماع المسلمين وحاشاه محل تردد ، وطريق الاحتياط فيها واضح

قوله (وبأحرها إلى قبل صلاة بعد فصل)

لا ريب في انفصالة ذلك لأنه موضع فصل ووقوعه ، ثم تكلام في انتهاء وقتها بالصلاة وعدمه ، وقد اختلف فيه كلام الأصحاب ، فذهب الأكثر إلى أن حر وقتها صلاة العيد ، حتى وإن في نفسه ولا يحور بأحرها عن صلاة العيد حياً ، فإن أحرها ثم ، وبه قال عثمان بن عفان ، لكنه قال بعد ذلك بأسطر قليلة ، ولأقرب عندي حور بأحرها عن صلاة ، وبأحرها عن يوم العيد ، ومقتضى ذلك أن يدور وقتها إلى آخر شهر

وقال من أحره : « أول وقت وأحرها صبح شهر من يوم الفطر ، وأحره روال الشمس منه » . ستفريه علامة في مختلف^١

حتى انما يكون بانتهاء وقتها بالصلاة^٢ . بما روه الشيخ عن إبراهيم بن منصور قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام : « تحطه إن أعطي قبل أن يحرج إلى العيد ، فهي فصره ، وإن كان بعد تحرج إلى العيد ، فهي صدقة »^٣

والمراد بالصدقة هي المدونة ، مفصل تحطه بوجهه ، وقد ورد ذلك

(١) المنتهى ١ : ٥٤١ .

(٢) نقله عنه في المختلف ٢ : ٢٠٠ .

(٣) مختلف ٢ : ٢٠٠ .

(٤) منهم المحقق في المختلف ٢ : ٦١٢ ، والعلامة في المنتهى ١ : ٥٤١ .

(٥) المتقدمة في ص ٣٤٤ .

في أحبار العامة ، فإنهم رَوَوْا عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : « إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَصَ رَكْعَةِ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنْ دُمْعٍ وَسُرْمٍ ، وَطَعْمَةٍ بِمَآكِلٍ ، فَمَنْ أَدَّى عَلَى الصَّلَاةِ هَذِهِ رَكْعَةً مَقْبُولَةً ، وَمَنْ أَذَاهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ » (١) .

والحيوات ، الطعن في الإسناد ، فإن الرواية الأولى ضعيفة بحسب الرواية ، والثانية إنما وردت من طريق الجمهور فهي ساقطة

احتج العلامة في المحصف على إسهاء وقتها بأسروا ، بأنها تحب قبل صلاة العيد ، ووقت صلاة العيد بمنتهى إلى الزوال ، فيستد وقت الإخراج إلى ذلك الوقت (٢) .

ويتوخى عنه أولاً : الجمع من وجوب إخراجها قبل الصلاة ، لما يشاهد من ضعف مسنده

وثاني : أن الإنذار من ذلك خروج وقتها بالصلاة ، تقدمت أو تأخرت ، لا امتداد وقتها إلى الزوال .

احتج العلامة في المسهي على حوزة تأخيرها عن صلاة ويحرم التأخير عن يوم العيد (٣) ، بما رواه الشيخ في الصحيح ، عن أنس بن مالك ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفطرة متى هي ؟ فقال : « قبل الصلاة يوم فطر » قلت : يجب فطر من شيء ، بعد الصلاة ؟ قال : « لا بأس ، نحن نعطي عيالنا منه ثم يبقى فنقسمه » (٤) .

ويذكر عنه أيضاً ، إطلاق قول صدقات عنهم السلام في صحيحه

(١) سنن أبي ماجه ١ / ٥٨٥ - ١٨٢٧ ، سنن أبي داود ٢ / ١١١ / ١٦٠٩

(٢) المختلف ٢٠٠

(٣) المسهي ١ / ٥٤١

(٤) مستدرک في سنن ٣٤٤

فإن أخرج وقت لصلاة وقد عرّب أخرجها وحب سنة الأداء

بصلاة « يعطي يوم الفطر فهو أقصى » ولا احتياط يقتضي لإخراج قبل الصلاة ، وإن كان انقرب ، امتداد وفيه إني أحر النهار كما احتدره في المسهي خصوصاً مع العزل^(١) لا يحلو من قوة .

قوله (فإن أخرج وقت الصلاة وقد عرّب أخرجها وحب سنة الأداء)

المراد بالعزل بعينه في مثل قدره ، وإطلاق عبارات لأصحاب يقتضي جوازه مع وجود المستحق وعدمه .

وروي على وجوب إخراجها مع عزل مطلقاً ، ما روي عن أبيه في الصحيح ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفطر ، قال : إذا عرّبها فلا يصرك مني ما أعطيها^(٢) .

وما روي في الصحيح ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سنة عن رجل أخرج فطره فعزلها حتى يجد لها أهلاً فقال : إذا أخرجها من صمائه فقد برى ، ولا فهو صم من بها حتى يؤذيها إلى أربابها^(٣) .

وعن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الفطرة إذا عزلها وأنت تصب بها موضع أو تستطره رجلاً فلا بأس به^(٤) .

(١) المتقدم في ص ٣٤٦

(٢) المسهي ١ ، ٥٤١ .

(٣) الفقه ٢ ، ١١٨ ، ١٦٠ ، الاستبصار ٦ ، ٢٤٨ ثم تركه بصرف ١٣ ح ٤

(٤) التهذيب ٤ ، ٢١٩ / ٧٧ ، الوسائل ٦ ، ٢٤٨ أبواب زكاة الفطرة ب ١٣ ح ٢

(٥) التهذيب ٤ ، ٢١٧ ، ٧٧ ، الاستبصار ٢ ، ٢٤٦ ، الوسائل ٦ ، ٢٤٨ أبواب زكاة

الفطرة ب ١٣ ح ٥

ون لم يكن عوبها ، قبل سقطت ، وقبل تأتي بها قضاءً . وقيل
أداءً ، والأول أشبه

نكن مقصي سوقت كون لإتاك بها بعد خروج لوقت قضاءً لا أداءً ،
إلا أن الأمر في ذلك هين .

قوله (ون لم يعربها قبل سقطت ، وقيل يأتي بها قضاءً ،
وقيل : أداءً ، والأول أشبه) .

يقول القليوبي ^(١) ، وسي سويته ^(٢) ، وبني الصلاح ^(٣) ، وس
سرح ^(٤) ، وس رهرة مدعيًا عليه لإجماع ^(٥) ، والمصنف في كتبه
الثلاثة ^(٦) ، لأنها عدده مرفوعة فاب وقيل ، فسوقت وجوب قضائها على دليل من
خارج ، ولم يثبت

واستند عنه في المعتبر بقا ^(٧) ، بقوله عنه السلام : هي قبل
صلاة ركعة مقبولة ، وبعد لصلاة صدقة من لصدقات ^(٨) ، والتفصيل بقطع
الشركة .

و يقول بوجوب الإنذار بها قضاءً للشيخ ^(٩) ، وجماعة ، واحتاره
علامة في حمة من كتبه ، واستند عنه في المحصف ، بأنه لم يأت

(١) المقامه ٤١

(٢) حدود في المعج ٦٦ ، حكمة ع في بابيه في محصف ٢٠٠

(٣) الكافي في الفقه ١٦٩

(٤) المهذب ١ - ١٧٦ ، وشرح الحمل ٢٦٧

(٥) النية (الجوامع الفقهية) ، ٥٦٩

(٦) المعتبر ٢ - ٦١٤ ، والمحصر النافع ٦٢

(٧) المحتر ٢ - ٦١٤

(٨) المتقدم في ص ٢٤٨

(٩) الخلاف ١ - ٣٧٢ ، والاقتصاد ٢٨٥

(١٠) التذكرة ١ - ٢٥٠ ، والمختلف ٢٠١ ، ج ١ : ١ - ٦١ ، والتحرير ١ - ٧٢

سالمود به ، فيبقى في عهدة السكيف إلى ان تأتي به

وإن مقتضي للوجوب فانهم ، وانما لا يصلح للمناعة أقا
لأولى ، فانعموم الد عني وجوب إخراج نظره عن كل رأس صاع ، وأما
الثانية ، فلأن المانع نسب لأحروج وقت الأداء ، لكنه لا يصلح للمعاصرة ،
إذ خروج يوف لا يستط نحو كاديين وركه لعل وحمس

ويصحبه رردة المتعمده ، حيث دل فيها ، وإلا فهو صامس لها حتى
يؤذيها^(١)

وسوخته على الأول ما ساء من أن الأمر بالأداء لا يتصور المنصه

وعلى ثني مع وجوب مقتضي عني سبيل لإطلاق ، لأنه إنما يعلق
بوقت مخصوص ، وقوله : إن خروج الوقت لا يستط نحو كاديين وركاه
لعل وحمس ، فياس محض مع غرق ، فب سبب وركاه لعل وحمس
ليس من قبل الوجوب المرف ، بخلاف مقتضيه

وعني البرونه بها بما ساء عني وجوب لإخراج مع العزل ، وهو
خلاف محل النزاع .

والظاهر أن مجرد إخراجها من صممه سيجب إلى المستحق ،
ونقوله : ولا فهو صامس بها حتى يؤذي ، كونه محظن بإخراجها وإصلاها
بى مسجها ، لا كونه بحيث يصح مثلها أو قيمتها مع سبب ، لأنها بعد
العزل بصير أمده في يد المالك

ويحتمل أن يكون الصممر في قوته : إخراجها عائداً بى مطلق
الركه ، ويكون المراد بإخراجها من صممه عريها ، ويرد أنه إن عريها قد

وإذا نُحِرَ دفعها بعد العسر مع الإمكان كان صامياً وإن كان لا معه لم
يضمن ولا يجوز حملها على بلد حرم مع وجود المسحق ويضمن
ويجوز مع عدمه ولا يضمن .

بريء ، وإلا فهو مكلف بأدائها إلى أن توصفها إلى أربابها ، ولا ريب أن
المعنى لأقرب أقرب

والقول بوجوب الإنسان بها أداءاً لاس إدريس في سريره ، وسدد عليه
بأن الركبة الماسة والرأس تحت بدحور وقفها ، فقد دخل وحل لأداء ، ولا
يرى الإنسان مؤذناً لها ، لأن ما بعد دخول وقفها هو وقت الأداء حمسه (١)
فان في المعسر وهذا ليس شيء ، لأن وجوبها موقت فلا يتحقق
وجوبها بعد الوقت (٢) .

وقد ظهر من ذلك أن مرور ما سقوط لا يحسم من قوة ، وإن كان
الاحباط يقتضي الإنسان بها بعد خروج الوقت من غير تعرض لأداء ولا
قضاء

قوله (وإذا نُحِرَ دفعها مع الإمكان بعد العزل كان صامياً ، وإن
كان لا معه لم يضمن) .

أنوجه في ذلك أن ركبة بعد العزل نصير أمه في يده مالمثل ، فلا
يضمن لا ساعدني أو شقير المسحق تأخير الدفع إلى المستحق مع القدرة
عليه ، لأن المسحق يضمن شاهد الخبر فيجب استعجال مع يمكن منه

قوله (ولا يجوز حملها على بلد حرم مع وجود المسحق
ويضمن ، ويجوز مع عدمه ولا يضمن) .

الرابع : في مصرفها .

وهو مصرف زكاة المال ،

لا يحصى أن الحمل يتم بحقق مع العمل ، ويتم كذا محرمًا مع وجود المستحق ، بمافيه انقضية نوحته ، ويترتب عليه الصواب

قوله (الرابع ، في مصرفها وهو مصرف زكاة المال)

هذا الحكم مقطوع به في كلام لأصحاب . واسدل عليه في المنتهى بأنها زكاة فتصرف إلى من تصرف إليه سائر الركوب ، وبأنها صدقة فتدخل تحت قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾^(١) لانه^(٢)

ورتب ظهر من كلام المصنف في المقنع احصا ص الفطرة بالمساكين^(٣) .

وفي صحاحه الحلبي : « عن كمال بن إسحاق بن صف صاع ، من حنطة أو شعير ، أو صاع من تمر أو زبيب لفقراء المسلمين »^(٤)

وفي روايه الفصل عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال له : بمن تحل الفطرة ؟ فقال : « لمن لا يجد »^(٥) .

وفي رواية زرارة ، قال له : هل على من قبل لركه زكاة ؟ قال : « أم من قبل زكاة المال ، فإن عليه فطره ، ومن على من قبل فطرة فطرة »^(٦)

(١) البقرة ٦٠

(٢) المنتهى ١ / ٥٤١

(٣) سنن ١ / ٢٠٠

(٤) تهذيب ٢ / ١٥٠ ، مسند ٢ / ٤٢ ، الوسائل ١٣٤ ، وسائل ٢٣٣ ، قرب كاه

الفطرة ١١ ح ١١

(٥) حديث ٤ / ٧٣ ، الاستبصار ٢ / ٤١ ، الوسائل ٦ / ٢٤٩ ، أبواب زكاة

معدوم ١٤ ح ٤

(٦) تهذيب ٢ / ١٥٠ ، مسند ٢ / ٣١ ، الوسائل ٦ / ٢٣٤ ، قرب كاه

الفطرة ٢ ح ١٠

ويحور أن يتولى لمالك إخراجها ، والأفضل دفعها إلى الإمام أو من
نصه ، ومع التعذر إلى فقهاء الشيعة ولا يعطى غير المؤمن أو
المستضعف مع عدمه ، ويعطى أصفاء المؤمنين ولو كان أبائهم فساقاً
ولا يعطى الفقير أقل من صاع ، إلا أن يحتج جماعه لا ينسج بهم

ومسألة محل إشكال ، وصرق الاحتياط وأصح

قوله (ولأفضل دفعها إلى الإمام أو من نصه ، ومع التعذر إلى
فقهاء الشيعة) .

لأنهم نصرو موافقها ، وأعدم مخالفتها ، قال في المنهى ويحور
بمسألة يعرفها نفسه غير خلاف بين العلماء كافة في ذلك^(١)

قوله (ولا يعطى غير مؤمن أو المستضعف مع عدمه)

من لأصح عدم حور إعطائها غير المؤمن مصداقاً ، وقد تقدم كلام في
ذلك^(٢)

قوله (وتعطى أطقم المؤمنين وإن كان أبائهم فساقاً)

لأن حكم أولاد المؤمنين حكم آبائهم فيما يرجع إلى الإيمان والكفر ،
لا مضاف . وللكلام في هذه المسألة كما في ركة الماء ، فستب من هناك

قوله (ولا يعطى الفقير أقل من صاع ، إلا أن يحتج جماعه لا
ينسج بهم)

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، حتى أن سيد المرتضى - رضى الله
عنه - قال في الانصار مما انفردت به الإمامية القول بأنه لا يحور أن يعطى
الفقير الواحد أقل من صاع ، وفي الفقهاء يحجور في ذلك ثم استدلل

(١) المنهى ٦ ٥٤٢

(٢) جمع من ٢٠٩

ويستحب حصص ذوي قرابة بها . ثم الحيران

وسند على ذلك مصنف أبي بصير ، م رواء الشيخ ، عن إسحاق بن عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا بأس أن يعطى الرجل رأساً ، والثلاثة ، وأربعة ، يعني القطرة ^(١)

قوله : (ويستحب احتصاص ذوي القرابة بها ، ثم الحيران)

لا ريب في منجات تخصص الأكارب بها ، ثم الحيران مع الاستحقاق ، لموله صلى الله عليه وآله : لا صدقة ودورحم محتاج ^(٢) وقوله عليه السلام : أفضل الصدقة على ذي الرحم بكاشع ^(٣) ، وقوله عليه السلام : حيران لصدقة أحق بها ^(٤)

ويسعى ترخيص أهل الفصل في الدين ولعلمهم ، لأنهم أفضل من غيرهم فكأن العارية بهم أولى ، وبؤذنه م رواء الشيخ ، عن عبد الله بن عثمان لسكوني قال ، قلت لأبي جعفر عليه السلام : بني رثما فمت شيء بين صحابي أصلهم به ، فكيف أعطهم ؟ فقال : أعطهم على الهجرة في الدين ، والفقه ، والعقل ^(٥) .

(١) التهذيب ٤ : ٢٦٣ ، مسائل ٦ : ٢٥٣ أبواب كراهة عطية ب ١٦ ج ٣
 ٢ : الفقيه ٢ : ٣٨ ، ٦٦ ، الوسائل ٦ : ٢٨٦ أبواب كراهة عطية ب ٢١ ج ٤
 (٢) الكافي ٤ : ١٠ ، ٢ : الفقيه ٢ : ٣٨ ، ١٦٥ ، تهذيب ٤ : ١٠٦ ، ٣٠ ، أبواب لأعمال ١٦٣ ، ١٨ ، الوسائل ٦ : ٢٨٦ أبواب كراهة عطية ب ٢١ ج
 ١ : الفقه ٢ : ١١٦ ، ١٠٦ ، تهذيب ٤ : ٧٨ ، ٢٢٤ ، الوسائل ٦ : ٢٤١ أبواب كراهة العطية ب ٩ ج ١٠
 (٣) تهذيب ٤ : ١٠ ، ٣٨٥ ، الوسائل ٦ : ١٨١ أبواب المسحوقين للركاة ب ٢٥ ج ٢

کتاب الخمس

كتاب الخمس

وفيه فصلان :

الأول : في ما يجب فيه ، وهو سبعة :

كتاب الخمس

قوله : (كتاب الخمس) .

الخمس حق مالي ثبت لسي هاشم بالأصل عوض لركاة وهو ثابت
بإكتتاب وسنة والإجماع قال الله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء
فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى ﴾ الآية (١)

وقال صادق عليه السلام : « إن الله تعالى لما حرم علينا الصدقة أكرم
بها الخمس ، فالصدقة علي حرام ، والخمس لنا فريضة ، والكرامة لنا
حلال » (٢)

وأما الإجماع فمن المسلمين كافة .

قوله (الأول ، فما يجب فيه ، وهو سبعة)

(١) لأخبار ٤

(٢) نسخة ٢ ٢١ ٧٧ . محض ٢٩١ ٥٢ . تفسير النعائشي ٢ ٢٤ ٦٥ . نوسخ

٦ ٣٣٧ أبواب ما يجب فيه الخمس ب ١ ح ٢ .

الأول : عندئذ دار الحرب ، مما حواه العكر وما به يحويه من أرض وغيره ، مما به يكن عصب من مسلم أو معاهد ، قبيلاً كان أو كثيراً .

هذا محصور استقرئي مفاد من نفع الأدلة الشرعية وذكر لشهيد في البيان : هذه السبعة كتب مدرجة في العيمة

قوله (الأول ، عندئذ دار الحرب ، مما حواه عكر وما به يحويه من أرض وغيره ، مما به يكن عصب من مسلم أو معاهد ، قبيلاً كان أو كثيراً) .

هذا الحكم مجمع عليه من المسلمين ، والأصل فيه قوله تعالى ﴿ وَعَلِّمُوا أَنَّمَا عَلَّمْتُم مِّن شَيْءٍ ﴾ ، وأخبار مستقصية ، كحسبه الحنفي ، عن أبي عبد الله عنه سلام في لرحل من صحبت يكون في لو أنهم فيكون معهم فصبت عيمة ، فقال : « يودي حمت ويصت به » (١)

وصحبه عنه عبد الله بن سيار ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « ليس الخمس إلا في الغنائم » (٢) .

وصحبه ربعي بن عبد الله بن الحارث ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتته المعجم أحد صفوه وكان ذلك له ، ثم يقسم ما بقي خمسة أحماس وأحد خمسة ، ثم يقسم أربعة أحماس بين الناس الذين فاتوا عليه ، ثم قسم الخمس لسي أحد خمسة أحماس ، يأخذ خمس الله عز وجل لنفسه ، ثم يقسم الأربعة

(١) البيان ، ٢١٣

(٢) التهذيب ، ١٢٤ ، ٣٥٦ ، الوسائل ، ٦ ، ٣٤٠ ، بواب ما يجب فيه الخمس ، ج ٢ ، ٨

(٣) المعية ، ٣ ، ٢١ ، ٧٤ ، تهذيب ، ١٢٤ ، ٣٥٩ ، لأبصر ، ٢ ، ٦ ، ١٨٤ ، وسائل

٦ ، ٣٣٨ ، بواب ما يجب فيه الخمس ، ج ٢ ، ١

الثاني المعدل ، سواء كانت مصنعة كالذهب والفضة

الأحماص بين ذوي القربى وأسماء ونمساكين وأبناء السبيل يعطي كل واحد منهم جميعاً ، وكذلك الإمام بأحد كما أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله

وبنه المصنف - رحمه الله - بتسوية بين الفضل والكثير على خلاف المميد - رحمه الله - في المائل أعزبه حيث عتد في العيشة بلوع عشرين ديناراً^(١) وهو مدفوع بالعمومات سابقة من المخصص

وفي حكم عيمه در الحرب عيمة مال العامة التي حواها العسكر عند الأكثر ، ومهم المصنف^(٢) ، فكان عنه أن يذكرها أيضاً

أما ما سرق من أموال أهل الحرب أو يؤخذ غيلة ، فقد صرح الشهيد في المدروس بأنه لا حقه ولا يجب فيه خمس ، لأنه لا يسمى عيمه^(٣) وربما قيل بالوجوب^(٤) ، ويدل عليه فحوى ما روه شيخ في الصحيح ، عن حفص بن المحترى ، عن أبي عبد الله عنه اسلام ، قال : وجد ما أصاب حيث ما وجدته ، وأدفع إلينا الخمس^(٥) .

وعن أبي بكر حصرمي ، عن المعلى ، قال : وجد ما أصاب حيث ما وجدته ، وأدفع إلينا الخمس^(٦) .

قوله (الثاني) المعدل ، سواء كانت مصنعة كالذهب والفضة

(١) تهذيب ٤ : ١٢٨ ، ٣٦٥ ، الاستبصار ٣ : ٦٦ ، ١٩٦ ، سبوح ٦ : ٣٥٦ ، نوابه خمسة

الخمس ب ١ ح ٣

(٢) حكاية عنه في المختلف ٢٠٣

(٣) الشرائع ١ : ٧٩

(٤) النروس ٦٧

(٥) مجمع الفائدة والبرهان ٤ : ٣٤٤

(٦) التهذيب ٤ : ١٢٢ ، ٣٥١ ، نوابه ٦ : ٣٤٠ ، نوابه يجب فيه خمس ب ٢ ح ٦

(٧) التهذيب ٤ : ١٢٣ ، ٣٥١ ، نوابه ٦ : ٣٤٠ ، نوابه يجب فيه خمس ب ٢ ح ٦

«تهذيب» وفي من لا يحضره الفقيه^(١) ورد الرواية بعينها إلا أنه قال بعد قوله
«بصير منحن» فقال «ذهب مثل المعدن» فيه حمس^(٢).

ولا بد في ذلك ما روه شيخ في تصحيحه، عن عبد الله بن مسان،
قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليس الحمس إلا في
الغنائم»^(٣).

لأن بحيث عده «محمل» على أن المراد ليس حمس يظهر بقرآن إلا
في غنائم، لأن حمس في غيره إما نبت سائس، كما ذكره الشيخ في
«تهذيب»^(٤)، أو دسرام سراج لجمع في سم عسمة، لأنها اسم للصادقة
فتناول الجميع.

و«معدن» جمع معدن ك«مخمس»، وهو مسك نحوهر من ذهب
ونحوه، سمي بذلك لإقامة أهله فيه دائماً، أو لإسب^(٥) الله تعالى به فيه
قاله في القاموس^(٦).

وقال ابن الأثير في النهاية: المعدن كل ما خرج من الأرض مما يحلق
فيها من غيرها مما له قيمة^(٧).

وقد العلامة في تذكره: المعدن كما خرج من الأرض مما يحلق
فيها من غيرها مما له قيمة، سواء كان مصدراً بغيره، كالبرصاص والصفير
والبحاس والحديد، أو مع غيره كالزئبق، أو لم يكن منطبعاً، كالباقوت

(١) الفقيه ٢ / ٢١ / ٧٦

(٢) تهذيب ٢٤ / ٣٥٩ لا سيما ٢ / ٥٢ ١٤ / ١٠٠ ٣٣٨ / ١ / ١٠ ما تحت

في حمس ١ - ٢

(٣) تهذيب ١٢٤

(٤) في عصر شيخ الإسك

(٥) القاموس المحيط ٤ / ٢٤٨

(٦) النهاية لابن الأثير ٣ / ١٩٢

ويجب فيه الخمس بعد المؤنة ، وقيل لا يجب حتى يبلغ عشرين ديناراً ، وهو المروي .

والصروح والنجش ومعضر ، لندر والصح^(١) ، لكحل و - اج وسريج وسعرة^(٢) والملح و كك ماع ، ك حير و سطر ، لكريب بعد علمائهم جمع^(٣) ونحوه دل في المنهي^(٤) .

وفد يحصل لسوق في كل سعرة ونحوه ، شئت في إطلاق اسم المعدن عليها على سبيل حقيقته ، واستفاء ما يدل على وجوب خمس فيها على مخصوص وحرره شهيدان به بدرج في معدن السعرة والنجش وسوه وطين الصل وحرره لرخي^(٥) وفي كل توقف

قوله (ويجب فيه الخمس بعد المؤنة ، وقيل لا يجب حتى يبلغ عشرين ديناراً ، وهو المروي ، الأول أكثر)

حيث لأصحاب في غير لصب في المعدن ، وفي قدره فقل نشح في خلاف يجب خمس في المعدن ولا يرعى فيها لصب^(٦) وبه قطع من يدس في سرائره فقل جمع الأصحاب معدن على وجوب إخراج خمس من معدن على خلاف حاسب ، فبلا كك أو أكثر ، ذهناً أو قصه ، من غير اعتبار مقدار^(٧) وهو حبراس حديد^(٨) ، وليسيد

(١) النجش لعل ، صوب من الياقوت - ملحقات لسان العرب : ٦٨

(٢) السيج ، الحرر الأسود - راجع الصحاح ١ : ٣٢١

(٣) سعرة على آخره - معجم الصحاح : ٦٢٩

(٤) التذكرة ١ : ٢٥١

(٥) المنهي ١ : ٥٤٤

(٦) الشهيد الأول في السروس ٦٨ ، وشهيد الثاني في لروحه بهيه ٢ : ٦٦ ، والمناك

١ : ٦٦

(٧) الخلاف ١ : ٣٥٦

(٨) سرائر ٣ : ١

(٩) حكاية في المختلف : ٢٠٣ .

لمرتضى^(١) ، ومن سى على^(٢) ، وابن زهرة^(٣) ، وسلا^(٤) ، وغيرهم .

وقد موّنصلاح عشر نوع فمنه دسار واحد^(٥) ، ورواه بـ
دونه . مرسلا في المقنع ، ومن لا يحصره الفقيه^(٦) .

قال الشيخ في النهاية وبسوط لا يجب فيها شيء حتى تنبع
عشرين دسار^(٧) . وفيه ذهب عنه أصحابنا وهو المعتمد

لـ م . واه الشيخ ، عن محمد بن الحسن البصري ، عن يعقوب بن
بريد ، عن حميد بن محمد بن محمد بن أبي بصير ، قال سألت أبا الحسن
عليه السلام عما أخرج من العهد من قبل وكثير هل فيه شيء ؟ قال
« ليس فيه شيء ، حتى ينبع ما يكون في مثله تركه عشرين دسار^(٨) » وهي مع
صحة سندها نص في المطلوب .

احتج القائلون بعدم عشر أصاب بإطلاق خصوص منصفه لوجوب
خمس في المعادن من غير نقص ، وجميع لأصحاب علي وجوب ، حرج
الخمس من المعادن من غير اعتبار مقدار^(٩) .

(١) الانتصار ٨٦٠ ، وسائل الشريعة المرتضى ١ : ٢٢٦

(٢) حكاية عنه في صحيح ٢٣

(٣) الغنية (الجامع الفقيه) ٥٦٩٠

(٤) حراسم ٣٩

(٥) الكافي في العدة ١٧٠

(٦) نسخة ٢ ٧٢ ، مجمع ٣ - الوسائل ٦ ٣٤٣ أبواب ما يجب فيه خمس بـ ٢

ج ١٠٥ أورده في نهاية ٤٣

(٧) النهاية ١٩٧ ، والبسوط ١ : ٢٣٧

(٨) في ٤ زيادة واختاره العلامة .

(٩) التهذيب ٤ ١٣٨ ٣٩١ - وسائل ٣٤٤ أبواب ما يجب فيه خمس بـ ٢ ج

(١٠) مهم الشيخ في خلاص ١ ٣٥٦ ، ومن يدرس في السر ١١٣

و يحوت على الإصلاح متبداً بما ذكرناه من الدليل

قال في المنتهى ودعوى الإجماع في موضع خلاف صاهره
الصلوات

صح في إصلاح^(١) ما رويته الشيخ . عن سعد . عن محمد بن
الحسين بن أبي الخطاب . عن أحمد بن محمد بن نصر . عن محمد بن عيسى بن
أبي عبد الله . عن أبي الحسن عليه السلام . قال : سأله عما يخرج من
الحجر من ثوب أو ليف أو ترديد . وعن معاذ بن عيسى عن أبيه
ركعة ؟ فقال : لا . بل قيمته دينار . فله خمس^(٢) . وقد روي ذلك من
بابه مرسلاً عن الكاظم عليه السلام^(٣) .

والجواب أولاً : بالنظر في السند بجهة الروي . مع أن الروي عنه -
وهو ابن أبي نصر - روي عن أبيه عنه نسلاً عبر ابنه بن ديسر بن
وسيطه وثباته بالحمل على الاستصحاب جميعاً لا بد

وأجاب عنه الشيخ في تهذيبه بأنه إنما يكون حكمه ما يخرج من حجر
لا المعادن^(٤) . وهو بعيد جداً .

وقد في مسهبى إن دلالة حديث عيسى ما اعتراه من نصاب أقوى
من دلالة هذه الروية . وأنبأ فحدثت يسون بمعادن وهو مفقود عام .
وحدثكم يسون معدن الذهب والفضة خاصة . وقد حمل كل الاستدلال
بحدثنا أولى . عيسى بن حديثنا معتصداً بالأصل وهو براءة اسمه وفي
نصر^(٥)

(١) المنتهى ١ - ٥٤٩

(٢) حكاة عنه في المنتهى ١ - ٥٤٩

(٣) تهذيب ٤ - ٣٩٠ . مسهبى ١ - ٣٤٣ . ومما روي به خمس - ٣ ج

(٤) الفقيه ٢ - ٧٢ / ٢١

(٥) التهذيب ٤ - ١٣٩

وسمي النسبة لأموال

الأول لا يعبر في انصاف لإخراج دفعه ، بل و إخراج المعدن في دفعات متعددة صبه بعضه إلى بعض وعشر انصاف من المجموع و من تحلل بين المرتبين الإعراض ، لمعوم النص .

وقال العلامة في حقهى يعتبر انصاف فيما خرج دفعة أو دفعات لا يترك العمل بينهما ترك ؛ فلو أخرج دون انصاف وترك العمل مهملاً له ، ثم خرج دون انصاف وكمل انصاف به بحيث عليه شيء ، وبيع أحدهما بغير انصاف خمسة ولا شيء ، عنه في الآخر ، ما لو ترك العمل لا مهملاً بل بالسرقة ، مثلاً ، أو لإصلاحه ، وضبط كل واحد منهما ، ولا قرب وجوب الحرس إذا بيع انصاف انصاف ، ثم أخرج من تركه منصف ما لم يتركه مهملاً ، وكذا لو شغل ببيع فخرج من معدن ترك وشبهه ؛ هذا كلامه رحمه الله ، ولم أقف على دليل يدل على اعتبار هذا بشرط ، فكأن مقتضى الأصل والعمومات انصافه بوجوب حرس في هذا النوع

ولا يشترط في الصب بحد المعدن في النوع ، حكى العلامة في المنتهى عن بعض العامة قولاً بعدم صحة مع اختلاف مذهب ، وعن حرس عدم الصب في الذهب وفضة خاصة حملاً على شركة^٢

الثاني هو اشتراك جماعة في استخراج معدن شرط بدو صب كل واحد انصاف ، وشقق شركة بالاجتماع على التحفر والحيازة ، وهو انحصار أحدهم بالحيازة والآخر بالقبض وثالث بالملك ، فإن سوى الحيازة لنفسه كل جميع له وعليه الحرة بالقبض والملك ، وإن سوى لشركه كان بينهم ثلاث ،

(١) المنتهى ١ ٥٤٩

(٢) المنتهى ١ ٦٤٩

الثالث - كبر ، وهو كل من مدحور تحت الأرض ، فإن بلغ عشرين ذراعاً وكان في أرض دار الحرب أو دار الإسلام وليس عليه أثره وجب الخمس ، وإن وجد في ملك مساع عرفه الساع ، فإن عرفه فهو أحق به .

وإن جهله فهو للمشتري وعليه الخمس .

ويرجع كل واحد منهم على لأخرى ثبت عنه بدء على - به الحائر يؤثر في ملك غيره .

الثالث - كل لشئ رحمه الله - يمنع الدمي من العمل في معدن نفسه ، فإن حلف وأخرج شيئاً من ملكه وأخرج خمسة - ، وبم أقب على دليل يدل على متع الدمي من ذلك .

الرابع - المعدن ، كـ في ملكه صاحب لملك ، فصرف الخمس لأرضه ، ساقى به ، ولا شيء للمخرج ، ولا تعد هذه مؤنة نفسه إلى المالك ، وإن كان في أرض مباحه فهو لمخرجه وعنه الخمس .

خامس - ، خروج حصص رب المعدن ثم يخرجه ، لحوار اختلافه في الجوهر - ولو علم المساوي جاز .

سادس - لو لم يخرج من المعدن حتى عمه ذراعه أو ذراعاً أو حلياً ، عسر في الأصل صاحب معدن ، ويتعلق بالوئد حكم مكسب .

قوله (ساقى) - كبر ، وهو كل من مدحور تحت الأرض ، فإن بلغ عشرين ذراعاً وكان في أرض الحرب أو دار الإسلام وليس عليه أثره وجب الخمس ، وإن وجد في ملك مساع عرفه الساع ، فإن عرفه فهو أحق به ، وإن جهله فهو للمشتري وعليه الخمس) .

الكبر له . لعل المدفون^(١) ، وعرفه المصنف بأنه لعل بمدحور
تحت لأرض ، وهو قريب من معنى ليعوي

وقد أجمع العلماء كفه على وجوب خمس في الكور ، وأصل فيه
من طريق لأصحاب ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن الحمصي ، قال سألت
اب عبد الله عنه اسلام عن العسر وحوص النؤي ، فقال : عليه الخمس ،
قال وسأته عن كبر كم فيه ؟ قال : الخمس ، وعن المعدد كم فيها ؟
قال : « الخمس »^(٢) .

وفي صحيح ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عنه اسلام ، قال سأله
عن المعدد كم فيها ؟ فقال : « كل ما كان ركراً فيه لحمس »^(٣)
واركز ما ركز ، لله في المعدد في حديثه ، ودون أهل الجاهلية ،
وقطع الذهب ولتصه من معدن ، فإنه في القاموس^(٤)

وقد نص أصحاب على أن الخمس إنما يجب في الكور بلع
بصا وبسبب غيره ما رواه عن بسويه في الصحيح ، عن أحمد بن
محمد بن أبي نصر ، عن أبي الحسن بصا عنه اسلام ، قال سأله عما
يجب فيه الخمس من الكور ، فقال : « ما يجب لتركه في مثله ففقه
الحمس »^(٥) .

ومقتضى الرواية يعني الخمس به يد بيع بصاب أحد التقدين ، إلا أن
لمصنف وجماعه اقتصروا على ذكر بصاب الذهب

(١) الصحاح ٣ : ٨٩٣

(٢) نهديه ٤ : ١٢١ ، ٣٤٦ . بسائر ٦ : ٣٤٧ باب ما يجب فيه خمس ما ج ١

(٣) نهديه ٤ : ٢٢ ، ٣٤٧ . بسائر ٦ : ٣٤٣ أبواب ما يجب فيه الخمس ما ج ٣

(٤) القاموس المحيط ٢ : ١٨٣

(٥) نهديه ٢ : ٢١ ، ٧ . بسائر ٦ : ٣٤٥ باب ما يجب فيه خمس ما ج ٢

ومن ذكره صرح العلامة في المنتهى . فقال : هذا بمقدار السعين وهو العشرون مثقالاً معسر في الذهب ، و قصه يعتبر فيها مثلاً درهم ، ومن عداها يعسر فيه قيمته بأحدهما . ثم قال في المنتهى : وليس بركاز نصاب آخر ، بل لا يحب الخمس فيه إلا أن يكون عشرين مثقالاً ، فبدل معها وحب الخمس فيه وفيما رد ، قبله كان وكبيراً^(١)

وشكل أن مقتضى قوله بل أني نصر مساواة خمس بركة في اعتبار النصاب شاي كالأول ، لا بل لا علم بذلك موضح

وعلم أن الكتب من واحد في دار الحرب ، وفي دار الإسلام ، معنى تقدير شاي . ومن واحد في أرض مباحة كسموت وما زاد أهله ، أو ممنوكة للواحد ، أو لعيرة ، فالصور أربع :

الأولى أن يكون في أرض حرب ، وقد قطع الأصحاب بأنه بواحدة ، سواء كان عليه من الإسلام ، وهو سم نسي صلى الله عليه ، به ، أو أحد ولاة الإسلام ، أم لا ، وعليه الخمس .

والثانية حرب خمس ، علم بعدم . ومن به بركته ، فلأن لأصل في لأصله . لأنه ، وتصرف في دار غير مباحة تحريمه بدليل كون أصناف محسومة ، ويعنى به فهي خصوصاً ، علمه ، ، بكن هـ مستقب . ورواه صحيحه محمد بن مسلم . عن أحدهما عليهما السلام ، قال : مثله عن . في توحه في دار ، فقال : . كذا قال في معصومه فيها أهلها فهي لأهلها ، وإن كان حرباً فأب أحق بها وحدها^(٢)

شأنه أن يكون في أرض مباحة من دار الإسلام . ولأصح أنه كالأول ، كما هو ظاهر اختيار المصنف في كتاب نقطة من هذا الكتاب^(٣) .

(١) المهي ١ : ٥٤٩

(٢) عده ٦ : ٣٩٠ ١١٦١ ، نساء ٧ : ٣٤٠ ، بركات مصنف ١ : ٣

(٣) الشرائع ٣ : ٢٩٣ .

وإليه ذهب شيخ في حمة من كنه . ومن يدرس ^{١٦} ، وجماعة ، لعين ما ذكرناه سابقاً من الدليل .

وقد أصبح في مسود . إن كان عنه أثر لإسلام فهو لفظة ، وإن لم يكن عنه أثر لإسلام منك ، خرج حمة ^{١٧} وحناره بمصنف ، وكثير المتأخرين .

وسندو على حمة من سحره ذكره . وعلى لقسم لأول بأن ما عنه أثر لإسلام يصدق عنه به ما صدق عنه أثر منك إنسان ووحيد في دار لإسلام ، فيكون عنه شعيرة . ما . أثر لإسلام من على من يد مسلم والأصل بناء منك ، وما . وه . لسبح . عن محمد بن قيس ، عن سافر عنه سلام ، عن فضي على عنه سلام في رجل ، حد . وفي في حرية أن يعرفها ، عن واحد من يعرفها لا سمح به ^{١٨} .

ويشوجه على لا . جمع من صلاق اسم اللفظة على لما مسكور ، يد مصدر من معناه به لما الصانع على غير هذا توجه ، على أن لازم من ذلك عدم الفرق بين ما عنه أثر لإسلام وعنه ، وهم لا يقولون به

وعلى الثاني . وجود أثر لإسلام على ما مسكور لا يقتضي حرمان منك المسموع عنه ، إذ يمكن صدور الأثر من غير المسموع ، كما عرف به لأصحاب في لقسم لأب ، وهو لموجود في دار محرم

وأم لرويه فعير دة على هذا بتفصيل توجه ، والجمع بين وس صحيحه محمد بن مسلم ثمندمه ^{١٩} يقتضي حملها على ما إذا كانت الحرمة

(١) الخلاف ٣٥٩

(٢) سحر ٣

(٣) المسود ٢٣٦

(٤) التهذيب ١٠٦ / ٣٩٨ ، الوسائل ١٧ . ٣٥٥ أبواب اللفظة ب ح ٥

(٥) في من ٣٧٠

وكذا لو اشترى دابة ووجد في حوفها شيئاً به قيمة

لمالك معروف ، أو على ما إذا كان الورق غير مكتوب وكف كان فلا دلاله
بها على ما عثروه من الفصل ، فاصصير إليه لا يخفى عن بحكم

الثالث أن يكون في أرض مملوكة مد حد فإن ملكته بالإحصاء كان
كالموجود في السباح ، وإن كان متاعه ولم يدخل الكثر في سبع فقد نص
الشرح ' أوجماعه على أنه يجب تعريف كل من حوت يده على سبع مقدماً
الأقرب والأقرب ، فإن عرفه فهو له ، وإلا كان كالموجود في سباح

ويمكن لمناقشة في وجوب تعريفه لدى سيد أسامة إذا حصل عدم
حريص بده عنه ، لأصانه سره من هذا التكيف ، مقصود إلى أصله عدم
سهم ولو عدم استواء عن بعض مملات فمعي المنطق يستلزم تعريفه ،
لاشياء وثمنه ، وكذا الكلام لو كانت موروثة

الرابعة أن يكون في أرض مملوكة لمسلم أو معاهد والمحكم فيه كما
في الموجود في الأصل متاعه ولو عدم سده الكثر عن مالك المعروف
سقط تعريفه وكان كالموجود في سباح ، لأن سألنا وأجاب هذه مجهول ،
فحذر أن يكون غير محترم والله تعالى أعلم

قوله . (وكذا ، لو اشترى دابة ووجد في حوفها شيئاً به قيمة)

أي وكذا يجب تعريف السباح لو اشترى دابة فوجد في بطنها شيئاً به
قيمة ، فإن عرفه فهو أحق به ، وإن جهده فهو للمشتري وعليه الخمس

أما وجوب التعريف ، فدل عليه صحيحه عند الله بن جعفر ، فإن
كتبت إلى الرجل أسأله عن رجل اشترى حريراً أو غرة للأصاحبي ، فبما
دعاه وجد في حوفها صرة فيها دراهم أو دينار أو جوهر ، لم يكون ذلك

ولو شاع سمكة فوجد في خوفها شيئاً أخرج خمسها ، وكان له الباقي ، ولا يعرف .

فوقع عليه السلام : عرفها سماع ، فإن لم يكن يعرفها فليشيء بث ، وراق الله إياه (١) .

وطلاق بروية يقتضي عدم الفرق بين ما عليه أثر الإسلام وغيره ، من الظاهر كون درهم في ذلك وقت مسكوكة سمكة الإسلام ولعل ذلك هو لوجه في إطلاق لأصحاب الحكم في هذه المسألة والتفصيل في المسألة السابقة .

ويستبعد من هذه بروية أيضاً به لا بحث تنع من حرت يده على الدية من مملوك ، وهو كذلك ، رد من الحائر عدم حريان [سد] (٢) ذي المملوك لمتقدم على هذا لموجود من لم عدم تأخر ابتلاع الله له لما وجد في خوفها عن البيع ، لم سعد سقوط تعريف النائع أيضاً

وأما وجوب خمس في هذا لموجود ، فتد قطع به لأصحاب ولم يقبوا عليه دليلاً ، وظهرهم اندراجهم في مفهوم الكسر ، وهو بعيد نعم يمكن دخوله في قسم الأرباح .

قوله (ولو شاع سمكة فوجد في خوفها شيئاً أخرج خمسها وكان الباقي له ، ولا يعرف) .

الفرق بين هذه والممكة حيث جعل ما يوجد في خوف الدابة كالموجود في الأرض المسعة ، وما في خوف السمكة كالموجود في لمباح أن الدابة مملوكة في الأصل للغير ، فكذلك الأرض ، بخلاف السمكة فإنها في الأصل من المباحات التي لا تملك إلا بالحرارة وبية التملك ومن

(١) الكافي ٥ ١٣٩ ٩ ، التهذيب ٦ ٣٩٢ ١١٧٤ ، سنن أبي داود ١٧ ٣٥٨ أبواب اللعنة

ب ٩ ح ١

(٢) أئتناء من ١ من ١

تفريع : إذا وجد كثر في رخص موت من دار الإسلام ، فإن لم يكن عليه سكة أو كان عليه سكة عادية أخرج خُمسه وكان له الباقي ، وإن كان عليه سكة لإسلام ، فإن أعرف كالمقصود ، فعمل بمسكه الواحد وعليه الخمس ، وإلا فلا سكة .

بمعنى عدم بوجه المقصد في ذلك ما في أصل مسكه بعدم سقوطه ، بل ربما مثل دعوى عدم صدق جبهه فحيز ذلك على صفة لأجله وإن كان عليه ثمر لإسلام ، لأن ذلك لا يفي حيز ذلك بمسكه عليه كما ساء

١- ثم لا من كلام العلامة في تذكره حيث في حق مسكه ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠- وهو بعيد

وإنما وجوب الخمس في ذلك ، وإسلامه فيه كما في ساجود في خوف لداية .

قوله (تفريع) ، إذا وجد كثر في رخص موت من دار الإسلام ، فإن لم يكن عليه سكة أو كان عليه سكة عادية أخرج خُمسه وكان له الباقي ، وإن كان عليه سكة لإسلام ، فإن أعرف كالمقصود ، وقيل بملكه الواحد وعليه الخمس ، والأول أشبه .

قد تقدم الكلام في ذلك ، وإن لم يورث شي لا يخرج من قوة^١

وعادتي بشتنداد الشيء بخدمه ، كأنه مسبب في عاقبوم هود والمراد بملكه لعدية ههنا في سكة لإسلام سوء كذا قديمة أو حادثه

ولو اُخذ منه شيء من غير عوض - يجب خمس فيه

أو كثيراً وجب فيه خمس^(١)

• البحث في لدفعه والدفع كصنف في خمس ، ولأقرب صم
الجميع وإن أعرض أو تباعد الزمان

• هو اشترك في العتس جماعه علم نوع نصيب كل واحد منهم
نصيبا ويقسم نوع حخرج نصيبه في بعض في استوفيه

• هو حخرج من بحر حور - بعوض فلا يصح أنه لا يعين به حكم
العوض ، بل يكون من باب لراح والمؤند في بعض فهذا مؤنه - كما
احتاره في معبر^(٢) وحكي شهيد في الثار عن بعض من عاتره انه
حجته من قبل عوض^(٣) وهو ضعف ، لأن ادويه معبره بما يقسمت
عوض المتوهم حصه ، وما عده بما سب حكمه بالإجماع ، ثم ، وهو غير
منعقد هنا .

قوله (ولو اُخذ منه شيء من غير عوض لم يجب فيه
الخمس) .

المرد به لا يجب فيه خمس من هذه الجهة ، ولا باقي ذلك وجوب
خمس فيه اعسار كونه من لأراج واستترت شهيدان مساواة ما يوجد من
سجد من غير عوض ما يوجد بعوض^(٤) وربما كان مسنده بطلاق رواية
محمده - على منتهىه عن بي خمس عنه اسلام ، حيث مدله عما حخرج
من البحر فقال : « إذا بيع قيمه دس نفسه لخمس »^(٥) لكنه ضعيفه

(١) المنهى ١ ٥٥٠ .

(٢) المعبر ٢ ٦٢٢ .

(٣) سار ٢١٦ .

(٤) شهيد الأول في سار ٢١٦ . شهيد الثاني في حديد ٦٧ .

(٥) الخالي ١ ٥٤٧ . عليه ٢ ٢١ ٧٢ . شهيد ١ ١٣٤ ٣٥٦ . المتبعة ٤٦ =

تفريع احب ان اخرج بالعوض روعي فيه مقدار دينار ، وإن
خفي من وجه الماء ومن الساحل كان له حكم المعادن

السيد^(١)

وكيف كان فيسعي القطع بعدم وجوب الحسن فيما يوجد مصروحاً في
الساحل ، لأصالة البراءة لسامعة من المعارض

قوله (تفريع ، العبر إذا أخرج بالعوض روعي فيه مقدار دينار ،
وإن خفي من وجه الماء أو من الساحل كان له حكم المعادن)

احتلف كلام أهل النعمه في حقه العبر ، فقال في الغاموس العبر
من نطبت ، روت دنة بحرية ، أو سمع عين فيه^(٢) ونقل من يدرى في
سرايره عن صاحب في كتاب بحور أنه قال عبر بقدره البحر إلى جزيرة
فلا يأكل منه شيء ، إلا مات ، ولا يعمره فطر سميره ، إلا يصل فيه مقبرة ، وإذا
وضع رحليه عليه نصب خطره^(٣)

وحكى الشهيد في البيان عن أهل القبط أنهم قالوا : به حمام تحرح
من عين في بحر ، كبرها ورنه نصف مثقال^(٤)

وقد أجمع الأصحاب على وجوب الحسن في بحر وهو مروي في
صحيحته بحلي المتقدمه عن الصادق عليه السلام^(٥) واحتلف كلامهم في
مقدار نصبه ، فذهب الأكثر إلى أنه إن أخرج بالعوض روعي فيه مقدار
دينار ، وإن خفي من وجه الماء أو من الساحل كان له حكم المعادن

= وفيه عن الصادق عليه السلام ، جمع ٥٣ ، الوسائل ٦ ٣٤٣ أبواب ما يجب فيه
الحسن ٣ - ج ٥

(١) وجهه هو كبر روي مجهولاً - جمع ص ٣٦٦

(٢) الغاموس المحيط ٢ ١٠٠

(٣) الررثر ١١٣

(٤) البيان ٢١٦

(٥) في ص ٣٧٥

الحامس ما ينصل عن مؤنه سنة - وعينه من ساح البحار
والصاعات والزراعات

وشكل سنة ما يدل على عشر ابدار في منطق بخرج - يعرض ،
واسمع من صلات سم سعد على ما نحي من وجه مد

وطبق مقيد في مسائل عرته ر صفة عشر د دسار ككبر
واسعد ١ وهو صعد ، و في نوحات خمس في مصفا كما هو طاف
اختيار الشيخ في النهاية (٢) كان قوياً .

قوله (الحامس) ما ينصل عن مؤنه سنة به وعمله من ربح
سحرات وصاعات والزراعات)

البحث في هذه المسألة يقع في مواضع

الأول في وجوب الخمس في مد سوح ، وهو مضموع به في كلام
كثير لأصحاب ، بل ادعى عنه العلامة في اسد كره ، انتهى لإجماع ونوب
الأخبار (٣) .

وقال من حبيب في مختصر لأحمدي فمد ما يستعد من ميراث وكد
مد وصلة أح أو ربح نحارة ومحدك ولأحوط حراجه لأخلاف الروية
في دسك ، ونوبم بخرجه لإسار سم يكن كسارك اسركه أني لا خلاف
فيها (٤) .

وطهر كلامه اعتمر عن مد سوح وحكاة الشهيد في سبب عن طهر
اس أبي عميل أيضاً فقال ، وطهر من لحيد وس من عقل العفو عن هذا
السوح وأنه لا خمس فيه ، ولأكثر على وجوبه ، وهو المعتمد ، لا يعاد

(١) حكاة عنه في المختلف ، ٢٠٣

(٢) النهاية - ١٩٧

(٣) التذكرة ١ - ٢٥٢ ، والمتنهي ١ : ٢٤٨

(٤) حكاة عنه في المختلف ، ٢٠٢

الإحسان عنه في لأمة السلفه ومديهما وشتهر الروايات فيه (١) ، انتهى
 صحيح لما حوّل بقوله تعالى ﴿ وَعَلِّمُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَاِنَّ لَهُ حِمْلَهُ ﴾ (٢) ، وحملة اسمها قدس ، فكما يقول هذا لفظ غيبه دار الحروب
 بطلاقة بسبب غيرها من الأعداء ، وبالأحرار المستقيمة كرواية عبد الله بن
 مسعود قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « غني كل مريء عجم وكتبت
 خمس من حساب أئمة عليهما السلام وسمي مريء من بعده من ورثته
 صحيح غني ساس ، فثبت به حصة بصحة حيث شاءوا ، وحرم عليهم
 صدقة ، حتى يحاط بحيط ثمانية وخمسة دواوين منه دس إلا من
 أحسنه من شيعتنا لتطيب لهم به الولادة » (٣) .

وأيضا حكم مؤلف في غرض (٤) ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ،
 قلت له : « غيبه ما غيبه من علي ، قال له حملة وبنوهم ، قال : هي
 والله لأفاده يوم يوم ، إلا أني جعلت لعل في حل من ذلك تركوا » (٥)

ورواية محمد بن حسن الأشعري ، قال : كتب بعض أصحابنا إلى
 أبي جعفر شأني عليه السلام : حذري عن خمس على جميع ما يستفيد
 « حل من قبيل أكثر من جميع ضرور وعلى الصاع وكتب ذلك » فكتب
 بحظه : « الخمس بعد المؤنة » (٦) .

(١) البيان ٢١٨٠

(٢) الأنفال ٤١

٣ نهديت ٤ ٢٢ ٣٤٨ ، لاسبق ٢ ٥٥ ١٩٠ ، الوسائل ٦ ٣٥١ ، باب ما يحب

له خمس ٨ ٨

في التهذيب والوسائل و« عن » و« م » : دريتها تلك ورثتها

(٤) في نهديت : لاسبق ، و« عن » : في نهديت ، وفي نهديت : « المرحود هو

مؤلف نهديت لاسبق ، في معجم حال حدث ٦ ١٨٨

(٥) نهديت ٥٤٤ ١٠ ، نهديت ٤ ١٢١ ٣٤٤ ، لاسبق ٢ ٥٤ ١٧٩ ،

والوسائل ٦ ٣٨٠ أبواب الأعمال وما يخص بالإمام ٨ ٨

(٦) نهديت ٤ ١٧٣ ٣٥٢ ، لاسبق ٢ ٥٥ ١٨١ ، الوسائل ٦ ٣٤٨ أبواب ما يحب =

وروية علي بن مهزيب قال ، قال بي أبو عبي بن راشد ، عن له
أمرني بامام نورك وخذ حقيقتك فاعلمت موافقتك ، فقال لي بعضهم
وأي شيء حقه ؟ فلم در ما حبه فقال : « أحب إليهم بحسن » فقلت في
أي شيء ؟ فقال : « في أمتعتهم ، وصياغهم ، وحر عديه ، وصداع بيده ،
وذلك إذا أمكنهم بعد مؤنتهم » (١) .

وروية الحسن بن محبوب ، قال : كنت في بي محمد عليه السلام
فأبديت أحب علي بن مولا في عنه رجو ، في رخص قصصه ، وفي ثمن
سعد ودي ، وقصص بعد من حبه هذه القصصه ؟ فكتب : « أحب إليك فيه
الخمسة إن شاء الله » (٢) .

وصححه علي بن مهزيب ، قال : كتب به « جعفر وقرأت أب كدنه
إله في طريق مكة ، قال : « أبي » أحب في سبي هذه وهي ستة عشر
وإن شئت فقد لمعني من أمتعتي كره تفسير معنى كره حوق من لا شذر ،
وسايرك بعضه . شاء الله . يا مة في سب الله صلاحهم أو بعضهم
قصر ، فما أحب إليهم فعلمت رث فحسب ب تطهرهم ويركبتهم بما فعلت
في عني هد من مبر خمس ، قال الله تعالى : « جدد من أموالهم صدقة
تطهرهم ويركبتهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم
لم يعملوا أن الله هو يقلل التوبة عن عبادده ويأخذ بصدقات وأن الله هو
التوب الرحيم » ومن « عملوا فيرى الله عنكم ورسوله وللمؤمنين وسردون
في عالم العيب والشهادة فينثكم بما كنتم تعملون » (٣) وم « أحب إليهم

١ = في الحديث ج ٨ ح : « وأبي » ، الحسن بن محبوب ، في الحديث ج ٨ ح ٣٤٩ أبواب ما أحب
إليه ، ج ٢٣ ، ٣٠٤ ، المصدر ٢ ج ٥ ١٨٢ ، ج ٦ ٣٤٩ أبواب ما أحب

في الحديث ج ٨ ح ٣ ، يتناول يمين

٢ ، الحديث ١ ٣٩ ، ٣٩ ، ج ٥ ٣٥١ ، أبواب ما أحب في الحديث ج ٨ ح ٩ متفاوت

كما يدل عليه سياق ذات المسألة ، إلا أنه ، فلا يمكن استخراجه في غيره ، لا مع عدم دلالة عليه .

وما يروى من أن فلا يجوز شيء منها من ضعف في سند ، وقصور في دلالة

ما يروى من الأولى ، فلا بد من جملة رجالها عند الله من سماعه ، محضهم ، وفي الجاشي ، أنه كان كذب يروى عن هؤلاء لا خير فيه ولا عند يروى ، نعمت من وصف لعلامة في المنهج بها مع ذلك ، بلصحة ^١ ، ويقع من صنفه خضع من الحسن بلأنه عليهم سلام ، وهو خلاف المعروف من مذهب الأصحاب .

وأما يروى الثانية ، فلا يثبت سندها على عدم من ضعف ، والمجاهيل ، منهم محمد بن سنان وغيره .

وأما يروى ثالثة ، فلا يروى وهو محمد بن الحسن لأشعرى معقول ، فلا يمكن التعويل على روايته .

وأما يروى أربعة ، فلا يروى وهو أبو عيسى بن رشد لم يوثق صريحاً ، مع أنها كالأولى في الدلالة .

وما يروى من أبي حمزة ، لأن الشيخ - رحمه الله - وإن روى في التهذيب عنه من سلا ^٢ ، إلا أن صريحه أنه في فهرست صحيح ^(١) لكنها مخرجة من حيث العمل ، لاخصصها بالأرض انصبيه ، وهي على ما نص عليه المحققين ضلته من رضى الجراح ، ومحمد بن سعد قطعها

(١) رجال الجاشي : ٢٢٦ / ٥٩٤

(٢) مسهب ١ : ٥٤١

(٣) المتقدمة في ص ٢٨٠

(٤) الفهرست ، ٧١

(٥) الصحاح ٣ : ١٢٦٨ قال : وأضعه فضعه ، في ضعفه من خبر الجراح

المصور^١ ناس من عبد توبة لعمدوها وسكوه كذا ذكره في شاموس^٢
ومتحقق لحمس فيها غير مذكور . فحذر أن يكون غير مسح العنائم

وأما روبة علي بن مهدي فهي معصرة لشد ، لكنها متروكة الظاهر من
حب قصائده وحبو لحمس فيها حال عبه الحبوب من الذهب والفضة
ومع ذلك فمقصده يدرج الحائره الحظيرة وغيره ممن لا يحتسب والمال
لذي لا يعرف صاحبه ومن يحل سائله من مال العدو في اسم العنائم ، فيكون
مصرف اللحمس فيها مصرف خمس العنائم .

وأما مصرف اللحم المذكور في حر روبة ، وهو نصف السدس في
الصباغ والعلاب فغير مذكور صريحا ، مع أن لا يعلم يوجب ذلك على
مخصوص قبله ، يمكن أن يستدل على ثبوت اللحمس في هذا النوع في
الحكمة بصحيحه الحديث من المعده الصبري ، عن أبي عبد الله عليه السلام
قال ، قلت : إن لنا مولا من غلاب وحارب وحبو ذلك وقد علمت أن
لك فيها حب ، قال : قسم أحبب د شعت لا تطيب ولأديهم ، وكل من
وسى شافي فهم في حل مما في أيديهم من حب ، فسمع شاهد لعائ^٣ :

وصحيحه زرره ومحمد بن مسلم وأبي بصير ، عن أبي جعفر
عليه سلام ، قال : قال مير المؤمنين عليه سلام : هلك الناس في
مطوبهم وفروجه ، لأنهم لا يؤدبون ريب حب . لا وإن شيعتنا من ذلك
وأساءهم في حل^٤ .

وبالحكمة هذا الحذر ليرد ثبوت اللحمس في هذا النوع مستفيضة

(١) الشاموس المحيط ٣ ٧٢

(٢) التهذيب ٤ ١٣ ، ٣٩٩ ، إسناده ٦ ٣٨١ ، قلت : لا يدل وما يحكى بالإمام ب ٤ ح ٩

(٣) التهذيب ٤ ١٣٧ ، ٣٨٦ ، لا يصرح ٤ ٥٩ ، ٩١ ، مقتضى ٤٦ وفيه محمد

مسلم فقط ، عن الأثر ٢ ٣٧٧ ، ٢ ٣٦٨ ، قلت : لا يدل وما يحكى بالإمام

ب ٤ ح ١

جد^(١) ، بل الظاهر بها مبررة كما دعيه في المسهي^(٢) وإنما لإشكال في مستحقه ، وفي مجموعته في من عينه وعنده ، فإن في بعض روايات دلالة على أن مستحقه مسحو خمس عتائم ، وفي بعض حرر إشعاره بخصائص الإمام عليه السلام بذلك . ورواه علي بن مهزيار مفصلة كما بيانه^(٣)

ومقتضى صحيحه بحديث من معبره لتصري ، وصحيحه مفصلة وما في معدهما (انعموا على هذا سوغ كما حثاه من بعد^(٤))^(٥) وحسالة قوية للإشكال ، ولا حاط فيهما مما لا يعني تركه بحال ، والله تعالى أعلم بحقائق أحكامه .

نسبي المشهور بين الأصحاب وجوب الخمس في جميع أنواع الكسب من تحاره وصناعه ووراعه وعسر ذلك ، عدا الميراث والصدق ولهبة ، وفي كثير من الروايات بطلانها دلالة عليه .
وقال أبو الصلاح : بحث في الميراث ونهيه ويهديه أيضا^(٦) ونكر ذلك من إدريس وقال : هـد شيء . ثم يذكره أحد من أصحاب عرابي الصلاح^(٧) .

وستدل به في المسهي^(٨) بصححة علي بن مهزيار المتقدمة^(٩) وهي

(١) الوسائل ٦ : ٣٤٨ أبواب ما يجب فيه الخمس ب ٨ .

(٢) المتهى ١ : ٥٤٨ .

(٣) في ١٥٠ ص ٥٠٠ وح : رواية . وفي الجميع ما عرفت .

(٤) حكاه عنه في المختلف . ٢٠٢ .

(٥) بدل ما من القوس في ١٥٠ ص ٥٠٠ : إرجعهم عنهم سلام بشيئهم حقوقهم من هذا

السوغ ، فإن ثبت اختصاصهم بخمس ذلك وجه يكون للمعصية مطلقا كما طبعه من

بحيد ، ولا يفسد سجداتهم من ذلك خاصة وبقي بقية سابقين

(٦) الكافي في الفقه : ١٧٠ .

(٧) الرائر ١١٤ .

(٨) المتهى ١ : ٢٤٨ .

(٩) في ص ٣٨٠ .

السادس : إذا اشترى بدمي أرضاً من مسلم وحب فيها الخمس ،

يما تدعى وحبو الخمس في حادثة صغيرة وسيرت إذا كان ممن لا يحتسب ، لا على تعاقب الرخوب بمصنق ميراث والهه كما قاله أبو صلاح^(١)

لثالث مذهب لأصحاب أن الخمس إنما يجب في الأرباح إذا فصلت عن مؤنة نفسه له ولعائلته ، ويدعى عليه مضاف إلى ما سبق ما ذكره من ما يونه فمن لا يحصره انقبه^(٢) في سويقات الرضا عليه السلام إلى إبراهيم بن محمد النعماني : « إن الخمس بعد المؤنة »^(٣)

والمراد بمؤنة هذا مؤنة نفسه وعائلته ، وأحياناً القيمة وغيرهم ، ومنها تهنة والصفة اللانقبان بحاله ، وما يؤخذ منه في السنة فهو أو يصانع به الظلم اختياراً ، وبحقوق الأئمة به بالأصل أو بالعرض ، ومؤنة الترويح ، وثمن الدابة والخدم اللانقبان بحاله ، وما يعرفه في أسدر انقذعت ، كل ذلك على لاقتصاد من غير إسراف ولا إفراط ، فخمس الزائد عن ذلك

ولو كان له مال حراً لا خمس فيه ففي احتساب مؤنة منه أو من الكسب أو مهمل بالنسبة نحوه ، فحوصه لأول ، وأخوده الثاني

قوله (السادس ، إذا اشترى بدمي أرضاً من مسلم وحب فيها لخمس)

هذا استحكم ذكره الشيخ رحمه الله^(٤) وأتبعه^(٥) ، وبمسند فيه ما رواه الشيخ في التهذيب ، عن سعد بن عبد الله ، عن أبي جعفر ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان ، عن أبي عبيدة الجراء ، عن

(١) الكافي في الفقه - ١٧٠

(٢) معية ٢ ٢٢ ٨٠ ، توسل ٦ ٣٦٤ ، باب ما يجب فيه خمس ر ٢ ح ٢

(٣) النهاية ١٩٧ ، والموطأ ١ : ٢٣٧ .

(٤) منهم من أخرج في جهات ١ ١٧٧ ، من روى في العبد (جوامع تهذيب) ٢٩ - ١٠ ، وابن حمزة في الوسيلة (الجوامع الفقهية) ٦٨٢ .

فيه كذا رخص في سنة عليها فيها

السابع - حلال إذا حلت بالحرام لا يمسر وحب فيه الخمس

ليس فيه كذا رخص في سنة عليها فيها

الوجه في هذا أن الخمس يصلح النص المنقذ وبصور بيع الأص
مفروحة عنه في مدح بيع نفسك من أرباب خمس أو أحدو منها شيئاً
علي هذا وجه ، وما بعد هذا لا أثر لمصرف كما ذكره جمع من المتأخرين
مشكل ، لعدم دحضها في مثل مصرف بيت لأثر قطع ، ومضى انتهى
المسك امتنع بمو بيع بها كما هو ، مع

قوله (سابع ، الحلال إذا حلت بالحرام وحب فيه
الخمس) .

هذا لإصلاح مشكل ، ولتقصير - حلال إذا حلت بالحرام فربما
أن يحل قدره ومسحوقه ، أو يعمد إلى منها ، أو يعمد أخذه دون الآخر ،
فالمسحوق أربع

الأولى - يكون قدر الحرم ومسحوقه مجهول - وقد قطع الشك
وجماعة يوجب إخراج الخمس منه وحل الباقي بذلك

قال في معسر وعن النجدة فيه^(١) ما روى شيخ ، عن الحسن بن
رياد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إذا مر المؤمن عليه السلام
أقاه رجل فقال : يا مر المؤمن يعني حسب ما لا أعرف حلاله من حرمه
فقال : أخرج خمس من ذلك ، فإن الله تعالى قد رضى من ماله
بالخمس ، واجتنب ما كان صاحبه يعمل^(٢) (٣)

(١) النهاية ١٩٧ ، والمبسوط ١ ٢٣٦

(٢) المعسر ٢ ٦٢٤

(٣) كذا في خمسة نسخ ، تهذيب ، بكر في التوسل بعنه وهو لأبي

(٤) تهذيب ٤ ٢٤ ، ٣٢٨ ، مسائل ٦ ٣٥٢ ، بواب ما يجب فيه الخمس من ١٠ ح ١

ومثل ذلك روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسحاق ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إن رجلاً أتى إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : إني اكتتت مالا أعمست في مطالبه حلالاً وحراماً ، وقد أردت التوبة ولا أدري الحلال منه من الحرام وقد احتلظت عني ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : تصدق بحمض ما لك ، فإن لله رضي من الأشياء بالحمض ، وسائر المال لك »^(١)

وفي الرويتين قصور من حيث السد فيشكل التعيق بهما ، مع أنه ليس في الروايتين دلالة على أن مصرف هذا الحمض مصرف حمض العذم ، بل ربما كان في الروية الثانية إشعار بأن مصرفه مصرف تصدقات

ومن ثم لم يذكر هذا القسم حمض ولا من لحبيد ولا من أبي عقيل والمصنفون بالأصوار وحبوب عرب ما يتبين استفاؤه عنه والمحصن عن ما يملكه إلى أن يحصل اليأس من العزم به فيتصدق به على الفقراء كما في غيره من الأموال المحبوبة لمالك ، وقد ورد بالتصدق بمثل هذه أشياء روايات كثيرة^(٢) مؤيدة بالإطلاقات المعمومة ووجه بعض فلا يأمن بالعمل بها ، شاء الله

ثالثه أن يكون القدر والمستحق معلومين ، والحكم في هذه الصورة

طاهر

الثالثة أن يعلم المالك حاضره ، ويحب مصاحبه ، فإن أُمي قال في المذكرة دفع به حمضه ، لأن هذا قدر حمضه الله تعالى مطهر لمالك^(٣) وهو مشكل ، ولا حياط نصفي وحب دفع ما يحصل به يقين البراءة ولا بعد لاكتفاء دفع ما يتبين استفاؤه عنه ولو علم أنه أحد جماعة محصورين وجب التخلص من الجميع بالصلح .

(١) بخاري ٥ ١٢٥ ٥ الوسائل ٦ ٣٢ ٣٢٤ بحاق به حسن - ١٠ ج ٤

(٢) الوسائل ٦ ٣٥٢ أبواب ما يجب فيه الحمض ١٠

(٣) البداهة ٢٥٢

فروع :

الأول : الخمس يجب في كسر ، سواء كان أو حده حر أو
عبد ، صغيراً أو كبيراً ، وكذا المعدن والعوص

الرابعة : أن نعم القدر دون ثلث ، والأصح وجوب الصدق به مع
دئاس من ثلث سواء كان بعد الخمس أو رسد منه أو أنقص ، وأوجب
العلامة في التذكرة وجماعة في صورة الزيادة إحراج الخمس ثم الصدق
بـ"رشد" ، والاحتياط ينص على دفع الجميع إلى لأصناف الثلاثة من
الهاشميين ، لأن هذه الصدقة لا يحرم عندهم قطعاً

ونوهم بعدم قدره على العير لكن علم أنه أقل من الخمس " فتصر
على إحراج ما يتحقق به الرءاء ، ويحتمل قوياً لاكتفاء بإحراج ما ينقص
انتفاؤه عنه

ولو سبب المالك بعد إحراج الخمس أو الصدقة قبل نص ، لأنه
تصرف بعير دون المالك^(١) ويحتمل قوياً عدمه ، للإدراك فيه من الشرع فلا
يستعقب الضمان .

قوله (فروع ، الأول : الخمس يجب في لكسر ، سواء كان
الواحد له حراً أو عبداً ، صغيراً أو كبيراً ، وكذا المعدن والعوص)

الوجه في ذلك عموم لأحاديث المتصوفة بوجوب خمس في هذه الأنواع
فإنها مساوية للجميع كصحيحه الحسن ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، فإن
سألت عن المعدن كم فيها ؟ قال : الخمس^(٢)

(١) التذكرة ١ ص ٢٥٣

(٢) في الأصل ١٠٢ ح ١ ر ١٠٢ مثلاً

(٣) دار به شهيد الأول في السار ٢١٨ ، شهيد الثاني في بحال ١ ص ٦٧

(٤) النسخة ٢ ص ٧٣ ، الهدف ٤ ص ١٢١ ، ٣٤٦ . مسائل ٦ ص ٣٤٢ أبواب ما يحرم فيه

الخمس ٣ ص ٢

الثاني لا يعتبر حول في شيء من الخمس ، ولكن يؤخر ما
يجب في أرباح التحدث خاصة للمكتب

وصححة ورره ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : كلما كان ركاز
فيه الخمس ^(١) .

وصححه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سأله عن
عسر وعوص يقول ، قال : عليه الخمس ^٢ .

ولا يخفى أن المصطلح بالإخراج هو نوي ذلك بواحد مولى عليه ، أو
المولى إن كان عبدا .

وربما لاح من عدة عسر لتكليف والتخيرية في غير هذه الأنواع
ثلاثة ، وهو مشكل على إطلاقه ، فإن ما لم يرد لمولاه فيتعلق به
خمسه نعم عسر لتكليف في جميع محله

قوله (الثاني ، لا يعتبر الحول في شيء من الخمس ، ولكن
يؤخر ما يجب في أرباح لتحدث احتياطاً للمكتب)

أما عدم عسر نحول في غير لأرباح لمجمع عليه بين الأصحاب ، بل
فإن في المشهور أنه قول بعدماء كره إلا من شد من العدمه ، حيث ذهب
إلى أن الواجب في المعدل ركة لا خمس ^(٣) .

وأما لأرباح فالمشهور عدم اعتباره فيها بمعنى وحول الخمس فيما علم
ريادته عن مؤنة لسة وحول مدسفاً من حين حصول الربح إلى تمام الحول
احتياطاً للمكتب ، لأحتمل زيادة مؤنة تتحدد وبد أو مصوك أو روجه أو
حصول عوامه غير متوقعة أو خساره في تحدره وبحو ذلك

(١) التهذيب ٤ ١٢٢ ٣٤٧ ، مسائل ٦ ٣٤٣ ، باب ما يجب فيه الخمس ج ٣ ح ٢

(٢) تنقيح ١ ٥٤٨ ٢٨ ، التهذيب ٤ ١٢١ ٣٤٦ ، مسائل ٦ ٣٤٧ ، باب ما يجب فيه

الخمس ج ٧ ح ١

(٣) المتهى ١ ٥٤٥ ، ٥٤٧

الثالث : إذا احتلف مالك ومساخر في كسر ، فإن احتلفا في ملكه وقول قول المسأخر مع نفسه

وربما صهر من كلام من درس في سريره عدم ما يجب لإخراج قبل الحول فيه من المستفاد من لا يح وجب وتراعى لا يجب فيها شيء بعد حصصها ، بل بعد سنة ، بخلاف تحديد لأحسب^(١)

ويُدفعه بطلاق الأحرار بمقتضى نصوص الخمس في هذا نوع من دور اعتبار الحول^(٢) .

قال شارح قدس سره : وربما يعد حوّل سبب الريح ، فلو ظهر الريح فبعد عنه مؤنة سنة مستغنية ، ولو حدد ربح حر في أثناء الحول كانت مؤنة بقية الحول لأول معبأة منهما ، وبه تأخير إخراج خمس الريح الثاني ، حر حوّل ويخص بمؤنة سنة حوّل بعد نقصاء حوّل لأول وهكذا فإن اسردت حوّل ما تحدد بعد سراج لا يحسب حتىه المكسب^(٣) .
هد كلامه رحمه الله

وفي ستاده ما ذكره من الأحرار بغير ولو قبل باعتبار حوّل من حين ظهور شيء من الريح لم احسب لأرباح الحصة بعد ذلك ، أي تمام الحول وإخراج الخمس من متاصل عن مؤنة ذلك الحول كذا ح^(٤)

قوله (الثالث ، إذا احتلف مالك ومساخر في كسر ، فإن احتلفا في ملكه وقول قول المسأخر مع نفسه)

ما أحذره المصنف - رحمه الله - من أن يقول قول المسأخر مع نفسه أحد القولين في المسألة ويسد عنه في معسر بأن در لكك كده فكأن القول قوله^(٥)

(١) السرائر - ١١٣

(٢) الوسائل ٦ : ٣٤٨ أبواب ما يجب فيه الخمس م ٨

(٣) مسائل ١ - ٦٨

(٤) المعبر ٢ - ٦٢١

وإن احتج في قدره بالقول قول المسأخر.

الرابع الخمس يجب بعد المؤنه سي يقتصر بها إخراج كثر والمعدن ، من حفر وسك وغيره .

وقد الشيخ - رحمه الله - في الخلاف القول قول المسأخر^(١) واستقصاه العلامة في المحقق ، وأصح عنه بأن يد المسأخر عنه فكان القول قوته ، وبأن المالك يدعي خلاف مظهره بظهور أن المالك لا يكرى دراً فيها ذهب ، فإن فعل كذا مكر فكان القول مدعى الظاهر مع يمينه^(٢) ويعضده أصله عدم تقدم وضع كثر على الإحارة ، وموضع الخلاف ما إذا تمت الفرائض أدله على أحد الأمرين ، وإلا وجب العمل بمقتضاها إذا أفادت العلم من غير يمين .

قوله (ولو احتج في قدره بالقول قول المسأخر)

هذا إما سم إذا كان المسأخر منك بديلة ، ولو انعكس الحال كان نقول قول المؤخر والصراط مقدم قول من سب إلى الحبة بيمينه

قوله (الرابع ، الخمس يجب بعد المؤنه التي يقتصر بها إخراج الكثر والمعدن ، من حفر وسك وغيره)

هذا بحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، وإسناد عليه في المنهى بأن مؤنه وصله إلى تحصيل ذلك وصرح إلى ساقوله فكانت من الجميع كاشريكي^(٣) ولا يحلو من نظر

ثم إن قما بالاستثناء فهل يعتبر لصاب بعد المؤنه أم قبلها فيخرج منه ما بقي بعد مؤنه^(٤) وجهان ، أظهرهما الثاني

(١) الخلاف ١ ٣٥٨

(٢) المحقق ٢٠٤

(٣) المنهى ١ ٥٤٩ .

الفصل الثاني : في قسمته

يقسم ستة أقسام :

ثلاثة للنبي عليه السلام ، وهي سهم لله ، وسهم رسول الله ،
وسهم ذي القربى ، وهو الإمام ، وبعده الإمام القائم مقامه
وما كان قصده سبي والإمام يستقل إلى ورثته
وثلاثة للأيتام والمساكين وأبناء السبيل ، وقيل بل تقسم خمسة
أقسام ، والأول أشهر .

قوله (تفصل النبي ، في قسمته ، يقسم منه أقسام ثلاثة
لنبي عليه السلام ، وهي سهم الله ، وسهم رسوله ، وسهم ذي القربى
وهو الإمام ، وبعده الإمام القائم مقامه ، وما كان قصده السبي أو الإمام
يستقل إلى ورثته ، وثلاثة للأيتام ، ومساكين وأبناء السبيل وقيل بل
يقسم خمسة أقسام ، والأول أشهر) .

الحث في هذه المسألة يقع في مقامين :

أحدهما في كمية حصته ، وقد حثف فيها كلام لأصحاب
وعبرهم ، فذهب كثير عمائد إلى أنه يقسم لله سهم الله ، وسهم رسول الله ،
وسهم ذي القربى ، وبعده الإمام القائم مقامه ، وثلاثة لأيتام - وهي
النصف - لليتامى والمساكين وأبناء السبيل .

وحكى المصنف^٢ والعلامة^٣ عن بعض أصحاب قولاً بأنه يقسم
حصته أقسام سهم لله رسوله ، وسهم ذي القربى لهم ، وثلاثة لبقية

(١) المعبر ٢ - ٦٢٧ .

(٢) الشرح ١ - ١٨٢ .

(٣) المنتهى ١ - ٥٥٠ ، والندوة ١ : ٢٥٣ .

يدينهم ويمسكين وأداء سبيل قري هذا يقول ذهب أكثر العامة وحدثوا في سهم النبي صلى الله عليه وآله بعد وفاته . فقد قوم به بصرف في المصالح كساء عاصر وعمارة مساجد وحدث ، وقد اختلف به بسلف بموته عليه سلام ، وقال بعضهم إنه يكون له في الأمر بعده .

احتج ثقاتون^(١) بأنه يقسمه سه قسم غيره تعالى * واعلموا أنما عنتم من شيء فإن لله حمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين ومن سبيل^(٢) فإن اسلام نعمت ولا حصص ، عطفت به ويتضمن الشريك ، فتح صرفه في لأصناف سه

وم رواه شيخ في الموثق ، عن عبد الله بن بكر ، عن بعض أصحابه ، عن أحدهم في قول الله عز وجل * واعلموا أنما عنتم من شيء فإن لله حمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين ومن سبيل * قال : خمس لله عز وجل ، حل الأمام ، وخمس برسول الأمام ، وخمس ذوي قربي بقرابة برسول الأمام ، وأسمى سمي ، برسول ، خمس منهم وأداء سبيل منهم . فلا يخرج منهم إلى غيرهم .

وعن محمد بن الحسن القمي ، عن حمزة بن محمد . قال حدثنا بعض أصحابنا رفع حديث . قال : خمس من حمسه أشياء بكر ولعماد ، عوض : معتم لذي نفس عليه ، أي أن قال : فأما خمس فيقسم على سه سه سهم ، سهم لله تعالى ، سهم برسول صلى الله عليه وآله ، سهم ذوي قربي ، سهم سمي ، وسهم متمكين ، وسهم لأداء سبيل ، فأندي لله برسول الله صلى الله عليه وآله وأحق به فهو له ، والذي

(١) كذا في نسخة في نسخة كذا ١٦٥

(٢) كالمعالم في المتن ٩ . ٥٥٠

(٣) الأنفال ٤١

(٤) المذهب ٤ ٢٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١

بالرسول هو الذي يقرب في حجة في رصده ونصفه خاصه ، ونصف
لناسي ، لماكين ، وأسء لسن من ب محمد عليهم السلام دين لا حل لهم
الصدقة ولا الزكاة ، وعوضهم به يعاى مكاب ذلك بالحسن ، فهو عظيمهم على
قدر كذايتهم . فإن فصل سيء فهو له . فإن نقص عليه ، ب بختهم انه لهم
من عده ، كما صدر به نقص ذلك بدمه بنقص .^١

وعن علي بن الحسن بن فضال . قال حدثني علي بن عثمان أبو
الحسن محمد بن^٢ ، عن الحسن بن محمد بن صاحب بصمري^٣ قال
حدثني الحسن بن راشد ، قال حدثني حماد بن عيسى . قال . رأى بي
بعض أصحاب ذكره عن أحمد صاحب بي الحسن الأول عليه السلام ، قال
« بحسن من خمسة أسباء . م أسباء ، ومن عريض وحسور ، ومن
بمعدل وملاحة . وفي رواية يونس ، ثعبان ، صلب في بعض كة . هذا
الحرف وحده بعسر . ومن سمعه : ويوجد من كل هذه تصروف الخمس
فيحصل لسن خمسة لله ، ونفسه ربعة أخماس بين من قال عليه وولي
ذلك ، ويقسم سهم بحسن على صة سهم . سهم لله ، وسهم رسول الله
صلى الله عليه وآله . وسهم سدي ثمري ، وسهم سليمان ، وسهم
محمد كين ، وسهم لأباء سسل ، فسهم لله وسهم رسوله رسول الله صلى
الله عليه وآله . وسهم الله وسهم رسوله سوي لأمر بعد رسول الله ورثته . به
ثلاثة أسهم سهمان ورثة وسهم مقسوم به من به لله بنصف الخمس كمالا ،
ونصف الخمس الباقي بين أهل سة ، سهم لأبائهم ، وسهم مصاكسهم ،
وسهم لأباء سيديهم ، فسم سهم على تكاف وسعة م سعيون به في
سهم ، فإن فصل عنهم شيء سعيون عنه فهو لثوبي . وإن عجز أو نقص

(١) البهت ٢ ، ١٢ ، ٣٦٤ ، ج ١ ، ٦ ، ٣٥٩ ، م م فقه محمد ب ج ٩

(٢) في بهت ووسائل علي بن همام . عن بي حسن محمد بن

(٣) في الحج . الصمري

عن استعائهم كان على ابوالي أن يتفق من عبده بقدر ما يستعون به ، وربما صار عليه أن يموبهم لأن له ما فصل عنهم ^(١)

احتج القائل بأنه يقسم خمسة أقسام بالايه الشريفه ، فسواء ومعنى قوله : ﴿ فإن لله خمسة وللرسول ﴾ أن رسول الله صلى الله عليه وله خمسة ، كقوله تعالى ﴿ والله ورسوله أحق أن ترضوه ﴾ ^(٢) وقال بعضهم الافتتاح بذكر اسم الله تعالى على جهة اليمين والتوكيد لأن الأشياء كلها له عز وجل ^(٣) وذكر بعضهم أن معنى الآية أن من حق الخمس أن يكون مقرراً به إلى الله عز وجل لا غير وأن قوله عز وجل ﴿ وللرسول ولذي القربى ﴾ ^(٤) من قبيل تخصيص بعد التعميم تفصيلاً لهذه النوحه على غيرها كقوله ﴿ وملانكته ورسله وحبريل وميكال ﴾ ^(٥) وإلى هذا بمعنى ذهب يقاتلون بأن خمس العميه موقوف إلى جهاد الإمام عليه السلام يصرفه فمن شاء من هذه الأصناف وغيرهم

ويدل على هذا القول أيضاً - أعني كونه يقسم خمسة أقسام - من طريق الأصحاب ما رواه الشيخ ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن رمعي بن عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتته المعتم أحد صغوه وكان دسك له ، ثم يقسم ما بقي خمسة أحماس ويأخذ خمسة ، ثم يقسم أربعة أحماس بين الناس الذين قاتلوا عليه ، ثم قسم الخمس الذي أحده خمسة أحماس يأخذ خمس الله عز وجل

(١) تهذيب ٤ ١٢٨ ٣٦٦ ، الاستبصار ٢ ٥٦ ١٨٥ الوسائل ٦ ٣٥٨ أبواب خمسة خمس ج ١ ح ٨

(٢) التوبة ٦٢

(٣) مهم المعجم الراري في التفسير كبير ١٥ ١٦٦ ٢٠ مدته في المعنى والشرح الكبير ٣١١ ٧

(٤) الأفعال ٤

(٥) الشعراء ٩٨

(٦) حكاية عن الرمضاني في البحر المحيط ٤ ٤٩٧

لنفسه ، ثم تقسم الأربعة لأحماس من ذوي القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل يعطي كل واحد منهم حصصاً ، وكذلك الإمام يأخذ كما أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله (١) .

وهذه الرواية أصبحت مألوفة في هذا الباب ، ومقتضاها أن للإمام عده تسلام خمس أحسن حصصه وباقى بقية لأصحاب

وأحاب عهده شيخ في الاستقصاء ، بما تضمنت حكمة فعده صلى الله عليه وآله ، وحرر أن يكون عليه السلام أحد ذوي حقه توفير للباقي على المتقدمين (٢) وهو بعيد جداً ، لأن قوله عليه السلام : وكذلك للإمام يأخذ كما أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله ، يأتي ذلك

الذي في كيفية تقسمة ، ومشهور بين الأصحاب أن للإمام النصف سهم الله تعالى وسهم رسوله وآله ، وسهم ذوي القربى والأصالة ، والنصف الآخر لليتامى والمساكين ومن سبل ، ويعد عليه ممراسل الثلاثة المتقدمه

وسند مصنف في المعسر نص على حصص سهم ذوي القربى والإمام عده السلام بأن قوله تعالى ﴿ ولدي القريب ﴾ فقط مفرد فلا يتناول أكثر من الواحد فيصرف إلى الإمام عليه السلام ، لأن القول بأن العراد واحد مع أنه غير الإمام مهي بالإجماع ، ثم قال ، لا يقبل أن رد الحسن كما قال ابن سبيل ، لأن يقول سبيل فقط بموضوع يتوحد على الحسن محار وحقيقته إرداه الواحد فلا يعدل عن الحقيقة ، وليس كذلك قوله ومن سبل ، لأن إرادة الواحد هي إخراج معنى فقط ، إذ لم يسم هناك واحداً

(١) نهدي ٤ ١٢٨ ٣٦٠ لا تصح ٢ ١٦ ١٨٠ ، ج ٦ ٣٥٦ سورته

الخمس ج ١ ح ٣

(٢) الاستصار ٢ ٥٧

(٣) الأنفال ٤١

متعين يمكن حمل اللفظ عليه^(١) .

وسوجه عنه : لفظ دي القربى صالح للحسن وغيره ، بل المشتهر منه في هذا المقام لحسن كما في قوله يعني : * وأنت ذ القربى حقه * إلى أن الله يأمر بالعدل والإحسان ويساء دي القربى * * * وعبر ذلك من لايات بكثيره فيجب بحمل عليه أي : سب المقصود معدوم عنه ، ومع ذلك ضرورة لواحده من هذا اللفظ ما يوقف على فهم صحته بذلك ، أما سدوه فيكون ممتنعاً كما في ابن السيل .

وبن السيل : قد مضى عن بعض عمدات : سهم دي قربي لا يخص بالإمام عنه سلام . بل هو جميع فإنه ترسيب صلى الله عليه وآله من بني هاشم * * * في محبت : * * * من سدوه في كتاب التمع وكتاب من لا يحضره الفقيه ، وهو اختيار ابن الحفيد .

وبن عنه مقصود أي : صلاحي لأنه سدوه قوله عنه سلام في صحبته يعني المنفردة . ثم بقوله لأحسن بين ذوي شعربي ولسامي والمساكين وأبناء السبيل .

* * * * * من سدوه عن كتاب من فاستحققتي : * * * * * أن عبد الله عليه السلام عرف : * * * * * وأغصوا أنما عمنهم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى والسامي والمساكين وابن السبيل * * * * * فما حسن الله عرف : * * * * * في سبيل له ، * * * * * خمس ترسيب فإلّا فإنه ، وحسن ذوي : * * * * * فهم قريبوؤد ، * * * * * سمي سمي هل ساء ، فحسن هذه لأربعة [منهم] فهم ، * * * * * حساكين وساء : * * * * * فقد عرفنا : * * * * * لا تأكل الصدقة

(١) المقام ٢ ٦٢٩

(٢) لا ٢٠ ٩

(٣) لا تصار ٨٧

(٤) محبت ٢ ٤

ويعسر في صوائف ثلاث تساعده في عهد مصعب بالأموه ، وهو
انتسرو بالأه حاصه لم يُعطوا من الخمس شيئاً على الأطهر .

ولا تحل ما فهي بمسكن ونساء سبيل ١

وهذه برويه وابن كعب ضعفته نُسبده برويه إلا أن ما تضمنه
من إطلاق ذي سمي مطبقه صاهر سبيل

وعدم أن الآية سريشه بما تضمنت ذكر مصروف العتائم حاصه إلا أن
لأصحاب وطعوا بتساوي لأبوع في المصروف

واسد عنده في المعسر أن ذلك عنه قد حل تحت عموم لاية
وتنوخه عنه ما سق ٢

وربما لاح من بعض برويات حصاص بعض خمس لأرباح بالإمام
عنه سلام ٣ ومقصي رويه أحمد بن محمد المتقدم ٤ أن الخمس من
الأنوع حصه بقسم على سسه لأصهم ، لكنها ضعفة بالإرسال
وبماله قويه الإسكندر وبه تعنى عنه بضعفه الحال

قوله (ويعسر في صوائف ثلاث تساعده) في عهد مصعب
بالأموه ، فلوانسرو بالأه حاصه لم يعطوا من الخمس شيئاً على
الأطهر)

الخلاف في هذه المسألة وقع في موضعين

أحدهما ، به يعتبر في صوائف ثلاث على سمي ومسكن ونساء
السبل - لانسبب في عهد مصعب حد أصي صلى لله عنه ونه ، وهو قور

١ (٤) نسخة ٢ ٢٢ ١٩ نسخة ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

(٣) المعتبر ٢ ٦٣٢

(٣) الوسائل ٦ ٣٥٥ أبواب فقه الخمس ١

(٤) في ص ٣٩٤

معظم الأصحاب ، وقد تقدم من لأحد ما بدر عنه

وسدل عنه في معسر أيضا ، ان يحصل عوض تركه فيحصن به من
يجمعها ، وبأن يمسك السي حتى لله عبده وان يخير سي هاتمه ثم من
هاتمه يعرهم فلو شارك غيره هم لكأن هاتمه سدك احد به ، لا يتردد
بالركه ومثله ، ان يحصل ، وبأن سي هاتمه 'سرف' لأمه وخمسين فيع درخته
من الركه فيحصن به انفس الأشرف ، وكذا لا يشارك انساني غيره في ركاه
يجب ، لا يشاركه غيره في خمس^(١)

ولا يحق ان هذه سحوه اما يصلح سوحها بخص امدان على
الاحتصاص ، لا انه متبني على محكم

وقيل من اعيد وما سها السامي والمساكين ومن السبل وهي
نصف الخمس فلاهل هذه نصيب من ذوي القربى وغيرهم من المسلمين
إذا استغنى عنها ذوو القربى^(٢) .

ولظاهر أن هذا بعيد على سبل الافصله عنه ، لا على سبل
التعيس .

ويدل على ما ذكره إطلاق الآية شريمه^(٣) ، وصحيحه ربي
المنقدمه^(٤) ، وغيرها من الأحاد^(٥)

وأجاب عنه في مختلف بأن اعمد هب محصوص بالإجماع بالإيمان
فيكون محصوص بأقرانه ما تقدم^(٦) وهو حد لو كان نص المتضمن

(١) المعسر ٢ - ٦٣١

(٢) حكاة عنه في المختلف - ٢٠٥

(٣) الأنفال ٤١

(٤) في ص ٣٨

(٥) الوسائل ٦ - ٣٥٥ أبواب فقه الخمس ج ١

(٦) المختلف - ٢١٥

بدلت صدقاً لتقيد وكلف كل فلا حرج عما عليه الأصحاب

وثانيهما كون لأسباب في عهد المصطفى بالأسوة ، فهو كانت الأم
هشمتيه ولأن عمر هشمتي مع من دلت عنه أكثر لأصحاب وور سيد
لمرتضى رضي الله عنه يكفي في الاستحقاق لأسباب بالأم^١ واختاره
ابن حمزة^٢

أصح المانعون^٣ من لأسباب إنما يصدق حقيقة رد كان من جهة
الآب ، فلا يقال تسمى إلا من انتسب إلى نعيم بالآب ، ولا حرجي إلا من
انتسب إلى حديث بالآب ، ويقول الكاظم عنه السلام في مرسلة حماد بن
عيسى : ومن كانت أمه من بني هاشم وأبوه من سائر فريش فإن الصدقة
تحل له وليس له من خمس شيء ، لأن الله تعالى يقول ﴿ ادعواهم
لأبائهم ﴾^٤ .

أصح لمرتضى - رضي الله عنه - أن ولد سيد ولد حقيقه ، قال
ودلت أنه لا خلاف بين الأمة في أن عدهم قوة تعالي ﴿ حرمت عليكم
أمهاتكم وبنايتكم ﴾ حرم عبد بنت ولادن ، فهو لم تكن بنت السبا بنا
عني حقيقته بما ذهب تحت هذه الآية ، فإن وما يلد عني أن ولد البنت
بطل عني سم الولد عني حقيقته به لا خلاف في سميته حسن وبجيب
عليهما السلام ساهب من رسول الله صلى الله عليه وآله ، وإليهما بقتضالات
بدلت وممدوحان ، ولا قصيدته ولا مدح في وصف محار مسعار ، فثبت أنه

(١) نقله عنه في السرائر ٣٩٤ ، والمختلف ٢٠٥

(٢) وجد خلاف ذلك في الوسيلة (الجوامع الفقهية) ٦٨٢

(٣) منهم تميمي في معبر ٦٣ ، وأعلام في جريد ٢٠

(٤) الأعراب ٥

(٥) الكافي ١ : ٣٩ ، ٤ : ٣٦٠ ، مستدرك ٢ : ١٩٥

الوسائل ٦ : ٣٥٨ أبواب منه المحصر ب ١ ح ٨

حقيقة ثم قال صلى الله عليه وسلم رأت بعرب في لهدية نسب النود
إلى حده إم في موضع مدح أو دم ، ولا يتكروا ذلك ، ولا يحتشمون منه ،
وقد كان الصادق بن عبد الله عليه السلام يقول أنه أتت من اصدق ، لأن
أمة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر ، ولا خلاف بين الأمة في أن عيسى من
بني دم وولده وإنما نسب إليه بالأمة دون لأبوة

ثم عترض على نفسه فقال : لا قبل منه النود بحرق على وجه
النسب محاراً ، وليس كل شيء يستعمل في غيره يكون حصصه فست الضاهر
من الاستعمال حصصه ، وعلى من دعى محار بدلالة هذا كلامه رحمه
الله .

ويوجه عليه : لا استعمال كما يوجد مع حصصه كد يوجد مع محار
فلا دلالة له على أحدهما بخصوصه ، وقوله : لا أصل في الاستعمال
الحقيقة إنما هو إذا لم يترد ذلك لا يترد ، لا يمتنع حينئذ كما قرر في
محلّه .

نعم يمكن الاستدلال على كون الإصلاق هو على سبيل حقيقة شرع
أولاً بما روي شيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أحمد بن
عليهما السلام أنه قال : ما حرم على من أرواح النبي صلى الله عليه
وإنه لقول الله عز وجل ﴿ وما كان لكم أن تؤدوا رسول الله ولا أن تكفروا
أرواحه من بعده أبداً ﴾ ^(١) حرم على الحسن والحسين عليهما السلام بقول الله
عز وجل ﴿ ولا تكفروا بما يكح بآؤكم من النساء ﴾ ^(٢) « ^(٣) » دلت الرواية

(١) حكاية عنه في البراثر : ٣٩٤ ، والمختلف : ٧٢٩

(٢) الأحزاب - ٥٣

(٣) النساء - ٢٢

(٤) تنهيد : ٦ ، ٢٨١ ، ١٩٠ ، لا سيما : ٣ ، ٦٦ ، سابق : ١٤ ، ٣١٢ أبواب

يحرم بالمصاهرة ويحرمات ٢ ح ١

وهنا مسائل :

الأولى مستحق حمس هو من وده عند مصب ، وهم سوا أبي طالب والعباس وسحرث وبني هب ، بلذكر ولأبي وفي مستحق سبي المطلب تردد ، أظهره المنع .

قوله (مسائل ، الأولى مسح حمس وهو من وسده عبد المطلب ، وهم سوا أبي طالب والعباس وسحرث وأبي هب ، بلذكر ولأبي ، وفي استحقاق سبي المطلب تردد ، أظهره جمع)

مشب التردد هنا اختلاف الروايات ، فروى الشيخ ، عن حماد بن عيسى ، عن بعض أصحابه ، عن أبي الحسن عنه سلام أنه قال : « هؤلاء الذين جعل الله لهم حمس هم قرانه النبي صلى الله عليه وآله ، وهم سوا عبد المطلب أنفسهم للذكر ولأبي منهم ، من فيهم من أهل بيوتات قریش ولا من العرب أحد » .

وروى أيضا عن زرارة ، عن أبي عبد الله عنه السلام أنه قال : « لو كان العباس قد احتج هاشمي ولا مضى إلى صدقه ، بل الله جعل لهم في كدنه ما كان فيه صعبه » يعني الحمس^(١) . وسرويل صعبت سدا^(٢) لكن الأقرب المنع كما حذره المصنف . حقه الله - لأهم يستحقون تركه على ما يشاء فيما سوا فلا يستحقون حمس ، ولعده حصون نفس سره - يدفع إليهم فيبقى المكنت تحت العهد إلى أن يحقوا لأمر

(١) بهديب ٢٨ ٣٦٦ لا سب ٢ ٥١ ١٨٥ سب ٦ ٣٥٨ سب ٢٥٨

حمس - ج ٩

(٢) بهديب ٢ ٢٩ لا سب ٢ ٣ ١١ سب ٦ ٩ سب ٩

مستحق - كذا - ٣٣ ج

(٣) لكن وجه الصعق هو سب ذوي الولد غير سب سب من نفس فيهم وهم نصحي

الثالثة يقسم الإمام على صوائف ثلاث قدر الكتابية مقتصدا ،
 وفي فصل كان له ، وفي أغوار ثم من نصيبه

وسط ذلك في الأصناف ستة كما هو ظاهر الآية بتدقيقه وفي وحوط
 قوله (الثالثة ، يقسم الإمام على صوائف الثلاث قدر كفاية
 مقتصدا ، وفي فصل كان له ، وفي أغوار ثم من نصيبه)

هذا الحكم منقطع به في كلام كثير لأصحاب ، واستندوا عليه مرفوعة
 أحمد بن محمد حيث قال فيه : « فهو يعطيهم على قدر كفايتهم ، وفي
 فصل شيء ، فهو له ، وفي فصل عنهم وجه يكفهم منه هم من عبده ، كما
 صار له الفصل كذلك يلزمه القصاص » (١) .

ومرسته حماد بن عيسى ، عن بعض أصحابه ، عن أبي الحسن الأول
 عليه السلام ، قال : « ويصف بحسن ما في بين أهل بيته ، منهم لأبائهم ،
 ومنهم لمساكينهم ، ومنهم لأبائهم ، يقسم بينهم على كفايهم ولسعة ما
 يستغيثون به في سنتهم ، وفي فصل عنهم شيء ، فهو لغيري ، وفي حجر أو
 نقص عن استعانتهم كان على أبي أن يثق من عبده بعد ما يستغوث به ،
 وربما صا عليه أن يعوهم لأن به ما فضل عنهم » (٢)

وفي الروايات ضعف من حيث سند ، لكن قول المصنف - رحمه الله -
 في المعتمد بعد : « عرفت بضعف الروايات » والذي ينبغي العمل به تنوع ما
 يقفه الأصحاب وفيه من الغصلاء ولم يقدم باقي لأصحاب الغصلاء رد لم
 ذكر من كون الإمام عليه السلام يأخذ ما فضل ويسم ما أغوار ، وإذا سلم لمقل

رحمة خير عاظم بعد الأصناف ستة ولا بد - بطور كل حال - من جرتها كذا
 وخصائص الإمام عليه السلام بضم - به - بتدقيق من خارج

(١) في الأصل : « به » من أبيه

(٢) التهذيب ٤ : ١٢٦ ، ٣٦١ ، ٦ : ٦٦ ، ٢ : ٣٦١ ، ٣ : ٢٦٣

(٣) الكافي ١ : ٥٣٩ ، ٤ : ٥٦١ ، ١ : ١٢٦ ، ٣ : ٣٦١ ، ٢ : ٣٦٣ ، ٣ : ٣٦٣

الحسن ج ٣ ح

عن معارضين ومن المتكلمين به يمدح إرساء الرواية استوفيتهم بقوتهم ، ومن يمدح ما ذهب إليه أبو حنيفة والثافعي وإن كان ساقط عنهم من لا يعتمد على قوته ، وربما هم يمدحون أحاديث عنهم بلا فصل وإن عرفت نفس سائرهم به . وليس كذب أسد عن مجهول لا يعمد إليه إلى صاحب نسخة ٤٠٠ فـ . إسناده لا يعمد مذهب أبي هاشم في الكلام ولا مذهب سافعي في نفسه . به سم يفتي مسند كان محذولا . وكذا مذهب أهل البيت عليهم السلام بسبب إسنادهم بحكاية بعض شيوخهم سواء سئل أسد إن سم يفتي عنهم ما بعد منه ولا رده الفصل منهم^(١) . هذا كلامه رحمه الله

وما ذكره من سئل أسد عن معارضين غير المتكلمين به يمدح إرساء الرواية غير واضح ، فإن بناء ذلك لا يقتضي قبول خبر سئل في احتمال كون المرسل عنه عدلا ودينا . مع أن الأصل والإحالات تكفي في المعارضة هنا ، وقد كذب الرواية مقدسه مقتضى الأصل والعمومات تكون المحجة في ذلك ، لا في نفس الرواية .

أما قوله إن يعمد ما ذهب به أبو حنيفة والثافعي وإن كان الساقط عنهم غير معتمد ، فحجة . لأن ذلك يكون من باب أنهم به وهو محقق بإجماع العدول وغيره ، وبمثل ذلك يعمد يكون أصح وأجمع وأحوط مذهب لأهل البيت عليهم السلام ، لأن ذلك يعمد به سواي حاد المسائل لا في مثل هذه المسألة كما يشهد به الوجدان

وحذف في هذا محكمه من إدريس فصار لا محور له أن يأخذ فصل نصيبهم ، ولا يثبت عليه ، كما في بعض جه^(٢) . استدل بوجه ثلاثة

الأول إن مستحق لأصناف محض بهم ، فلا محور منه على

(١) المعتبر ٢ ٦٣٩

(٢) سر ١١٤

مستحقهم من غير دينهم . بقوله عنه السلام : لا محل من امرئ مسلم إلا
عن طيب نفس منه ^(١) .

الثاني : ان الله سبحانه جعل للإمام سلطة وبسطة وسلطان فلو أخذ
الفصل وأنتم اساقصتم به من للتقدير ثلاثة

ثالث : ان الذين يحب الإنفاق عليهم محصورون ^(٢) ، وليس هؤلاء
من لحملة ، فلو أوجب عنه إمام ما يحبون ، لشيء يوجب فليس يحب عليهم
الإنفاق فريضة لم يقم عليه دلالة .

وأجاب لمصنف في المعبر والعهدة في المنتهى ^(٣) عن الأول بجمع
من كونهم مسكينين لسبب كيف كان ، بل سبحانه فهم أحد جنسهم على وجه
الكفاية ، ولهذا جمع على منهم

وعن الثاني بجمع من : بعدد لأصناف من مصادر الاستحقاق ، بل
كما يحمل ذلك يحتمل أن يكون لمن يستحق كما في ذلك كله ولهذا لا
يحب قسمته عليهم بالسوية ، بل يجوز أن يعطى صنف أكثر من صنف ، نظر
إلى سد الحاجة ، وتحصيلها لئلا يكفاه كما تضمنه رواية أحمد بن محمد بن أبي
بصر ، عن أبي الحسن عليه السلام .

وعن الثالث بأن وجوب الإنفاق لا يسيرم وجوب سعة ، لأن شأن
حصولهم ثلاث سلطة عليهم بكنهه لا بأنفسهم ولا بغير فصل فيس
له ، من يقيم على الصنف الآخرين ، ومن كان بعضهم لا يحب عنه بكنهه

(١) الكافي ٧ ٢٧٣ ١٢ عن عبد السلام ٢٧٤٠ عن سعد ، عليه ١ ٦٦ ١٩٥
عن زرعة عن سعد ، عليه ٦ ٧٠٠ مرسلاً ١٩ ٣ بواب
المصنف في الباب ١ ج ٣

(٢) به من يوجب غير الإمام يحب بعضهم عنه غير عليه أحمد بن ٠٩

(٣) المعبر ٢ ٦٣٩ ، والمنتهى ١ ٥٥٤ .

(٤) في المعبر : قبل ، والقييل - الكليل - الصالح ٥ ١٧٩٧

الرابعة اس السبيل لا يعترف به النمر ، بل حاحه في بلد التسليم ، ولو كان غنياً في بلده .

البعض الآخر ، فكذا الإمام عليه السلام .

وينوجه على الأول ان مقتضى الآية اسرعه ولأخبار بكثيرة مستحق كل من الأصف اسمه مطلقاً ، ويكون نصف الأصف ثلاثة وما عثره من القيد غير مستند من هذا الإطلاق ، فيوقف على دليل صحيح لذلك ، ومع العي من تلك الأصف بان ثبت فإنها هو دليل من خارج

وعلى شئ ما يراه فاسد من مقتضى لام لاستحقاق ورو العطف لاشراك في الاستحقاق ، ويكون بعد دليل احصاء حصصه يوقف على دليل من خارج كما في انه تركه ، مع بان ذلك هو مقتضى نحو صرف خمس كفه في أحد الأصف اسمه ، ولا يجوز به

وعلى الثالث يدور بين مستحقه عليه السلام ومستحق الأسماء ، بان الأول مند فلو حب الإمام منه لأقصى وجوب راسخ ، بخلاف الثاني كلام من لأصهم ثلاثة عند صدر فلا بد من عدم نسبة فاضل فضل به وجوب يدق بعضهم على بعض ، وأحد أنه لا ضرورة في عدم هذا السلام لو ثبت مستلذه لكنه موضع الكلام .

وبالحسنه فقول اس يدريس حدد على ضوء ، بل محصور إليه معين بان لم يتم عمل تدوين وول علامة في محقق بان قول بان يدريس لا يحلو من قوة ومحسنه كثر لأصحاب بعد مشكل ، فالحق في عدم إسمائه من سيقتر ٢٠ وهو في محله

قوله (رابعة ، اس سبيل لا يعترف به اشترى ، بل حاحه في بلد التسليم ، ولو كان غنياً في بلده) .

السادسة : لايمان معسر في المسحوق على تردد ، والعدالة لا
تعتبر على الأطهر .

نصت حسوان بين المسحوق و أشد حاجة كما في قوله

قوله : (السادسة : لايمان معسر في المسحوق على تردد)

منه تردد طلاق لأنه من حمير مدعي تركه ولايمان معسر في
مسحوقه ، حمير : وقعه مصنف في سجن . حسب هذا سطر . وأسدي
غلبه من غير سطر من حمير به تركه : لا يقع معه ما يوتر أسوده ^(١) وهذا
الدليل مخالف لما هو المعهود من مذهبه .

فان حمير شيخ على رحمه به : من حمير فاسمي مخالف
نوي رن بي منه فاسد لايمان لا محذور

قوله : (والعدالة لا تعتبر على الأطهر) .

هذا مذهب لأصحاب لا عنه في حمير . سكر به صافي لكتاب
وأسسه : وسدي عنه في حمير : سكر به سكر به سكر به سكر به
سكر به ^(٢) : سكر به سكر به سكر به سكر به سكر به سكر به
صعده

(١) المسالك ٦ : ٦٨

(٢) التمهيد ٢ : ٦٣٢

(٣) ج ٢ : ٦٣٢

ويحق بذلك مقصدان

الأول : في الأنفال

وهي ما يستحقه الإمام من الأموال على جهة مخصوص ، كما دل
للسي عليه السلام ،

قوله (ويلحق بذلك مقصدان ، الأول في الأنفال ، وهي ما
يستحقه الإمام من الأموال على جهة الخصوص كما كان للسي
عليه السلام) .

لأنه جمع بين تحريك ، وهولاء عيمة وإيه ، فإنه في
القاموس^(١) .

وقد أهرق سنن ما كان ردة عن لأصل ، سميت بعائم بذلك
لأن المسمين قضوا بها على سائر الأمم الذين لم يحل لهم بعائم ،
وسميت صلاة بطوع باقده لأهل رده عن الفرض ، وقال تعالى ﴿ وَهَذَا
لَهُ إِسْحَاقُ وَيَعْقُوبُ نَافِلَةٌ ﴾^(٢) أي ردة على ما سأل^(٣)

والمراد بها ما يحضر الإمام عليه سلام بالانتداب من السي صبي
الله عليه وآله^(٤) .

(١) القاموس المحيط ٤ : ٦٠

(٢) الأنبياء ٧٢

(٣) تهذيب اللغة ٥ : ٣٥٥

(٤) هي ٨٠٠ رداه سمع بذلك نحوه ذكر في العنبر

وهي خمسة

الأرض التي تمتد من غير فناء ، سواء انحلت أهدبها أو ستموها
طوعاً

قوله : (وهي خمسة) .

هذا الحصر سنترني مستند من سبع أدلة شرعية ، ورد اشحيان
فيساً سادساً وهو لعدد ١

قال في معجم بركات مريم ما يكون في الأرض المحصنة
أمكن ، ما ما يكون في أرض لا تحتص بالإمام عليه السلام فوجه أنه لا
يحصن به ، لأنه أمور مباحة بسحق الناسق إليها ، لإخراج بها ، والشيخان
يطلبان بدليل ما أطلقاه^(١) .

قوله (الأرض التي تمتد من غير فناء ، سواء انحلت أهدبها أو
ستموها طوعاً)

المراد بحلاء أهدب حروجه عيب ، وبركة للمسلمين ، وسليمها طوعاً
تمكس المسلمين من لستفد عيبها مع شأنهم فيها

ومد على هذا النوع من لأعد روايات كثيرة

منها ما روه الشيخ في المصنوع ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد
الله عليه السلام قال ، سمعته يقول : إن الأرض ما كان من أرض لم يكن
فيها حرفة دم ، وقوم صولحوا وأعصوا بأيدهم ، وما كان من أرض حربة أو

(١) المعيد في المقعة ٤٥ ، والشيخ في النهاية ٤١٩

(٢) المعبر ٢ ٦٣٤

ورؤوس احباب وما يكون بها ، وكذا بطون الأودية والآحام

وعرفها مصنف في كتاب احياء السموات من هذا نكتات بأنها ما لا
تتبع به لعنطه ، بل لا تصح حياءه ، ولا استيلاء اسماء عبده ، و
لا استيجامه ، أو غير ذلك من مواعيد الانتفاع^(١) .

وربما ظهر من قول مصنف مؤرخ منكت ثم : « أهلها » ولم يحجر عليها
ملك بها ، كتاب ليدرك معروف ثم يحجر كدث ، وهم كدث ، لكن سيأتي
أن شاء الله رب ما من لا من بعد ، ملك بالإحياء يكون للإمام
عليه السلام وإن كان مالكة معروفاً .

وكيف كان في صفة في ذلك حصصه منه اسلام بنموات الذي لا
مالك له .

ويدرس على حصصه منه السلام بها ، فسمي مصنف أبي ما سبق^٢ ما
رواه الشيخ عن سماعة بن مهران ، قال : سأله عن لأشغال قصار « كل رخص
حجره وشيء كدث يكون لميت فهو حصص ملامه من ليدرس فيها مهم »
قال : « ومنها سحر من به حفر عليها بحيل ولا يكـ^٣ » .

قوله (ورؤوس احباب وما يكون بها ، وكذا بطون الأودية
والآحام)

الظاهر أن مرجع في لأشغال أبي معروف والآحام - بكسر هجره
ومعها مع المد - جمع أحياه ، تحريك ، وهي شجر كثير مختلف ، فانه
في قاموس^٤ وطلال من « وكلام أكثر لأصحاب يفضي حصصه

(١) انشراح ٢٧١٠٣

(٢) راجع ص ١٦٨٣

(٣) تهذيب ٤ ١٣٣ ٣٦٣ ، سائر ٣٦٦ ، ب لأشغال ١ ح ٨

(٤) القاموس المحيط ٤ ٧٤

(٥) الوسائل ٦ ٣٦٤ ، ب لأشغال ١

وإذا فتحت دار الحرب ، فما كان مستغنياً من فوائدها وصفت فهي للإمام إذا لم تكن معصية من مسلمة أو معاهد .
وكذلك أن يصطفي من العبيدة ما شاء من فارس أو ثور

عليه السلام بهذه الأنواع الثلاثة من أرض كانت .

ومع أن يرس من حصص الإمام بذلك على الإطلاق ، بل قد
ما يكون في موت الأرض ، لا يرس حصصه بالإمام .

ورده شهيد في كتابه بقضى في مدخل وعدم الفائدة في ذلك
احتصاصه بغيره ^١ وهو حديث يوكد لأحد استثنائه لإحتصاصه
عليه السلام بذلك على الإطلاق حاله بإتات هذا بحكمه ، كما صغيفه
السند ، فسخه المعاصر في ما ذكره من إدريس ، فصر ما حاشى الأصل على
موضع الوفاق .

قوله (وإذا فتحت دار الحرب فما كان مستغنياً من فوائدها وصفت فهي للإمام ، إذا لم تكن معصية من مسلمة أو معاهد)

لمردد في فوائده الأرض ، ما يصيب غيرهما مما لا يسل ويحوز
والمصايطر أو كل أرض فتحت من [د] " أهل الحرب فما كان يحصونه
ملكهم فهو للإمام ، إذا لم يكن عصب من مسلمة أو معاهد ، كما كان يسي
صلى الله عليه وآله ويدل على ذلك مصداق في ما سار ما رواه الشيخ في
المصحيح ، عن داود بن فرقد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا قطع
الموتى كذا للإمام ، ليس يداس فيها شيء ، ^٢

قوله (وكذلك أن يصطفي من العبيدة ما شاء من فارس أو ثور .

(١) المراتر ١١٦

(٢) بيان ٢٢٢

(٣) نسخة من ص ١

(٤) شهيد ١ ١٣٤ ٣٦١ ، مسير ٣٦٠ ، ج ١ ، ص ١٠٠

أو جارية أو غير ذلك ما لم يُجحف . وما يعممه لمعتدون بغير بدنه فهو له عليه السلام .

أو جارية أو غير ذلك ما لم يجحف) .

هذا عند مسعبي عنه ، بل كان الأولى بركة . ويدل على أنه صفة ما شاء من العسمة وبيت ، فهي صحبة الرعي يستفهمه عن صادق عليه السلام ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله قد أتاه معمر أحد صفوه وكان ذلك له ، ثم قال في حيز الرواية : وكذلك الإمام بأحد كما حد رسول الله صلى الله عليه وآله .

ووجه أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألت عن صفوة رسول ، قال : الإمام أحد الجارية الرؤوفه ، ومرتبة قدره ، والسيف فصيح ، والبرج ، قال : ينسب العسمة ، فهذا صفوة جلد .^٢

قوله (وما يعممه لمعتدون بغير بدنه فهو له عليه السلام)

هذا حكم ذكره لشجر^(١) ، مريض^(٢) ، وتاعهم^(٣) . ويستدلوا عليه برواية لعباس بن روف ، عن رجل سمعه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إذا جرى قوم بغير من الإمام فعمو كانت عسمة كلها للإمام ، فإذا عروا تأمر الإمام فعمو كان للإمام بحسن^(٤) . وهذه رواية ضعيفة لا بأس به غير

(١) حديث ٤ : ١٢٨ ، ٣٦١ ، لايف ٢ : ١٨٠ ، مسائل ٦ : ٣٥٦ ، نوب نسبه الحسن باب ٣ .

(٢) حديث ٤ : ٣٤ ، ٣٦٥ ، لايف ٢ : ٢٨٤ ، مسائل ٦ : ٣٦٩ ، نوب لأبى ، ج ١ .

(٣) نسخة في نسخة ٤٥ ، ورجح في نسخة ٢٠١ ، ومحوط ١ : ٢٦٣ ، ونحوه (٤) وعدد (مسائل) ٢٠٨ .

(٤) حكاية عنه في المختار ٢ : ٦٣٥ .

(٥) كالفاضي ابن البرج في المهذب ١ : ١٨٦ .

(٦) حديث ٤ : ٣٥ ، ٣٦١ ، مسائل ٦ : ٣٠٩ ، نوب لأبى ، باب ١٦ .

ونقل عن من يدري أنه يدعى لإجماع على هذا الحكم^(١) ورده
لمصنف في المعشر قصداً وبعض المتأخرين يسلف صحة مدعوى مع
بكره العمل بحسب الواحد ، فيحتاج بقوله مدعوى إجماع الإمامة ، وذلك
مرتك فاحش ، إذ هو يقول إن لإجماع بما يكون حجة إذا علم أن الإمام
في حجة ، فإن كان يعلم ذلك فهو مسترد بعينه ، فلا يكون حجة على من لم
يعلم^(٢)

وظهر المصنف في اسبق اسوق في هذا الحكم حث قداً وقيل إذا
عن قوم يعبر إليه فعيبتهم له والرواية منقطوعة^(٣)

وقوى العلامة في المنتهى ما روه ما بعده عليه إذا الإمام بما يعلم
بوجه^(٤) وهو جيد ، لإطلاق لآله الشريفة^(٥) ، وخصوص حسبه الحسيني .
عن أبي عبد الله عنه للسلام في رجل من أصحاب يكون في نوائهم فيكون
معهم نصب عنه فقال « يودني حسبه ويصب له »^(٦)

ومن لا يضر ميراث من لا وارث له عند غيبات جمع ، فإنه في
المنتهى^(٧) وبدل عنه ما روه الشيخ في التصحيح ، عن محمد بن مسلم ،
عن أبي جعفر عليه السلام ، قال « من مات وليس له وارث من قبل فرائسه
ولا مولى عتقه ولا صامن حريزه فماله من لا شأنا له »^(٨)

(١) سرر ١١٦ ، ١٥٦

(٢) المختصر ٢ : ٦٣٥

(٣) المختصر ١ : ٦٤

(٤) المنتهى ١ : ٥٥٤

(٥) الأمان ٤١ .

(٦) استدراك ٢ : ١٢٤ ، ٣٥٧ ، تنبيه ١ : ٣٤١ ، أبواب ما يجب فيه نصب ٢ : ج ٨

(٧) المنتهى ١ : ٥٥٣

(٨) النكاح ٦ : ١٦٩ ، ٢ ، تنبيه ٢ : ٢٤٢ ، ٧٧٣ ، تهذيب ٩ : ٣٨٧ ، ١٣٨١ ، الوسائل

١٧ : ٥٤٧ أبواب ولاية ضمان الحرية ٢ : ج ١

لثاني في كيفية التصرف في مستحقه ، وفيه مسائل
الأولى لا يحوز التصرف في ذلك بغير إيدسه ، ولو تصرف
متصرف كعاص ، ولم يحصل له فائدة كتب بالإمام

وعن ابن سبغ قال قال أبو عبد الله عليه السلام « من مات ولا
مولى له ولا ورثة فيه من أهل بيته » * يألوث عن الأفعال قل الأفعال
لله والرسول (١) (٢)

قوله (شي . في نفسه تصرف في مستحقه ، وفيه مسائل ،
الأولى لا يحوز تصرف في ذلك بغير إيدسه ، ولو تصرف متصرف كع
عاص ، ولم يحصل له فائدة كتب بالإمام)

ثم رد به لا يحوز تصرف في ذلك . يعني الأفعال . بغير يد الإمام
عليه السلام في حال حصوله . كما نص عليه في المعسر (٣) . ما في حال
عنه والأصح بوجه أحسن كما نص عليه في المعسر (٤) . وجماعه ، بالأخصار
كثيره لمصلحة لأوجه خلافه في بيعهم في حال لعمري

قال في ... وهل يشترط في صحته " كره الأصحاب في
ميراث فاقده الوارث أما غيره فلا (٥) .

وأقول . مقتضى العمومات عدم شرط ذلك مطلق ، نعم ورد في

١) حاشي ٤٠٨ ٨ ع ٢ ٢٣ ١٩ سديد ٤ ٣٤ ٣٧٤ . الوسائل ٦

٣٦٩ أبواب الأفعال ب ١ ح ١٤

(٢) الأفعال ١

(٣) المعسر ٢ ٦٣٥

٤ سديد لأمر في ٤٠٠ ١٠٠ ٢٢١ . سديد لثاني في مروه سبه ٢

٨٥ . والمالك ١ ٦٨

(٥) الوسائل ٦ ٣٧٨ أبواب الأفعال ب ٤

(٦) المائدة ٢٢١

الثانية : إذا قُطِعَ الإمام على شيء من حقوقه حل ما فُضِّلَ عن لقطعة ، ووجب عليه الوفاء

الثالثة : ثبت إباحة المأكخ والمساكل والمناحر في حال العيبة ، وإن كان ذلك بأجمعه للإمام أو بعضه ، ولا يجب إخراج حصّة الموجودين من أرباب الخمس منه .

اميراث روية ضعيفة ربما تعصى عند ذلك ، ولا يستقصى البحث في ذلك محل آخر .

قوله (الثانية) : إذا قُطِعَ للإمام على شيء من حقوقه حل ما فُضِّلَ عن القطعة ووجب عليه الوفاء)

هذا الحكم واضح مأخذ ، لكن كان ترك المبرص بذكره أقرب إلى الصواب

قوله (الثالثة) : ثبت إباحة المأكخ والمساكل والمناحر في حال العيبة ، وإن كان ذلك بأجمعه للإمام أو بعضه ، ولا يجب إخراج حصّة الموجودين من أرباب الخمس) .

أما إباحة المأكخ فثبت بعلامه في المهي إلى قول عثمان بن أحمد^(١) ولما رويها الحوري التي تسمى من دار الحرب فإنه يجوز شراؤها ووضؤها وإن كانت بأجمعه للإمام إذا كانت العيبة بغير دينه ، أو بعضها مع الإذن .

قال في الدروس : وليس ذلك من باب تعصن لتحليل ، بل تمتنع للخصّة أو الجميع من الإمام^(٢) وهو حسن

ومسره بعضهم ثمن السراي ومهر الزوجه من الربح ، وهو يرجع إلى

(١) المستمسك ١ - ٥٥٥

(٢) الدروس - ٦٩

بمؤنه المشياه في الأربع^(١) وربما ظهر من عبارة ندروس سشاء ذلك من جميع ما يجب فيه الخمس فلا يكون مختصاً بمؤنه الأربع^(٢)

وأما المسكن والمتاجر فأحفظهما الشيخ وجماعة بالمتكع^(٣) وفسر المسكن ما يحدد فيها خمس يخص بالإمام عليه السلام من الأرض ، أو من الأربع ، بمعنى أنه شئ من الأربع ممكن فإرد مع الحاجة^(٤) ومرجع الأول إلى أنصار صاحب في من العنة ، وشي إلى مؤنه مشياه من الأربع

وفسر المتاجر ما يشتري من العتائم لمأخوذه من أهل الحرب في حال انعيه وإن كانت بأسرها أو بعضها للإمام عليه السلام^(٥)

وفسر اس إدريس بشره مبيع الخمس ممن لا خمس ، فلا يجب على المشتري إخراج خمس لأن سحره وسريح^(٦) وفسر بعضهم ما يكتسب من الأرض والأشجار المحصه بالإمام عليه السلام^(٧) ومرجعه إلى الأفعال أيضاً

و لأصح بوجه ما يعني بالإمام عليه السلام من ذلك حصه ، للأخبار الكثيرة الدالة عنه ، كصححة غني من مهرب ، قال فرائد في كذب لأبي جعفر عليه السلام من رجل يسأله أن يجعله في حل من مأكده ومشربه من خمس فكذب بحقه ، من أعوزه شيء من حتى فهو في حل^(٨)

(١) كالشهيد الثاني في الروضة البهية ٢ : ٨٠

(٢) الندروس ٦٩ .

(٣) النهاية ٢٠٠ ، والمبسوط ١ : ٢٦٣

(٤) كما في التقيح الرائع ١ : ٢٤٥

(٥) كما في المالك ١ : ٦٩

(٦) السمر ١١٦

(٧) المهذب البارع ١ : ٥٦٩ .

(٨) نعمة ٢ : ٢٣ ، ٨٨ ، شهيد ٤ : ١٤٣ ، ٤٠٠ ، الوسائل ٦ : ٣٧٩ أبواب الأصناف ٤

فصم إليث مالِك ، وكلما كان في أيدي شيعت من الأرض فهم فيه محللون
يحل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمتا^(١) .

وموثقه يونس بن يعقوب ، قال كنت عند أبي عمير عليه السلام
فدخل عليه رجل من انصار فقال جمعت فداك تقع في أيدي الأرايح
والأموات وتحارب يعرف حقت فيها ثاب ، وإن عن ذلك مقصرون فقال
« ما أنصفكم ، أن كنتمكم ذلك اليوم »^(٢)

وبطل عن ابن الحسد أنه قال لا يصح تحليل إلا لصاحب الحق في
زمانه ، إذ لا يسوغ تحليل ما يملكه غيره^(٣) .

وقال مصنف في معجم وهو ليس بشيء ، أن لإمام لا محل إلا ما
يعلم أن له ولاية في تحصيله ، وإنه يمكن له ذلك لاقتصر في التحليل على
زمانه وم يقينه بدوم^(٤)

ويشكل بأن أكثر الأحرار معتبرة حالية من انقياد بالدوام لكنها طاهرة
في ذلك كما يرشد إليه استعمل المستفاد من صحاح الحديث بن المعصرة
مطلب الولادة ، وقوله عنه السلام « فهم في حل مع أيديهم من حقا ،
فيلج الشاهد »^(٥) وفي صحاحه الفصلاء « ألا ورب شيعت من ذلك
وأبائهم في حل »^(٦) .

وأعني أنه ربما ظهر من قول مصنف رحمه الله ثبت باحة سماك
وسماكس والمتحر في حرب عه ، عدم باحة ما عد ذلك من الأنفال في

(١) نكفي ٤٠٨ ٣ - تهذيب ٤ ١٢٤ ٤٠٣ ، الوسائل ٦ ٣٨٢ أبواب الأنفال ١
ج ١٢ ، وفيها - يتفاوت يسير

(٢) معجم ٢ ٢٣ ٨٧ ، التهذيب ٤ ١٣٨ ٣٨٩ ، لاسنار ٢ ٥٩ ١٩٤ ، مقفه

٤٦ ، الوسائل ٦ ٣٨٠ أبواب الأنفال ١ ج ٦ -

(٣) (٤) المعتمد ٢ ٦٣٧ -

(٥) (٦) معتمده في ٢٢٣

الرابعة ما يحب من المحسن يحب صرفه إليه مع وجوده ، ومع
عدمه قيل يكون مباحاً ، وقيل يحب حفظه ثم يوصي

رمن العسة ، لأن أحد التفسيرات للمناجح أنها السراوي نبي من دار
الحرب غير إحد الإمام عليه سلام ، وهي من الأفعال عند أكثر الأصحاب ،
وأحد تفسيرات للمساكن أنها المتحدة في رضى الأندلس ، وبما حذر أهل
المتحدة منها أيضاً^(١) ، وهو خلاف ما صرح به الأكثر ، بل أطلق عليه الجميع
من أن الأرض لعنة المحنصة به عنه سلام يمكنها المحي في رمن العسة
من غير يد

ولدي صرح به علامة في المسمى إباحة للمناجح في حال ظهور الإمام
وعينته ، وقال إن ذلك قول علمائهم أجمع ، ثم قال ويحذر شيوخ
المساكن والمتأخر ، ويستدل عليه بما طهره إباحة الجميع كذلك^(٢) ، ويهدد
العمم صرح في لتذكيرة فقال وقد أباح لأئمة عهدهم السلام لشيعةهم
المناجح والمساكن ومناجح في حال ظهور الإمام وعسه^(٣) ، وعلى هذا فلا
يكون في تخصيص ذلك دلالة على حرمة ما عد ذلك من الأفعال في حال
نعيه بوجه ، وبو أقصر في تفسير الثلاثة على ما ينبغي بالأحسان يكون
الاستثناء منها خاصة كما هو صاهر كلام الحفيد في لعنهم والتشيع في
نهاية^(٤) كل أولى وكيف كان فاستفاد من الآخر استقدمه^(٥) إباحة
حقوقهم عليهم سلام من جميع ذلك والله تعالى أعلم

قوله (لرابعة ، ما يحب من المحسن يحب صرفه إليه مع
وجوده ، ومع عدمه قيل يكون مباحاً ، وقيل يحب حفظه ثم يوصي

(١) كذلك في شهيد ثاني في مسند ١ ٦٩ : لا ينبغي في جميع بقائه وسرهان
٣٦١ ٤

(٢) المسمى ٥٥٥

(٣) استذكرة ١ ٢٥٥

(٤) العسة ٤٦ ، والنهاية ٢٠٠

(٥) الرسائل ٦ ٣٧٨ أبواب الأفعال ٤

به عند ظهور أمارة الموت ، وقيل : يُدعى ، وقيل : يصرف النصف إلى
إلى مستحقه ويحفظ ما يختص به بالوصاء أو الدين ، وقيل : من
تصرف حصته إلى الأصناف الموحودين أيضاً ، لأن عبه الإتمام عند
عدم الكفاية ، وكما يجب ذلك مع وجوده فهو واجب عبه عند عبه ،
وهو الأشبه

به عند ظهور أمارة الموت ، وقيل : يُدعى ، وقيل : يصرف النصف إلى
مستحقه ويحفظ ما يختص به بالوصاء أو الدين ، وقيل : من
حصته إلى الأصناف الموحودين أيضاً ، لأن عبه الإتمام مع عدم الكفاية
وكما يجب ذلك مع وجوده فهو واجب عبه عند عبه ، وهو الأشبه

ثم : وجوب صرف الخمس كله إلى الإمام عليه السلام مع حضوره
فممكن على ظاهره ، لكن لأمره من حيث يشاء في حكمه في حال
غيبه وقد حنف في كلام الأصحاب خلاف كبير

قال لثنيذ في مجمع الخلف لأصحاب في حديث الخمس عند
لجنة ، وذهب كل فريق منهم إلى منزل ، فمنهم من سقط فرض حرجه
لقبه الإمام بعد عدم من الرخص فيه من لأحبار ، وبعضهم يذهب إلى كرهه
ويشؤون حرج ورد : لأرض يظهر كبرها عند ظهور الإمام ، وانه عليه سلام يد
قام لله تعالى على الكور فاحذف من كل مكان ، وبعضهم يرى صلة
الدرية وقرء شعبة على وجه لأصحاب ، وبعضهم يرى عرقه بصاحب
لأمر عبه سلام دون حني إدراك الموت قبل ظهوره وصلى به إلى من ثقب به
في عبه : دنايه فسمته إلى الإمام عليه سلام ، أدرك قبامه وإلا وصى به
إلى من يشاء مقدمه في الشعة وادبانه ، ثم على هذا الشرط إلى أن يظهر إمام
أمران عليه سلام^١ ، وهذا يحول عسدي واضح من جمع ما تقدم ، لأن

١ في نسخة لأمر ووجهي صحيح ، قال شيخ أبي الهذيل : ويكره الكلام في عبه هو
سلام عند في شعبة وكما يظهر من ما جده هذيل ، فحسبنا حديث من عبه ووجهه
كلاماً واحداً

الحمس حق لأصاحب به ترسم فيه فل عليه [رسم] حتى يحجب الانتهاء إليه فوجب حفظه عليه إلى وقت إتمامه ويمكن من تبصانه إياه أو وجود من انتقل إليه حق ، وبحري ذلك محرقى تركه سي بعدم عهده خبوتها مستحقه ، ولا يجب عدم ذلك سموعه ، ولا يحل التصرف فيها على حسب التصرف في الأملاك . ويجب حفظها بالتمسك أو توصية بها إلى من يقوم بتبصانها ، إلى مستحقها من أهل الشركة من لأصناف . وإن ذهب ذهب إلى ما ذكرناه في شطر خمس الذي هو حقيق لأمره عليه السلام ، وجعل الشطر الآخر لأسم ل محمد صلى الله عليه وآله وباء مستهم ومبكيهم على ما جاء في عراب ثم بعد إتمامه الحق في ذلك ، بل كان على صواب^(٢) . انتهى كلامه رحمه الله .

والذي حرم به المصنف ومن أخر عنه^٣ صرف الجميع إلى لأصناف الموحودين مع صاحبهم إليه ، أم النصف المنسحق به فظهر ، وأما ما يختص به عليه السلام فيما ذكره مصنف من وجوب إتمام ما يحتاجون إليه من حصصه مع ظهوره عليه السلام ، وإذا كان هذا لأمره به في حال حضوره كان لأمره له في غيابه ، لأن الحق الواجب لا يسلط بعينه من بعده ذلك ، ويؤلاه بمأدون به على سبيل العموم ، وهو التقية بمنصور من فقهاء أهل البيت عليهم السلام^٤ . وهو جيد بونب الأصل المذكور ، لكنه موضع كلام كما سلف .

وربما أيد ذلك بأن مثل هذا التصرف لا يصير فيه على الماسك بوجه فسقي يمنع منه ، بل ربما يعلم رضاه به إذ كان المندفع إليه من أهل الاضطراب وسقوى ، وكان المانع معرضاً لفتنة مع التأخير كما هو المعتاد في

(١) إنشاء من المصنف

(٢) المعنى ٤٦ ، والتهذيب ٤ - ١٤٧

(٣) كالعامة في التحرير ١ : ٧٥

(٤) المعتبر ٢ : ٦٤١

توفير يستحقونه من الحسن في هذا الوقت على فقراء أهلهم وأبنائهم
وأبناء سبلهم وربما لاح من ذلك حوار تولي المالك لصرف ذلك
نفسه^(١) ولا يحلو من إشكار والله تعالى أعلم بحقيقة الحان

* * *

(١) حكاه عنه في المعبر ٢ : ٢٤١ ، والمختلف ١٠ : ٧٠٩

فهرس

لخر حاسس

	كتاب الركة
٥	تعريف الركة
٦	وجوب ركة
٨	عنه الركة وقصائلها
٩	عقاب تارك الركة
١٢	عنه وجوب ركة ر د حاسس
١٥	من تجب عليه الركة
١٦	استحباب الركة في مال الطفل ثمحو به
٢	استحباب ركة في غلات بطل
٢٢	حكم أموال المجنون
٢٤	حكم المان الذي بيد العبد
٢٥	شترط ملك في الركة
٢٦	حكم لذل اموهوب
٢٧	حكم المال الموصى به
٢٨	حكم الموصى في البيع التخياري

٢٩	حكم مال مسترض
٣٠	حكم العيعة
٣١	حكم يد الصدقة بمن التصب
٣٢	اشتراط التمكن من التصرف
٣٣	اعتبار التمكن من الأداء في الصمان
٣٧	استحباب تركية المفقود لسنة إذا وجدته
٣٨	حكم القرص والدين
٤١	وجوب الزكاة على الكافر
٤٣	حكم نفق الزكاة
	ما يحاسبه الزكاة
٤٥	وجوب الزكاة في تسعة أنواع
٤٨	استحباب الزكاة في أثنت الأرض
٤٩	حكم زكاة مال التجارة
٥١	استحباب الزكاة في الخيل
٥٢	حكم المتولد بين زكائي وغيره
	زكاة الامعاء
٥٣	اشتراط نصاب
٥٣	نصاب الإبل
٥٨	نصاب البقر
٥٩	نصاب ماعز
٦٤	عفو ما بين أصابعين وسنة
٦٦	حكم لشركاء في نصاب
٦٦	حكم المالكين لمبايعين
٦٧	اشتراط السوم
٧٠	اشتراط الحول

- ٧١ اعتبار الحول في مال التجارة
- ٧١ حد الحول
- ٧٣ بطلان الحول باحتلال أحد الشروط
- ٧٤ بطلان الحول بالتعاوضه بالمل
- ٧٦ حكم استبدال المولدة
- ٧٨ حكم تلف بعض النصاب بعد الحول
- ٧٨ حكم ارتداد المسم قبل الحول وبعده
- ٧٩ سراط عدم كونه عو مل
- ٧٩ بيان المريضة في ركاه لأعدم
- ٨١ بيان امر يسه في ركاه ليعمر
- ٨١ الأبدال
- ٨٢ حكم من وجبت عليه من وليست عنده
- ٨٥ عدم إجراء ما عوى الجدع
- ٨٧ لا جدران فيها عدا الإبل
- ٨٧ تعريف بنت المحاصي
- ٨٧ تعريف بنت أبيوي
- ٨٨ تعريف الحقه
- ٨٨ تعريف المدعة
- ٨٩ تعريف النبيع
- ٩٠ تعريف المسند
- ٩٠ جوار الإخراج بالقبضه
- ٩٢ عل الساة الى تؤخذ
- ٩٤ لا تؤخذ المريضة والهرمه وذات العوار
- ٩٥ حكم وقوع المشاحه بين الساعي والمالك
- ٩٦ وجوب الزكاة في العين

- ١٢٦ حكم نفسه في ملكه بالاهل
- ١٢٧ عدم حكم احد لنفسه في لاهل
- ركاة العلات
- ١٣٠ استحباب الركاة في غير الأجاس الاربعه
- ١٣١ اشراط بلوغ النصاب في ركاة العلات
- ١٣٢ عدم شاع
- ١٣٤ عدم
- ١٣٦ وجوب الركاة فيها زاد عن النصاب
- ١٣٧ الحد الذي تضمن به الركاة
- ١٣٩ وقت الإخراج
- ١٤٠ اعتبار ملك الغلة بالمرأه
- ١٤١ وجوب ركاة مرة واحدة في لاهل
- ١٤٢ اشتباه حصة السلطان والمؤن
- ١٤٦ وحرب نصف العسر فيها يسمى بالآله والعشر في غيره
- ١٤٨ حكم ما يسمى بالآله وبغير آله
- ١٥٠ عدم الرجوع المباح
- ١٥١ حكم السجل الذي يطلع مرتين
- ١٥٢ عدم أحد الرطب وانعيب عن النور والري
- ١٥٣ حكم موت امانك وغلبه دين
- ١٥٧ حكم من ملك نمرة قبل بدو صلاحها
- ١٥٩ مقدار ما يستحب فيه ركاة
- ١٦٠ حكم المرحص
- كاه من سحاره
- ١٦٤ تعريف سحاره
- ١٦٧ اشراط النصاب في ركاه مال التجاره

١٦٩	اشتراط التطلب برأى المال
١٧٠	اشتراط الحول
١٧٣	تعلق زكاة استجارة ببيعة المناع
١٧٥	تقويم المناع بالدرهم والدراهم
١٧٦	حكم غلك نصاب ركابي للتجارة
١٧٨	حكم بموتى ربع ساعة بعدها
١٨٠	حكم زكاة مال المصارفة
١٨٠	عدم مع الدين للركاة
١٨٤	استحباب الركاة في حاصل العقار
١٨٥	عدم استحباب الركاة في المساكن والامتعة
١٨٦	سحبات برء في الحبر
١٨٧	المستحقون للركاة
١٨٨	فقراء والمساكين
١٩٦	حرمة الركاة للقادر على الاكتساب
١٩٧	جوار الركاة لمن يقصر كسبه
١٩٩	جوار الركاة لصاحب الدار والخادم
٢٠١	حكم مدعي الفقر
٢٠٣	عدم وجوب إعلام الفقير بالركاة
٢٠٤	حكم دفع الركاة للحي
٢٠٧	حكم دفع ركاة في دمر
٢٠٨	العائون
٢١١	سروط العامل
٢١٣	كسبه عوض بعمل
٢١٣	المؤنفة
٢١٦	في الرقاب

٢٢٢	العارضون
٢٢٥	حور مقدسه المفسر
٢٢٧	حور قضاء دين الميت من الركاء
٢٢٨	حور قضاء الدين غنى عن سبب بفقته
٢٢٩	حكم صرف الغارم الركاء في غير الدين
٢٣٠	حكم ادعاء الغرم
٢٣	في سبيل قه
٢٣٢	عدم اشراط المفسر في العاري
٢٣٣	ربح اتركه مع غده بخره
٢٣٣	حكم نصب عيها مع نقد دمه
٢٣٤	حكم سهم لسماء والمؤنفة مع نقد لإمام
٢٣٤	ابن لسيل
٢٣٦	عشائر إسماعه السمر في ابن السيل
٢٣٧	عطاء ابن لسيل بقدر الكفاية الى بلده
	اوصاف لمسحق
٢٣٧	يوسف لاو بن
٢٣٨	حوار صرف انقطره للمتصمف
٢٤	حكم عطاء ركاء لاظف
٢٤٢	حكم ركاء المحتال إذا استبصر
٢٤٣	لوصف سابي بقدره
٢٤٥	يوسف ثالث غير واحد جمع
٢٤٧	جوار عطاء ما رده على النعمة الواجبه
٢٤٨	حكم عطاء روجه سائر ويسمع بها
٢٤٨	جوار عطاء لزوجته الروح الركاء
٢٤٩	حكم إعطاء الواجب النعمة من غير سهم الفقراء

- ٢٥٠ الوصف الرابع. أن لا يكون هاشمياً
- ٢٥٢ حلية زكاة الهاشمي لمثله
- ٢٥٤ حوار أحد الهاشمي الزكاة عند الضرورة
- ٢٥٥ حوار الزكاة المدونة للهاشمي
- ٢٥٦ بيان الهاشمي
- المؤلف بالإخراج
- ٢٥٩ استحباب حمل الزكاة إلى الإمام
- ٢٦٠ وجوب صرف الزكاة إلى الإمام إذا طلبها
- ٢٦٠ ولي الطفل كالمالك
- ٢٦١ وجوب نصب العامل على الزكاة
- ٢٦١ قبول دعوى الإخراج من المالك
- ٢٦٢ بعض أحكام العامل
- ٢٦٢ الدفع إلى العقيه عند عدم الإمام
- ٢٦٣ كيفية قسمة الزكاة
- ٢٦٦ حكم مال برء وساحته
- ٢٧٢ حكم نقل زكاة العطرة
- ٢٧٤ برء بدمه بمحض ناسي
- ٢٧٤ حال تركه عند عدم مسحي
- ٢٧٦ حكم المملوك المشتري من الزكاة
- ٢٧٨ مؤنة ثور على المالك
- ٢٧٨ حكم جماع سبيل للمستحق
- ٢٧٩ أقل ما يعطى الفقير
- ٢٨٢ لا حد لأكثر الزكاة
- ٢٨٣ استحباب دعاء الساعي لصاحب الزكاة
- ٢٨٤ كراهه تملك ما أخرجه في الصدقة

- ٢٨٥ استحباب توسيع نعم الصدقة
- ٢٨٦ وقت تسليم لزكاة
- ٢٨٨ حكم تأخير الزكاة بعد العزل
- ٢٩١ حكم تقديم الزكاة
- ٢٩٥ سلام التصاب بالفرض
- ٢٩٦ حكم خروج المستحق عن الوصف بعد الفرض
- ٢٩٨ حكم استفتاء الفقير بالزكاة المدة
- ٢٩٩ نفوس في سبه
- ٣٠٣ حكم بية زكاة المال الفائب
- ٣٠٤ حكم به سدعيه - ملك
- زكاة المفطرة
- ٣٠٦ وجوب زكاة المفطرة
- ٣٠٧ سرود وجوب المفطرة
- ٣٠٩ استحباب اخراج الزكاة بالمعير
- ٣١٥ وجوب اخراج المفطرة عن العيال
- ٣١٩ اعتبار النية في المفطرة
- ٣١٩ عدم صحة المفطرة من الكافر
- ٣٢ حكم توفر الشروط قبل الطلال وبعده
- ٣٢٢ وجوب اتركاة عن الزوجه والمملوك
- ٣٢٤ سقوط المفطرة عن وجبت على غيره
- ٣٢٦ حكم المملوك لعانب
- ٣٢٨ حكم العبد الذي بين شريكين
- ٣٢٩ حكم موت مولى سنة المفطر
- ٣٣٠ حكم الموصى له بعد
- ٣٣١ حكم اموهوب له عبد

٣٣٢	جس انعطرة
٣٣٥	إخراج العطرة الغيمة لموسمية
٣٣٧	اقضن ما يخرج في العطرة
٣٣٩	قدر انعطرة
٣٤٣	وقت إخراج العطرة
٣٤٥	حكم بعبه بقطره
٣٤٧	فضل وقت العطرة
٣٤٩	حكم ما يخرج عطره بعد صلاة
٣٥٢	حكم تأخير دفع انعطرة
٣٥٢	حكم النقل الى بلد آخر
٣٥٣	مصرف انعطرة
٣٥٤	قل ما يطلى الفمير
٣٥٥	حوار اعطه ما يحس
٣٥٦	استصحاب تخصيص القرابة بالعطرة
	كتاب الخمس
٣٥٩	وجوب خمس
٣٦٠	وجوب الخمس في الغنائم
٣٦١	وجوب الخمس في المعادن
٣٦٤	اشتراط لصاب في المعادن
٣٦٨	وجوب الخمس في الكثور
٣٧٠	حكم انكسر
٣٧٢	حكم ما يوجد في جوف الحيوان
٣٧٥	وجوب خمس في العوص
٣٧٦	حكم المأخوذ من غير غوص
٣٧٧	حكم اخراج العير

- ٣٧٨ وجوب الخمس فيما يفعل عن مؤنة السنة
- ٣٨٥ وجوب الخمس في الارض التي يشرها الدمى
- ٣٨٧ وجوب خمس في خلال محنة بحر
- ٣٨٩ عدم اعيار الجزية وبلوغ في الكثر
- ٣٩٠ عدم اعتبار الحول في الخمس
- ٣٩١ حكم اختلاف المالك والمساخر في الكثر
- ٣٩٢ وجوب خمس على مؤنة
- قسمة الخمس
- ٣٩٣ تقسيم الخمس بين اقسام
- ٣٩٩ اعيار الانتساب الى عيد المطلب بالآب في الطوائف
- ٤٠٣ عدم وجوب استيعاب الطوائف
- ٤٠٤ خمس على مؤنة
- ٤٠٥ خمس على مؤنة
- ٤٠٦ كيفية تقسيم الخمس
- ٤٠٩ عدم اعتبار مؤنة في ابن السيل
- ٤١٠ حكم نقل الخمس
- ٤١١ شروط مسحون الخمس
- الانفال
- ٤١٢ تعريف انفال
- ٤١٣ حصر الانفال
- ٤١٩ كيفية تصرفه بالانفال
- ٤٢٠ باحة مساح ومساح ومساح
- ٤٢٤ حكم الخمس مع عدم الإمام
- ٤٢٧ مؤنة نائب الإمام صرف حصه له





